

المخطوط القرآني

أول طبعة كاملة في العالم الإسلامي

سنة ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م

جميع حقوق الطبع محفوظة لإدارة القرآن والعلوم الإسلامية علمنا بأن هذه النسخة مسجلة لدى الجهات القانونية لا يجوز إعادة طبع هذه النسخة بأي صورة أو وسيلة إلكترونية كانت أو التحصيل أو خلافه بدون إذن كتابي مسبق من الناشر

إدارة القرآن والعلوم الإسلامية

٤٢٧ دى كارتون إيسن شعبة ٢ قسم ٧١٤٢٠ الرياض

الهاتف ٤٤١٧٧٨٨ - ٤٤١٧٧٨٩ - ٤٤١٧٧٩٠ - ٤٤١٧٧٩١

الفاكس ٤٤١٧٧٩٢ - ٤٤١٧٧٩٣ - ٤٤١٧٧٩٤ - ٤٤١٧٧٩٥

البريد الإلكتروني: info@alquran.com.sa - marketing@alquran.com.sa - web@alquran.com.sa

المكتبة الرشيد

P. O. Box 1, Johannesburg 2000, South Africa.

E-mail: web@alquran.co.za

At Post Sindh
Dir. Nawaar
Central Sindh
Ind 4.

Al-Madina Foundation
Jinnah Road # 2
Karachi 74000,
Pakistan

طبع في مؤسسة رشيد كركي - بيروت - لبنان

الطبع بالملكية مكتبة الرشيد الرياض، السعودية

في الصلاة من مضى ، والصلاة جند رسول الله ﷺ مفصلة ومدة ، لأنه يجوز الصلاة جنداً غير مرة ، ولا يجوز ترك الصلاة لغيره إلا في المفصلة ، ولا يجوز جوار صلاة الخوف على من مضى ، وإذا جاز على نفس الخوف ، لأن الخوف التواخي إيماناً للرجس ، والخوف مطلق في إيمان حسب ثبوتها في زمانها ، فثبت في زمانه حسب جودها في زمن الرسول ﷺ

٢٢٩٩- وكيفية صلاة الخوف قال : يحرر الإمام الناس من مضى ، طائفة بعد طائفة ، والجنود طائفة تلتحق الصلاة به ، ويصلي كل طائفة نصر الله ، وإن كان في الصلاة من قوات الأعداء كالغنىم والعصر والعشاء في حق الغنىم ، يصلي بالطائفة التي معه ولا يفتن ويشتهم ، وتصرف هذه الطائفة من غير سائر ، ويقفون بإزاء العدو ، وتنتهي الطائفة الأخيرة ، يصلي يوم بقية الصلاة ويشتهم ، ثم يسلم الإمام ، لأنه في صلاة ، يصرف هذه الطائفة من غير سلام ، يقفون بإزاء العدو ، ثم تعود الطائفة الأولى فيقفون بقية صلاتهم بغير قراءة ، لأنهم صرّفوا في الصلاة ، ويشتهمون ويسلمون ، ثم تعود الطائفة الثانية يقفون بقية صلاتهم قراءة ، أنهم صرّفوا ، ويشتهمون ويسلمون .

وإن كانت الصلاة من ذوات الشيء نحو الفجر من حق الكل ، والغنم والعصر والعشاء في حق الغنم ، يصلي بكل طائفة ركعة على نحو ما شاء ، وإن كانت الصلاة من ذوات ثلاث نحو المغرب ، صلى بالطائفة الأولى ركعتين ، ومثنية ركعة على نحو ما شاء ، لأن كل طائفة من صلاة الخوف النظر ، والنظر للمعركة ، دليل أن الغنم المبركة مضى ، فيضرب شرعت في المغرب ، فبقيت الركعتين ، ولأن الطائفة الأولى حطاً من الركعة الثانية ، والركعة الثانية إنما لا تنجز ، فركعتا الطائفة الأولى بحكم السبق .

٢٣٠٠- ثم الخصال الخمس من وجوب : إما أن يكون العدو قد انتصر ، أو قد مضى ، أو كان وجهه على جهة إيمان ، إما أن يكون الإمام والنوم مسددين ، أو الكل مقيمين ، أو كان الإمام مقيماً ، والنوم مسددين ، أو كان الإمام مسافراً ، النوم مقيمين ، أو كان بعض النوم مقيماً وبعض النوم مسافراً ، الإمام مقيم أو مسافر .

وهي كمال الله ، مستندة في القنافة ، والإمام والنوم مسافرون ، وأرادوا أن يصلوا الصلاة مخوف ، إن شاء يتأخر النوم في الصلاة جمعة ، فإن لأفضل لإمام أن يجعل النوم طائفتين .

٢٣٠٦- وإن كان العدو مستقيل القبلة، فالجواب فيه كالجواب فيما إذا كان العدو مستقيل القبلة، وقال الشافعي رحمه الله تعالى: إذا كان العدو مستقيل القبلة، وكانوا في أرض مشوية لا يستريح شيء، ولا يخالقون تكلموا من جهة العدو، فإنه يباح الصلاة بأن يقوم كلهم، ثم يركع ويركع معه كل اليوم، ثم يسجد ويسجد معه الصف الثاني، ولا يسجد معه الصف الأول، بل يحرسون الصف الثاني، ثم يمكث الإمام قاعداً حتى يسجد نصف الأول تسجدة الأولى، فإذا سجدوا التسجدة الأولى، سجد الإمام سجدة أخرى، ويسجد معه الصف الأول، ولا يسجد الصف الثاني من يحرسون نصف الأول، حتى يحصل لكل تسعة سجدة مع الإمام فيسبغون، ثم يمكث حتى يسجد الطائفة الثانية للسجدة الأخرى، ثم يتكلمون بالإمام، ثم يصلي بهم الركعة الأخرى على هذا الوجه، إلا أنه في الركعة الثانية إن شاء، نفذت الصف الثاني، وفيه من شاء من الصف الأول، حتى يستريحوا، وإن شاء لم يتقدم، وذلك [أفضل]، وهو قول أبي ليلى.

٢٣٠٧- وإن كان الإمام والقوم مضيقين، والصلاة من ثلاث الأربع، فإنه يقوم طائفة بإزاء العدو، ثم يفتح الصلاة بالطائفة التي معه، يصلي بهم ركعتين، ويقعد قدر التشهد، ثم تذهب هذه الطائفة بإزاء العدو، ثم تحيى الطائفة الأخرى التي كانت بإزاء العدو، فكانت صلاتهم، والإمام قاعد ينتظر مدعيهم، فيصلي بهم ركعتين، ثم يشهد ويسلم، ولا يسلم معه الطائفة الثانية، بل يقومون ويجهزون بإزاء العدو، ثم تحيى الطائفة الأولى، فكانت صلاتهم، فيصلون ركعتين بغير قراءة أو يسلمون، ويقعدون بإزاء العدو، ثم تحيى الطائفة الثانية، فكانت صلاتهم، فيصلون ركعتين قراءة على نحو ما بينا.

٢٣٠٨- وإن كان الإمام مضيقاً ومقوم مسافرون، فالجواب فيه كالجواب فيما إذا كان الكل مضيقاً، لأن القوم صاروا متضيقين في حق هذه الصلاة حين اقتعدوا بالمضيق، وإن كان الإمام مسافراً، يقوم ويصلي بالطائفة التي معه ركعة ثم يصعد بإزاء العدو، وصلى بالطائفة الثانية ركعة وسلم، ثم تحيى الطائفة الأولى، فيصلون ثلاث ركعات، ثم يركعوا على هذا في الكتاب، وهذا الجواب في الركعة الثانية لا يشكّل، لأنهم في الركعة الثانية كانوا

(٦) استرك مر

(٧) استرك من جميع النسخ الموجودة هنا

(٨) استرك من جميع النسخ الموجودة هنا

خَالِبِ الْأَعْيُنَ مِنْ حَسَنَاتِ أَنْفُسِكُمْ، لَأَسْأَلَكُمْ كَمَا أَتَوْتُ الْعَصَاةَ، وَمَا الْإِسْلَامُ إِلَّا كَمَا جَاءَ فِي الْأَحْزَابِ، لَأَتَّبِعُ بَيِّنَاتِ الْأَخْبَرِ، عَنِ سَبِيلِ الْإِسْلَامِ، لَأَنْزِلَ عَنْكُمْ عَقَابًا وَبَشِيرًا، عِزَّيْهِ قَاتِلٌ بِبَعْضِهِمَا خَيْرٌ مِنَ الْإِسْلَامِ، وَذَكَرَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ فِي الْأَخْبَرِ أَنَّ أَعْيُنَ الْأَعْدَاءِ لَمْ تَقْطَعْهُمَا بَرَاءَةً.

[illegible]

٢٣٠٥ . فإن كان الإمام مقيماً ، وقوم مقيمين ومساكين ، فالحوائج عنه كالحوائج
 فيما إذا كان كل مقيم ، لأنه إما أن يمسكوا مقيمين ، لأنه إذا كان الإمام غيراً فالحوائج الثانية
 ليساً بقصد ما لم يمسكوا ، لأنهم مسكوقون ، وإن اقتبس أحدهما بعد حرمه فيما يقتضي قدس
 صلاة الفسق . وصلاة الإمام ثمة . وإذا سهى الإمام في صلاة غيره وجب عليه سجدة
 سهو . وما قاله مسبوقة ، بل أنه فصلت صلاة فساداً ، وقال : ذلك رحمه الله تعالى لا
 تنافي بينه ، وعرفوا الشافعي رحمه الله تعالى ، ولا يسلطون ، ولم يفتوا أن الإمام
 يركع ، وكذلك من ركب سهم في صلاة عبد الله عبد الله ، وجب له أن يركع في صلاة
 ولا يركع ، بل يجب ، كبراً إلا أن يكون الإماماً ، ولقد نزل على الله ، في صحيح الله ، لقد نزل
 دوى من صاحب رحمه الله تعالى ، أنه يجب أن يركع في الحوائج التي يركعها ، ولا يركع ، ولا يركع

(۱) وہی ۲ : وفات : انکسار

١٢٥٥ هـ. ربيع الثانی، ١٢٥٥ هـ.

١٠٠٠

٤٤٥: سطر ١٦ من مخطوطة المصحف في مخطوطة المصحف

استمعن ذلك لينابر الفيلة الجامعة .

٢٣٠٦ وعن محمد بن محمد بن محمد بن أبي أنس قال : قال كتاب الرجل في السفر فأمطرت السماء ، فلم يجد مكاناً يابساً يزلزل بالصلوات فزعم يقف على دابته مستقبلاً القبلة ، فعلى بالإناء إذا أمكنه إيقاف الدابة ، وإن لم يتمكن إيقاف الدابة مستقبلاً القبلة ، فإنه يصلي مستدير القبلة بالإيماء ، فعلى هذا إذا كان يخاف النزول عن الدابة فإنه يصلي ركبياً مستقبلاً القبلة بالإيماء إن أمكنه ، وإن لم يتمكن فعلى مستدير القبلة . ثم إن يدر أنه إذا كانت الدابة تسير بسرعة ، فإذا كان يسيرها صاحبها لا يجزئته . وإن كان مانعاً مارباً من العدو ، فمحض من الصلاة وإن لم يتمكن من ركوبه يصلي ، فإنه لا يصلي متنبهاً عندئذ بل يؤخر ، وعند الشافعي رحمه الله تعالى يصلي من نكاح الخالة والإيلاء ثم يجزئ .

٢٣٠٧ - وإن صلوا صلاة الخوف من غير أن يعاينوا العدو جاز صلاة الإمام ، ولم يجز صلاة القوم إذا صاروا بصلة الغمام والعمى . ولو رأوا سواداً ، فظنوا أنه العدو ، فصلوا صلاة الخوف ، فإن تبين أنه كان سواد العدو فقد ظهر أن سبب الترخص كان مشوراً فيه بتركهم صلاتهم ، وإن ظهر أن السواد سواد يمين ، لم يتركوا ، ثم غنم ، فقد ظهر أن سبب الترخص لم يكن محذوراً ، فلا يجزئهم صلاتهم .

٢٣٠٨ - والخوف من سبع عابث أو كلب من العدو : لأن تركه لا يقع بسبب الخوف منهم ولا عرف في هذا الخبر . سبع والعدو ، والراكب إذا أمكنه أن يصلي ركبياً ، ولم يمكنه التزول صلى بإيماء ، وإذا صلى بإيماء لا تركه إلا بعد زوال العدو ، في الوقت وحاجز الوقت ، وتركه يومئذ لم يقدر على الترك أو التمسك ، والراكب إذا كان طلياً لا يصلي على الدابة ، وإن كان مطلقاً لا بأس أن يصلي على الدابة - انتهى - والله سبحانه وتعالى أعلم .

نوع آخر

عن هذا الفصل ينشئ على أصول ثلاثة :

٢٣٠٩ - أحدها : أن الانحراف عن القبلة في خلال الصلاة في غير موضعه وأوقته مفسد للصلاة ، وترك الانحراف عن القبلة والالتفات إليها في موضعه وفي غير موضعه غير مقصد للصلاة ، وهذا لأن قضية الأصل الصلابة بالانحراف مطلقاً في عموم الأحوال ، وإما ترك قضية هذا الأصل في صلاة الخوف مفيداً بوقته ، وقد بينا أن الانحراف بكل واحد من الحالتين . فبما عداه ينشئ على قسمي الأصل ، أما ترك الانحراف عن القبلة والالتفات عليه في

موضع الانحراف عمل بالأصل ثمك بما هو عزيمة، فلا يصلح مفسداً، لكن بوجبه الإضافة لمختلفة لإجماع والسنّة.

٢٣١٠- الأصل الثاني: أن من أدرك الشطر الأول، فهو من الطائفة الأولى؛ ومن أدرك الشطر الثاني فهو من الطائفة الثانية؛ لأن صلاة الخوف تقدم بطائفتين، لكل مائة شطر من الصلاة، وتصلصة شطران، والتي نعلم بها الشطر الأول يجعل من الطائفة الأولى، ومن أدرك الشطر الثاني يجعل من الطائفة الثانية.

٢٣١١- والأصل الثالث: أن المنيعة يسمع رضى الإمام، إلا إذا نفي عن الصلاة الإمام على ما نفي بعد هذا إن شاء الله تعالى، وانفرد بتبع رضى نفسه؛ لأنه أصل بنفسه ولم يلزم متابعة غيره، وانسرق فيما يقص منفرده، واللاحق كنهه خلف الإمام.

٢٣١٢- إذا عرفنا هذه الأصوب، جئت إلى ترميز المسائل، بقول: قال محمد رحمه الله تعالى في الزيادات: إذا صلى المغرب صلاة الخوف، جعل الناس طائفتين، يصلي بالطائفة الأولى ركعتين، وبالثانية ركعة عن منية، ولو أنه أعطى وصلى بالطائفة الأولى ركعة، وبالثانية ركعتين، فثبت أن المعتبر في صلاة الخوف، ثم سبب الإمام، وقبض الطائفة الثانية، وجاءت الطائفة الأولى، فصلاة الإمام مائة؛ لأنه لم يرح عن مكانه حتى تم صلاته، وصلاة الطائفتين مائة؛ أما الطائفة الأولى فليتهم تحرقوا بعد الركعة الأولى، وهذا ليس بواجب التحرق، وأما الطائفة الثانية فهو من الطائفة الأولى؛ لأنهم أدركوا شيئاً من الشطر الأول. إلا أنهم مسوقون بركعة، فكان ينبغي لهم أن يتصرفوا بحقيب الركعة الثانية، غير أن ترك الانحراف والتثبت على القبلة لا يصح الصلاة. وإن كان في غير، صمعه، إلا أنهم تحرقوا عن القبلة بعد سلام الإمام، وهذا لو أنه قصر عنهم إلى المدة لا أراهم احرقهم، فقصبت صلاتهم [حتى لو لم تحرقوا لأنفسهم صلاتهم].

٢٣١٣- فإن صلى بالطائفة الأولى ركعة وانحرقوا، ثم جاءت الطائفة الثانية، فصلى بهم ركعة، ثم انحرقوا، ثم عادت الطائفة الأولى فصلى بهم اركعة الثالثة [ثم انحرقوا]، ثم عادت لتانية فقصوا اركعتين، ثم جاءت الطائفة الأولى، فصلا الإمام مائة لما ذكرته، وصلاة

(١) وفي صحيح لشيخ المنبر معتداً وبشرى تعام بها الشطر الثاني مما مل من الطائفة الثانية، والعموم ولما.

(٢) ما بين التحريقين سأل من لأصل وقبضته من طوموف.

(٣) مشترك من أوف.

الطائفة الأولى فاسدة؛ لأنهم انصرفوا عن التسبُّل في غير أولائه، وهو ما بعد الركعة الأولى، ففسدت صلاتهم، فحينئذٍ حالوا وصَلُّوا مع الإمام الركعة الثالثة، فلقد بنوا تلك الركعة على تحريم فاسدة، وإنشاء على الفاسد فاسد، وصلاة الطائفة الثانية جائزة؛ لأنهم من الطائفة الأولى، وقد انصرفوا في أولائه، وهو ما بعد الركعة الثانية، فصحت صلاتهم، وعليهم أن يقضوا الركعة الثالثة أو لا يقرؤا؛ لأنهم قد يكونون للثالثة، ثم يقضون الأولى بقراءة؛ لأنهم مسبوقون في حق الأولى، بل وإن الطائفة الأولى حين انصرفوا للركعة الثانية جددوا التذكير والتحريم، وهما الركعة الثالثة جازت صلاتهم؛ لأنهم الطائفة الثانية في الحقيقة، وقد انصرفوا في أولائه، فإذا رجعوا، فعلَّيهم أن يصلُّوا ركعتين بقراءة؛ لأنهم مسبوقون فيها.

٢٣١٤ - فإن جعل الإمام الناس ثلاث طوائف، وصلى بكل طائفة ركعة، ثم غابت الطائفة الأولى، ثم الثانية، ثم الثالثة، فصلاة الإمام تامة لما مر، وصلاة الطائفة [الأولى] فاسدة في فلتان، وصلاة الطائفتين جائزة، أما الطائفة الثانية فلأنهم الطائفة الأولى في الحقيقة، وقد انصرفوا في أولائهم، ويقضون الركعة الثالثة أولاً بعد قراءة؛ لأنهم ما ذكرنا لها، ويقضون الركعة الأولى بقراءة؛ لأنهم مسبوقون فيها.

وأما الطائفة الثالثة فنسب في الحقيقة هم الطائفة الثانية، وقد انصرفوا في أولائه، وهو ما بعد الثالثة، ويقضون الركعتين بقراءة؛ لأنهم مسبوقون فيها.

٢٣١٥ - قال محمد رحمه الله تعالى: وإذا صلى الإمام صلاة انصرف في النقص، فوحي له. وأقبح لئلا، جعل الناس طائفتين، وصلى بكل طائفة ركعتين، كما ذكرنا، فإن أعطى الإمام، وآخر أنه يلزم القراءة بين الطائفتين، فعلى ما خلفت الأولى ركعة، وبالطائفة الثانية ضية الصلاة، فسدت صلاة الطائفتين جميعاً كرهود الانحراف في غير أولائه من الطائفتين، أما من الطائفة الأولى ولأنهم انصرفوا قبل القعدة الأولى، وأساس الطائفة الثانية صلاتهم من الطائفة الأولى؛ لأنهم أدركوا شيئاً من التطور الأول، وقد انصرفوا بعد سلام الإمام، وهذا لو أن عودهم لا أولان انصرفوا.

٢٣١٦ - قال: لو أن الإمام صلى بالطائفة الأولى ركعة وانصرف، وبالثانية اثنتي عشرة ركعة وانصرف، ثم صلى بالطائفة الأولى ثلثة ركعات، ثم بالطائفة الثانية بالركعة الرابعة وانصرفوا، فصلاة الإمام تامة، وصلاة الطائفة الأولى والطائفة الثانية فاسدة.

(١) حكاه في جميع النسخ للوجه هذا، وكلامه الأصلي: الثالثة.

(٢) حكاه في جميع النسخ من الأصلي، والنسخة من ط ٥٠٥.

ما صلاها (لأنه مما يتركه من غير صلاة) وتما صلاة طائفة الأبرار ولا يصح أن يكون غير
أولئك محضين صلاتهم، ولا ما وصلوا مع الإلهاء في ركعة الثالثة، ثم يجدوا أن شريطة
تهدأ به على الفاسد، وإن وجدوا أن شريطة صح به غيره، فهو من الطائفة الثانية في
الجمعة، مما يصح أن يترك الركعة الثالثة كل هذا تصرف في الركعة الأولى، وأما الطائفة
الثالثة فتتبع عدم ما خرج لها، وقد انصرفوا عن ذلك بسبب صلاتهم، وأما الطائفة
الرابعة فلا يصح من بعضها لأبى، لأنهم أتوا ركعة الثانية مع الصلاة، وقد عرفوا في
أولها، فلما جازوا وصلوا مع الإمام تركعة الرابعة، وهذا هو الصحيح، لأنهم كانوا في غير أولها
إلا أنه لا يكون محضاً صلاتهم، بل هو في أصلها، ولكن في هذه الأيام وانصرفوا عن صلاتهم
صلاتهم، لأنهم من جملة الطائفة الأولى، وليس هذا هو الانصراف من صلاة الجمعة
الأولى، بل هو من صلاتهم حتى لو لم يتركها، بل طائفة "بعد الفرج من الجمعة لا تقبل
صلاة الجمعة، وعليه أن ينصرف ركعتي الثالثة لا يغير من الركعة الأولى، ثم الأولى
بمراده أنهم موقوفون بها

٢٣١٧ قال، ولو أن الإمام صلى الله عليه وسلم صلى ركعة واحدة، وصلى بكن طاعة وركعة
فصلاته الإمام، وصلاة الجمعة الأولى والثانية كلها، ما صلاة الجمعة الأولى فلا يصح
أن يكونوا في غير أولها، بل هو غير مرة، وقد صلاة الجماعة الثانية والثالثة في وقتها، إذا
صلاة الطائفة الثالثة، لأنهم من جملة الطائفة الأولى، لأنهم موقوفون بركنة، وقد انصرفوا في
أول الطائفة الأولى، فحارب صلاتهم

وإذا جاز، فإن صلاة الجمعة، عليهم أن يصنعوا كغيرهم من الأبرار، وعلى سلك الركعة
لأنهم لا يحدون فيها (ثم) كذا غيرهم، وعلى الركعة الأولى، لأنهم موقوفون عليها، ثم
الركعة (الرابعة) ولا يصح من جملة الطائفة الثانية، لأنهم تركوا شيئاً من طاعة الله
الثانية، وانصرفوا في الركعة الرابعة، وقد ما بعد فرج الإمام، فحارب صلاتهم،
ولكنهم موقوفون ثلاثاً، ودعيت، ثم إنهم لم يتركوا الركعة، بل الصلاة والمسورة، وعلى
الثالثة، فلو كان سائر الأبرار، وإن سألوا مستحباً، لم يتركوا ركعة، كما هو الحكم في
المسوق بثلاث ركعات

(١) صحح محمد بن سنان بن أبي حمزة، ثم قال: صح.

(٢) صحح محمد بن سنان بن أبي حمزة، ثم قال: صح.

(٣) صحح محمد بن سنان بن أبي حمزة، ثم قال: صح.

٢٣١٨ - قال محمد رحمه الله تعالى: وإذا لم يل الإمام بعد يوم العيد في المصرو فأتوا أن يصلى بالناس صلاة الخوف جاز لوجود الغلبة، كف في غيرها من الصلوات، فيجعل الناس طائفتين، ويصلي بكل طائفة ركنه، فإن كان الإمام يرى مذهب ابن مسعود رضي الله تعالى عنه، رأى يسمع تكبيرات في الركعتين ثلاثاً من أصليات، وست منها رواه ثلاث في الأولى وثلاث في الثانية، وبدأ بالتكبير في ركنه الأولى، وبالقراءة في الركعة الثانية، نامة انعطابه الأولى في الركعة الأولى، والقعدة الثانية في الركعة الثانية

وإن كان رأى كل واحد من الطائفتين خلاف رأي الإمام، لأن على المختلفين مثابته رأي الإمام، إلا إذا يفر من الإمام، بأن فعل ما لم يعل به أحد من الصحابة رضي الله تعالى عنهم، ولم يوجد ذلك هنا، عارض مع الإمام من صلاته، واستمرت الطائفة الثانية، وجاءت الطائفة الأولى بفرض الركعة الثانية غير رامة، فيفرضون قدر قراءة الإمام أو أقل أو أكثر، ثم يكررون الروافد، ويكرمون بالركعة كما فعله الإمام، لأنهم لا يخطرون في ذلك، فكانوا في حكم القلتين، وإذا أقروا انصرفوا، وحصل الطائفة الثانية بفرض الركعة الأولى بقراءة لأنهم مسبوكون فيها، وبدأوا بالقراءة، ثم بالتكبير في رواية الرياضات، والطامع، والسير تكبير، وإحدى رواية البواهر، وهو الاستحسان، وفي إحدى روايتي الخواصر يقرأون بالتكبير وهو المصلي، وقد ذكرنا نظير هذا في فصل صلاة العيد.

٢٣١٩ - قال محمد رحمه الله تعالى في الروايات أيقض بهم صلى الظهر بالناس صلاة الخوف وهم مفترقون، فلما صلى طائفة ركعتين انصرفوا، ولا واحداً منهم لم يفسد صلاته، لأنه لم يوجد منه إلا ترك الاتصاف، والقيام على القبلة، وكل ذلك غير مفسد للصلاة، ولكن لا يسحب له ذلك؛ لأنه التزم الدعاء مع أصحابه لكونوا أصلاً للطائفة الثانية، فإنما لم يذهب فقد صيغهم وترك الدعاء لما التزم فحكم له ذلك لهذا، فإذا صلى مع الإمام الركعة الثالثة، فبعد أنه أسد فيما صح، فأنصرف بعد الثالثة أو بعد الرابعة قبل أن يقدم الإمام قدر التشهد، فصلاته صحيحة؛ لأنه من الطائفة الأولى، وما بعد الشطر الأول إلى أن يخرج الإمام من الصلاة أو انصرف الطائفة الأولى، فإذا انصرف فقد تدارك ما ترك في لوائه

٢٣٢٠ - وكذلك لو انصرف بعد ما بعد الإمام قدر التشهد من التسليم، فصلاته تامة، وإن كان هذا انصرفاً من غير أوله، لأنه من الطائفة الأولى، وهذا أن (انصرف السابعة) الطائفة

(١) صلاة مفترقاً فعلاً لهم على الطريقة بقرينة

(٢) استترك من لا د

لواء السطر إلى ما يفرق الإمام وإن لا تحرف للملكة لأولى

وحدهم بماله ، فمما بينهم لأحد أو فخر في الفاعل ، من كان حكمهم
حكم الفاعل عليه ، وبين ما أنوال الأحرار في حق الفداء ، فلو أن الأحرار
أصبحوا لعت كل واحد منهم في موضع كذا استمر بالعداء ، بأن كان محصور العدو ،
وحمل سلالته أخرى جاز به ديث ، وهكذا يسمى الإمام أن يفسد ، وأن يحضر في المم
حاصرا ، لا يجوز به سلالته لجوهر ، وما يحضر العدو في حده لا يكتسبه الأحرار ، وكذا
الخطر في حده ، فإن أقر الإمام ، فاستقبلهم الطاعة لم يفسد ، الأحرار عطفه من المصلح
الإمام ، إن كان ، فمما بينهم الأحرار في حكمه ، فلو كان الأحرار في حده
العداء لا يفسد ، فمما بينهم .

٢٥٢٤ - من السج الإمام عيلا بطاعة [واحد] ، والعداء حاصره ، ويوجب العدو
بعد ما يصور شعر الفداء لا يسمى لهم أن يفسدوا ، ويكسب طاعة الساسة بأن يفسدوا
فقيه الفداء ، إن محارب الطائفة الأولى يفسد حلالهم ، لأن الأحرار يفسد الفداء
مصلحة الأصل ، إلى رحمن والسريع لأجل الضرر ، فإن ركب فسرده ، فمما بينهم
والله سبحانه وتعالى أعلم .

مع فراغ منها^(١١)

وذكر في الكتاب حديث إبراهيم الأنسي عليه الصلاة والسلام صلى وكنت في الكسوف، فكان يده حتى بعت الشمس، وهو كان ممدد يديه لأصابعه، وكاننا احتياط وثقة وثيق، وكان لا يأخذ، ولا يروي إلا ما كنا نصح عنده، يعني أنه لم يصلاه الكسوف لا يعلو إما أن يكون منسرباً بالخواجل، أو بالبراقص والواحد، ما بهما عشرين، لا يجوز أن يجتمع هو - كذا - وكذا، وهو عائد وهو عائد.

وتأويل حديث عائشة واسمها رضى الله تعالى عنها، ما أتت المحاكم تشهد رحمه الله تعالى في سائرته أن النبي عليه الصلاة والسلام، لم يركع ركوعين على وجه الصورة لأعلى وجه الحفص، لأنه في تلك الصلاة، وبإيه هذه، وشأن في تلك الصلاة يبقى شيئاً بعده، وينتدب وينتحر، وقد قال في تلك المصنوعات مرة: [أف] ^(١٢) ألم نعلم أني لا نعظمهم وإنما نعلمهم، عند مرعها قال: «مرعها» من كسب تقى صوره يبتغى، وغرب على الحجة حتى لو كذب أن أخذ من ثمارها لعنته، وفي رواية أخرى: لو كذب أن تعظم من لعنت دائماً^(١٣)، وإجماع رسول الله ﷺ أنه من الركوع مرعاً حتى قريت منه قنار، وكان ذلك دفعاً عن وجه الصورة لأعلى وجه الحفص، ثم عاد إلى الركوع حيث لم يعبأ جبراً لم ركع الأول والثاني، لأن يكون ركوعاً ثانياً، ثم يركع في كل قيام إلا ركوعاً واحداً، كما في الصلاة المندوبة.

وإذا سأل هذا من كان في الركوع في صلاته، فذكر سجده بركعة من الركوع فإنه يركع رأسه من الركوع ويحسر له ساجداً، ثم يسجد إلى الركوع غير وإماماً له، لأنه يكون ركوعاً على حدة.

قال الشيخ الإمام الأجل شمس الأئمة الحلبي رحمه الله تعالى: وكان القاضي الإمام الأستاذ أبو علي النسفي رحمه الله تعالى يذكر جواب آخر، وهو الذي بعينه عليه أن النبي ﷺ

(١١) وفي هذا الفرع منها، وفي هذا مع جرحه.

(١٢) ما بين المعروفين سائل من أهل التفتيش في طرقهم.

(١٣) أخرجه ابن حبان في صحيحه (٢/٢٣٠)، وفي حديث أبي بصير صحيحه (٢/٧٩).

وأخرج في حواشي الطحاوي ١٥٧٩، والبيهقي في الكبرى (٢/٢٤١) وأبو داود (١٩٩٢) وكذا في مسند أبي حنيفة (١٠٠/٢٢).

ظنوا انهم قد اصابوا في ذلك ما فعلوا به من الفهم فربما رزقوا منهم، فظنوا من
علمهم انهم الى الجنة قريبون، فمعهذا رزقوا، ثم قد انقلب الامر في انهم قد اصابوا
المرسول الله صلى الله عليه وسلم من علمهم بهذا، وظنوا انهم قد رزقوا في كل رزقهم، وسئل هذا
الاقتضاء فلا يقع في كتاب في آخر النسخة.

وَعَلَّمَ صِرَافَةَ عِلْمِ عَالِي عِلْمِ كَلَامِ وَطَرَفِهِ فِي حَقِّهِ دُرِّ عِلْمِ رَجَبِ عِلْمِ وَصِي قَلْبِ نَدْوِي
عِلْمِهِ فِي حَقِّهِ الصِّبْغِ فِي نَدْوِي الْقَوْمِ، وَلَهُذَا جَعَلْنَا وَجْهَ عِلْمِهِ، وَوَكَّلْنَا عِلْمَ عِلْمِهِ
لَكُنْ لِمَا جَعَلْنَا مَعَهُ، لَعَنَهُ الْكَافِرُ الْفَاحِشَةَ رَجَبِ عِلْمِ نَدْوِي عِلْمِ رَجَبِ عِلْمِ نَدْوِي
رَجَبِ عِلْمِ نَدْوِي، حَسْبُكَ أَجَدُ دَلِيلِي وَفِي كَلَامِ نَدْوِي، هُوَ دَلِيلُ حَقِّهِ فِي عِلْمِ

٢٥٦٧ ولا تدارك الأمر بالجماعة، إلا أنكم سيبقى ٢٥٦٨، وأنا يهتلي
تسلي من مصادره، من أن ليس لا أحد ذلك، فيصير وعداء، هكذا على من
الكم

فإن الشيخ إمام مكيح لإسلام المعروف هو الذي رآه رحمه الله تعالى يومئذ
 فقال في موضع من كتابه: "وإذا كنت معي في حجة الله تعالى في حجة الله
 الأصغر، إن لكل من معك من غير محقق، وحيث رآه في حجة الله
 صلاة تروى عنه، لا تروى إلا في الصلاة، لا تروى إلا في الصلاة، لا تروى إلا في الصلاة".

وجه طاهر ابرو به وهو يرأى على الحلقاء واللام قبله صلاة اشكوف بجمع
والله اعلم وهو كان امام الامم ' فلا يحرم رؤها الا على من اباحها

[illegible]

٢٢٢٨ - لا يحضر بالبراءة في صلاة الجماعة في كمبوديا الخمس في قول أبي حنيفة
رحمه الله تعالى ووجهه أني يؤيد به وجهه أنه لا يؤيد به وجهه أنه تعالى
فيه اضطراب وهو أن وجهه أنه تعالى عنه قول أبي حنيفة

(١٢) هكذا في نسخة ب و هـ في نسخة في الأصل و ط يهنا إلى

[illegible]

جاءه فاعلم به في صلاة التكبير ، لأنها صلاة مخصوصة عام بفتح عاصم ، مستحبة فيها التحميد والثناء لله والحمد لله

[illegible][illegible][illegible] $\frac{d}{dt} \left(\frac{\partial L}{\partial \dot{x}} \right) = \frac{\partial L}{\partial x}$

٢٠٠٠

... 1973 ...

4444

2000 年 12 月 15 日

بعض أهل الأندلس والدمية يحيى معجمه رحمه الله تعالى في هذا الباب، وقال: "فأيسر عمل"
في الكسوف لفظ الكسوف ثم قال: "فإذا برق الشمس، حجب القمر"^١، وطوب
في هذا أن تقول: (الحسبوا) دائرة الكسوف، ونكسوا^٢، فلو كانت صورة دونه، لكانت صورة
معجمه رحمه الله تعالى من هذا باب صواب، لا طوبى لغيره، لهذا ذكر كسوف

٢٢٣٠ - ثم الصلاة فيها في أي عهد، وفيه القاعى رحمه الله تعالى على الجماعة
لأنه في عهد الله بر عهد من عهد الله تعالى عليها حتى هم كسوف القمر، وقال
"كسوف كذا" أي كسوف الله (تعالى) في كسوف الشمس، لأن كسوف الشمس لا حجب، كسوف من سبها
اشداعه حجاب على كسوف الشمس، وعلمهم أنهم في كسوف الشمس، لأن كسوف القمر
يكون في الليل، كسوف الشمس في النهار بالليل، و ما ينفك الله، ولأن كسوف القمر
كان في عهد رسول الله ﷺ ككسوف الشمس على أكر، ولو كان في جماعة من ذلك
بقلا مستحسنا، كما قال في عهد كسوف الشمس، ولأن الأصل في كسوف القمر بركة الجماعة
فيها ما خلا قيام ومصاد لا عاوا الصلوة، وهو كسوفه تعالى عليه (حسين)، كسوف الشمس
لورود الأثر، وهكذا قال في الكتاب

٢٢٣٠ - وفي صلاة الطلوع والجماعة ما خلا هجاء، وصلاة كسوف
القمر، ولهذا قال الذي عليه صلاة والسلام، فلا يصل صلاة رجل صلاة في سنة إلا
لكنه في الأثر، الأثر في بيزي بالجماعة من الطلوع، يؤذن بها ويقسم، ولا يؤذن
لكنه عات ولا يتم، لأن أبا لا يؤذن بالحيدة

وأما حديث محمد بن عبد الرحمن رضي الله تعالى عنه فلا يصح، لأن بيانا في معنى
ثم كان صلوة كسوف جماعة، لعل قلا مستحسنا، وأن اعتبار الصلاة كسوف
الشمس لا يصح، لأن طرنا ذلك، ذكر، وهذا ليس في معناه، ولأنه لا يمكن أن يكون
هنا - والله سبحانه وتعالى أعلم -

(١) هكذا في - وف وف وف وف في الأصل - إذا استحسن

(٢) نسخة ٨٠٧

(٣) أخرجه الطائفي في الأم (١٢٤٣)، ذكره حرصي في (١٨١٠)

(٤) كسوفه في عهد رسول الله ﷺ، ١١٩، ص ١٠٣٦، في عهد رسول الله ﷺ، ١١٩، وصلى ١٤٨١، وفي

لورود ٤٨٠

(٥) هذا في حديث الشيخ رحمه الله، وذكر في الأصل أنه ما من الجماعة بالصلاة

عليه الصلاة والسلام أجده على خسر، وهذا يدعو ويصون اللهم إن هذا مني أليت نعم
سكت، وهذا دعا، صلي، ما يرد على المرحى سقا

[وهي في كتاب " روى عن أبي حنيفة وأبي يوسف وسائر رحمهم الله تعالى ، فيها قالوا لم
 يلقنا في ذلك صلا ، لا حديث واحد ساد لا يروونه ، أصح الشدة ورواه عنه أبي موسى
 سلمة بن عبد الحميد عن أبيه قال : إنما سمعنا من الأئمة من روى الله تعالى عنه لم يزل في
 الإقراء ، وعلى رضي الله عنهم ، ولما كان عهد من مشهور من حبيب عليهما ،
 ولا خير من غيره ، عن أبيه ، وعلى رضي الله عنهما ، وبهم من قال : إنما سمعنا
 ذلك شخصاً ، لا ورؤف في بيته عامه ، وإنما واحد إذا روى حديثاً من بيته عامه ، عد ذلك ساداً
 رتبك منه

٢٤٣٣- ثم إن عبد بن ماجة رحمه الله تعالى يحط بلامام بعد الصلاة نحو الخليفة في صلاة الميمية وعن أبي يوسف رحمه الله يعني أنه يحطب غبطة واحدة لأن المنع والجماع هو الدعاء فلا يحط به بعده، وقد ورد بكل واحد صحت أثر عن رسول الله عليه الصلاة والسلام وكان الترمذي يقول: «لا قبل الصلاة» وهو من مذهبه رحمه الله تعالى، ووجه رده عليه حبيب وثقة شافعي

١٣٣٤ وقال محمد رحمه الله تعالى اريد ان يعطى الاسم في الاستفتاء نحو صلاة
الجمعة ولا يكرر فيها كمن يكرر في التعميد ويكتب الاسم ١٣٣٥ قد مضى صدر من خطبته
وسمعه انه ان كان مرتباً جعل هؤلاء أسقطه ولا كان مبدؤاً جعل حساب الأيسر على
الأيمن والأيمن على الأيسر والله اعلم بحقيقته وتوبوا صف رحمته ان يعطى لا يتلقى ١٣٣٥

حقه محمد، وحده الله، والورى ذوالنبي عليه السلام، حرج مسب، وحيه حيله
سواء، فأراد أن يجعل أسننها ألعاب، لما شئت عليه، ديب عن سابه، فحوك اليمس إلى
التمل، والتمل إلى البئر، وأبرهعه وأبو يوسف، عهبا الله تعالى، حجابا، وت
إلى النبي عليه الصلاة والسلام، اسمى يوم الجمعة، وحده رده، والمعنى أنه دعاه
مترود حالة الحوف، فله من منة فليط الرءاء، فإنا على كسوف الشمس، ولا تلوي من

(1) اُن کے بارے میں ۱۹۷۱ء (۱۳۹۰ھ) والی بھیجی میں لکھنوی (۱۳۹۲ء) و انطوائی لکھنوی

© 1997 John Wiley & Sons, Inc.

(٦) جامعة القاهرة، سلسلة من الأبحاث والدراسات، العدد الثاني، ص ١٠

(١٧) آفریننده و خالق است

حدّ تفسیر حق محمد رحمة الله تعالی، و ایضا یكون الاستسقاء فی موضع لا یكون لهم
 ارضیه و انهره الله یسر بوب سها، و یسعون و اثیسم و ربه عنهم، او یكون و لا یکنی لهم ثلاثه
 عاماً اذا کانت لهم ارضیه و انهار و ابار، قال الناس لا یشرعون فی الاستسقاء، لأن الاستسقاء
 ایضا یكون عند شدة الضرورة و من جهة راحة سها و تعالی نعم

الفصل الحادي والثلاثون

في صلاة المريض

١٣٣٨ الأصل في عدم جعل أن المريض يجازر على الصلاة فساداً تركوع وسجود،
فإنه يصلي لئلا يكون قائماً تركوع وسجود، ولا يجزئه غير ذلك، لأنه قد عذر على القيام والركوع
والسجود كان ثمره التصحيح، والتصحيح لا يجزئه أن يصلي المكتوبة إلا قسماً تركوع
وسجود، كذلك هذا، وإن عجز عن القيام وقصر على القعود، فإنه يصلي المكتوبة قاضياً تركوع
وسجود، ولا يجزئه غير ذلك، لأنه عجز عن نصف القيام، وقصر عن النصف، فقد قدر عليه
أجزأه، وما جازئه سقط، فإن عجز عن الركوع والسجود، وقصر على القعود، فإنه يصلي
قاضياً إيماء، ويجزئ السجود أخص من تركوع، فإن عجز عن القعود صلى مستقبلاً على
ظهره، فإن لم يجد، لا يصح استعجال القبلة، وصلى مصححاً يرمى يمينه

والأصل في هذا، أنه قوله صلى الله عليه وسلم: «الْفَصَّ يَذْكُرُونَ لَهُ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَى جَوْبِهِمْ»^(١)،
قال المصنف رحمه الله تعالى في التفسير: هذا بيان حال مريض من أداء العرض^(٢)،
بحسب الطاقة، وقوله تعالى: «لَا تَذْكُرُوا لَهُ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَى جَوْبِهِمْ»^(٣) جاء عن ابن
مسعود رضي الله تعالى عنه أنه قال: إن الله في هذا الذكر الذكر في الصلاة، وقال النبي عليه
الصلاة والسلام لعمران بن حصي: رضى الله عنى أنه جاز عدا، وهو مريض، جعل
قائماً قولاً لم يصح بعد، فإن لم يستطع فعله على الحب يرمى يمينه، والمضى في ذلك أن
انطاعه [بحسب] طاقته، وقوله: «هو عجز عن القضاء وقصر عن القعود يصلي المكتوبة
قاضياً، ثم يرد بهذا العجز الصلاة لا محالة بحيث لا يترك القيام، بل يصير مقعداً، بل
إذا عجز عنه أصلاً، أو لمجد عليه، لأنه يصح ذلك فسدته، حتى تزيد عليه بذلك، أو
يجد رجلاً بذلك، أو يحلف بعد أسره، فهذا هو عجز عجز أصلاً سواء، وإن كان قدراً

(١) في حديث ١٩٠

(٢) استدل من طريق أبي ب ر ف في كتاب الصلاة بحسب طاقته

(٣) البقرة، ٢

(٤) أخرجه البخاري ١٠٥٠، والترمذي ٣٣٦، والبيهقي ١١١٢، وهو موقوف على أبي

عليه ١٢٢٩، واحد ١٩٠١

(٥) قال في جميع نسخ أسره عدا، وكذا في الأصل لمجد

د

١٣٤٧- و ما بحاله ٢٠٠٠ هـ، فبني علي وجهي كيف اراد فعد مجداً و سلاطه من غير كراهه بالاصح. و كان عمره حينئذ اربعه و عشرين سنه و قد بعاني في عياله من غير كراهه لأن من الأئمه بعد النعم و لو ترك جميع الخدم من عمره و سخره قد بقي حيله و رحمه الله تعالى، و انقص لا يكره، و قد جعلت كل جميع العياله بما شئت فقل لا يجره و شبهه بغيره، و بعض من جازي رحمه الله تعالى قالوا عن قول أبي حنبله رحمه الله تعالى يجب أن يكون بالطلاق الفقه و لابد من قول ما اشتهر الناس لا يكره عند أبي حنبله رحمه الله تعالى.

ووجه دل آن می دانند که هو حقیر می آید و هیچ آسودگی نماند و بر این صفحه فاعله
معنی حد الحماز می آید و وجه لغوی خود می آید که آمد آن می آید و معنی حقیر یعنی
یصلی منکب و بر آن معنی غیر منکب - بن بگویم که در کتاب من سر - الأدب و اظهار
التبحر - حکایت می آید که «ان رسول الله یطرد من منعه» برای سلامتی خود
و معنی آن «منع» از ملاقات می آید و «ان رسول الله» معنی آنست که ملاقات علی السلام
«فلا یمنع من منعه» معنی آنست که ملاقات علی السلام «مع منعه» معنی آنست که ملاقات
من اعطاه

امامی لشکر به لایحور، آن عام بالفتح در غیر عرب. زکد بکر، بعضی تقدم بر
غیر عرب. و ذالعل دنف ج. مبلاتہ، لوجود قبل الیل

٢٣٤٨- وقد اتسع النظر، واعلمنا، ولقد مضى في ذلك يوم، فقام
وحملني بمضيق الناس، أحدهم عندهم عسقا أنا قد أتى حيلة وأتى برصه رحيمه الله
محاكي لا يسكن، لا عندهم التحريه الحقيقة للعبود سمعه له عبد، دليل أن الحريه إذا
اتسع للتجوه عادت، به خير على القوم جائز له أن يقوم، ويصلي معه الصلاة فأنسا لهذا، وإنما
يشكل هذا علم، إن شاء الله، رحمه الله تعالى أن التحريه من عبده للعبود لا يكون
من عبدة الظالم، بل من الظالمين، فقد على الظالم في ذلك، بقائه له، به خلافه عبده، مع

(۱) آخره جلدی ۱۵۲، و مسلم: ۲۰۶، و ابی حنیفه: ۲۴۵ (در ذیل ۲۱۶ و ۲۱۷)

[illegible]

١٤١٦ هـ

هذا حالهنا نحو رطلته، وفي الرميض لا تخور [صلاته]"

والشرق لحمد رحمه الله تعالى وهو أن في الرميض ما كان مائداً على الصيام وقت الشروع في الصلاة، لما انفذت نحرجه للقيام، فأما جه في صلاة التطوع كان ذاتاً على القيام، فأنقلب نحرجه ليلته، لأن الله أفتح التطوع قاعداً، وكما جاء، وإن الركوع قام، وقرأ ما بقي من القراءة وركع حار، وهكذا ينبغي أن يفعل إذا حصل الصلوة مائداً لما روى عن عائشة رضي الله تعالى عنها، أن النبي ﷺ كان يصتبح التطوع داعداً، فبعراً ورده حتى إذا بقي عشر قلائد، أو نحوها قام فقرأه، ثم ركع وسجده، وهكذا، قد يفعل في الركعة الثانية^(١)، فقد انتقل من المقعود إلى القيام، ومن القيام إلى المقعود، هذا أن كنت جائز في التطوع.

وهنا محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير أيضاً، ويوجهه من بعض النسخة كما يوجه لليت، القبة في المنع، وأردبه للرعي الذي قرب مونه، حيث أمر أن يفعل به ما يعمل لمنيت؛ وهذا لأنه في معنى المنيت.

قال عليه الصلاة والسلام: "الْقِسْوَا مَوْبَاكُمُ إِلَّا إِيَّاهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ؛ إِيَّاهُ تَقْرَبُ مَوْنَهُ، وَتُخْتَارُ لِعَلَّ يَلْبَسَهُ، فَإِنَّهُ أَسْهَلُ خُرُوجِ الرُّوحِ"^(٢)

٣٣٤٩ وإذا أغمي على الرجل يوماً وليلة، أو أقل، لمعه قلبه الصلوات، وإن أغمي عليه أكثر من ذلك فلا قلب، عليه، وهذا السبحان.

وفي القياس إذا أغمي عليه وقت صلاة كالمثل لا قضاء عليه وجه المذهب وهو أن الإغماء عفر يحمره من مهم (خفاف)، فيلبي أو سوب (داسوعب) وب صلاة كالمثل كالنون، هكذا ذكر مسألة لحدود على طريق الاستشهاد.

وذكر مسألة لحدود من فتاوى المصري، وجهها مظهر مسألة الإغماء، ولأن قليل الإغماء لو لم يكن مسلطاً لا يكون الكثير مسلطاً كالنوم، فإنه إن دام أكثر من يوم وبه يأنزله

(١) أخرجه البخاري ١٠٥٦، ومسلم ١٦٠٥، والبيهقي ١٦٠٥، وأبو داود ٩١٦، وابن ماجه ١٦١٦.

(٢) استوت في ب ر ف

(٣) أخرجه مسلم (١٠٥٢)، والترمذي (٨٩٨٦)، والبيهقي (٨٠٢)، وأبو داود (٢٧١٠)، وابن ماجه (١٦٣٥)، وأحمد (١٠٥٧١).

(٤) استوت في ط

(٥) وفي ب ر ف، فإنه أسهل لنفسه مكان الخروج الروح

لقضاءه كما في رسم وف الصلاة

وجه الاستحسان حديث علي رضي الله عنه في خمس عليه في أربع صلوات وقصاها، وعساير من بأسر رضي الله عنه في خمس عليه يوم ليلة، فمضى الصلوات، وبور عصر رضي الله تعالى عنها أعصى عليه ثلاثة أو، فمضى بقصر الصلوات، وكان الإجماع إذا قصر، فهو معتبر في قصر عاده وهو اليوم، فلا يفتي بقضاء، ودأخل هو عصر ما يطرأ عليه، هو الحزن والهم، فيفتي بقضاء، فذكرنا الطويل والقصر في زيادة على يوم وجهه، فدخل بمصنوع في حد استكرار، فيخرج في القصر، ويخرج مريض بمقتضى قضاء ٢٤٥، ثم يصلي في أن شاءه على اليوم والنية بمنزلة ما في الصلوات، ذكر أنكر حتى رحمه الله تعالى في محضه، في العسير في الزيادة على يوم ليلة فتاها الصلوات وذكر الشيخ الإمام عليه به حصر رحمه الله تعالى في كتابه اختلاف بين من يوجب وقصر عنده الله تعالى، حد أبي يوسف، يعبر من حيث الله عز وجل، وهو يومه على أبي حنيفة ورحمة الله تعالى، وعمر محمد، يعبر من حيث الصلوات، ثم تمر الصلوات لا يسقط عنه التقصير، إن كان من حد ساعات أكثر من يوم وسنة، هو لأصح، وبما يظهر من الاختلاف فيبذل أحسن عليه حد للصحة، ثم اتفق من العدول أنوال بصلاحه، فتد القصر من يومه ليلة من حيث الحد، فلا قضاء عليه في قول أبي يوسف، وفي قول محمد، يجب حجب القضاء، لأن الصلوات لم ترد في الخمس، هذا الذي ذكر ما إذا دام الإجماع، فلم يبق إلا ما دم يومه وورقة، فإن كان يقرب ساعة، ثم يعاود الإجماع، لم يذكر محمد رحمه الله تعالى في الكتاب، وإنه على وجهين

إن كان لأحد، ثم مدام، نحو أن يعقب مريضه بعد الصبح، فسقط صلاة، ثم يعاوده الإجماع، أو كان يعرف في وقت، فيصلي قليلا، ثم يعاوده أحسن فيصلي عليه، ويعاوده بوقتة مضيرة، فصل حكمه ما فيها من الإجماع، إن كان أقل من يوم وليلة، فبالإجماع يمكن الإجماع وقت معلوم، لكنه كان يقرب منه، فيشكل بكلام الأصحاب، ثم يعصى عليه بعضه، فلهذا إفاقه غير مشهور، لا يرى أن يجوز له يتكلم في جنونه بسلام الأصحاب، فلا يعد ذلك منه إجماع، كما ذكر الشيخ الإجماع لأجل خمس الأسماء الصلواتي رحمه الله تعالى

(١١) وفي رسم خمس عليه في ثلاث أيام - إن

(١٢) صلاة يوم السبت لزومها

(١٣) كما في إجماع، وفي الأصل، في لو كان يعرف

[illegible]

٢٤٦ قال: كان وجهه جرح لا يستطيع المشي فمعه من يراي إليه وعينه
 يسجد على رقبته لأن ألب مسدود في وجهه فيرق آخ - فيد على الله و رافاً محموداً عليه
 لأنه يركب المسحور من الإبلان عليه فلا يجره

[illegible]

مِنْهُمْ يُدْعَىٰ بِهِ الْيَوْمَ بِأَنَّ الْيَوْمَ لِلَّهِ الْأَكْبَرُ ۚ

٢٢٢- در الصدوق، في كتابه عده از خانه بغداد، مصاحفاني حله
القصه، ينفذ فيه بعضه الاصل، في حصيله في كتابه من في الاصل، وفي مخطوط

[illegible]

(۲) فرزند و همسر او را در زندان نگاه دارند.

١٩٢٣ سنة التأسيس في

حالة الأداء لتعدد، فإنما تم بوجوب الأداء حتى [صح] "ظهرت له" الأداء بتحصي الأركان بأكمل الوجوه، وإن عارضه من النقص، فحقيق في الموضع من الإيجاب، لأن فرق الوقت يجوز أداءه مع الإيجاب، فكذا القضاء.

الفتنة أن استكثف بمشقة التوسيع وهو في حالة من مكثف عن القضاء كما على الأداء^(١)، وليس في دبره أكثر من هذا، فسقط ما عجز به عن القضاء بهذه الضرورة، كما سقط في الأداء^(٢).

٢٣٥٥- وإذا شرع في الصلاة وهو صحيح، ثم عجز من مرض، سعى على صلاته على حسب الإمكان، لأنه يودي المفسد كاملاً، والنقص ناقصاً، وإنه أولى من أن يستقبل ويؤدي الكل ناقصاً، وروى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يستقبل إذا عجز إلى الإتمام.

٢٣٥٦- وبشرع وهو مبدور ثم صح، فإن كان الشروع بركوع وسجود، بشي في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى، وقال محمد رحمه الله تعالى يستقبل وإن كان الشروع بالإيماء، ثم قهر عن الركوع والسجود فإنه يستقبل، وقال من رحمه الله تعالى يسر. فالكلام مع محمد بناء على أصل وهو أن المتعدد بين آخر صلاته عن أول صلاته، كما أن القندي يسر صلاته عن صلاة الإمام، حتى كل فصل جازب الإقبال، ثم يجوز البناء ههنا، وما لا فلا.

٢٣٥٧- وعبد محمد رحمه الله تعالى القائم لا يلتفت بالقاعدة، فكذا لا يسر في حق نفسه، وعندنا لما لم يلتفت بالقاعدة، فكذلك يسر في حق غيره، والكلام مع من رحمه الله تعالى بناء على هذا الأصل أيضاً، فمضى أصله أنه يجوز اعتداء الركوع بغيره، وعندنا لا يجوز، فكذا البناء في حق نفسه.

٢٣٥٨- وإن نزع، بناء من عجزه، وأمر أن يستلقي أياً ما عجز ظهر، ومنه عن القعود والسجود، أمراً أن يصلي مستلقياً سوطاً، وعلى قول مالك والشافعي رحمهما الله تعالى لا يجوزهما احتجاً بحديث ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أن طيباً قال له بعد ما كتب بصره ثم صيرت أياً ما مستلقياً صححت حديثك، فتلاوه عائته وأن هزيمة وجماها من الصعاب رضي الله تعالى عنهم، فلم يخصص له في ذلك، وقالوا لو مات في هذا الأيام كيف تصح.

(١) ما بين يدي من ساقط من الأصل وقتله من ظروبه.

(٢) وفيه ف كذا مكثف على الأصل.

(٣) وفيه كذا سقط الجمع.

صَلَاتُهُ: صَرْكَ دَلَّتْ، وَصِي بِرُكُوعٍ، وَفَعَى بِهِ، مَرَّةً يَحْدُودُ الْفَصْلَةَ وَالْأَيَّامَ.
تَعْرِيفُهُ: إِذَا عَجَزَ عَنِ مَلِكِهِ، وَرُكُوعٍ وَالْأَحْوَدِ، وَهَذَا مَعْنَى عَجَزَ عَنِ الْمَلِكِ، وَرُكُوعٍ وَتَجَبُّودٍ.
وَالْأَيَّامَ يَحْدُودُ الْفَصْلَةَ.

[illegible][illegible]

۳۵۹: گدشت ای کی، همه در آن شب، در کمال ایستادگی و در هر یک از سجده‌ها

[illegible]

١٣٦٧- ورد في الحاشية الشهد مرصلا وحل صلى يومين، جاء، هذا في قولنا قد ظهر
 فيها في القوسين اليوم ولما، وكان في يومه قد ظهر الشهد ثم تكلم، قال أجزائه صلواته من
 قيل أن فرامته ليس في موضع تروية بحته من شيء، بعد به، فلا يفسد عليه عوده، قال
 ولا يكون خاتمة في الف، حتى يكون مع ذلك عمل بعد من شيء في الصلاة، أو يروية
 كرفع له سجود، أو كمن صلي تسعين أيات، في طارعه رأس من يسجد على أيدى تركه
 شتية، صوي، يكون، فأنما، نصر الحمد ثم سجود، ثم ذكر رب العالمين، قال هذا في
 الحاشية، ولا بعد في الشهد الثانية لأن صلى في القوسين بعد له من قدم

١٤٦٨ - ذكر الحادك من جنس نسر النضر - بجاء - قصي - كثير غير فرا - ساجه - مع طير
 الله بما صلى ركعه من القيام - فرم - وسجده - ثم علم من هذه الثلاثه - قصي - لفرجه بقرنه
 اجزائه صلاته - ورو كان نو - الأوبين - فصار مع راسه من تسعده الثلاثه في الركعه الرابعه
 على انها الثلاثه - فوي السماء - وركت ساجه فثبات - ثم استبين أب الرابعه - فلم يأخذ من
 الخلو من حتى مكث كذا - ثم فعد بعد ذلك التسجد ثم تسجد منه صلاته

[illegible]

وقد رفر بعد من أدب الصلاة إلى آخره ثم قام بهذه المكتبة وعمر إلى حجة
حمه الله تعالى أد الأنصار بعد في موضع التعليم محسناً لهم و رهاق محصور

(۱) در صورتیکه فائز میکار باقیاء

(٢) وفيه ما لا يثبت في غيره

الكرسى ثم محمداً، صلى الله تعالى على نبي حبيبته ورحمه الله تعالى معه كيف شاء، وهو قول محمد، وروى المحسن أنه يركع، وإذا أقبل أو أدبر ركع سجدته السجدة وأمره شرعاً حال القعدة وركعته الله تعالى أطبق أبو الحسن رواية الحسن عن أبي يوسف أنه يركع من ركعتيه اليسرى وركعتيه اليمنى مائة ركعة عن أبي يوسف أنه يركع مائة ركعة، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يركع ركعتيه ثمانين ركعة، وذكر الشيخ الإمام الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى أن القوي على ركعتين يركع ركعتيه مائة ركعة.

وما يتصل به من المصلح

ما ذكره محمد رحمه الله تعالى في الزيادة

٢٣٧- رجل يجهل بركعة لا يستطيع أن يصعد ولا ينزل حرماً، وهو صحيح فيما سوى ذلك يهدى على الركعة والنهية والتميم، يصلي دعاء يوم الجمعة، ولو صلى قلنا يركع، وقعد وأومأ بالسجدة، أحراه والأول أعقب، وما كان هكذا، وذلك لأن القيام لم يشرع فيه، وكذا الركعة، ولكن شرعاً لك، ومسلم إلى السجدة، وإذا كنت السجدة ثم ما تفرغاً، ولا كذلك القيام والركعة، وشرعت سجدة مكررة هي الركعة، ومن سجد القيام والركعة مكررة، في الركعة، قلنا قد سجدت سجدة مكررة، لأن لو سجدت سجدتين من حرمانه شيء، فنصيب صلاته بغير طهارة، ولو سجدت كانت صلاته بطهارة، ونكر من غير سجدة، هذا الفصل مع اختلعت لم تشرع في حاله الاختيار بحد، وأما الصلاة مائة، أو يزيد، مائة ركعة في حاله الاختيار، سمعنا من بعض الفقهاء، أو على الله ما يؤيده جاز، وكان إذا سجد أهدى من تحمل خدته، وقد عرفنا أن من أتى على اختياره بغيره، أو أمر به ذلك لسجودهما لم يترك النهية والركعة بطريق التيميم، ولكن مع حاله جاز، وركع جاز، لأن السجود مائة ركعة مائة ركعة، أو تركه ففعله لا حدث جاز، صلى عليه والركعة أيضاً مشروعة تعقيباً بتيميمه، فلو أنه فقد أتى بما هو المقصود بحد، إذا أنه لم يترك السجود لما قلنا، فسر ترك القيام والركعة أيضاً بطريق التيميم، لكن مع كونهما مشروعتين في صلبهما، فبعد الزيادة، وكذلك إذا كان به جرحه بعد عام سال جرحه، وإذا قد لا يسيل، أو كان شيخاً كبيراً، فمضى على برك، وإذا قد استملك صلى قد عدا تركوع وسجود، وإن كان لو سجد سجدتين أو ثلاثاً، لم يركع

[illegible][illegible][illegible]

وخاصة يقول به ح بي الجماعة يقول كسبي في هذا المركب - لأن القيامة
يعترض عليه إذ كان قادر على ما لا يراه وهو مدحونه لا والله ، وإذا سمع بك القيامة
جرت عليه حالة 'أد' ، ثم مرة ، أيعجز حالة 'أد' في باب الصلاة ، لا حده الزم - لم يكن

يسبب الجماعة تاركاً مريضاً عليه ، فكان عليه مراجعة الجماعة .

٢٣٧٢ وعن 'المتوفى' عن إبراهيم بن محمد بن أبي رجل إن سمع رمضان يصمف ،
ويصلي جماعة ، وإن أنظر يصلي لائماً قال يصوم ويصلي جماعة ، وله أيضاً عن يشر بن
الوليد : عن أبي يوسف ليس بخاف العثو إن صلى قائماً ، أو كان في موضع لا يستطيع أن يقيم
صلاة فيه ، وإن خرج لم يستطع أن يصلي من الضيق والظفر ، قال يصلي فعداً - والله أعلم -

الحیوانات

[illegible]

قسم آخر في بيان كيفية العمل:

۱۳۷۵ ذکر ہو میرا رحمہ اللہ تعالیٰ عن حماد عن ابراہیم انا قال یجوز ان یثابوا
توید عملہ و حال تہا عن رحمہ اللہ تعالیٰ لکھ ان یسن می ویس واسم الکعبہ حتی
یتحرک عن احوال اہل الکعبہ من وہابیہ و غیرہ ان الکعبہ من یثاب من وہابیہ حجتہ
ما وی تظنی منہ الصلاۃ والسلامہ عن توفی غسل فی قصہ ہدی عنہ : ما کنی سے
فی جنائی سے ہو سنا فی حق غیرہ : حق یتویم دلیل المستصبر : ولار الجیب من حرز
بظاہر المتسل علی صہبہ عنہ : و انما یطرح علی عورہ : و انہ یوہد انہ یکرہ الاطلاع
علیہ : و کذلک بعد موت حد لم یب اہل حلقہ احیاء : لآلہ یجرد عنہ بفسہ : فلا یطرح
علیہ عورہ ۱۳۷۵

وعندما جعلوا .. رتب عاتقته وهي الله تعالى عبداً أن سي بخلة لا توفي حننهم
الصالحه لعنه ، قالوا لا أدري " كيف صممه " كتب محسن مرثا ، أو نعتنه وعطه
ربابه ، فترسل ثمة تعالى عليهم النوم ، فما مهم أحدا ، إلا دم وبهه عن مسدده ، يذبحهم
مأوى أن عسكنا ببيكم رعبه قيصه ، ولا ترموا " ، وقد اجبعت الصالحه في السنة في
سائر الرعي النجود ، وسعني فيه أن هذا عمل وجب ، فلا ينام بالنجاس متبذراً حاله الحيلة
وهذا لأن المقصد من غسله ، هو تطهيره ، والتطهير لا يحصل إلا غسل مع بيله ، لأن التوب
منى تحصى العمله جبر منه بأنما مجبته التوب ، فلا يدم الغسل ، فيجب التجريد ، وأن
أحدث قلباً الذي عليه الصلاة والسلام كان محضاً من ذلك لعظم حرمة ، لا أدري إن
الصالحه وضوء الله عليه ، قالوا لا أدري كيف بيله ، بل الصلح الوارد في حق النبي عليه

(۱) حرج کتاب این - من النظام (۱۶۰/۳) - فی سحر فی طهر (۵/۲)

(۲) منیڈر ب و ف

١٦٦ مكيذا من النسخ لثروا عليه، وكان في الأصل رقى

(۱) اخرجہ نمبر داؤد ۷۳۳، جلد ۲۶۶+۲

الغلامه اسلام بحال انصاف لا بکون واد فخر حق عبد لایدر بصره من احقره من
میں بکون رقبہ بصره غیر عورہ، فلما لانتیہ میں بصره میں ساجدہ میں بصره میں
لا بصره عورہ، یہاں ال غلامه، عیض لاحتیہ میں بصره میں بصره میں بصره میں بصره میں
میں، لایدر میں بصره میں بصره میں بصره میں بصره میں بصره میں بصره میں بصره میں
بصره میں بصره میں بصره میں بصره میں بصره میں بصره میں بصره میں بصره میں بصره میں

[illegible][illegible][illegible]

(7) *الماء* : الماء

أولاً "وصوه" للصلاة، تكذبت بعد المدة

٢٢٧٨- قال الشيخ لأن الأجل خمس الأئمة الخنوسى هذا من نتائج القسوس
بجمل الصلاة، قام القسوس الذى لا يعنى الصلاة، فإنه يعنى، لا يرصدهم للصلاة، لأنه
كان لا يعنى، ويبدأ يعنى وجهه لا يعنى اليد، بحالات عدم خياله لأن الخلق يعنى
نفسه، وإزالة العسل إليه، فبمرر يعنى اليمنى أولاً، ليعنى خمس لأعضاء مائة طائفة،
وليس يعنى العسل، ولا يعنى نفسه، فلا يؤمر بعمله، بل يؤمر بالعمل

الله

٢٢٧٩- وبدأ من الوصوه نفسه، وكذلك فى الأعمال، لأنه فى حالة الصلاة يعنى
كذلك، فكذلك بعد الوصوه، وقد صح أن رسول الله ﷺ كان يحب التيامم فى كل صلاة
[وقد روت أم عيسى أنها قالت: أتت النبي عليه السلام لأن النساء أتت على عيسى
نساءً] "فبدأ التيامم وهو وصوه" [٢]، ولا يعنى، ولا يعنى، وهذا علماً
وقال القسوس: بمضمون، ويحتمل أن العمل فى هذه الصلاة، ما هو روى عن النبي
ﷺ [أنه قال: "أما التيامم وهو الصلاة إلا أنه لا يعنى ولا يعنى" ١]، وهذا نص
فى العمل، ولأنه بعد عيسى أخرج من قوله: ويكرر شيئاً لا مضمونه [٢]، ولأن المضمونه
نفس هو العمل، من العمل [أو ما يؤيد حاله فى العمل] [٣]، لأنه ربه حتى يبلغ جميع شدة
العلم، به مضمونه، وهذا لا يمكن فى الميت إلا بعد خروج ربه من الاستقامت، حتى هو
مريض بالله من الألف، وإلى الاستقامت تعريب الألف، وحده نبي الطائفة، ثم

(١) هكذا فى الأصل، ولكن فى الأصل، ما يؤيد قوله

(٢) كتب من: ابن الجعفى ١٦٣-٤٠٨ و٤٠٩، وحسن ٣٩٥، والنومى ٥٤٣، وابن
خالد ٥٦٦، وابن ٣٩٥، وأما ٥٣٤٨٦

(٣) أخرجه البهمن ١٧، وسنن ٤٤٤، وأبى ١٨٦١، وسنن ٢٢٣٥

(٤) معترك من: و

(٥) استدل من السج للفرقة بهذا

(٦) أخرجه ابن عيسى فى مصنفه ٥٥٨٧، و١٠٩٠٦

(٧) روى - ويكرر على المشقة، ولو كود على وجهه، يخرج من حوله ما هو مرصه
يكونه حيث الله، و١٠٨٨، الف

(٨) معترك من: و

الاتفاق بعد ذلك ربه طر الحكر في انب

١٣٥٠ ومن المبدأ من حال يجعل تعاضل على أساس عرفاً رقيقة، يدخل
الإجماع في حقه، ويصح به، لأنه ومعها ومعها، ودخل في محله أيضاً، قال الشيخ
الإمام الأجل حسن لأنه خبر في وعليه التماس البراءة، ولا يصح معارض رأسه، بخلاف
عمل الخليفة في حاله، لأن إرادة الخليفة في البيع عرفاً، بخلاف بياض حله الخليفة،
أما ترى أنه لا يبرول خدم في ماله لأعضاء المجلس، ولا يبر في حال الموت، فحق على
أهل القمار، ولا يؤخر عمل، حله بخلاف حاله، لأنه هناك يجمع الماء، يعمل
في موضع رحله، فلا يبر، العبد، وعنه لا يجمع، ثم يبر رأسه وخلفه الخليفة، لأن
العبد يبر للعبد، والعبد يخصصي البيع في التخليق، ولا يبر من ماله والبرية، لأن
البرية يبر من ذلك ماله، ومعه ذلك ماله

[illegible]

١٣٨٢- راجع من ماء الحيا فحصل عندنا وقال السامعي لا فصل ارجع من ماء الحيا، إلا أن يتحول عنه سبع، أو ذوق، أو خمسة لا تزول إلا بماء الحيا، فحينئذ يحس بالماء الحيا حقيقته أن الماء يترقى، ثم حصل بإلقاء الحيا إرداء لا يبرحه، فصار مبرها يخرج ما في بطنه من الحجاب، فيزد في فخر من الأكفاد، وما شأ هذا العمل، وكان الفصل بين الماء أفضل رعبا ما عاينوا أن عمل الكبد سرع ينقطع، وإلقاء الحيا فطمع في التضرع، فيكون فعل قيامه على حالة الحياة قوله يريد في الاسترخاء قلت لهذا المعنى

قوله بعمل الماء حار حتى يخرج جميع ما في بطنه ثم يوضع على شقه الأيمن^(١) فعمل بالماء القراح حتى يسهل لأن السحابة بالأيمن منسوب إليه ، ولا يمكنه الاستدراك بوضع على شقه الأيسر ، فوضعه على شقه الأيسر ، ويصب الماء عليه حتى يبقيه ، ويرى أن الماء قد حلص إلى ما يلي التحت عن اليمن الأيسر ، فإذا خرج من هذا فقد غسل مرة^(٢) ، ثم يوضع على شقه الأيمن ويصب الماء على شقه الأيسر ، فيحمله بالماء القراح ثلاثاً ، حتى ينفذ ويرى القسطل أن الماء قد حلص إلى ، بين التحت منه ؛ لأن الأيمن قد غسل بصب الماء عليه ، فبقيل الأيسر^(٣) بصب الماء عليه ؛ لأن صب الماء أسبق في التطهير ، فيجب أن يكون لكل جانب من ذلك حظاً ، فإذا فعل ذلك ، فإنه غسل مرتين ، ثم يعمده ويسند إلى صدره ، فيسبح به سجدة واحدة ، وقد أمره بالخروج بعد الغسل مرتين ، وأمره بمسح رجليه حقاً للمسح

وروى عن أبي حنيفة في غير رواية الأصول ، أنه لا بد للعمدة ولا يمسح بطنه ، ثم يعمل ، لأن المسح قبل الغسل أولى ، حتى يخرج ما في بطنه من النجاسة ، فيمسح الغسل ثلاثاً بعد خروج النجاسة ، وجه ظاهر الرواية ، وهو أن المسح بعد المرة الثانية أولى ، لأنه ربما يكون في بطنه نجاسة مضممة لا يخرج بعد انسح قبل الغسل ، ويخرج بعد الغسل مرتين ، مما حار ، فكان المسح بعد الغسل أمر غير صحيح ، فينبغي أن يكون أولى والأصل في ذلك ما روى عن عتي بن أبي صابر عن محمد بن عبد الله بن علي عن رسول الله ﷺ مسح بطنه بيده سجدة واحدة ، وعلم من هذا ، فلم ير شيئاً ، فعلم : يجب حين وميتاً ، وروى أن علياً فعل هكذا ، وروى أنه لما فعل به هكذا صاح ربح لك في البه ، وانتشر ذلك المريح في الجسد

فإن سأل من في مسجعه ، ولم ير بهذا الاختصاص على مسح من يعمل ذلك الموضع ، وإنما أمره بالمسح قبل الغسل ، لأنه لو لم يمسح يتعدى عن ذلك الموضع بالغسل ، ثم يمسحه على شقه الأيسر ، فيحمله بالماء القراح وتسمى من الكفار ، حتى ينفذ ويرى القسطل أن الماء قد حلص إلى ما يلي التحت منه ، فإذا فعل ذلك فقد غسله ثلاثاً ، ثم ينفذ به سجدتين ، كما في حالة

(١) وفي رواية أخرى : يغسل بالماء الحار ليريد الاسترخاء ، فيخرج جميع ما في بطنه كي لا ينسحب الكثرة ، ثم يمسحه على شقه الأيسر - فبقيل بالماء القراح

(٢) وفي رواية أخرى : في الكتاب بعد أمره بغير ذلك الماء ما في صدره ، من لم يكن واحد منهما لم يكن الله القراح

(٣) وفي رواية أخرى : الأيمن

سُبُّ لَكَانَ

٢٣٨٣- ولا يوجد من شعره وظفوه لأنه من امر به، ويملوك سيمي عن القزبة^{١٤}
 وروكان قفوه مكسراً فلا بأس بأن تأخذه، وروى ذلك عن أبي حمزة وأبي يوسف وهذا
 صحيح كل من حدث بعد ذلك لا إله إلا الله والله سبب لم يعص ولا يهمل شي، هكذا ذكر في
 الأصل.

١٣٨٤ هـ، ي من أبو حبيشه أنه قال: إننا أرسلنا مولد دسيس، وغسل وجهي عليه،
وورثه ورثته، وأقام بمسجد سم يسمي عليه وأقام - م دسم - دسم - حديث أبي هريرة أن
النبي ﷺ قال: "أول من آمن، ودخل الجنة عليه ورثته، كان سم يسمي سم يسمي
يحيى عليه ولم يورثه" وهذا انه رواية مؤلفة لا ذكر في الأصل

وخر این یوسف آن نفس را بصلی علیه، و حکم روی عن محمد بن یوسف علیه و نه
 احد از اطحاری و می ۱ به حرری عن محمد آن لا یصلی لا یسبی علیه، ۲ به احد از کوفی
 و حسن آن وجه جندی الرزایی عن محمد آن ان لتصلی علیه من حکم مؤ، حتی لا یصلی
 علیه، فیکف لا یصلی و بعد روی این یوسف آن الولود میت پاره چاره من وجه، و من
 الثنوی من وجه، لا یصلی لا یسبی علیه، و یجوز ان تكون هذه الدعاء و ما یقول یاک
 الولود میتاخی حکم مؤ، فکف (۳) فی حکم الخمره من مؤ، و من حکم نفس من وجه،
 و یغنی له خط عن السبب، فلا یسبره و الثنوی فکف یصلی، و لا یغنی و بالأجر، فکف
 لا یصل علیه

٢٣٨٦ و ما السبق على ما هم أعضاء معر عسة احتلاف المشايخ، ولما حاربه
 به، (و ما هي خبره و ما عن الرجل على غا و ما من اركله في بكر و ما من، على ما

(٦) المستوراد من

(T) 44-38861-100

[3] أحمد بن محمد بن عيسى، تاريخ طبرستان، ١: ١٩٦، رقم ١١٨٩، تاريخ طبرستان، ١: ١٩٦، رقم ١١٨٩، تاريخ طبرستان، ١: ١٩٦، رقم ١١٨٩.

434

أنا والمستفيد من جميع الحقوق محفوظة

(c) وفي بـ ان المبرور اذا لا يفتي به مؤرخه، ومن المتصور من بعض لا يفتي القليه، وفي

[illegible]

يوسف أن ذلك لا جرم من الغسل، وكذا إذا تعصب، حيث شعر لا يوجب ذلك من الغسل،
والشرع^١ أن الغسل من جنس شيء شريعته وهو الطهارة، عرف ذلك بقوله «ولكن يريد^٢
ليظهر تم^٣»، وقد حصص الطهارة من غير صفة، فأما الطهارة به يعرف بكونه مطلقاً من
عمل الميت، لما إذا كان يكون عنه بهذه الحكمة، وخبر أن يكون عنه حكمه أخرى، فلا
يجوز القول بسقوط الأمر بالغسل عند حصول هذه الحكمة، ولأن^٤ الأمر بالغسل الميت لا في
الآحياء، فلا بد من فعل منهم به. وبعد، والأمر من جنس الحي بالاعتساب لا بصلته، وقد وجد
برع فعل منه في هذه الصورة، وإن لم يثبت ذلك من الغسل بعين ثلاثاً بعد ذلك في قول أبي
يوسف، وعن محمد بن إدريس الغسل عند خروجه من الد^٥ «يعين ثلاثاً بعد ذلك، وعنه في
رواية أخرى يغسل مرة واحدة

٢٣٨٦ وإذا غسل الميت، ثم خرج منه شيء، فإنه لا يغسل الغسل ولا يؤمره غسلًا،
ولكن يمسح ما سأل ويكفن به كتاب صلاة الخس إذا سال به شيء بعد الغسل قبل أن
يكفن، غسل ما سأل به وإن سأل بعد ما كفن لا يغسل

قسم آخر من بيان الأسباب المستقلة لغسل الميت

٢٣٨٧ يقول غسل الميت بسبب أسباب، أحدها، انعدام العاقل، حتى إن الرجل إذا
مات بين يدي النساء، لم يسعر يحم، وكذلك المرأة إذا ماتت بين يدي الرجال، لم يسعر
أقيم^١، فبعد ذلك ينظر إن كان أحبيبات يحم من وراء الثياب، وإن كانت فبين ذات
معهم عند دفنه بيده، وإذا كان مع النساء وحل من أهل الدعة أو مع الرجال لمرة دفنة
عظم الغنى والندبة يغسل، وإذا كان مع الرجال، ووجهها لم يغسل نه قد يغسلها، وإذا كانت
مع النساء لمرة الميت حل لها أن يغسله

٢٣٨٨ ومن العيوب إذا ظهر عن المرأة ثم مات عنها، فيها أن يغسله، لأن التكاثر
لقيم، ولو كان فرجل امرئاً فقال إحدكما طالق ثلاثاً، ردد كان دخل بها ثم مات قبل

(١) وفي ب لا يوجب من الغسل، وعنه بين الميت وبين الغسل

(٢) اللقمة ٩

(٣) وفي د ولكن

(٤) وفي ب وف يغسل مرتين بعد ذلك

(٥) سندك من ب

لِيُؤْتِيَهُمُ اللَّهُ رِزْقًا غَيْرَ الرِّزْقِ الَّذِي كُنُوا يُعْطَوْنَ، وَلِيُعْلِمُوا أَنَّ اللَّهَ قَدِيرٌ ذُو الْعَرْشِ الْعَظِيمِ

٢٣٨٩ وفي فتاوى أهل سمرقند: مات الرجل عن امرأة وهي محبوسة لم تغسل - لأنه كان لا يحل لها أن يغسل جثته - فكذلك بعد وفاته، سحابة التي ظاهر مباد لأن يغسل قائم، غير أن مات قبل أن يغسل جسده خبزاً بحالة الحياة، وكذلك ما مات عن امرأة واحدة في هذه لم يغسله، ابن القيم: هذه أحسن لأن يغسلها أن يغسلها ما مات

٢٣٩- (رحل عابد) "أنا مت امرئتي أحتي كل واحد منهما" "يا أمه نروجهما
و نحل بهما ولا نعزم بهما الأمل لم نكسبه" حدة ميمما و ميراث امرأ واحد ميمما

٢٣٩١- وإذا مات رجل ونه له أو أمة هرة، فبعضه بغير ذوب إلا من عشت
بجونه. ولا يسل الأسة مولاها، ولا^١ تم توبه. وعن أبي يوسف بن عبد الله بن عمر، قال: إذا مات
واستتمه، قد غسل روحه. وإذا مات الرجل عن صرائه فبعضه من أضمة، أو لو مات
والعدا لله، أو: بعد خرب منب من الأسيب لم يجر لها من بعضه. ثم أتى الرجل
تزوج، وتجل بها بروج الناس حتى وجب عليها الحد، ثم مات بسبب ردت إلى الزوج
الأول وهو مات عيب، ثم من بعده من النكاح الثاني، ثم يكن جاداً بمسسه، وإن انقضت
عديها من حدل جبانه، أو بعد ردة كان لها أثر مسه، لأن كان معها امرأه بقتلته حال
سوته مطلقاً وبغير طلاق لم يسله. لأن النكاح ارتفع من جبانه طهارة، وبعدها حاجة طهارة
بالأثر. وبعد بغير بالأثر، وكذلك لو ارتدت قبل موته ثم ماتت.

٢٢٩٦- وبعض لم أنه صلى الله عليه وسلم لم يتكلم؛ لأنه يوم عرجه حكم الممور، حتى لا يحدث امر حادثة حياة، ويحرم المظهر إليه، ويصل المجل الصبي لتقلم تكلم؛ لأنه ليس به رجلاً حكم الممور؛

[illegible]

٢٣٩٤- و ا. ق. الشهادة، والتشهاد لا يحل عند وفاة المصداق روى الحسن البصري

(4) **مستشار** من

(7) *استاذ* م. ب.

(٢١) وفي جميع النسخ المطبوعة: «عند» و«كذلك»

يعمل ثم يفتاح من بابه يعرف الشهيد ثم إلى هناك يعرفه الحكيم فتكون وبانه اسير
 لا يذام ثم تكلم في ذلك ثم ظهر عبد الله حبيبه فقل ضلعت في قتال ثلاث، لما مع قل
 الخرب أو مع أهل أسى أو مع قطع الطريق، يأتي الله مني، ولم يعمل من مكافه حية، ثم
 صنع محبة، ثم من محبة، فراحه يومًا وليلة، ولم يحب من دنا هو من هو من
 بالاجماع. وحكمه ثم انسخ الله ما يعمل ويصلي عليه عبد، وقال حسن العري يعمل
 وقال شافعي لا يصلي عليه ما الكلام مع الحسن في انفس حبه في ذلك ان العمل به
 القوي من سيده فارادى، لا لا تترك ما عملوا آدم علي، لئلا يلا سلا، والو هههه
 سيناكم من من آدم، الشهيد منه، ولأن الفتور حيت أجه عند أهل الله وجماعه، ولأن
 العمل سر كرامة الله، والشهد الحق شكر الله (الأنباء) ثم عمل في ذلك، لأن
 فراحه من في الصلوة هو ان الله عبيد في ذلك، وكان بعد عبيد جعل الله من
 الكنية وفسلهم، لأن عامة عبد حاتم كرامة في الأندلس، بعدهم، من الله في ذلك، وفي
 شيخ شاروي عن رسول الله ﷺ قال في شهداء أمة أو بولهم يكون معهم وما معهم،
 وفي رواية فربوه يباهيهم ولا يملوهم، فانه من جرح بجرح في من لله تدني، لا
 وهو يأتي يوم القيامة وإذ الله سبحانه، وفي رواية أنهم يوم القيامة
 وأزواجهم تسحب ثياب السرب لربهم، والريح تبع المثلث، وسيد الله أحد كبار
 مختصر طاهر من ادب من أن كان عبيد من جرح، بعد من طمأن في مثل أهل
 الخرب، وما العباد من دناهم عن دنا هو حال، وما جعلوا من دناهم حية، وما انعموا
 بخيانتهم، وما عن سوا يومًا وليلة، عبد الحباية، فكل من كان في دناهم بعدو بهم في حق
 بغيره العبد، وما لا فلا

۲۳۹۵- در کتب قدیم نقل می شود که اهل طبری، لایه ای حارث در عهد دین محمد تعالی .
قصه : کشته حارث مع اهل طبرستان ، و بعد مسیح آن حاکم بر سره من در صدر و فلان لایه حارث
عی موند . لا تعلو عی من ، و از مسیحی می گفتند رمن ، دانی و حقی محتاج . حاج

(١) المستشرقون ط ٢ م

١١: هكذا في جميع المسحوق الموجود هنا ولكن في الأصل ٢٥٤

(٣١) مكنافى ، ب ، م ، ن ، و كذا فى الأصل و ط ر

21 آخره لاسي ١٩٧٥، وأحمد ٧٧٤١٩

١٩٧٥، واحد ٧٩٥

معاوية ورويين موحدين مثل يوم نحمل عقابك لا نكرهم عن يومنا، ولا يحملوا عني دفء، قلبي أحاصيهم يوم القيامة عسى أن أومعوا بقتلي يوم القيامة (غير محاده)، وكذلك من قتل من قتال قطاع الطريق، لأنهم من ممسى أهل الحرب، ألا ترى أن الله تعالى وضعهم كزومهم محاربين لله ورسوله

٢٣٩٦- وقد زلت من فني مدافعا عن نفسه، قومائه، أو أهله وهم مهتدون فان قلبي عليه الصلاة والسلام أمر فني دواب ماله [أو أهله] فهو شهيد، ولأنه من ممسى شهيد، أحده، أو بعضي من جسده أن حصل الفت بقتل شرع (لأنه حاسبه بقتل دواب بسبب إحسانه القديم أناسل من طعروفي، كما في سائر الحوادث التي بها لم سائل، والمدين على أن أحسنه إقتناصه بسبب إحسانه القديم السائل في الموقوف، أن ما ليس له دم سائل من الحوادث لا ينحس ما قوت، والعدل على - جل الشهادة يربل دم السائل من العروق، فلا يستحق حاسبه ما يوت، بخلاف لمرثا لأن العن من ورديه، فلي هو على النجاسة الأصيلة

أما الحروب عداً لأنه أحسن إلى الله وأحسن إلى أهله فحلت حبه من جسده رحمه الله عليه قلنا هذا باطل؛ لأن علي عليه السلام يأمرهم بالتبليغ، ولو كان ثمة العن ما ذكره من المعنى لأمرهم رسول الله ﷺ أن يتبعوا، كما هو محذور غلبت له من رحمة لعدم ذلك، وله يذوقهم من ترك القتل، ولا شك أن حصر العبر أشق وأشد من غسل اليد، فمالم يذوقهم من ترك القتل كان أولى أن لا يذوقهم من ترك القتل، وكما أنهم يغسلون مهتدون أحد من يغسل شهيداً غيره كما رواه هذه أبي عبد الله رضي الله عنه: وهذه للصورة لم تكن يومئذ، وكذلك لم يغسل مهتدون إختلاف وحيد، وهذه الصورة لم تكن يومئذ [فهي أنهم يغسلونهم] لأن الشهيد لا يغسل^{١٢}

(١) استبدك من ب

(٢) استبدك من يدع سح عوجو عدا

(٣) استبدك من ظ

(٤) قاتلوه أبحاراً ٢٣٠، ومسلم ٢٠٤، ومطى ٢٣٩، والنسائي ٤٠١٦، ومطى ٢٣٩، وأحمد ٤١٤١، وأحمد ٢٣٩

(٥) ويظن أن هذا القول مأخوذ عن الطبري

(٦) استبدك من ب د ف

(٧) استبدك من ب

وأما حديث آدم عليه السلام، فإنه على العمل منه موسى بن ميمون، وشافعي، وشافعي،
والشافعي، ثم من كل واحد من هذه الكتب من وجد في الكلام مع شافعي في الصلاة
عليه حيث في كتابه، وفي حديثه أن الذي يخرج من صلاته بعد الصلاة، ولا
السجدة، ثم من ذلك من ذلك، والأصل على شافعي، وهو صحيح، وهو
الصحيح عن ذلك أصح من غيره، ولا الصلاة، ثم من ذلك من ذلك، ولا
وهو صحيح، ثم من ذلك من ذلك، ولا الصلاة، ثم من ذلك من ذلك، ولا
أحمد بن محمد بن أبي داود، ثم من ذلك من ذلك، ولا الصلاة، ثم من ذلك من ذلك، ولا

ثم من ذلك من ذلك، ولا الصلاة، ثم من ذلك من ذلك، ولا الصلاة، ثم من ذلك من ذلك، ولا
خبره، وهذا صحيح، ثم من ذلك من ذلك، ولا الصلاة، ثم من ذلك من ذلك، ولا
لن يصحح، لأن من ذلك من ذلك، ولا الصلاة، ثم من ذلك من ذلك، ولا
السلام، ثم من ذلك من ذلك، ولا الصلاة، ثم من ذلك من ذلك، ولا
الأصل، كما قال في كتابه، ثم من ذلك من ذلك، ولا الصلاة، ثم من ذلك من ذلك، ولا
يصحح، ثم من ذلك من ذلك، ولا الصلاة، ثم من ذلك من ذلك، ولا

ثم من ذلك من ذلك، ولا الصلاة، ثم من ذلك من ذلك، ولا الصلاة، ثم من ذلك من ذلك، ولا
ثم من ذلك من ذلك، ولا الصلاة، ثم من ذلك من ذلك، ولا الصلاة، ثم من ذلك من ذلك، ولا
ثم من ذلك من ذلك، ولا الصلاة، ثم من ذلك من ذلك، ولا الصلاة، ثم من ذلك من ذلك، ولا
ثم من ذلك من ذلك، ولا الصلاة، ثم من ذلك من ذلك، ولا الصلاة، ثم من ذلك من ذلك، ولا
ثم من ذلك من ذلك، ولا الصلاة، ثم من ذلك من ذلك، ولا الصلاة، ثم من ذلك من ذلك، ولا

ثم من ذلك من ذلك، ولا الصلاة، ثم من ذلك من ذلك، ولا الصلاة، ثم من ذلك من ذلك، ولا
ثم من ذلك من ذلك، ولا الصلاة، ثم من ذلك من ذلك، ولا الصلاة، ثم من ذلك من ذلك، ولا

ثم من ذلك من ذلك، ولا الصلاة، ثم من ذلك من ذلك، ولا الصلاة، ثم من ذلك من ذلك، ولا

ثم من ذلك من ذلك، ولا الصلاة، ثم من ذلك من ذلك، ولا الصلاة، ثم من ذلك من ذلك، ولا

ثم من ذلك من ذلك، ولا الصلاة، ثم من ذلك من ذلك، ولا الصلاة، ثم من ذلك من ذلك، ولا

ثم من ذلك من ذلك، ولا الصلاة، ثم من ذلك من ذلك، ولا الصلاة، ثم من ذلك من ذلك، ولا
ثم من ذلك من ذلك، ولا الصلاة، ثم من ذلك من ذلك، ولا الصلاة، ثم من ذلك من ذلك، ولا

ثم من ذلك من ذلك، ولا الصلاة، ثم من ذلك من ذلك، ولا الصلاة، ثم من ذلك من ذلك، ولا

ثم من ذلك من ذلك، ولا الصلاة، ثم من ذلك من ذلك، ولا الصلاة، ثم من ذلك من ذلك، ولا

وَأُثْبِتَ أَنَّ جَمْعَهُ كَقَوْلِهِمْ: بِحَيْثُ، وَكَأَنَّ يَوْفَى بِيَوْمٍ وَحَدٍّ، (كَمَا بَيَّنَّاهُ سَبَقًا) وَنُظَرُ الْفَرْقِ أَنَّ لِكُلِّ جَمْعٍ مِثْلَ جَمْعِهِ (وَلَوْ أَنَّ لِكُلِّ جَمْعٍ مِثْلَ جَمْعِهِ) ¹¹

[illegible][illegible]

والآن الأصغر من بني آدم النجس، إنهم يتجاسروا الأمير طه ببيت المقدس، ولم يروا أنه

(١٤) السور ١٤

[٧٨] گمہ فیہ فیہ المظاہرہ

٢٥٧٥ (٢) سورة البقرة

كذلك لم يمتدحوا من صلى ولا الشهادة عرو منعه من ترك الجماعة ولا مظهره عن الجماعة .
 ومنه : وهو ان يسه طهره ويكن يتجسس الموت ، والتمهدة مع سبوت مناجاة عالمه .
 واحسب وخاف من من يخرج من دعاء التسبيح ، ومثله : السبوت من عمله .
 وحمل في رثته سجدة ، مع ان السبوت من السبوت من بعد سبوت ، فلا يفتقر الى عظم
 الايام . والله كونه مع لا الله فهو مودنا ولا خلاف

٧٢٨٩ حتى ان من اعلمه التسبيح ، لو سجد عليه ايدي ، او خشيته ، لو تروى من
 حبل أو عرق في هذه الايام ، لكذلك عمل كثير من الناس : لا الاصل في هذا الخبر
 شهادته ، وهو من عظماء ، لا يجوز لهم فيه الا ان كان من عظماء

بوصفه ان هذا الاسناد غير معتبر في هذه المسألة ، والله في من أحكام
 التبرية . ولأن السبوت من يد نفسه لا ينعاه من عبادته تعالى . وهو لم يمتدح في حق من
 قد سجد له اسباب ، والله تعالى في هذا السبوت من عبادته ، والله في
 كلهم خير من التسبيح . من فهم من دفع رأسه في حجره ، وفيهم من ثل بالفضة ثم عزم
 صوت الله تعالى في الأمر بتركه . ولأن السبوت من يد نفسه لا ينعاه من عبادته تعالى .
 وهي حق مما ليس التسبيح ، وهو التسبيح صواب ، وسبوت لا ينعاه من عبادته ، حتى
 كانا في حبه . من مكاتبه ، ومن من يسه أو على الذي اسس منسج . لأن الاصل في هذا
 السبوت شهادته ، وهو ما حمدت امره من عظماء ، على ان كان كذا ومنه : الله تعالى
 حمل على سبوته خاتمة في نفس سبوت . والله في حق من عبادته ، ومن الله عبادته
 على من عبادته ، أصيب في سبوت ، ومنه : الله تعالى في سبوت ، ومنه : الله تعالى في سبوت
 دعوات في قدره ، بعض من سبوت في مصره ، والله في سبوت من سبوت . أما اذا رفع من
 بين السبوت ، فلا نظاء . والله لا ينعاه

والفرق ان الذي حمل كذا نظراً له في سبوت ، والله في سبوت ، والله في سبوت ، والله في سبوت
 لظلم في حبه ، فيكون في سبوت سبوت . والله في سبوت ، والله في سبوت ، والله في سبوت
 حبه : لأنه في سبوت من سبوت ، والله في سبوت ، والله في سبوت ، والله في سبوت
 سبوت : لأنه في سبوت من سبوت ، والله في سبوت ، والله في سبوت ، والله في سبوت
 هذا في سبوت من سبوت ، والله في سبوت ، والله في سبوت ، والله في سبوت

﴿وَإِذْ أَخْرَجْنَا آلَ لُوطٍ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ أَتَيْنَا نَارَ غَدَاةٍ أُولَئِكَ فِي الْأُولَى وَنَارُ الْآخِرَةِ أَتَيْنَا لَوْلَا دَعْوَةُ قَالٍ إِذْ يُدْعَى النَّاسَ إِلَى الْعِلَادَةِ لَقَدْ لَبِثْنَا فِي عِلَادِهِمْ وَهُمْ يَتَّبِعُونَ وَتِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الَّتِي كُنَّا نُقَالُ لِقَوْمِكُمْ أَنْ لَبِثْنَا فِي عِلَادِهِمْ وَهُمْ يَتَّبِعُونَ وَتِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الَّتِي كُنَّا نُقَالُ لِقَوْمِكُمْ أَنْ لَبِثْنَا فِي عِلَادِهِمْ وَهُمْ يَتَّبِعُونَ وَتِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الَّتِي كُنَّا نُقَالُ لِقَوْمِكُمْ أَنْ لَبِثْنَا فِي عِلَادِهِمْ وَهُمْ يَتَّبِعُونَ

توبیخہ: اے لو! جس صلاہ والا بغیر حریلاہ ولاہ من حد حاصل پر فانی

(13) $\text{C}_2\text{H}_5\text{Br} + \text{Mg} \rightarrow \text{C}_2\text{H}_5\text{MgBr}$

(١) في الموضع المذكور

[١٧] في بعض النسخ: "فإنه لا يملكه".

۱۲۸۰ هـ

1942

يكره في معنى شهيد، أحد، فإن حصل القتل بحصى صغر غسل، عدم الصلاة أو لم يغسل؛ لأن هذا يقتل به حسب ما عسى أن يقال، فإن حصل الشئ بغيره، فإن لم يغسل فقله بجنب القربة والمسلم به عسى أن أحد في غسل، وإن عدم الغسل لم يغسل، وعند الفقهاء بمن، يراه على أن الغسل بعد رجوع الغيب عنه، فقد أورد من دمه ولا هو ماء، وعندنا القتل بعد رجوع الغيب، قد غلبت عن دمه ولا هو ماء.

حجته ما روي أن عمر وعسا رضي الله تعالى عنهما غسلوا رجلاً مظلوماً، وحسبنا ما روي أن عيسى رضي الله عنه لم يغسل، وقد قيل في الغسل طمأناً، وعلم الناس، وكذلك صحر بن عدي رضي الله عنه غسل وقد قيل في الغسل تسليحاً، وعلم الناس، لا حاجة له في حديث عمر رضي الله عنه، لأنه (أو فعلاً لأجل الأثر)، لأن رجوع الغيب بعد رجوع خلافه، أنه شهيد.

فإن قيل استدركت بصف من دعا أس في معنى شهيد، أحد، بل لم يجب يقتل من، هذا فإنه الفصاح مرجع إلى ربي القبول، وسائر الناس دون القبول، فلم يحصل له بالقتل شيء، كما لم يحصل لشهداء أحد بخلافه، لأن فائدة الشيء ترجع إلى الوقت من حيث إنه بنفسه يبره، ونصب وصالحه.

٢٤١٦ ومن قيل في فصاص أن رجلاً غسل لأنه ليس في معنى شهيد أحد، لأنه قبل الحق، وشهد به، من طمأنينة، ولأن الشهيد من دمه غسله، هو صلاه الله تعالى، وهذا لا يوجب الموت، بل يجوز لأنه يدل على إلقاء حق مسجون.

وقد صح أن من عم أو أرحم، جناه صفة إلى رسول الله ﷺ، وقد قيل كما قيل للكلام، صفة من سري أن أصبح به، ولأنه لا يخلو من، فقد ورد عروبه أو سم ثوبه عني نعل الآخر أو يجرهم ادعوا بصله وكفه وحسب عليه.

٢٤١٧ وقد كنت من مات من حقه أو غير، غسل ما بينا، وكذلك من دعا على قوم غلبوا وكثرهم، فغسل، غسل، لأنه ليس في معنى شهيد، أحد، ولأن الظالم غير بالقتل شهيد لأنه مريضه الله تعالى، فلا يكون شهيداً.

٢٤١٨ وكذلك الذي داهي بقتل، ولا يغسل غيره، وهذا ذهب، وقاض الطبري لا يغسل، ولا يغسل عليه، ولأن شاملي رحمه الله يغسل غيره، لأن مؤمن، وإن له على (وإن طاعتنا من استأمرنا فقتلوا) إلا أنه معقول بحق، وهو داهي من حم لو صلح.

قسم آخر متصل بمسائل الشهادة:

٢٤٠٦ - ذكر محمد رحمه الله في قربانات دنا في الشهادة، وذكر فيه مسائل كثيرة، ومن مذهب أبي حنيفة رحمه الله ومذهب عنه علي أصح وهو أن من صار معتقاً في قتال ثلاث أيام مع أهل الحرب، أو مع السجدة، أو مع قطاع الطريق بمس مسافة إلى المعتد أو كذا شهيداً، سواء كان يقاتلهم أو لا يقاتلهم.

وكنى من هو ملتزماً بمس مسافة إلى المعتد، لا يكون شهيداً، لأن الشهادة اسم لقبيل المعتد، فلا بد أن يكون القتل معتقاً إلى المعتد مائة، أو ثلث.

وقال أبو يوسف رحمه الله: إذا اعتد مقتولاً في هذه الثلاث، كان شهيداً ولو لم يكن قتله معتقاً إلى المعتد، لأن الأصل في هذه الثلاث شهيداً، أحد، وقد كان مذهب قبيل دنا، ثم عدم رسول الله ﷺ أن يحكم بالشهادة.

٢٤٠٧ - إذا مات من مسلمة مسلمة لا يغسل؛ لأن أهل العدوم مشركون، ولو دخل في دينه الفرك، والمشركون أكل، لأن لا علم به مقتلاً لا يغسل؛ لأنه ليس بعدو مشركاً؛ لأنه فعل تدلية يصاف إلى ركب، الأب مع به، يوهها كيف شاء.

٢٤٠٨ - كذا في كذا من يداه يعضها، أو ضم به يدها، أو رجليها، لا يغسل بلاحلاف، وذلك يسم أن يعض عداً أي حنيفة رحمه الله، لأن هذه الأعداء هي صفاء إلى ركب لا يفتل.

لأنه سقط اعتبار الإضافة شرعاً، حتى يرى من يداه الأيدي، لأن الركة ودحر الفريز للبر صاحب الأصل، ثم يصر جناً في تركوب، والشجر من هذه الأسنة خير محكي، فحعل دنا عموماً، حتى لو وقت الدابة في حرب مسلمة، يجب نصب الدابة على الأفعال؛ لأن الإيعاف من الظهور هو سباح في البحر، فبغير جيباً بالأيدي، فبما يؤلف به يكون حصون عليه، فبما يخرج من جوارب في أصل تركوب بالقال مع المصنوع، فما يتولد به يكون حصون عليه، سواء أمكنه السرور عنه أو لا.

٢٤٠٩ - إن دانت دابة فبذلك سقطت من المقتل، ربهى عليها أحد، ولا لها حاتق، و قد فوطت صاحباً في الدابة فبذلك، على عبد الله حقه، ومحمد حقه، والله؛ لأن به غير مصف إلى بعد أصلاً، وبعد أبي يوسف لا يغسل، لأنه من ركبها في قتال أهل الحرب.

٢٤١٠ - وإن غرقت دابة رجل من المسلمين في النيران فبذلك، فبذلك، فبذلك.

اللعنة، وعلى عون أبي يوسف أيعيا، وأولنا. وكذلك في اسمهم سررا الاحتياط فوضع عليهم من مكرم عيسى له. لا على عون أبي يوسف. وبويعب اسم، كقول الخليل في سبط على النصارى في يوم ٢١ شهر ربيع الأول

[illegible]

قسم اخرفی ٹکھیں لشہید

٢٤١٥ - ويكتب الشهيد في بيده اثنى عشر عونه عنه الصلاه والسلام وموضوعه
 بشايم^{١٢٠}، ويحدث ويدبر من مباحث وصحري عن علي^{١٢١} لا نزع عن يربا ولا مقلو^{١٢٢}
 عن دمه^{١٢٣}، وللا في سرج ليله^{١٢٤}، ولا في الشهاده^{١٢٥}، وقد امرت باليه^{١٢٦} اثر الصلاه عليه، ألا ترى
 - أمره باليه^{١٢٧} الفم الذي عن^{١٢٨}، وفكره^{١٢٩} باليه^{١٣٠}، ويكره^{١٣١} في^{١٣٢}، هـ^{١٣٣}، هـ^{١٣٤}، هـ^{١٣٥}
 في^{١٣٦}، هـ^{١٣٧}، هـ^{١٣٨}، هـ^{١٣٩}، هـ^{١٤٠}، هـ^{١٤١}، هـ^{١٤٢}، هـ^{١٤٣}، هـ^{١٤٤}، هـ^{١٤٥}، هـ^{١٤٦}، هـ^{١٤٧}، هـ^{١٤٨}، هـ^{١٤٩}، هـ^{١٥٠}، هـ^{١٥١}، هـ^{١٥٢}، هـ^{١٥٣}، هـ^{١٥٤}، هـ^{١٥٥}، هـ^{١٥٦}، هـ^{١٥٧}، هـ^{١٥٨}، هـ^{١٥٩}، هـ^{١٦٠}، هـ^{١٦١}، هـ^{١٦٢}، هـ^{١٦٣}، هـ^{١٦٤}، هـ^{١٦٥}، هـ^{١٦٦}، هـ^{١٦٧}، هـ^{١٦٨}، هـ^{١٦٩}، هـ^{١٧٠}، هـ^{١٧١}، هـ^{١٧٢}، هـ^{١٧٣}، هـ^{١٧٤}، هـ^{١٧٥}، هـ^{١٧٦}، هـ^{١٧٧}، هـ^{١٧٨}، هـ^{١٧٩}، هـ^{١٨٠}، هـ^{١٨١}، هـ^{١٨٢}، هـ^{١٨٣}، هـ^{١٨٤}، هـ^{١٨٥}، هـ^{١٨٦}، هـ^{١٨٧}، هـ^{١٨٨}، هـ^{١٨٩}، هـ^{١٩٠}، هـ^{١٩١}، هـ^{١٩٢}، هـ^{١٩٣}، هـ^{١٩٤}، هـ^{١٩٥}، هـ^{١٩٦}، هـ^{١٩٧}، هـ^{١٩٨}، هـ^{١٩٩}، هـ^{٢٠٠}، هـ^{٢٠١}، هـ^{٢٠٢}، هـ^{٢٠٣}، هـ^{٢٠٤}، هـ^{٢٠٥}، هـ^{٢٠٦}، هـ^{٢٠٧}، هـ^{٢٠٨}، هـ^{٢٠٩}، هـ^{٢١٠}، هـ^{٢١١}، هـ^{٢١٢}، هـ^{٢١٣}، هـ^{٢١٤}، هـ^{٢١٥}، هـ^{٢١٦}، هـ^{٢١٧}، هـ^{٢١٨}، هـ^{٢١٩}، هـ^{٢٢٠}، هـ^{٢٢١}، هـ^{٢٢٢}، هـ^{٢٢٣}، هـ^{٢٢٤}، هـ^{٢٢٥}، هـ^{٢٢٦}، هـ^{٢٢٧}، هـ^{٢٢٨}، هـ^{٢٢٩}، هـ^{٢٣٠}، هـ^{٢٣١}، هـ^{٢٣٢}، هـ^{٢٣٣}، هـ^{٢٣٤}، هـ^{٢٣٥}، هـ^{٢٣٦}، هـ^{٢٣٧}، هـ^{٢٣٨}، هـ^{٢٣٩}، هـ^{٢٤٠}، هـ^{٢٤١}، هـ^{٢٤٢}، هـ^{٢٤٣}، هـ^{٢٤٤}، هـ^{٢٤٥}، هـ^{٢٤٦}، هـ^{٢٤٧}، هـ^{٢٤٨}، هـ^{٢٤٩}، هـ^{٢٥٠}، هـ^{٢٥١}، هـ^{٢٥٢}، هـ^{٢٥٣}، هـ^{٢٥٤}، هـ^{٢٥٥}، هـ^{٢٥٦}، هـ^{٢٥٧}، هـ^{٢٥٨}، هـ^{٢٥٩}، هـ^{٢٦٠}، هـ^{٢٦١}، هـ^{٢٦٢}، هـ^{٢٦٣}، هـ^{٢٦٤}، هـ^{٢٦٥}، هـ^{٢٦٦}، هـ^{٢٦٧}، هـ^{٢٦٨}، هـ^{٢٦٩}، هـ^{٢٧٠}، هـ^{٢٧١}، هـ^{٢٧٢}، هـ^{٢٧٣}، هـ^{٢٧٤}، هـ^{٢٧٥}، هـ^{٢٧٦}، هـ^{٢٧٧}، هـ^{٢٧٨}، هـ^{٢٧٩}، هـ^{٢٨٠}، هـ^{٢٨١}، هـ^{٢٨٢}، هـ^{٢٨٣}، هـ^{٢٨٤}، هـ^{٢٨٥}، هـ^{٢٨٦}، هـ^{٢٨٧}، هـ^{٢٨٨}، هـ^{٢٨٩}، هـ^{٢٩٠}، هـ^{٢٩١}، هـ^{٢٩٢}، هـ^{٢٩٣}، هـ^{٢٩٤}، هـ^{٢٩٥}، هـ^{٢٩٦}، هـ^{٢٩٧}، هـ^{٢٩٨}، هـ^{٢٩٩}، هـ^{٣٠٠}، هـ^{٣٠١}، هـ^{٣٠٢}، هـ^{٣٠٣}، هـ^{٣٠٤}، هـ^{٣٠٥}، هـ^{٣٠٦}، هـ^{٣٠٧}، هـ^{٣٠٨}، هـ^{٣٠٩}، هـ^{٣١٠}، هـ^{٣١١}، هـ^{٣١٢}، هـ^{٣١٣}، هـ^{٣١٤}، هـ^{٣١٥}، هـ^{٣١٦}، هـ^{٣١٧}، هـ^{٣١٨}، هـ^{٣١٩}، هـ^{٣٢٠}، هـ^{٣٢١}، هـ^{٣٢٢}، هـ^{٣٢٣}، هـ^{٣٢٤}، هـ^{٣٢٥}، هـ^{٣٢٦}، هـ^{٣٢٧}، هـ^{٣٢٨}، هـ^{٣٢٩}، هـ^{٣٣٠}، هـ^{٣٣١}، هـ^{٣٣٢}، هـ^{٣٣٣}، هـ^{٣٣٤}، هـ^{٣٣٥}، هـ^{٣٣٦}، هـ^{٣٣٧}، هـ^{٣٣٨}، هـ^{٣٣٩}، هـ^{٣٤٠}، هـ^{٣٤١}، هـ^{٣٤٢}، هـ^{٣٤٣}، هـ^{٣٤٤}، هـ^{٣٤٥}، هـ^{٣٤٦}، هـ^{٣٤٧}، هـ^{٣٤٨}، هـ^{٣٤٩}، هـ^{٣٥٠}، هـ^{٣٥١}، هـ^{٣٥٢}، هـ^{٣٥٣}، هـ^{٣٥٤}، هـ^{٣٥٥}، هـ^{٣٥٦}، هـ^{٣٥٧}، هـ^{٣٥٨}، هـ^{٣٥٩}، هـ^{٣٦٠}، هـ^{٣٦١}، هـ^{٣٦٢}، هـ^{٣٦٣}، هـ^{٣٦٤}، هـ^{٣٦٥}، هـ^{٣٦٦}، هـ^{٣٦٧}، هـ^{٣٦٨}، هـ^{٣٦٩}، هـ^{٣٧٠}، هـ^{٣٧١}، هـ^{٣٧٢}، هـ^{٣٧٣}، هـ^{٣٧٤}، هـ^{٣٧٥}، هـ^{٣٧٦}، هـ^{٣٧٧}، هـ^{٣٧٨}، هـ^{٣٧٩}، هـ^{٣٨٠}، هـ^{٣٨١}، هـ^{٣٨٢}، هـ^{٣٨٣}، هـ^{٣٨٤}، هـ^{٣٨٥}، هـ^{٣٨٦}، هـ^٣

(۱) آخر ده ساله من (۲۷)، در موسم مجاور الخطاب (۳۳) درق ساجده

١٦، أخرجه البيهقي في البصائر، ٢٦٠٥، و٩٣٥٩، ١٦٥، انظر غريب مصنفه
٩٩٧: ١٦٠٤، محمد بن عيسى، ٩٥٨٦، ٢٦١، وشيخنا من تاريخه الكبير (٩٦٢) وفي
المعجم (٩٦٦) وابن عديم الغلاب (٩٦٢).

• • • *وہی ہے (۳)*

(۱۱) سیکرٹری ہاؤس : اب

(٤) يفيء من ماله في سبيل الله ما يشاء

غير الشهيد بهذه الأضواء، وإذا ذكر الكفن بهذه الأضواء، ذكره البرك عليه كونه
 ٢٤١٦- وفي السر الكفر يتبرع عنه ما ليس من جس الكفن نحو السلاح،
 والبراقيق، والفسيد، والخشب، والحدود، والفرس، والحجر، ولم يذكر محصوره وجهه الله
 السرور (إلا في المبر) وكذا السجج الأضواء القفصية أو جمعها فيكون الأضواء أن لا يخرج عنه
 السرور، لأن في برعه إلهاء من غير الضرورة. وإذا في ذلك كسر من مسبه مناه
 ويريد أن في أكلهم ما شاء، ويعصون ما شاءوا، وقبل معه براد من ما حله من الثياب
 إذا قل حتى يلع الله، وبعض عنه إذا كثر حتى يقتصر على ما
 وقيل معه براد على ما عليه من الثياب ثوب جديد يكر ما له، وإن كان عليه يلع
 السنة، ويعصون ما شاءوا، وإن كان ما عليه يطع السنة، ويعصونه إن شاءوا كما يخص ذلك
 غيره من الثوب، إن لا يزال عنه أثر الشهادة، فإما ما سوى ذلك فهو كغيره من الثوب

نوع آخر من هذا الفصل في تكفين الميت.

٢٤١٧- من النوع يتسم بلباسه من مقدار الكفن، هل معه ثوب ما تمكن
 فيه المودة ثلاثة أرباب، يمان وحمار، وأكثر ما تمكن به امرأة خمسة أرباب، درج وخمير
 وجزء واحد وحده، وأدنى ما يمكن به الرجل ثوبان، وكثير ما يمكن فيه الرجل ثلاثة
 ثوبان. يجب أن يعلم بأن الكفن ثلاثة أنواع كفن مبرور (وكفن كسبة)، وكفن سنة
 ٢٤١٨- أما كفن الضرورة، فلا يمكن فيما يبر حد، بل حصره استشهد وعليه ثوب إذا
 عطي به رأسه عند حمله، وإذا عطي به أصفاء بلأ رأسه، فعطي به رأسه وحمل على قدميه
 الإلحاح

٢٤١٩- وأن كفن الكناية، هل قال في الكتاب، أدنى ما يمكن به امرأة فيه ثلاثة ثوبان
 يمان وحمار، وأدنى ما يمكن به الرجل ثوبان، إزار ولبانة، والاصل في ذلك ما روي عن
 أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه أنه قال: كفن من ثوبين هذين، ثياب عاتقته رضي
 الله تعالى عنها لا تشرى بثوباً جديداً؟ فقال: أضحى أخرج إلى الجحيم من الميت، ولأنه

(١) وفي ما ذكره من برعه إلهاء، العورة من غير الضرورة

(٢) ما بين العبد له من الأصابع وقتله من ضرره

(٣) ذكره الربيعي في نصب الرعية (٢/٦٦٣)، وأخرج به بعض أهل أبي شعبة في مصنفه

(٦٤-٦٥) في عبد الرحمن في مصنفه (٦٦٧٨)

رواية: أقوال صحابه ، ولأر اشبهى بحكمه لأحد ، نفعنا ، والاحاطه اليه هو
اليت

[illegible][illegible]

وسمجہ مرزا دل لا بھیم منہ کو جان ملا دیتا ہے، خدیجیہ و لالہ کو محکمہ تعلیم
مفتخر شہزادہ ویکٹس "اے اے اے" کے ساتھ وکٹوریہ اسکول میں لے جاتا ہے۔ اے اے اے کا
مختصر جرنل لکھ دیتا ہے۔

قسم آخر في كيفية التكلين.

[illegible]

٢٨٧٣- رضى الله عنه ، ليس بأن يجزي من ذلك ما في الخط، ووجه
الاعتراض على المسح هو: أن عليه وألفه وتلوه في كتابه، وفيه لا يكفى سواد على

(1) در ۴۰ سیم فی مبحث ۹۱۱ و انتخابی فی مبحث ۱۷۰، بر مبحث ۱۷۰

(۷) در این محله در محله ای ۵، ص ۲۹، و آنچه در این محله ۱۶۶

هذا المصنف قد جمع بين هذه الكتب مع بعضها في اسم كتابي في علم النفس، لأن كل واحد لا يعمل
بالطريق في حالة واحدة، ولا يفسر في كل واحد من هذه الطرق

[illegible]

La

٦٤٤- وأما المرأة فسط لها الثلث والفرع على نحو ما بين لرجل، ثم يوضع على الإزار وتلبس الفرع. ويجعل شعرها مضمومتين على صدرها فوق الذراع، وعلى أكتافها. يلبس فخرها أحمرًا بحالة جلاء

ولم يقل: إني فعلت ذلك لأجل أخيه، وقوله حالة حسرة وندامة، فيعمير من قوله
الحالة من حالة أخيه، أي حاله [أخيه] في حالة الحسرة، والندامة من أفعالها
لا يجعل شعرا من شعور، أي، يؤمل على شعوره، كما بعد ألم فاته، ثم يجعل الحسرة عوض
ذلك، ثم يصعب التفتة كما يجب من أثر جمل، ثم يخبره بعد ذلك بنوع الأذى الذي
التميز: لأنه لو لم ينفذ خبره ذلك لكانت تدل على أنه قد فعل ما يجب عليه
من أفعاله

٢٤٢٥- واعلم ان امرأته، في حيايتها خرافقة يتنزه السبع الأول من امره والمرافعة كل واحد منهما مستحباً فانهما، وبالعالم، وكذلك كل واحد منهما من حكم العبد، كمنه البعق والشفقة. وإن كان لم ينعق نفسه في حرقه بلزوم داءه، فربما كسر لى رر واحد اجرة: لأن الله ليس بمعدوم، فانه شير مسير، فلهذا جعل في حرقه من داءه من هو محبوبة

٢٤٢٦ مراتب المفضلة. في حرمه لا يطلع حلال معسول حياً قال
القذوري في كتابه والحرم وغير الحريم في ذات سواء، يريد به أن يطيب، ويصغر رأسه
ووجهه، والتخفيف الحلي، وحبس سواه، وروى عن محمد أن امرأة تكفي تم، فلا يبرء،
الحريم، والمحصن، ويكره بوجوه ذلك، وأحب الأئمة الثياب البيض

وفي المتن: إبراهيم عن محمد: يكفى النسيء في كل مرة سجود له كبسه في حال حياته، وفي موارد ابن سنان عن محمد: شحرت الأمانة كسنا حشر آخره.

قسم آخر مما يخص به.

٢٤٢٧- يكفى الميت من جميع ماله قبل قوصها، والدبوبة، والمواشي، ومن لم يكن له مال، فكفاه على من يجب له نفقته، إلا المرأة إذا لا يجب كسب على زوجها عند محمد خلافاً لأبي يوسف، فإن عتده يجب عليه الكف من وإن تركه ماله. وفيه من الزوج ولم يترك ماله، وله عراً موصراً، فليس عليها كف ماله إجماع، وإن كف في بيت مال (وإن لم يكن له من يعطيه، فكفه في بيت المال)، هكذا ذكر القدر.

٢٤٢٨- وفي النوار: إذا مات الرجل ولم يترك شيئاً، ومن يكى هنالك من يجب عليه كفته، يهرص على الناس أن يكفوه إن قدروا عليه، وإن لم يقدروا عليه سألوا الناس، فترى بين أبي وبين أبي، إذ لم يجد ثوباً يصلى فيه، لس على الناس أن يسألوا ثوباً، والفرق أن أبي يئذ عن السائل يصح، ونسب لا يئذ.

٢٤٢٩- وفي النوار: إذا مات رجل من مسجدين، فقام أحدهم وجسج الغرام يكفاه، ففصل من ذلك شيء، إذ عرف صاحب الفصل رده عليه، وإن لم يعرف كف به محتاجاً آخر، وإن لم يجد، على صفة الكف: صدق من المعمر.

٢٤٣٠- ومنه يجب رجل كف من ماله، ثم وجد الكف من يدي رجل، كان له أن يأخذه، لأنه على منك، ولو كان وجه للورثة (أو كسبه بورثة، وكذلك لو اقتبس الميت سيج ومن الكف، فهو على التمهيل الذي عليه، إن كان وجه للورثة)، فالورثة أحسن به، وإلا فالرجل أحسن به.

٢٤٣١- وإذا بيش بيت، وهو طرى، كف من ثوباً من جميع المال، وإن قسم المال، فهو على الورثة جود العرما، وسجبات الوصايا، وإن بيش بعد ما تنسخ وأحد كسبه، كف من ثوب واحد، وإن لم يمهين التركة من الثمن، فإن لم يكن العرما بمصنوع يهرس يدي بالكف،

(١) ما من المصنف من ساطع من الأصل استدل به من جهة البيع، لكنه قد سب وطه ووفد ولا ثباتاً لاختلافه بين ما في غيره، فإما نبياً ومن لم يكن له من يجب عليه كفته في بيت الله.

(٢) وفيه لأن على منك ثم منك فليح - - -

(٣) ما من المصنف من ساطع من الأصل استدل به من جهة البيع المتروكة يدي سب وطه ووفد.

فإن كانوا قسوة، دبرهم لا يسترد منهم شيء، لولا ذلك كنت قد أعتز بموتك، ثم مات
ولا مال له، فليس عني من اعتق كنهه، وكنت قد أدركت الغنائم من عم (أو عدة)، كمن الكفن
عني الخلة، ولقد أدركت من عمي (أو مني) عتقه، فلا كفن عليهما، وما الكفن على ميت المات
٢٤٢٧- قال هشام بن عمار: سألت محمداً عن معتق ميت ولا مال به، وبورك خلفه
موسى، وأندى أهدأ؟ قال كنهه عني خاتمه المومنة، ومن سواد أسعلى عن أبي يوسف.
لمرة عتقه، وبورك أباه وأب، ولا مال لها، فالكفن عتقها عني فمروا بينهما أسداً.
وكذلك الذئب والأخ، فاعضل أن الكفن يضر مع الميراث
٢٤٢٨- ولو كثر غيب غير مؤثر من ماله، ثم جمع في تركه أمت بعد أمر المؤثر،
طس له الرجوع، أشهد عني الرجوع أو لم يشهد فسدت في الهروسي مصل، وذلك
كأنه إذا كفن مع وجود لأح من الأسماء، ولو كفن أبو عيسى من مال بعضه، أو الولد من مال
نفسه يرجع، كأنه يرجع، هذه الجملة هي هداية النطق

بوع آخر من هذا الفصل في حمل الجنائز

٢٤٢٩- قال محمد بن حمزة الله تعالى في الخلع العسير، ويصعب من حمل الجنائز على
يحيى، ثم مؤخرها على يمينك، ثم مقدسها على يمينك، ثم مؤخرها على يمينك، هذا هو
السنة عند كثير من العلماء، إلا ما روي في الحنفية، يقال أحمل من السبع القدم بيمينك، وهو خير
الحمل أيضاً، وعنه السماعي، رحمه الله تعالى السنة يحملها باليمين، يدخلان بين عمودين
الخنزرة، يصح السابق منهما، يذهب على أحمل صفة وقايله، لا بد أن يساهبا بيده، والأخر
سهما يصح مؤخرها عن يمين صدره، وبأخذ قائمها بيده، وروي السماعي رحمه الله تعالى
بهما، في حنيفة سعد بن معاذ رضي الله تعالى عنه حسمت هكك، ولأن الحمل على هدف
الوجه أشق على الحامل، وحمل لحاره عساقة، وما كذا أشق سحر البدن من أضاف فهو
أولى

ولنا ما روي أبو مسعود رضي الله تعالى عنه أنه قال إن من سأل أن يحمل الجنائز
من جواربها الأربع، وعن عمر رضي الله تعالى عنه أنه كان يذود على الخنزرة عن جواربها

(١) ما يبرر انه لا بد من الأصل وبه والله، والله أعلم من طرم

(٢) الكفن من الإنسان ما بين كفه أو موحل العنق في الخشب

(٣) شرحه أبو عبد الله ١٦٢

الأربع^١ وذلك على ما نص عليه المصنف من غير تكية مكبر، وأنه حجة، ولأن المسحوب المستوعبة على حيلها، فمدون ما يعتد به في أبلغ في السنة، وبه يعقب على الخاطئين، وحجابه على الصفوة، ويضمهم إليه أن يحمله جماعة من أئمة من علم أئمتهم، وإلحاق حبيب جليله معهم، مما ذكره في الله تعالى عنه^٢، كما رواه الشافعي رحمه الله تعالى في لاردهم ثلاثاً، وقد روي أنه صلى عليه الصلاة والسلام كان يضيء على رؤس أصحابه صمواً فيمنعهم كثرهم، أو يصوم الطوبى، أو لأن الخليل هناك رسول الله عليه الصلاة والسلام، وأيضاً هناك ما من استغفره، لأنه كان لكل من يراه ربه رجلاً، وكان ليبياً عليه الصلاة والسلام، وأورد من ذلك قال محمد رحمه الله تعالى: «وأيضا في حقه رحمه الله تعالى فعل هكذا، وحدث ذلك»

٦١٣٥- وذكر الحبيب في درر حقه تعالى في الحديث: «ويكره أن يجره لا حل بين محمودي الملة من بعده أو من بعده، ويسرع بالخيار»^٣، حيث ما ذكر الحبيب، لما روي أن صلى عليه الصلاة والسلام سئل عن النبي بالخيار؟ فقال: «ما دون حسب قوت كان حيراً حيثوة إليه ومن يد سر»^٤، ومعلومه عن رجلكم^٥، «وإذا كان بعد الأهل المتروك، ونسب حسب طارده أفضل»^٦، ومنه ما كثر في الحديث، وقال الشافعي رحمه الله تعالى: «نحو أمانيه أفضل»^٧، ومن أن يكره عمره فيمنع الله تعالى عنه، كما ينبغي أنم الجارة^٨، ولأن الناس ليعلموا، راسخ بتقديم على من يقع به

ولنا حارروا، أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يسي حسب حارده بعد أبيه، وعي كان يسي حسب حارده، أفضل له، أن يكره وهو ذو نسب أباه، فنقل رحمه الله تعالى، وقد عرفت أن من حسبها أفضل، ولكنهما أراد أن يبين الأمر على الناس^٩، وقال ابن سعد رحمه الله تعالى: «فضل النبي حسب حارده على أبيه كفضل

(١) كما في رواية عبد الرزاق في مصنفه ٥٦١٧، وابن أبي شيبة (١) ٦٠٥

(٢) المطبوعات النكر، ابن سعد ٢/١٠٠

(٣) أخرجه ترمذي ٦٣٢ وأبو داود ٢٧٦٩

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة ٩٦٨، المصنف ١٩٠٨، وأبو داود ١٧٠٥، وابن سعد ١٢٧٠

ومما نقله الخطأ ١٧٠

(٥) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه ٦١٦٣، وابن أبي شيبة في مصنفه (٢) ١٠٠، وأبو يعقوب

في نسخة ٦٨٦٨

المكتوبة على ...^١ وهو مقرر من معنى واحد ، لأن التجميع ما يقدم من معنى له عزراً
عن تحليل من مادة المدونة ، وتربة من تشعبه حتى يجمع من ذلك ، ذلك لا يوجب
١٤٣٩-١٤٤٠ مكرر ، بقائه انما عليه ، وإن لم يكن له من الألف واللام يحتاج
إلى اعلال في حقه ، ثم ليس به من الألف واللام من الألف واللام ، فلم يكن
بأنه ، إلا كالمكرر من الألف واللام من الألف واللام ، فلهذا بالحاكم المستور
التشديد رحمه الله تعالى في معنى واحد في معنى واحد ، انما هو رحمه الله تعالى
قال لا يأمر بالأسرار ، بل ينهاه ، ويمنع ، ويكره أن يوسم حبه الله تعالى
التي يفتنهم ، مختلف ، بل هو ، لأن من حقه من الناس ، له بالأسرار ، ثم لا يجره ،
جمعها ، وبه ريد .

١٤٣٧-١٤٣٨ مكرر ، صحت اختاره ، بغيره ، لأن من لم يصح ويصنع
الطاعة إلى التورود ، ثم كذا ، صحت اختاره ، بغيره ، لأن من لم يصح ويصنع
ذلك ، ولذا اختاره ، ثم كذا ، صحت اختاره ، بغيره ، لأن من لم يصح ويصنع
ذلك ، ولذا اختاره ، ثم كذا ، صحت اختاره ، بغيره ، لأن من لم يصح ويصنع

١٤٣٨-١٤٣٩ ولا بأس بذكره ، أو اختاره ، لأن من لم يصح ويصنع
ذلك ، ولذا اختاره ، ثم كذا ، صحت اختاره ، بغيره ، لأن من لم يصح ويصنع
ذلك ، ولذا اختاره ، ثم كذا ، صحت اختاره ، بغيره ، لأن من لم يصح ويصنع
ذلك ، ولذا اختاره ، ثم كذا ، صحت اختاره ، بغيره ، لأن من لم يصح ويصنع

١٤٣٩-١٤٤٠ ولا بأس بذكره ، أو اختاره ، لأن من لم يصح ويصنع
ذلك ، ولذا اختاره ، ثم كذا ، صحت اختاره ، بغيره ، لأن من لم يصح ويصنع
ذلك ، ولذا اختاره ، ثم كذا ، صحت اختاره ، بغيره ، لأن من لم يصح ويصنع
ذلك ، ولذا اختاره ، ثم كذا ، صحت اختاره ، بغيره ، لأن من لم يصح ويصنع

١٤٤٠-١٤٤١ ولا بأس بذكره ، أو اختاره ، لأن من لم يصح ويصنع
ذلك ، ولذا اختاره ، ثم كذا ، صحت اختاره ، بغيره ، لأن من لم يصح ويصنع
ذلك ، ولذا اختاره ، ثم كذا ، صحت اختاره ، بغيره ، لأن من لم يصح ويصنع

(١) أي من الألف واللام ، لأن من لم يصح ويصنع

(٢) أي من الألف واللام ، لأن من لم يصح ويصنع

(٣) أي من الألف واللام ، لأن من لم يصح ويصنع

نوع آخر من هذا الفصل في الصلاة على الجسادة

وهذا النوع ينقسم أصنافاً

الأول. في سائر الصلاة وصحتها

٢٤٤٢ غفران الصلاة على الميت مشروعة بالكذب، والسنة، وجماع الأمة إنما الكذب فيقول الله تعالى ﴿وَمِمَّنْ عَقَّبُوهُمُ لِإِصْغَاتِهِمْ ذِكْرَهُمْ﴾ والسنة تأتي في حلال السائل، إله الله تعالى والأمة أجمعت عليها، ومن صعد لها أب فرض كفاية، إنفاقاً بها لبعض سقط عن الدين، أما كسبها فمرفوضاً فلا بد أمر به، بقوله تعالى ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾، والأمر للجواب، وفلان أسى عليه السلام يصل على كل بر وصاحبه^١، والأمر للجواب، وأما كسب فرض كفاية؛ لأنها تقام حقاً للميت، فإذا لم يأت ببعض صل حقه مؤدى، فيستغنى عن الباقي كالكسب والعمل.

القسم الثاني في كيفية الصلاة على الميت:

٢٤٤٤- ميمون، يقدم الإمام، ويصطف الناس خلفه^٢، من سائر الصلاة، ولأن التواتر هكذا من مدن رسول الله عليه السلام إلى يومنا هذا فإن محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير: يوم الإمام عند الصلاة بعداء الصدر من الرجل ومن امرأة عند موجود ظاهر الرواية؛ وهذا لأن الرجل يجب استقبال الميت، واستقباله حسنة غير ممكن، فوجب استقبال صدره؛ لأن الصدر موضع القلب، والقلب موضع الحكمة والعزم، ولأن موضع نور الإيمان، قال الله تعالى ﴿أَمْسُحْ بِلِقَاءِ اللَّهِ صَدْرَهُ فَلَيْسَ بِسَلَامٍ عَلَيْهِمْ عَلَى نَفْسٍ﴾، وإنما يصلى عليه لإيافته، فكان الوقوف بعداء الصدر الذي هو موضع نور الإيمان^٣ ولو

وردى الخس عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يوم بعداء الوسط من الرجل ومن المرأة؛ لأن الميت إما كانت سراً فبكر إلى رأسها الكبر، وإما قال يقوم بعداء الوسط، لما روى عن أبي ثبي عن الصلاة والسلام أنه كان يقوم على صدره الرجل وقرأ بعداء الوسط وهي ممدودة من عند رضى الله تعالى عنه أن رسول الله عليه السلام صلى على امرأة ماتت

(١) التوبة ١٠٢

(٢) التوبة الآية ١٠

(٣) حيايى بمراجعة عبد فليل

(٤) الترمذى ٢١

في عامها، فقام ومطها^١، وقد قال إذا كان لسان امرئ ملحاً إلى ربها، فموت لتكون
أبعد من عذابها، فإن عوبها^٢ تدبروى عن أبي يوسف، رحمه الله تعالى، أنه قيل يوم من
المرأة بحضرة الرسول، ومن أثر من تدبلى الراس، فكان أدوى عن أبي يوسف، رحمه الله تعالى، أنه
مؤدق عليه، وعرواً إلى رسول الله ﷺ، والله أعلم، أن أول أمر محمد صلى الله عليه وسلم كان التوبة عنه
أولاً، إلا ما هو حق من أن التوبة في وصية له يصير لهم من ثلاثين يومين عوبها
العلمة، فلا يقع حسره قوم عابدين، وإن علم في غير ذلك المكان حسره، لأن ترك التوبة يؤخر من
الإيمان، لا في معنى آخر.

٢٤٤٥- يكفر بأربع تكبيرات، وكذا أبي أبي يوسف، رحمه الله تعالى، يقول خمس
تكبيرات، وهو رواية عن أبي يوسف، رحمه الله تعالى، في الأثر فثبت في محل رسول الله
ﷺ، يروي الحسن، والسبع، وأثر من ذلك، لأن أثره كان أربع تكبيرات،
فكان تاسعة من أربعين تكبيراً، وهو الذي تعنى به جميع يصحبه رعيون الله تعالى
عليه، حين اختاره من عبد التكبيرات، وقال لهم يكلم الله من وراء الحجاب، فوالله ما أتت
أحدكم، فالتفت إلى امرئ من بني أمية، فقال له صلى الله عليه وسلم، فوالله ما أتت
صلى على امرئ، كبر عبداً، فمضوا على ذلك، وقال النبي ﷺ، لا تسوا، أجمعاً، مع
الحائز^٣، وروى عن أبي يوسف، رحمه الله تعالى، أنه قال، لا تكبر أربعاً، ولا كل تكبيرة منها خمسة
مئة ركعة، ثم صلى بمعه لاثنية، على أربع تكبيرات، فكد التكبير في هذه الصلاة لا
يريد على أربع تكبيرات، لأن أبي يوسف، رحمه الله تعالى، قال، التكبيرة الأولى للامتحان،
فهي أربع تكبيرات بعد الأربع تكبيرة، كل تكبيرة فتمت مع ركعة، ثم في الظهر والعصر
والمغرب، التكبيرة الأولى، وكذا ما صح، ولكن لا يبدأ بأربع من أن يكون تكبيراً.

ثم قال، يكبر لأربع، ورحمته الله تعالى بعد التكبير، لأبي يوسف، رحمه الله تعالى، وفي وقت
هذان التوسعات، ومن سائر الصلاة، وقترأ في التوبة، وهو لو لم يسمع منك أن تكبر، ويصعدك
إلى آخره، قال، لا بأس لأبي يوسف، رحمه الله تعالى، وقد اشتهر في ذلك، بعد التوسعة، قال
بعضهم، بحمد الله، ذكر في هذا الرواية، وفي بعضه يوم، صحت التوبة إلى آخره.

(١) أخرجه الشيخان ١٤١١، والترمذي ١٦٠٥، والبيهقي ٩٥٠، وابن ماجه ٢٩٠، وابن خزيمة ٢٧٨٠، وابن أبي شيبة ١٤١، وأحمد ١٩٤٢.

(٢) أخرجه الطحاوي في كتابه رحمه الله تعالى، شرح معنى الآية ٣٩٩.

(٣) هكذا في نسخة، وكان في الأصل، وفي ثلث مخطوطات.

كما هي الصلاة المأمورة،

ثم يكرر الثانية ويصلي على النبي ﷺ، لأن إنشاء على الله تعالى يعذب الصلاة على النبي ﷺ، وعلى من وضع الخطب، وعسر هذا تشهد في الصلاة، فإن الله تعالى يعذب الصلاة على النبي عليه الصلاة والسلام

ثم يكرر الثالثة ويستمر بنفسه، وشمع له، لأن الله تعالى يعذب الصلاة على النبي عليه الصلاة والسلام بمصعبه الذم والاعتذار، والمقصود بالصلاة هي طائفة إقامته الاستعارة لمصيب، والشمع له، والدليل عليه ما روى عن النبي ﷺ أنه قال: «إذا قرأ أحدكم أن يدعو خليفته، فله تعالى ولهصل على النبي عليه الصلاة والسلام ثم يدعو» وقد روى أن النبي عليه الصلاة والسلام رأى رجلاً فعل هكذا بعد المراء من الصلاة فقال تنبيه عليه الصلاة والسلام قد استجيب لك^(١)

ويذكر هذا الدعاء المعروف: اللهم اغفر لحينا وميتنا، إن كان يحسن ذلك، وإن كان لا يحسن ذلك يذكر ما يدعو به في الشهادتين اللهم اغفر للمسلمين والمسلمات إلى آخره وروى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن من صلى على النبي صلى الله عليه وسلم، اللهم اغفر لنا صلاته، اللهم اجعل لنا حراً، اللهم جعله لنا شافعاً مشفقاً، ولا يستغفر له، لأنه لا نسب له ثم يكرر الرعدة ويقرأ تسعين، لأن جاء أوائل السجدة، وذلك بالصلاة

٢٤٤٦ - ثم في هذا الموضع ليس بعد التكبيرة الرابعة دعاء سوى السلام، وقد اختار بعض مشايخنا رحمه الله تعالى ما يحتم به سائر الصلاة اللهم ربنا من الدنيا حسنة، ومن الآخرة حسنة إلى آخره، وقال الشيخ الإمام الأجي شمس الأئمة أبو القاسم رحمه الله تعالى: وهو محير بين السكوت والدعاء لما بيننا وبينهم بصر أئمتنا لا نرفع قلوبنا إلى آخره، وقال بعضهم يقرأ الحمد ثم يكبر لله عز وجل، وهذا هو الأصح، لأنهم يقرأون الحمد على المأمورين والحمد لله رب العالمين

٢٤٤٧ - وإن دعا الإمام على أربع تكبيرات، فقصدي هل يسمع الإمام من الزيادة لم لا يسمع؟ صلي قوماً أبي حنيفة رحمه الله تعالى ومحمد رحمه الله تعالى لا يسمع، وروى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يسمع، لأنه لم يظهر عطف الإمام بشي، هذه روى أن عينا

(١) كما هي رواية الترمذي ٣٣٩٨

(٢) وهي ٥٠ سجدة

(٣) كما هي رواية الترمذي ٥٤١، ومسنون ١٢٦٧، ورواه ١٢٦٦، وأحمد ٢٧٨١٦

رسمي لله تعالى فيه قدر عظيم فكيف كان في حق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والصحيح من مذهب أهل البيت
ينبغي. ولأن ما أراد من أربع ركعات منسوبة إلى إجماع الصحابة رضي الله عنهم ولا يخفى
في شيوخه وإن كان تابع الإمام في أن يأنفك ما يصح في ذكره في سائر ما هي في حصة
وجهه من ذلك في رواية أن من رويها يسأله لم يتركها ولا يتركها لم يتركها ولا يتركها لم يتركها ولا يتركها
يسكت حتى يسأله عنها. سلمه أبو بصير صاحب كتابه، ورجب أبو سنان.

وفي رواية أخرى: هي رخصة من الله تعالى للمسلمين في أن يأتوا بها في اليوم في الجمعة
في يجمعون ركعتين من الإمام أو من قال سمع من إمامي سمع الله نداءه ثم في مكبرات الجليلين
عليه من

١٠٤٤٩- لا بد من صلاة واحدة عند وقال الله تعالى لا تدرك
فوائدها الكتاب، يكثر من ركعة، وأن يكون ركعة ثم يقرأون الحمد والكتاب

حجبه حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما عن أبي عبد الله عليه السلام في الصلاة والسلام
في علي بن ربيعة، وأما في ركعة واحدة في ركعة الأخرى في صلاة الجمعة والسلام
صلاة الجمعة ركعة واحدة صلاة، وروي عن ابن عباس رضي الله عنهما عن أبيه
عليه السلام في صلاة الجمعة ركعة واحدة في ركعة الأخرى في صلاة الجمعة والسلام
وأما صلاة مسروقة فلا يجوز بدول القرآن، خاصة على ما في صلاة

وقال من روي عن أبي مسعود رضي الله عنه أنه سئل عن صلاة الجمعة هل فيها
فرائض؟ قال لا يربط بها من ركعة واحدة ولا ركعة واحدة ولا ركعة واحدة ولا ركعة واحدة ولا ركعة واحدة
في أغلب الكلام ما يجب

ومأخذ من الأحاديث في أبي جعفر. لا على الوجوه، بل على قولنا في ركعة واحدة
روي الحسن بن زيد عن أبي جعفر رحمه الله تعالى في صلاة الجمعة أنه لو قرأ الفاتحة فلا من
أشبهه لا بأس به، ولهذا قال ابن عباس رضي الله عنهما في ركعة واحدة لا بأس به، لا بأس به
والجواب أن ذلك لا ينافي مع ما روي عن أبيه في ركعة واحدة لا بأس به، لا بأس به
تدرك جميع تركه القرآن في صلاة الجمعة، فيكون في ركعة واحدة لا بأس به، لا بأس به

١١- شرحه السيوطي ١٠٤٤٩، مسلم ٥٩٥، الترمذي ٣٠، والبيهقي ٩٠١، أبو داود

١٠٤٥، وابن أبي شيبة ٨٦٩

١٢- شرحه السيوطي ١٠٤٤٩، الترمذي ٣٠، والبيهقي ٩٠١، أبو داود ٢٥٨٣

١٣- وفي سائر ما هي في حصة

عبد، ويدل عليه أن يقرأ بعد الشروع^(١) مكرّره مع كل تكبيرة (يقرأ كل تكبيرة ركعةً) مقام ركعة، بعد قراءة قرآن في الركعات ثلثاً، وسداساً، أو ركعتين
وفي مناهج أهل سمرقند من قرائح صلاة الجاهلية بالكتاب أن مواسبة الدعاء
ولا بأس، وإن مواسبة القراء لا يجوز أن يقرأ لأن صلاة الجاهلية من الدعاء، ونهى بحمل
القراءة.

٢٤٤- ويرفع يده في تكبيرة الافتتاح في صلاة الجاهلية، ولا يرفع في سائر
التكبيرات، واستأقني رحمه الله تعالى قوله يرفع، وهو أنه إذا تكبّر من أمه يرفع، حجّجهم
أن هذه تكبيرات يؤتى بها في صلاة القبلية، فيكون سبباً للرفع، كما في تكبيرة الافتتاح
وتكبيرات الحمد؛ لأن رفع اليدين عند تكبيرة الافتتاح وتكبيرات القبلية، جاء في سائر
حلفه أسماً ومعنى^(٢)، ومعنى يرفعه يرفعه من اليدين
حجة علماء يحمده الله تعالى قوله عليه الصلاة والسلام "الرفع الأدنى إلا في
سبع مواضع"^(٣)، وهي: صلاة الجاهلية، ولأن كل تكبير من "ينبغي ذكر مقدّمه فلا
حاجة إلى الإعلام، ونظر هذا ما ذكره الحنفية من يرفع يديه مع كل صلاة، لا
يسعى للرجل أن يرفع يديه مع كل صلاة، كمن يرفع في سائر الصلوات؛ لأن رفع
اليدين مشروط بالإعلام، ولا حاجة إلى الإعلام، إذ السليم طيب التكبير بلا فصح، ولأن
كل تكبيرة قائمة مقام كل ركعة، فكما لا يرفع الأيمن في سائر صلاة عند كل ركعة، لا يرفع
هنا

ويعتزل بهذا القسم:

٢٤٥- إذا جتمعت أركان الإمام والخير، فإن شاء، صلى على كل صلاة هي
حدة، وإن شاء صلى على صلاة واحدة ويجزئ عن الكل، إذ روى في شهادته أحد

(١) ما بين المصنفين ما يدل من الأدلة والفتاوى من أنه لا

(٢) سئل عن من يرفع

(٣) سئل عن من يرفع

(٤) تقدم مخرجه في هذا الباب

(٥) وفي رواية أخرى: ولأن من كل تكبير يرفع

وتفسير هذه المسألة من قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى: إنه جاء لرجل وقد كثر الإمام تكبيرة لا تسبح، بأن هذا الرجل لا يكبر تكبيرة لا تسبح، ولكن ينظر حتى يكبر الإمام التكبيرة الثانية، فيكبر معه التكبيرة الثانية، وتكون هذه التكبيرة الكبيرة الاحتياج في حق هذا الرجل، فيجب هذا الرجل مسبوفاً تكبيرة، فيكون ما بعد ما سبقه الإمام.

وتفسير المسألة من قول أبي يوسف رحمه الله تعالى: أن هذا الرجل حين يحضر تكبيرة تكبيرة الافتتاح، فإذا كثر الإمام السابعة تالعه فيها، ولم يحضر مسبوفاً سي، حجة أبي يوسف رحمه الله تعالى قول علي الصلاة والسلام، «تتبع إمامك في كل حال أنت كذا» ومنه من سائر أفعالهم، فإن أسوف في سائر الصلوات يكبر حين يحضر كذا فيها، والميل عليه أنه لو كان حاضر مع الإمام فكبر لإمامه ولم يكبر لنفسه، يكبر ولا ينتظر، فكذلك هذا.

ومنه ما مروى عن أبي عبد الله رضي الله تعالى عنه، فإنه قال في حق الذي انتهى إلى الإمام في صلاته وحده، وقد سبقه الإمام تكبيرة إمام، ذكر الإمام حسن تكبيرة الإمام، وأم يكبره عليه غيره فيكون جماعاً، ولأن كل تكبيرة من تكبيرة الصلاة حادثة فاصلاً مقدم وكذا، حتى لو كثر تكبيرة بعد لا يحرم الصلاة، كما لو ترك ركعة من ركعات الأربعة، ولو كثر قبل تكبيرة الإمام به غير متقدم على الإمام، وهذا لا يجوز، وبه يروي سائر الصلوات، لأن هناك لو كثر لا يصبر متديماً على الإمام ركعة فيجوز، فإذا سبق الإمام بكبر لنفسه في حصة ومحمد رحمهما الله تعالى تكبيرة على مسبوفاً قبل أن يرفع الحائز، وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى سبق مع الإمام، لأنه «لم يصرف» مسبوفاً سي.

٦١٥٢ - وإن كان مسبوقاً بكبيرين يأتين بعده بعد سلام الإمام على أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى لأن من جاء لا يكبر تكبيرة الافتتاح، حتى يكبر الإمام تكبيرة افتتاحية [التكبيرة الثانية] أي حتى هذا الرجل تكبيرة الافتتاح، بعد مسبوفاً بكبيرين، فيأتي بهما بعد سلام الإمام قبل أن يرفع خطبته، وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يأتي بتكبيره واحدة لأنه قد كثر تكبيرة لا تسبح حتى انتهى إلى الإمام، ويكبرين مع الإمام، وهذا أي تكبيرة أخرى بعده ثم رُفِعَ.

(١) عنه أيضاً في الرموز ٥٢٩، وفي «إذ أتى أحدكم الصلاة، الإمام على حاله فليجرك» بفتح الهمزة.

(٢) حكاه في صحيح صحيح طبري، ومناه، وكذا في الأصل لا يصر.

(٣) لم يصر في ط.

فقبل أن يركع أحدنا، وروى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في هذه الصورة أنه إذا صلى صلاة واحدة، وقد ذكرنا أنه إذا كان مسجداً فإما يركع تكبيراً ثانياً يعني ثانياً أي حديقته ومعه راحتهما لله تعالى لا يتغير مدرك الصلاة، وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى بتغيير مذكراً للصلاة لا عنده خلاف غير يذكر.

وذكر شيخ الإسلام رحمه الله تعالى، أبي حنيفة رحمه الله تعالى في هذه الصورة وقد روى أبي يوسف رحمه الله تعالى، وقال: نحن نحب التكبير بكثرة لا نفتح عند معصية كما هو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى، ووفقاً لحسن رحمه الله تعالى في ما إذا أمرك الإمام بعد التكبير الأولى، ويرى أنه لا فرق بين التكبير الأولى.

والفريق الثاني أن الإمام التكبير الأولى هي في نظر الحنفية بكثرة الإمام لا عنده الصلاة لأنه يتغير مع التكبير، وقال رحمه الله تعالى لا يترك التكبير الإمام إلا إذا لم يتغير مع التكبير، وهو ما ذكره في هذه الصلاة بهذا.

٢٢٥٨ - روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى، قال: إذا كان في الصلاة على الأبي، ومعه "أب" بالصلاة لأن لو جمع بينهما لا يكون إلا أن يقتصر على معنى من التكبيرات، فهو مع تكبير على الثانية فلا تكبير له، والصلاة عليه مع شئ من ثلاث تكبيرات، وما يذكره "أب" في التكبير الأولى، وهو ما ذكره في الصلاة عليه، وذلك أيضاً غير مشروع مع الجمع بينهما، على أنه تعالى عليه.

٢٢٥٩ - روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى، قال: إذا كان في الصلاة على الأبي، ومعه "أب" بالصلاة لأن لو جمع بينهما لا يكون إلا أن يقتصر على معنى من التكبيرات، فهو مع تكبير على الثانية فلا تكبير له، والصلاة عليه مع شئ من ثلاث تكبيرات، وما يذكره "أب" في التكبير الأولى، وهو ما ذكره في الصلاة عليه، وذلك أيضاً غير مشروع مع الجمع بينهما، على أنه تعالى عليه.

(١) روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى

(٢) روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى

(٣) حكاه في صحيحه الشيخ رحمه الله تعالى، وقال في الأصل: ما ذكره في هذا، وهو

ضرورة كرهه ثم عذبه ان لا يهني ولا يتلاهي الأمل، كذا قال من هذا رحمه الله تعالى في
وحد الصلاة

القسم الثالث من باب من يصلي عنه ومن لا يصلي عليه

١٤٦٠ هـ لا يهيم على لكونه ساعياً «ولا نعلم» غير آخذ متمم ما
 أتوا ولا ضم على خبره «وروي أنه لما مات أبو طالب جاء علي رضي الله تعالى عنه إلى
 رسول الله ﷺ وقال بن عمك الخصال فدماها فقال عليه الصلاة والسلام «عنه وكفناه
 بدمه ولا نخدوه به حرباً» بن حنظلي قال «لبي ولا يهمل عليه» لأرضاء علي عليه
 وآله واستدراجه، ولا سمعنا لكونه حرام، قال شحاتي «وإن سمعنا به» «ممن حرمه على غيره
 الله تعالى»

٢٤٦٦ ويصني على كتاب مسلم مات بعد تولاه د نلوا من الكتاب إلا البنية وقطاع
مطرحه فإنه لا ينسب عليهم . قال أساطير رحمه الله تعالى يفتي عليهم لأهم مسلمون .
وقال المنسب عليه الصلاة والسلام أصلا على كل برؤف حرة . ولأن الصلاة وصية
أشهر الله رحمه رخص . قال : مسود قطع أقرين أخرى . والله تعالى . ذلك لهم
حري في التفت . وهو أحرى به مني بالعدالة . كدبت العادة لأوم . وهو في
الأحرى بالفساد معصية العرب . وروى عن علي رضي الله تعالى عنه أنه سمع علي بن أبي طالب
يقول وعمرهم من العدة . وقد سمع علي بن أبي طالب لا يصني فيه . فكما . وي عن أبي
صبيحة رحمه الله تعالى . وقد بو يوسف رحمه الله تعالى . ويجوز كل من يفتي على صاحب

$$A \in \mathcal{A}_n(1)$$
[illegible]

١٧٧٩، ربيع الثانی (١٩٦٨)

A. 2.25 (F)

(١) باء، بفتح، حذوب، و(٢) حرف عطف، و(٣) ضمير متصل، و(٤) أحاديث الخلفاء (١- ١٧٥)

(١٧٧٠ هـ) وهو من وهو الأقران

נרדף

١٧٧ هـ. كذا في ط. هـ. دي. بعض عليه بائس. وفيه من الألف. ب. ليس عليه عليه

مأخذه، والمذكور في المصدر «صلاح» لا تشهد بغيره في الأصل، من (المعجم)، كقولهم
 تحكم قضاة العرب

[illegible]

٦٤٦- ثم بعد ذلك بعد ان اهل بيته عليه السلام قد اُنتدب وحدهم
انتهى على بعضه ذلك لا يصح عليه، وكان شيخ الامام الاخر شمس لكه أبو محمد
عبد العزيز بن أحمد بن خنوس رحمه الله تعالى يقول لأصح حديثي به بعض عليه وتقبل
بوجه ان كان ثابت في ذلك الوقت، عونه يعني في غير ذلك من بعض، وكان
القاضي الإمام الاخر ركن الامام علي أشعق رحمه الله تعالى يقول لأصح حديثي انه لا
بعضي عليه، لا لأنه لا يوه به، لكن لأنه لم يصح علي نفسه، يعني لا يصح عليه والذي
حيث الإمام علي عليه السلام في أبيه رحمه الله تعالى، وحيث

[illegible]

et al. 1993

الاعتراف بالحق في الإسلام

(2) *سید*

1A 422 623

قلنا إذا قال الصبي عافلاً أو غير عافٍ، لأنه [عمل أشنع] "سمع يقول الدين من الذي عاثم
 بصفت الإسلام، وماله من مسافة الأولى، إذ سعى معه أبوا له بصل عليه، حتى يفر
 بالإسلام وهو يعقل، يد على أن الصبي إذا أسلم وهو يعقل أنه يصبر مسلماً، وهذا منهيها
 والمسألة مرووفة في السير، ولونه يعقل الإسلام، يعنى يعقل صفة الإسلام، وهذا يدل
 على أن من قال: لا إله إلا الله، لا يكون مسلماً حتى يعلم صفة الإيمان، وكذلك إذا اشترى
 جارية، واستوصفها صفة الإسلام، ولم تعلم حياً لا تكون مؤمنة

وصفة الإسلام ما ذكره من حديث جابر بن عبد الله، سلامه عليه أن يؤمن بالله،
 وملائكته، وكتبه، ورسبه، واليوم الآخر، والبعث بعد الموت، والفرد حبره، وشهد بعد من الله
 تعالى

وما يحصل بهذه المسألة

٢٤٦٦- إن أولاد المسلمين إذا ماتوا حال صغرهم قبل أن يعقلوا، يكونون من أهل
 ما بينهم أحاديث كثيرة أشرف من التفسير، والأحاديث بين أنهم قالوا: يوم أئمت
 الميثاق من اعتقاد، وقد روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنوفت منهم، وهو مردود
 بالأحاديث على إراوى، وإن محمداً رحمه الله تعالى روى عن أبي حنيفة في كتاب أن أرى
 حبيبه أن الذين يصبون في حجاز أولاد المسلمين وهم مجاز يقولون في التكبيرة الثالثة
 اللهم اجعل له أثر طه، اللهم اجعله لنا ذمراً، اللهم اجعله لنا ذمراً منعماً، وهذا صفة
 سبهم بإسلامهم، وأما أولاد الكفار إذا ماتوا قبل أن يعقلوا فقد احتلت فيه أهل السنة
 والجماعة، وروى عن محمد رحمه الله تعالى أنه قال: إني أعرف أن الله تعالى لا يحدب أحداً
 من غير دمه، وبعضهم قالوا: يكونوا من الجنة خذلاً للمسلمين، وبعضهم قالوا: إن كانوا
 قبلوا من يوم أئمت من عقاد يكونون في الجنة، وإن كسوا قالوا من غير اعتقاد يكونون في
 النار، وروى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه موقف فيهم، ولكن أمرهم إلى الله تعالى - والله
 أعلم -.

(١) استلوك من ب و ط

(٢) وفي ب أن يلقوا

الفرع الرابع في بيان من هو أولى بالصلاة على الميت

[illegible][illegible]

٢٤٦٨- قال الكرخي رحمه الله تعالى في كتابه: «ندبهم» إمام الحق بسوابه، وتلك
 الصلاة: «أدبهم السطان» هو صواب لأن في ترك عدم استنظام أفراد به، وفي ذلك فسف
 أمور المسلمين، فوجب تعديده، فأب لس في ترك تعليمهم، أعاد الحق الصادق أسرار المسلمين، وتلك
 هي حقس ليب حان حياته، وهذا الحق، بقضى بحصله على غيره، أما لو وجد تعديده

١٦٦٩ تم بعد إمام الحنفى "عبد الأولي" بعد كذا قرون إلى حبيبه وصاحبه
رحمه الله تعالى رجال وروسه والشافعى رحمه الله تعالى وبى عبد الأولي مانصلا
على لزوم على كل حال، فبعد بى يوسف والشافعى رحمه الله تعالى قوله تعالى
﴿وَأُولَئِكَ الْأَرْحَامُ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾، لأن هذا حكم عموم

(٦) استاذك من حبيب الفصح المرحومة صداما

(۱) روح و ج و ب و ا حیر احضر

١٤٣١ هـ

محمد رحمه الله تعالى، عن أبي حمزة رحمه الله تعالى أن لأب أوس من الأمان، وإن اجتمع للميت أب واحد، دلل أن أوس بالإجماع

٢٤٧٦- فإن في القدوري وسائر الأقوال أن أوس من الزوج، ركنًا مؤثرًا في العاقبة وأبنته، وهذا مذهب، وقال الشافعي رحمه الله تعالى: الزوج الولي، حمزة في ذلك ما روى أنه لما ماتت امرأة ابن عباس رضي الله تعالى عنها صلى عليها، وقال: أنا أخن بها وعلمنا ما رحمهم الله تعالى أحسن ما روى عن عمر^(١) رضي الله تعالى عنه أنه ما مات لمرأته، قال لأولئها، كنا أحق بـ حين كانت حية، فلما ماتت ماتت معي بها، ولأن المصنف قبها بين الزوجين الزوجية، وبها ينقطع نفوت، والمصنف في بين الأخت والعم، وإنما لا ينقطع بالنفوت، وحديث ابن عباس رضي الله تعالى عنه صاحب محمود عن أنه كان إمام حين، وصلى عليها تكويرة إسم حس، لا لكونه زوجها

وفي هذه الناحية عوس العاقبة تولي من الأخ لأم، ومن مولى للأولاد، وهذه أيضًا الحد الذي أم أوس من الأخ لأم، وإن كان للمرافقة مائة بها روح وليس منه كره فلا بد أن يقدم على الأب، لأن من يقدم على الأب لزوجته واستخفاف بالأب، فيسمى أنه يقدم الأب ولا يقدم عليه، قال أبو يوسف رحمه الله تعالى، وله في حكمه الولاية أن يقدم غير أبيه، لأن الأب هو الولي، لأنه مع من السند على أبيه لما ذكرنا من المصنف، وذلك المصنف لا يجوز انقطاع ولايته، وإن تركت بـ وروى وإنما من هذا الزوج، ثم يكره للأب أن يقدم أباه إلا برضى الخلق، لأن الأب مع من تقدم على المصنف، لكونه بمنزلة الأب، فيكون مجموعًا عن تقديم غيره على الجدة من الطريق لأولي، وإن تركت روحًا وإنما من روح آخر فلا بأس للأب أن يتقدم على هذا الزوج، وتقدم من شاء

ومولى هو الأب أخ من الأحمي، لأنه يلحق بالفرس، ولهذا كان أخ غير الله عند عدم الفرس، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: إذا كان لأقرب حاميًا يمكن دعوت الصلاة بحضوره، فلا يبعد أوس، لأن لهم العات غيرهم يكتب كان للأبعد معه، وحد الفرس ههنا لا يقدرون على القدوم فيذكر الصلاة، ولا يقدرون على تأخيرها فلا دونه

٢٤٧٧- والعرض من غيره الصحيح يقدم من شاء، وبسبب التأخير منه، لأن ولايته لم تسقط، ولهذا لو حضر مع المرء كان له أن يتقدم، ومن كانت الولاية باقية كان له حق

(١) وفي ٥ روى

(٢) وفي ٦ عن أبي عمر

المتقدم وإن صعد لأحوال من لأب وأُم كل واحد منهما حلالاً، فالذي بعده: الأَكْبَرُ أوَّلُهُ،
لأنَّهما وصيه سقوط جميعهما، وأَكْبَرُهما عَمَلُ أوَّلُهُ بالصلاة عليه، فكذلك أَرَبُ رُفْعِهِ، ولا
عن اللَّبِّ، والصادر من التقدم، فلا يكون لهم عن التقدم

٦٤٧٤ عدا ما في الخصم في الصلاة على القوم وبو العدا وما وهما حرا لا
 عدولي أحى بالصلاة عليه، وقد ثبت أنما في عصر وفاة بو ترك وما وأب
 كتبه في لم يزد، لأن ما ما لا يحل عليه التثنية، ما لا في، قد ثبت أن
 ولكن يذكره أن يقدم جده هو اب المكنان، وإن كان الما عائداً عن أبي نحو بالصلاة عليه

يوم آخر من عدد الفصل من الفبر والدف:

١٤٧٢- وقد اتى بسبب ابي عمرو - فلا تقرأوا في ادخله رفعه لان المقصود وضع
اليه في القبر، وقد يدخل فيه، بعد ما يحصل له التكفاه الشيع الور فيه سواء، وقد صيغ
لغة حسن "في قبر من الله اربعة ارضة" والعمد، وانه يصل من الله تعالى عليهم،
والتقوا في الورع، ذكر السج في تمام الأجل عشر ايام، رحمته الله تعالى، ان
الورع صريح موثق عند رسول الله ﷺ، وذكر الشيع الإمام معروف به مؤيد، انه
صحيح، وذكر السج لاف من الاثمة الشيع رحمته الله تعالى ان رفع المعيرة لمن
تحت، لوانه وجب من الله تعالى،

[illegible]

١٧٤٧- ويوجد بهب ولاية، وهذا مدنها، وفان سامي رحمه الله تعالى
يشي ولا يمتد، حمزة بن سامي رحمه الله تعالى يوارث أهل بيته، فانهم يوارثوا التي ورك

(١) كلمة من اللغة، رجاها، ومن لأمر، ومن منجدا أو شفعا.

(۷۸۴) و نیز در طبقات الکبری، ۱۰، ۲۰، و این جایی که
 (۷۸۴)

(۳) احقر به القدره (۶۷)، د افغ د ۲۷۹۸، و لړ سرچینه ۵۲۹، و لړ سرچینه (۲۷۹)

والنعم هو مطلق انتهى من عسى سحناً - واحتج به روى القس بسنده أنه لما توفي
 أبو القاسم بن رسول له ع: جمع رسول الله فيكون غيره مطلقاً - ولأنه ممكن مبروح عند
 الوقوف، فممكن ما يمكن حدوثه - وتفسر حاله انحداراً يكون مطلقاً مبروقاً، فكذلك
 الممكن بعد الوقوف - وعبد الله وخميس الله تعالى: حجبوا - بحسب معدن حس وعروة، حتى
 الله تعالى عليهم ثم من عبد الله رضى الله تعالى عنهما أن حجبوا من صواب الله عليه حتى
 باللائكة عليهم السلام، عسى به عليه الصلاة والسلام، وسميت به، وقرب عليه اصطفاً

وعلى إبراهيم النخعي رحمه الله تعالى أنه قال: الحصري من روى عن أبي عبد الله الصلاة
 والسلام، وأي قدر أنكر وعمر رضي الله تعالى عنهما أن مسنعه عليه، قال: [أميراً]
 حتى - وعاب عبد الله بن عباس رضي الله تعالى عنهما بالطائفة، حتى عنه محمد بن
 الحنفية رضي الله تعالى عنهما، كقوله: ربيعة، وجمعه خيراً، دونه بعد من من القبيح، وحمل
 غيره مسنعه، وحسب عنه مسنعه، ولا يربط قلبه مشبهاً بصنيع أهل الكتاب - والله
 يصرفهم فيما لا يعمد فيكروا، ولأن التبرج في الآية لا يحكم، ويحذر في التبرج ما هو
 بعد من الإحكام، ونأزبه حديث إبراهيم بن القيس: سبط فبره ولا تم سم

٢١٨٢- وإن حجب ردياً، فلا بأس بركن له، عنه خلافاً، وإن خلافاً
 فيما إذا لم يحجب ردياً، ذكر في ظاهر الرواية أنه لا يكره، من أبي يوسف رحمه الله
 تعالى أنه يكره، من حجب مع ذلك، فلا بأس بحدود يوضع، أو حتى، فلا حرج ولا يكره على
 الظاهر، وقد وضع رسول الله صلى الله عليه وسلم من دعائه رضي الله تعالى عنه حجة، وقال: قد
 لا عرف به غير حتى

وفي كتاب الآثار عن محمد بن سماعة رضي الله تعالى عنه لا يرى براء بن تراز عليه السلام
 حرج، ولا يرى من ذلك، عنه بأس، ولا يخصص، ولا يبين روي ذلك عن أبي حنيفة
 رحمه الله تعالى، فكذلك، ذكر الكواجر رحمه الله تعالى في محله.

(١) استرك من ب د

١٢٦٠- وفي قولنا من حديث أسامة (١) (٢)

(٣) حكاه في حرم، وكان في الأصح حذف

(٤) حرج الإجماع من كتاب الآثار ص ٧٣

(٥) روى ١٠٠ و ١٠١ م، ولأن شريح القسمة حرج هو كذا.

(٦) ذكره القسمة من السير ١٠٠، في شئ غشاقه حطرت لا م ص ب د ح ج

٢٤٨٤ - وفي عهد الماورى حسن بن منصور، رحمه الله تعالى عن بعض فقهاء
 فقال انه لا بد له، وض أم به سبب، رحمه الله تعالى انه قد ان يكتب عليه كتابه ويكره
 أبو حمزة رحمه الله تعالى الى الحد بوقت القبول، وأن يعلم بعلمه، قالوا: وإن كان ذلك لمصلحة
 الذي يحمل على القبول في هذا، فقد أدى عن أبي حمزة رحمه الله تعالى في رواية أخرى
 أبي عن أحمد.

٢٤٨٥ - ويكره أن يوضع على القبر منى بالرحل، أو بعد منى، أو بعضه عليه حلقه،
 ويكره أن يصلى عليه، ومن أبي حمزة رحمه الله تعالى: قال: ١ - من ان يصلى على ميت
 بين القبور، وإن صلى حراً.

٢٤٨٦ - قال الماورى رحمه الله تعالى: وقد اترجم بحرمه أولى بإذجال المرأة الصبر
 من غيره، وفيه من تراجم عن محمد بن حمزة رحمه الله تعالى: لأحوال أحواله حول القبر من
 من لأعضاء، يريده دخول عصر الزكاة، ويمر الأعمام حول من الزوج ومن أخ القربان
 ولا يدخل القبر إلا، فتكون من بعد واحد، وهذا نص، وفيه من أبي حمزة رحمه الله تعالى: من بعد
 أنفسهم، وجعل سبب عدم من أنفسهم، فقد صبح أبا رسول الله صلى الله عليه وآله في سببته، ثم
 ما بين الناس والثلثة منهم في قبر واحد، وكانت الحلة حاله الصبر، فالأصل أن يصبر
 أنه تعالى عنهم يومئذ، يصبر يومئذ، جهدهم، فشكر إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 على الكل إيماناً، فقال عليه الصلاة والسلام: [أعظموا وأسموا وأدعوا الأئمة
 في الصلاة، فقالوا: من بعده] فقال عليه السلام: "فأعظموا وأعظموا".

٢٤٨٧ - وإن كان منى من ذي الرحل والمرأة من قدم واحد، يندم له رجل في الجحد،
 وهو الجحد فقدم المرأة غير أرجل، فيكون أرجل [إلى الرجل]، قال: "فأعظموا وأعظموا".
 ٢٤٨٨ - ثم إن شاء الله الصلاة والسلام، قال: "فأعظموا وأعظموا".
 يفعل، من هذا الخبر، يعني أن فيه من الله تعالى، وفيه من أسرار من
 محمد بن حمزة رحمه الله تعالى أنه قال: يعني أن يكون هذا العدد من عدد رجله، فيصلى عليه،
 قال: "فأعظموا وأعظموا"، وهو النص، وهو من رضي الله تعالى عنه أن يكون من عدد رجله،
 عدد الرجل، وإن أعظم مقدار طاعة الرجل، فهو أحسن، والله سبحانه وتعالى أعلم.

(١) والحمد لله على ما كانه من عظمه وسعة قدره.

(٢) ما بين القبور من الأهل وأئمة وطوبى.

(٣) لشدة إيمانهم وطوبى.

نوح أخر من عباده الفصل في الكفر بنبوت وله ولي مسلم

٢٤٨٩- قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير ، كافر مات ربه ولي مسلم ، قال ، مسلمة ويكفر بربه ، وقد من الأهل ، كذا مات وله من مسلم عماد كوفي الأصل خاص ، وبذكر في جامع الصغير عام . فإن قسم الولي ينزل على قريب ، وهذا لأن الفصل من الولي من بني آدم على سبيل العموم على ما مر ، لكن العن في حق المسلم يكون نظيره ، وفي حق الكافر لا يكون نظيره ، والدليل المسند محدث إلى من والله وإن كان مشركاً ، قال الله تعالى ﴿وَمَا كُنَّا بِإِنشَاءِ الْيُوسُفَ حُسْنًا﴾ والمراد ما نواله يشرك به مثل قوله تعالى ﴿وَلَنْ جَاهِدَكَ نَشْرُكَ بِئِنَّمَا لَيْسَ لَكَ بِهِ حِلْمٌ﴾ الآية ومن لإحسان والبر في حقه التقييم بعينه ودنه بعد موته ، ولما مات أبو طالب قال رسول الله ﷺ يعني رضى الله تعالى عنه «ذهب وغسله وكفنه وراشه ولا تحدث به حديثاً حتى نلقاه» ، أي لا يصلي عليه

٢٤٩٠- رضى الشير الكبر - سأله رجل من عتس رضى الله تعالى عنه عما قال في مات نصرانية فقال ، «أنت حنظلة ، وأعطتها ، وكفنها ، ولا تصل عبيد ، وأعطتها ، فإنها الحارث بن أبي» ربيعة مات أمة نصرانية ، فبيع حنظلة من نصر من الصحابة ورضي الله تعالى عنهم . وقد صح أن رسول الله ﷺ خرج في جردة معه أبي طالب وكان يمشي ناحية منها .

والحاصل أنه إذا كان خلفاً جازة الكافر من موته من بيع الحنظلة لا يبيع كفرة المسلم أن يبيع الجردة ، حتى لا يكون مكثراً موته الكفرة ، ولكن يمسح بها ، وإن لم يكن خلف الجردة من قوة الكافر من بيعها فلا يمسح لئلا يمسحها ، وهذا التفصيل موقوف على محط رحمه الله تعالى

(١) التكميل ٨

(٢) الآية ٢٤٨٩

(٣) ختم ترمذيه

(٤) فتاوى من "ب و د"

(٥) أخرجه عبد البر في مصنفه (٩٩٢٤) وذكره ابن حجر في الإسماء (٦٣٧/٧) ،

وأخرجه الخطيب في تاريخ بغداد (٧١٧٤)

(٦) ما بين القميين سابقه من الأصل وأيضاً من طوموف

٦٤٩- وفي بعض النسخ انه لا يرعى في حمله سنة الفيل في
 ثمانية باليمن ثم دلت، ولكن بعض الفقه حمله على كل وجه اند، بفلسه محاسبه، وكذلك
 لا يرعى في حمله سنة يكتفى ولكن بلفظ في جواب، وكذا ما لا يرعى في حمله سنة
 الفيل، ولكن يحمله عليه، ولا يوضح فيه بل يلحقه، لأن مراده منه في هذه الأسناد
 اعني آل السلام، وكتب آل في حق علي رضي الله عنه من قبل الاجماع، والأخت، والجمع،
 والجمع، والاختار، وذلك لأنه من باب الخبر وعنه رحمه، وهو من مصطلح
 الذين، وإنه يقوم باسم بعضه في التكفير وتخصيصه ودفعه عنه، بل يكتفى من يقوم به من
 المشركين، فمن قاله لا، لأنه من قوله في هذه الآية، لا يورس، بل يقول الأمر
 إلى أقرب منه، والمراد به، ما يصحون بقرائهم

ولم يبين في الكتاب، لا لاسيما إذا ورد في باب كذا، من تكفير، أو التكفير من
 التخصيص، بل كونه، ويسمى أن لا يكتفى من ذلك، بل يعمد المفسر أن يرى أن
 اليهودي لما في رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال عليه السلام: صلحوا، ولو أنكم ولم
 يبين منه وجه، والله بهدًى

٦٥٠- ويكره أن يدخل التكفير في صفة من يدينه، لأن الفصح
 الذي فيه التكفير، بر ربه، من الخط، والخطم به، إلى مروج ربه في كل صفة،
 فبزه جره من ذلك، وهذا الفقه، يصير رتبة في الفقه، لأن - والله سبحانه وبه تعالى أعلم -

سبع آخر في إختصاصه في الناس

٦٥١- وإذا قيل الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم، مع عدم أنه معروف، أو لا
 يخرج من القبر، لأنه قد سمي من الله تعالى أو خرج من ألبان الناس، جاء في الحديث عن

(١) الذين اندم من سائر من الأسما والبناء من ترميز

(٢) كذا في لفظه، وكذا في الأصل في حق

(٣) كذا في نسخة، مع - مع نسخة في نسخة، كذا في الأصل، ولكن

(٤) كذا في نسخة

(٥) وفي نسخة، مع - مع نسخة في نسخة، وكذا في

(٦) كذا في نسخة

[illegible][illegible]

17. *1981* *1982* *1983* *1984* *1985* *1986* *1987* *1988* *1989* *1990* *1991* *1992* *1993* *1994* *1995* *1996* *1997* *1998* *1999* *2000* *2001* *2002* *2003* *2004* *2005* *2006* *2007* *2008* *2009* *2010* *2011* *2012* *2013* *2014* *2015* *2016* *2017* *2018* *2019* *2020* *2021* *2022* *2023* *2024* *2025* *2026* *2027* *2028* *2029* *2030* *2031* *2032* *2033* *2034* *2035* *2036* *2037* *2038* *2039* *2040* *2041* *2042* *2043* *2044* *2045* *2046* *2047* *2048* *2049* *2050* *2051* *2052* *2053* *2054* *2055* *2056* *2057* *2058* *2059* *2060* *2061* *2062* *2063* *2064* *2065* *2066* *2067* *2068* *2069* *2070* *2071* *2072* *2073* *2074* *2075* *2076* *2077* *2078* *2079* *2080* *2081* *2082* *2083* *2084* *2085* *2086* *2087* *2088* *2089* *2090* *2091* *2092* *2093* *2094* *2095* *2096* *2097* *2098* *2099* *2100* *2101* *2102* *2103* *2104* *2105* *2106* *2107* *2108* *2109* *2110* *2111* *2112* *2113* *2114* *2115* *2116* *2117* *2118* *2119* *2120* *2121* *2122* *2123* *2124* *2125* *2126* *2127* *2128* *2129* *2130* *2131* *2132* *2133* *2134* *2135* *2136* *2137* *2138* *2139* *2140* *2141* *2142* *2143* *2144* *2145* *2146* *2147* *2148* *2149* *2150* *2151* *2152* *2153* *2154* *2155* *2156* *2157* *2158* *2159* *2160* *2161* *2162* *2163* *2164* *2165* *2166* *2167* *2168* *2169* *2170* *2171* *2172* *2173* *2174* *2175* *2176* *2177* *2178* *2179* *2180* *2181* *2182* *2183* *2184* *2185* *2186* *2187* *2188* *2189* *2190* *2191* *2192* *2193* *2194* *2195* *2196* *2197* *2198* *2199* *2200* *2201* *2202* *2203* *2204* *2205* *2206* *2207* *2208* *2209* *2210* *2211* *2212* *2213* *2214* *2215* *2216* *2217* *2218* *2219* *2220* *2221* *2222* *2223* *2224* *2225* *2226* *2227* *2228* *2229* *2230* *2231* *2232* *2233* *2234* *2235* *2236* *2237* *2238* *2239* *2240* *2241* *2242* *2243* *2244* *2245* *2246* *2247* *2248* *2249* *2250* *2251* *2252* *2253* *2254* *2255* *2256* *2257* *2258* *2259* *2260* *2261* *2262* *2263* *2264* *2265* *2266* *2267* *2268* *2269* *2270* *2271* *2272* *2273* *2274* *2275* *2276* *2277* *2278* *2279* *2280* *2281* *2282* *2283* *2284* *2285* *2286* *2287* *2288* *2289* *2290* *2291* *2292* *2293* *2294* *2295* *2296* *2297* *2298* *2299* *2300* *2301* *2302* *2303* *2304* *2305* *2306* *2307* *2308* *2309* *2310* *2311* *2312* *2313* *2314* *2315* *2316* *2317* *2318* *2319* *2320* *2321* *2322* *2323* *2324* *2325* *2326* *2327* *2328* *2329* *2330* *2331* *2332* *2333* *2334* *2335* *2336* *2337* *2338* *2339* *2340* *2341* *2342* *2343* *2344* *2345* *2346* *2347* *2348* *2349* *2350* *2351* *2352* *2353* *2354* *2355* *2356* *2357* *2358* *2359* *2360* *2361* *2362* *2363* *2364* *2365* *2366* *2367* *2368* *2369* *2370* *2371* *2372* *2373* *2374* *2375* *2376* *2377* *2378* *2379* *2380* *2381* *2382* *2383* *2384* *2385* *2386* *2387* *2388* *2389* <

$$a) \quad b) \quad c) \quad d) \quad e) \quad f) \quad g) \quad h) \quad i) \quad j) \quad k) \quad l) \quad m) \quad n) \quad o) \quad p) \quad q) \quad r) \quad s) \quad t) \quad u) \quad v) \quad w) \quad x) \quad y) \quad z)$$
[illegible]

1997, 1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 2678, 26

١٩٩٠ ١٩٩١ ١٩٩٢ ١٩٩٣

١٠٤

and the following conditions are satisfied:

مدني اغتسال الخ

وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يخرج من الكعب [لأنه لا يضر بعدم وصول الماء إليه، فعمل وجهه إلى الماء، لكن أسرع إليه ليحاط فلهذا] ذكر اختلاف عن هذا الوجه في موارد أبي سليمان رحمه الله تعالى - وإن قلنا أدقوه، ثم تذكر أنهم لم يصلوا، وإن لم يهلوا القرب عليه بخرج، ويصل، ويصلي عليه، وإن أهالوا القرب عليه لم يخرج، وهل يصلي عليه ثانياً في ظهره؟ ذكر لكم حي رحمه الله تعالى في مختصره، أنه يصلي عليه

وفي الموارد عن محمد رحمه الله تعالى أن القياس أنه لا يصلي عليه؛ [لأن طهارة الجيب شرط جواز الصلاة عليه وبه هو جداً] وفي الاستحسان ينص عليه [لأن تلك الصلاة لم يعتد بترك الطهارة مع الإمكان، والآن زال الإمكان، ويستطاع عليه التمسك، فيصل عليه في غيره، وثق - صلاة الخبث صلاة من جهة ودعه من جهة، ولو كانت صلاة من كل وجه لا يجوز بدون الطهارة أصلاً، ولو كان دعاء من كل وجه يجوز بدون الطهارة، فإنما كتبت بينهما فالت، به سرهم الطهارة حالة التقدير، ولا سترهم حالة العجز]

٢١٩٥ - وإن سقط شيء من سماع القوم في التقية - فلا بأس بأن يحضروا التراب في ذلك الموضع، ويخرج الشارع من غير بينة الميت، وإن لم يكن ميتاً، لا يحضر الكفن، ويشي الميت، فعلموا ذلك؛ [لأن في ذلك المنع من المصير إصاعه المك، وهي رسول الله ﷺ عن إصاعه بذلك]

٢١٩٦ - وذكر في الأصل - وإن وضع الجيب من سجد بغير القبلة، أو على يساره، وهذا عرف ذلك، فإن كان بعد إيمانه أتراب لا يشي عنه قبره، وإن كان قبل إيمانه التراب، وقد شرب القلبي بن محبوب الملبس لموضع كما ينبغي.

٢١٩٧ - وإن صلب على جسارة والإمام على غير طهارة، فلهيهم عذبة الصلاة؛ [لأن

(١) استردك من ب و د

(٢) استردك من ب و د

(٣) استردك من ب و د

(٤) استردك من ب و د

(٥) نسخة البخاري في صحيحه (٢٢٨٢)، وذكره القزويني في تفسيره (٢٩٠) وفي حديث غير من تصحيحه (١١٦) والمجلس لا ينسب (٩٠-١٠٠)

(٦) استردك من ب و د

مطلقة، ولهذا لا يفرده فيها، ولا وكسعه، ولا سجود، بخلاف الصلاة، فهو [١]، والذي يحسد عليه ما اشترطه شمس لأئمة رحمه الله تعالى في شرحه، وهو أن العلماء رحمهم الله تعالى اجتمعوا في محاذيب في السجودات، هل هي مقسمة أم لا؟ مبهم من رأيي، وسبهم من في، فكان اختلافهم في الصلاة لظلاله تعلق منهم في جواز الصلاة المفردة، وهذا أصل عهد في الشرح، عتبه مسائل كثيرة

من ذلك حال أبو حبيبة رحمه الله تعالى في نفس المصاحف، إنه ماضٍ للوضوء؛ لأن العلماء رحمهم الله تعالى اختلفوا في المس للقطيل، أنه هل يتصر أم لا؟ مبهم من رأيي، وسبهم من رأيي، وكان اختلافهم في المس للقطيل اتفاق مبهم في نفس المصاحف أنه ماضٍ للوضوء.

ومن ذلك حال أبو حبيبة رحمه الله تعالى للكتاب إذا ملك أختاً لا يصير مكاتباً؛ لأن العلماء رحمهم الله تعالى اختلفوا في الحر إذا ملك أختاً، هل يصير حرّاً أم لا؟ مبهم من رأيي، وسبهم من رأيي، واختلافهم في الحل اتفاق مبهم في المكاتب أنه لا يصير مكاتباً

٢٥٠٠ - قال شمس لأئمة رحمه الله تعالى وهذه المسألة يصير رواية لمسألة أخرى لا ذكر لها في «المسوط»، وهو أن يصح اقتداء المروءة بالإمام في صلاة الجسرة من غير أن يوى الإمام إيمانها، بخلاف الصلاة المفردة؛ لأن في الصلاة المفردة إيمانها شرطاً؛ لأن محلقتها عند ميلانها يحرر وشركاءه عن محاذيب، وإن بها فقد آمن من الضم من المحاذيق، فلم يجعل الله شرطاً، إلا أن الصلاة بمعنى من شهود الجنائز، لأنه روي عن النبي ﷺ: «نه رأيي منه في حازة مصر لرجل من مؤذونات من مأجورات»

٢٥٠١ - وليس علي من نهقه في صلاة الجسرة وضوء، وكذلك في سجدة السلاوة، وهذا بناء على الأصل الذي بين أن العلماء رحمهم الله تعالى اختلفوا في استغفار الطهارة بالقنطرة في الصلاة المكتوبة المفردة، فمنهم من رأيي، ومنهم من رأيي، لا اختلافهم في الصلاة المطلقة اتفاق مبهم في الصلاة المفردة أنها لا تنقض الوضوء، وتكب بعد الصلاة؛ لأن القنطرة تنقض الكلام؛ لأن صوته خارج من مخرج الكلام، فكان منه الكلام، والكلام على أصحبه بعد الصلاة، فكذلك ما هو بسبب الكلام.

٢٥٠٢ - وإن صوته ممتد أو مكثراً تأمرهم بالاعادة استحساناً، وفي القنطرة

(١) مسود من - د

(٢) أخرجه ابن ماجه ١٥٦٦

(٣) وفي م و ب وكذا

يَجْرِيهِمْ رُوحًا مِّنْ رَبِّهِمْ إِذَا أَمَرَهُمْ بِشَيْءٍ أَن يَقُولُوا «يَا لَنَا لِمَ آمَرْنَا بِهِ إِنَّا كَانُوا مِنكُم مِّن قَبْلُ» وَمَن يَعْصِ رُوحَنَا فَلُكَاهِنًا يَتَّبِعُونَ أَهْوَاءَهُمْ ذَٰلِكَ يَدْعُونَ تِلْكَ أَعْيُنُ النَّاسِ لَمْ تُبْصِرْ شَيْئًا وَهُمْ يَرْجُوا بَلَائًا أَفَلَا يَدَّبَّرُونِ

وجه الاستحسان: وهو ان صلاة أحقره أحد، فلا شك في عيبه، ولا شك في فاعله مع بقائه على التمسك به، حتى لو لم يكن له تسليم في مسجد، إلا أنه لا يأتى إلا أنه حرر كيلا يقطع التسليم، لأن في القرن ما يكثر في التسليم، فالله رب مسجد التلاوة يؤدى بقطع التسليم، يسأل عن إيمانه، أما الصلاة على حارس فلا يكثر في التسليم، بل يؤدى إلى الأجله، فليس له أن يؤدى إلى قطع التسليم، ولا يتأذى عن التلاوة.

۲۵۰۳- وایز خاوری در حقیقت اهل و عدا، رحمتی است علیه ایما آخر اعم قر
مور ای صفت این پادشاه رحمتها که خلی و وفای محمد رحمت الله تعالی بحری للإله
و لا بحری تمامه و ای عاف من صده ای افتاده انقائم بالناخذ ای و وعدده بجور و وفای
بر الملک و چه

٢٤٠٤ وقد حشد موسى بن ميمون تراثه الكفوي، فإن أمكن نشر ميمون بالعلماء
يكرهونه، وإلا لم يكن التفسير، وكانت الغلبة للمسيحيين، ومنهم من يهتدي عليهم، إلا من
يعرف حقيقة أنه كافر، وقد لا العبرانيين، وللمطالع لا يفتقر حقيقته، إلا يرى
أنه لو وجد حجت في الإسلام يصح عنه، ولو حصل أن يكون كافراً، لا أنفسه في دور
الإسلام قلم يميز، ولو وجد حجت في دار حرب لا يصح عنه، وإن حصل أن يكون مسلمة،
لأن الحق في دور الحرب لا يفتقر، وقد كانت الغلبة في الإسلام للمسيحيين، جعل من حجت
لحكم، جعل في الكل مستجاب، فلهذا عليهم، كجسور بالدعاء للمسلمين، لأنه لو
أمكن التمييز حقيقة بين التمييز حقيقته، فإنما يفتقر التمييز حقيقته، ويمكن التمييز بآلية يجب
التمييز بآلية، وإلا كان الأكثر قد لا يصلو ولم يصح عليهم، فأمكن من العلم والحق

لأن قيل: كما يعتبر انقلب، عدم انقلاب حالة الاحياء، لا يجب لاصغر، واخره هذا
 حالة الاضطراب عند الحمل، مع انجب مرض، وشذوذاً في حالة على الكدم مرض، وهذا
 ما هو المطلوب من اجله

١٥٠٣- وابن عرب سمع من علي بن عطاء بن محمد بن عبد الله بن علي بن يحيى بن الحسين بن جعفر بن محمد بن علي بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان.

لا يجزئهم صلاتهم إذا علموا مثل هذا، وعرفوا بينهما فكان في صلاة، خبره لا مرسل واسع،
ففيها لم تحصر صلاة على ذكرنا أنها دعاء من وجه، لا تحط رتبته وهو حسب عن رتبة
الكتابة وهو جنبها، فأبى عند متابعتهم أنهم تعالى ذلك هذا هو، لا غيراً عنها شيئاً
بمجرد أن وليه معتبر ذلك، ليس بتقليد الصلاة عليه عليه السلام في الكتابة، لا، هذا في وجوب
استقبال القبلة كسائر الصلوات

٢٥٠٩ - قال محمد رحمه الله تعالى في الخادم المصير لا بأس بالأذن في صلاة
الجمعة، هكذا وقع في بعض النسخ، ولو وقع في بعض نسخ وأما الأذن في
صلاة الجمعة، فلا كان لصحيح لا بأس بالأذن في صلاة، خبره، لعمري أحد النبيين إما
روى أمولى غيره في الصلاة عن الجماعة، لأن ما يؤتى حين صلاة على الجماعة، لما ذكرناه،
فيكون له ولاية بموجب هذا الحق إلى غيره، وإما إذا أوتى، ثبت بمصنوع، لمصنوع هو أهل
الدين، لأنه يسمي لهم أن لا يصنعه هو أهل الدين، لا يادسه، لما روي عن رسول الله ﷺ أنه
قال "ميراث وليس بأمر من، وإني أطلب قبل الدين، والله لا تكون في الركعت، وهي رواية،
صاحبه، الله لا العرفاً

وإن كانت الرواية لا بأس بالأذن في صلاة الجمعة، لعدم لا بأس بالإعلام، قال الله
تعالى ﴿وَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا﴾ [أي إعلام من الله ورسوله]، والإعلام لا بأس به في
صلاة الجمعة، فإنه روي عن رسول الله ﷺ أنه مر بمشرك، فمر من هذا، فمهل. ثم قاله
منه نيلاً فقال: هذا آدمي؟ فقالوا: خبيث عليك قوم يشر، فقال ﷺ أنه إذا دنا
مكتم صحت ذنوبه، لا صلاة عنك دعاء ورحمة. " هذا لا بأس بالإعلام في صلاة
الجمعة، ولا في لإعلام العامة وجب على الجماعة، فلا بأس به

٢٥١٠ - وقد حكى عن بعض سبلح يلح رحمتهم له بعد إلى أنه يكره الصلاة

(١) استدل به في

(٢) وكذا في جميع النسخ لثبوت عقده بالأذن

(٣) استدل به في

(٤) عكافي، وكان في جميع النسخ قوله دعاء، نظره

(٥) ثوبه ٣

(٦) استدل به في

(٧) آخره ثلاثين ٩٩٥، في طبعه ١٥١٧

لا يكره صلى الله عليه وسلم أن يكون في الصلاة، فمما فرغ صلى عليه، ثم بعده لم يصل على أحد.

وقد حدث النبي ﷺ أن النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة، وهو قائم من مقام منية، وعبر الركن من صلى على أبيه، قال لولائي حتى الإبره.

٣٥١٣ - ويكره صلاة واحدة عند طبع الشمس واستوداعها، وقد مر بها حديث عنه في حقه العظمى، ومن أبيه صلى الله عليه وسلم قال: ثلاث ساعات بها رسول الله ﷺ في حقه عظمى، وأمر صلى الله عليه وسلم أن لا يكون في ذلك صلاة جيزة، لأن الله في هذه الأيام غير مكتوم، وإن صلوات لم يكن عظيم، ثم ذهب إلى أن قلب النبي ﷺ ما اتوا به، فلو أنزل في هذه الصلاة صلاة، وإن كان فيه نقصان، لا أن سبب [صلاة] الختاره [أرجحها حديث] لأن سبب صلاة واحدة وحيد، لا يرى في الصلاة نقصان، ثم بعده بهذا صلاة واحدة، أي حضور الصلاة، وحدها، أي إلى المسبب، وكذلك تنكر الصلاة بتكر الختاره، وهذا يدل على كون سبب، وهو من فوقنا، تنسب إليه جزء مع السبب، وقد ذهب ذلك.

فهر يصير، ثم في أبيه السجدة في هذه الأوقات، وسجد نبي محمد ﷺ وصرفه ما شاء، لأنهم لو غادوا لا بد من التكليف، وفيه ما شاءوا، وجد سهر قبل السلام يعني هذه، ولو سجد مع ذلك جاز لأنهم لو سجدوا لم يفسدوا، فلو كانت الكراهة، وهذا قول من مخالف الكل، فإن من بعده من سجد السجدة قبل السلام، كما في هذه، ثم أخلصوا به بغير الصلاة، لأنهم لو سجدوا، ولأن هذه الصلاة، أي الصلاة، من حيث إنه بشرط طهيتها الظاهرة عن حدث، والتهارة عن السجدة، وسير طهارة واستقبال القبلة، والتحريم بالتكبير، والتحليل بالسلاح، ونسبة الدعاء من حيث سقوطه عن الحق والتركيب، والسجدة من حيث إنه سبب الصلاة يعني بها، ومن حيث إنه سبب الدعاء، وإذ هو جاز، وهو قياسي لا خلاف، ولا ما في هذا الدعاء، أو ما يفسد بها، يعني عن ذلك، ولو سجد

١٠١٣ - أخرجه مستدر ٣٧٣، والترمذي ١٠٢٦، المستدر ١٠٤٠، وابن أبي شيبة ١٠٦٦٦، وابن

ماجي ١٠٤٠، وأحمد ١٠٦٣٧.

١٠١٤ - أخرجه المستدر من موطأ من لأحمد، وهو من طريقه.

١٠١٥ - أخرجه ابن أبي شيبة.

١٠١٦ - أخرجه ابن أبي شيبة.

الكتاب الثاني من كتاب

١٠٠-١٠١ في بيان من كان له فضل في الصلاة

على من كان له فضل في الصلاة

على من كان له فضل في الصلاة

١٠٢ في بيان من كان له فضل في الصلاة

على من كان له فضل في الصلاة

على من كان له فضل في الصلاة

على من كان له فضل في الصلاة

على من كان له فضل في الصلاة

على من كان له فضل في الصلاة

على من كان له فضل في الصلاة

١٠٣ في بيان من كان له فضل في الصلاة

على من كان له فضل في الصلاة

على من كان له فضل في الصلاة

على من كان له فضل في الصلاة

على من كان له فضل في الصلاة

١٠٤ في بيان من كان له فضل في الصلاة

على من كان له فضل في الصلاة

على من كان له فضل في الصلاة

على من كان له فضل في الصلاة

على من كان له فضل في الصلاة

على من كان له فضل في الصلاة

على من كان له فضل في الصلاة

على من كان له فضل في الصلاة

على من كان له فضل في الصلاة

عليه السلام^(١) ، د. فمن صلى عليه في حجرة عائشة رضي الله تعالى عنها ، كذا الناس
مخلعون مخرجاً موحداً ، ويصنون عليه وسعراً فوق^(٢) ، وإنما يكره الصلاة على المتأخرة في المسجد
الحرام ومسجد علي ع. ، وقال الشافعي رحمه الله تعالى لا يكرهه ، وعن أبي يوسف رحمه
الله تعالى رواه ابن من رآه كما قال الشافعي ، ومن رواه قال إذا كانت المجازة خارج
المسجد ، والإمام يقرأ في مسجد فإنه لا يكرهه ، وستأتي لمسألة في كتاب الكراهة

٢٥١٩ - (٤) يجهرون في صلاة الجنازة متى من خد والله وصلاة الرسول عليه
الصلاة والسلام ، لأن هذا ذكر كله ، والإحصاء في اندحار أرمي ، كما في تذكر الصلوات .
ومساجيح بلح رحمه الله تعالى يمولون إن السنة أن يسمع الصنف الثاني ذكر نصف الأول ،
والصنف الثالث ذكر نصف الثاني ، والصنف الرابع ذكر نصف الثالث ، وقد وروى عن أبي
يوسف رحمه الله تعالى أنه كان لا يجهرون كل الجهر ، ولا يسمرون كل السمر ، ويعني أن
يكون بين ذلك

٢٥٢٠ - ويستمع لصلاة خاتمه إذا خفف قوته في السمر ، وإن دم ، صنف انقوت موشاً ،
وكذلك إن كان انتح الصلاة سم أحدث يستمع وصي ، وقد مر هذا في باب التيمم ، وإذا شهد
المنازة على صير ، صوره ، وحاف ن اشغل بالوضوء ، صيحه الإمام ويخرج صي ، ثم ويصلي في
قولهم جميعاً ، وإذا اشغل بالوضوء ، ولا يحلف غوب يصر صي قولهم جميعاً ، وإن بوخاً
وتسرع فيها ، ثم سبغ الخد ، وحلف لو اشغل بالوضوء يصر الإمام من صلاته ، جبار له
التيمم مع وجود الماء ، ويدخل مع الإمام في صلاته ، وقد تورأب صيحه ومعه ، رحمه الله
تعالى ، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يجهرون

٢٥٢١ - (٥) من يسمع رضي علي جنازة ، ثم أتى بعد ، أحري ، إذ وجد من الوضوء
حضر ما سوياً ، ولله من تركه ظل ذلك التيمم ، وعنه جماعة لستم للصلاة على
[الثانية] بالإجماع ؛ لأن يمكن استعمال الماء بعد التيمم لأول ، [لغير التيمم]^(٦) ، وإن لم
يجد من الوقت لمجد ، لا يترك فيه ، فله أن يصلي بالتيمم لأول على الجنازة الثانية عند أبي
يوسف رحمه الله تعالى ، وعند محمد رحمه الله تعالى ، (٦) ليس بذلك ، ويعيد التيمم لجنازة

(١) استوفى ب

(٢) كما في رواية ابن حبان ١٦١٧

(٣) هكذا في جميع النسخ الواردة عليه ، وكذا في الأصل الصلاة

(٤) ما بين الضميرين سائل من الأصغر وقتاً من طوموك

تعالى، وقد ذكرنا في "شرح الرىادات" أن ثقتنا وأخصاب وليس السواد، من علامات الإسلام

٢٥٢٠- وإذا وجد كمين في دار الإسلام وعليه رثار، وفي حجره مصحف لا يصلى

عليه؛ لأن المصنف أي دار الإسلام لا يصفه الرماز أصلاً، أما الكافر في دار الإسلام فمدبراً، المبرأ، وما كان ذلك في دار الحرب يصلى عليه، [أ] الكافر في دار الحرب لا يقرأ القرآن، أما عدمه فبعد الزمان على نفسه في دار الحرب يصححه يرى في ذلك،

٢٥٢١- وفي "تتميم الشرح الإصباح لأجل سمس لائمه المحمدي وحسنه الله

تعالى". من لا يحرم على بعة الملب حال حياته كالأولاد الأعمام، والعمدات والأحوال، والحفلات، لا يجبر على الكف بلا خلاف.

٢٥٢٢- نوب خبراً، ما نحرقت ولم يبق صلحاً ما اتحد به، فليس بمقتولي أنه يتصدى

به، بل يجهده، ويصرف لعمه في نومه آخره، ويسعى أن يكون على البيت على الطهارة، ويكره أن يكون جلياً لو حائضاً، ولا يأمر بجلوس الحائض والجنب معه وقت الطوب

(١) ما في المتن غير ما في الأصل ويكتله من طوم ووف

(٢) ما في المتن غير ما في الأصل ويكتله من طوم ووف

مذكور المسوق من أبي حمزة. حجة الله تعالى أن من رجع بعده عند ركوعه، أو عند رفع الرأس من الركوع، فسد صلاته، وأخبره عملاً كثيراً.

وفي نوادر أبي سليمان عن محمد بن محمد بن علي بن رجب فائده ركنه مع الإمام، ثم سمع الإمام، فذهب الرجل، ولا يرى أمانته له كذا م ذ^١ ثم علم لهاء فقصاه، عليه السهو، وإن كان ذلك قبل سلام الإمام، فلا سهو عليه لأن من سلام الإمام حر على فكلية، فلا يصح سهوه بخلاف ما بعد سلام الإمام وبعد السجود أو بعد ينظر سلاماً^٢ الإمام، وقام وقرا أو كذا، ثم سمع الإمام، وسجد للسهو، رجع به فسد صلاته معه وأعيد الصلوة والركوع، ولا سهو عليه.

٢٥٣٧ - وإدراك الإمام من الخامسة، وبالله الميسر، فإن كان الإمام بعد على الطريقة فسدت صلاة المسوق "المسهور" بسجد سجدتي السهو مع الإمام، وكذا التقييم إذا كان معتدلاً بالماء بسجد سهوه مع الإمام، وتلاحق لا يأتي سجود السهو، حتى يفرغ من صلاته، وإن لم يسجد، يسوي، ولا التقييم يقتضي بالمدار مع الإمام سجدة إذا فرغ من صلاته استحياتاً، الغيب أن لا يسجد لأتفه لتفلاً من صلاة الإمام إلى غيره، وحججنا الأصحاب أن التحريم، حلق، نكاح صلاة واحدة، فإن سجد، معه ثم سهواً بعداً سجود السهو، فإن لم يسجد مع الإمام وسهواً كفاهما سجدتان عن السهو.

٢٥٣٨ - فإن سجد الإمام ثم أحدث ثم استخلفه رجل، فالتقييم يسجد السهو بعد قيام صلاة الإمام، وإن سجد الإمام يسجد أيضاً، وإذا اجتمع سهواً الأول وسهواً ثانياً سجدته، وإن لم يسه الأهل، سجد الثاني يسجد أيضاً، وبالله الأول من ذلك في آخره.

٢٥٣٩ - رجلان سجد بعض الصلاة، وأما الثاني فصلاه، ما سجد به، ونجد أحدهما بالآخر قبل صلاة التمام، لأنه قد سجد في موضع لا يفرق.

٢٥٤٠ - رجلان سجد في دواب الأربع بعدد سجد الإمام بعض صلاته، فأحدث الإمام وقدم به، رجع، ونقض في لا يرى له كم صلى الإمام، ولم يبق عليه، فإن التفتدي على رُح ركعتين، وبعد في كل ركعة أحداً.

٢٥٤١ - وإذا طر الإمام أن عليه سهواً فسجد للسهو، وبعده المسبوق من ذلك، ثم علم أنه لم يكن على الإمام سهو، معه وواتى في إحدى فرس، فسجد صلاة المسبوق، وبه

(١) مشترك من جميع النسخ الموجودة هنا، كذا في الأصل سهو

٢٥٤٥ - أحرك الإمام وسببه سجود السهر، واستحلف مسجوداً، فدعوا قبل هذا أن لا يسمى الإمام أن يقبضه، ولا له أن يتقدم، هو أنه تقدم مع هذا كيف يصح؟ قيل: يصلي بالمعصية صلاته، فإذا انتهى إلى السلام متأخراً، وبمقدم من قام من بعدهم، ولا يعلم هذا المسبوق، فإن لم يكن معه مترك ثوب يصح هذا المسبوق؟ قال: يتأخر من غير أن يسلم، ثم يقوم ويغني ما دونه وحده، وكذلك المقيم يقومون، ويظهرون قائمهم وحده، فإذا عملوا ذلك يلتزم سجود سهر الذي وجب على الإمام استحلاله، وقد ذكرنا أن اللاحق لا يتبع الإمام في سجوده، ولو دنا مع ذلك وسجد معه لا بحرله، وعليه أن يسجد إذا فرغ من صلاته لأن ما أتى به من السجدة في غير محلها؛ لأن سجدة السهر من عبادة حر الصلاة، وهو إنما أتى بها في وسط الصلاة.

٢٥٤٦ - يجب أن يعلم بأن ما يقضي المسبوق أول صلاته حكمه، وحر صلاته حقيقة؛ لأنه ما أدرك مع الإمام أول صلاة، جديدة، وحر صلاته حكمه، من حيث أن الأول اسم لمراد سابق، فيكون ما أدرك مع الإمام أولاً في حقه حقيقة، ومن حيث أنه حر في حق الإمام؛ لأن الآخر اسم لمراد لاحق، يكون آخراً في حقه حكماً تحقّقاً بسمته، وتصحيحاً للاقتداء؛ لأن بين أول الصلاة وآخرها متغيرة من حيث الحكمة، فإن القبر في كل من في الأولى فعل في الآخر، وللتأخير تبع صحيح لا تشده، ولما صح الاقتداء عند أن ما أدرك مع الإمام آخر صلاته حكماً.

٢٥٤٧ - وإذا كان ما أدرك أول صلاته حقيقة، وأخره حكماً، وما يقضي غيره حقيقة أوله حكماً، أعسرنا الحنفية ما يقضي، ويجعل أدرك في حقه تشده، فعند أن السبوق يأتي بالثناء، حتى يدخل مع الإمام في الصلاة، حتى يقع ثناء في سجده، وهو ما قبل أدرك الأركان، واعتبرنا الحكم عند أدرك، وعند يقضي في حق المرأة، فجعلنا ما أدرك آخر صلاته، وما يقضي أول صلاته، ويجب القبر عليه فيما يقضي؛ لأن القبر ركن لا يجوز الصلاة بطوبى، واعتبرنا الحكم عند أدرك، ويجب يقضي في حق القبر، فوجدنا ما أدرك آخر صلاته في حق القبر، حتى أنه إذا أتى بالقبر تبعاً أدرك مع الإمام، إذ يأتي بالقبر تبعاً، يقضي كقلا يؤدى إلى تكرار القبر الذي ليس هو مسروح، واعتبرنا الحنفية في حق القبر فيما يقضي، وجعلنا أدرك، قال مناه بعد ما صرح من صلاته؛ لأن تشده الحكم، كس لأخورد الصلاة بطوبى، ذلك مناه القبر في حر الصلاة عملاً بالحقيقة، ليخرج عن العهدة بيقين.

٢٥٤٨ - مسبق ترك سبب إذا قام إلى قضاء ما سبق، ولم يكن الإمام قرأ في

الأيام، وقد مر في الأسرير عليه بهجت عليه السلام بمضى ولو ترك الفرس فدا
بعض لم يجر صلاته ١٦ الفرس في الأحرير وفتح بطريق القضاة، والنحو بمحل الأول،
وصار كنه فر، في لأويين، وهناك المسوق يقرأ فيما مضى فدا ههنا ١٧، فاد المسوق من
فدا ١٨، ما سى من أن تصدق لا ١٩، أو بعد ما تصدق من أن يسم، بعد ذكره فدا لثلاثة قبل
انفصال التراب

وعلى عروضات هذه المسألة

٢٥٤٩ - إذا لم يعد من صلاة الإمام وعلى الإمام نحو السهو فقد أوزع، ولم يحدد حتى علم الإمام من سجود السهو، فعلى هذا المرحوم أن يتابع الإمام في سجود السهو - لأنه قد يستحكم الأمر، فإذا دون الركعة الأولى ما دون الركعة الأولى من حكم الصلاة، فعليه أن يسجد في صلاة الإمام، ثم يقوم بانقضاء الصلاة ولا يسجد بالثاني أدى، لأنه صدر منه بعد الصلاة إلى صلاة الإمام، وإن لم يعد إلى صلاة الإمام، ومضى على ذلك جابر صلاته، لأنه لم يبق على الإمام ركع من ركعة الصلاة، ويسجد للسجدة في حر الصلاة سجدتين، ولم تعد السجود الركعة بالسجدة، ثم عد الإمام إلى سجود السهو، وهو لم يعد إلى صلاة الإمام، لأنه استحكم الأمر إذا ما دون ركعة ثانية، ولم يعد إلى صلاة السجدة صلاته، لأنه اعتدى في موضع الأضحية والانتفاء في موضع الأضحية بعد الصلاة.

«اِنّی جلیّ الاخذ» فی مخرج الاخذ: «اذا لم یکن برکعة فیکس برکعة» یعنی اِن لا یرحمہ فیکس برکعة
کلا یرحمہ فی موضع الابدان، اِن لم یکن رکعة کاسنة

قلنا الآن في موضع لا يعرفه فافهم الصلاة - حصل الآن في الركعة -
 لأننا اقتضينا من ذلك لا يعرفه - لأن في الصلاة - والآن أدركنا - فاما لم يبق في الصلاة إلا ما
 حصل من الصلاة - بالأمور - ثم نزل تسعة - لأنه يذوق ما أدرك - والشيء يبقى من الصلاة
 كما في التمام - وإذا لم تزل التسعة تسعة - فافهم الصلاة - وإذا بقي في الصلاة
 إلا ما - لم يبق الصلاة - إلا أن ياتي بركعة كاملة - فافهم الصلاة - لا تروا الصلاة
 ولكن اشرروا في الصلاة أخرى

(۱۹) منظر نامی ل ب ر د و و م

(٢) واجب النفقة مائة من الأهل وأثناء مرضه وف

(٣) - حايين المتدوين بهالط من الأهل وأبائهم طيبون

وهذه ثلاث تصويبات أحدها من الله، وقد ذكرنا

٢٥٥- والآخر من نصيبه، وإنما ذكر الإمام سجدة صليبه بعد بدم للمسروق في
القبض، فإن لم يكن قيد الركعة بالسجدة عاد إلى متابعة الإمام، كما ذكرنا من سجود السهو،
وإن لم يعد صلاته لأن نصيبه من أركان الصلاة، ألا ترى أنه لو لم يأت بها الإمام
كانت صلاته فاسدة، وكذلك إذا لم يطلع المسروق فيها، وإن كان قيد الركعة بالسجدة
صلاته حلالة، هذا من متابعة الإمام، أو لم يعد؛ كما ذكرنا أن السجدة الصليبة وكفى، وبعد
إكمال الركعة عاشر من التسامع، فهذا أصل الصلاة

٢٥٦- والثالث، يذكر الإمام سجدة تلاوة، فإن كان المسروق لم يقيد الركعة
بالسجدة، فعليه أن يعود إلى مسجدة الإمام، لأن الركعة الناقصة تحل الركن على ما ذكرنا
إفصاحاً، كأنه لم يتم، ولو لم يتم ينطبق الإمام، فكذلك هذا، ولو لم ينطبق الإمام ومضى
على ذلك، فإنه ينظر إن وجد منه القيم والقرينة بعد فرغ الإمام من الدعاء الثاني فلهذا ما يجوز
به الصلاة، جرت صلاته، ولا تلاوة، لأن عود الإمام إلى مسجدة التلاوة يرفع التقية، بدليل
أنه لو لم يفعلها بعد لم يجر صلاته، والتقية فرغ من قوله كمال نصيبه، إذا أريدت
التقية صارت كأنه قدم إلى نفسه ما سب به قبل فرغ الإمام من التقية، ولو قام إلى قصد ما حجب
به فرغ الإمام من التقية، ومعنى على ذلك، أنه يعتبر القيام والركعة من وجه واحد بعد
فرغ الإمام من التقية، كانت ههنا

٢٥٧- فإن قيد المسروق بالركعة بالسجدة قبل أن يعود الإمام إلى مسجدة التلاوة، فم
عاد الإمام إلى مسجدة التلاوة، فإن بعده المسروق فصلاته حسنة، وإن واحدة، لأنه لا قيد
الركعة بالسجدة استحكمة بعده، فإن تابع الإمام فقد قصد في موضع كان عليه الانعقاد،
فيوجب قساد الصلاة، ولو لم ينطبق، فعبه وإيمان قال في أصل صلاته فاسدة، لأنه
حين سجد الإمام للتلاوة أريدت التقية في حق الإمام، وإذا أريدت التقية فسدت صلاته،
لأن التقية الأخير فرغ من ما ذكرنا في قوله صلى الله عليه وسلم وحده الله تعالى، قال: لا
تفسد صلاته، لأنه حين قيد الركعة بالسجدة أعترفه، ولم يبق على الإمام ركن من أركان
الصلاة، بدليل أنه لو لم يسجد الإمام للتلاوة وجب حلت صلاته بخلاف الصليبة على
ما ذكرنا.

(١) استمره من ب و د

(٢) حكاه في ظ و د و ب، وكذلك في الأصل أريدت

[illegible][illegible]

۱- حکمی: ایمان صرف رحمة الله تعالى کلامی معارفی ضروری است. مستند رحمة الله تعالى
وینکلی رحمة الله تعالى و در تفسیر ما عاهدنا فیها من قبله فی کتابنا ما سبق
وعلما و در رحمة الله تعالى بعد من الله الامانة و علما ابو رحمة رحمة الله تعالى احفظنا
فقد ادرج معنا من سبق من الله الامانة و علما ابو رحمة رحمة الله تعالى احفظنا
ایضا قدیم رحمة الله تعالى و در تفسیر ما عاهدنا فیها من قبله فی کتابنا ما سبق
بعد رحمة الله تعالى و در تفسیر ما عاهدنا فیها من قبله فی کتابنا ما سبق

[illegible][illegible]

فلما سلم الإمام ذكر السجدة التي عليه من التلاوة، وخرج الرجل من ركعة أو ثم يخرج منها حتى يسجد الإمام سجدة التلاوة، ويصلي الرجل في الركعة، ولم يسجد معه سجدة التلاوة، قاله محمد رحمه الله تعالى، إذا ركع وسجد قبل أن يسجد الإمام سجدة التلاوة، فصلاته مائة؛ لأنه خرج من صلاة الإمام بالتفريع من شهاد الإمام قبل أن يهتد الإمام، فإن كان ركع وسجد بعد أن يسجد الإمام سجدة التلاوة، فصلاته مائة؛ لأن مودة الإمام يهتد للشهادة؛ لأن من حق سجدة التلاوة أن لا يجز في الصلاة، ولا ياترأخى خارج الصلاة، قال الرباب بن سبي الإمام سجدة تلوته، حتى منه، يفرق القوم، عمر أن الإمام بعد في مصلاه، ثم تذكر الإمام السجدة وسجدها، من خرج من المسجد، أو تكلم قبل أن يسجد الإمام لمصلاه مائة، ومن خرج من المسجد أو تكلم بعد أن يسجد الإمام فصلاته مائة، قال وإمامه، يمر له مسافر صلى وكثير ثم تشهد، وخرج بعض القوم من المسجد أو تكلم، ثم يوى المسافر الإمام، والله سبحانه وتعالى أعلم

الفصل الرابع والثلاثون

في اتصاله بكبرهوى 'شروع في الصلاة التي هو فيها
أو في صلاة طهرى. أو بوى محلاوف ماوى وى من

٢٥٦٣- ذكر محمد، رحمه الله تعالى، في التلخيص في شرح المسح الظاهر، وحاصل
 ما ذكره: «المسح بماء أو بغيره الظاهر» لأن المسح بماء الظاهر، وذكره الظاهر
 في الموضع، ولا خلاف أن المسح بماء هو المسح بماء، وليس له أن يكون مسحا
 لا بماء ولا بغيره، فيكون المسح بماء هو المسح بماء، والمسح بغيره هو المسح
 بغيره.

[illegible][illegible]

۱۹۸۱

١٢٠ ماہی دھرم و لفظ کے لیے لکھنے والے مسکند

۳-۱۲

(۱۱) مراجع المعادین و نظام الایوب، نسبت منظم و مفید

أقسامها ثمانية : يخرج من بين عن الصلاة ولا يجزئ أن يسبح جرحاً ، لأنه لا يجزئ
بأن يسجد لوحده ، بل كذا ، وأما ما وجد في بعض النسخ من أنه لا يجزئ أن يسبح جرحاً
بجودة التكبير ، لأن الخبر يدل على وسط الصلاة (والكبير في وسط الصلاة) لا يخرج عنه عن
الصلاة ، وإن سببه لا يخرج جرحاً عن الصلاة الأولى ، فإذا لم يأت الركن ، لم يأم إلى
الركن ، يخرج عنه ، لأنه متى انظر خمساً وقطعت الرابعة قدر الشئ ، فخرجت الصلاة ،
لأنه يشتمل بالفعل على أكبر النقص ، من أن يسجد في الرابعة ، والقضائاً فعدم
صلاته ، لأنه لا يشتمل باسمه على صلاة النقص

[illegible]

وزيد القزويني وهو من ذلك النور شمس هـ ١٠١٤ هـ في كتابه وهو من
 القضاة المشاهير والشيخ الفاضل الذي كان معبراً والادب مشتملاً على
 ذراعا في الادب ومنه في السير والعدد الخرج من الظهور ما فيها من
 هو به فلم يجد له في ذلك الا في كتابه لا يصح خارجاً عن

٥٥٧ وحكيم هم رجلان شعا فقه، ثم دعهما ثانياً ثالث، فاسم الثالث ماحل،
والبيع الاول على سبعة، والثاني كم بعد الاضافة الاول، فلم يخصص في الثاني شيء
الاوهم، بل له اسم ثالث فاسم الثاني جائز، واسم الاول ماحل، لاد الثاني اوداه.

(3) ١٤٤٤ هـ - ١٤٤٥ هـ : كتاب في الحساب

(١) انصرفت من هذه الامور الى ان يكون الله تعالى

(۳) سیکھائی کا دور - یہ دور ۱۹۶۹ء سے ۱۹۷۱ء تک جاری رہا۔

گدا بہاؤ نہ بستر مانی

$\mu = \frac{1}{n} \sum_{j=1}^n x_j$

١٠٢٤

من بلاد الآود. فبعض النسخ ليس تسمح للرجوع إليها، بل هي رطبة، من عداوينها. ولا
مطوية على راس الركبتين من تحتها، وإنما بعض من هذا، فمحرر، وبخطه المسطور أو مستقيم
عنى أن الشاهد وهو من أنه معروف أنه جرم، فبذلك تفسر هذا، فمحرر، فمحرر، فمحرر.

والصبر هو انك تلتزم بسلام عند ذل من هو غاشي له ليس ركض لا
تتروا و السلام بعد حجة في الصلاة انه هبة الاسلام بسلام الله عليه لا حصة منه ولا
فيه من اركان الاسلام، وفي امر جد القصور وسلام الناس لا يعرفه عن الاسلام

[illegible][illegible][illegible]

(١٧) ما جاز العبد أن يفعل إلا ما لم يضره ولا يفسده

• 1984 (1985)

$$1. \quad \text{The } \mathbb{Z}_2\text{-module } \mathbb{Z}_2 \text{ is } \mathbb{Z}_2 \text{ (7)}$$

٢٥٧١- وإذا صلى الظهر أربعاً، فلما سلم تذكر أنه ترك سجدة، فيها سجدتان، ثم قام واستكمل الصلاة، وحصى أربعاً وسلم وذهب فقد ظهر له، لأن به حجة في الظهر ثانياً بعد، فإن صلى ركعة فقد خلط المكتوبة بإسناده قبل الفراغ من المكتوبة.

٢٥٧٢- وإذا صلى الجمعة بالمسجد، فقال له رجل من الغنم تركب سجدتين من قبل الصلاة فقام الإمام، ذكر واستأنف الصلاة لأخيه الأولى ولا الثانية، لأن هذه التكبيرة لم يخرجها عن الأولى، وقد حط الثانية بالتكبير قبل الفراغ من المكتوبة.

٢٥٧٣- وفي تناول القصص المسوق إذا شك في حملته بعد ما قام إلى قضاها فإنه سجد، تركه تركه تركه، تركه تركه لا يستأنف، يخرج عن الصلاة، لأن حكم صلاة المسوق حكم صلاة الجمعة، لا يرى أن الصلاة بالمسوق لا يصح ويستمرده يصح، فإذا قيل على إحداها أكثر، لم لا تنقل إلى الأخرى، كمن تنقل إلى الأخرى، لا تكبير من فرض إلى قبله من قبل إلى موضع، وكذا للمسوق إذا سلم مع الإمام سجد، فلو كان ذلك مع الأخرى لم يركب، ولا يستأنف، كان على حدة من الصلاة، يعني ما ذكره، وهذا بخلاف الجمعة فاشتد تركه تركه تركه، يجب لا يكون خارجاً من الصلاة، لأن تلك الصلاة لم يختلف، فهو بمنزلة لو كان في الظهر فكبر بركعة ظهر، أو كان في العصر فكبر بركعة ظهر، وهناك لا يصح خارجاً من الصلاة، كمن في الظهر ولا تكبير يسبق على ما ذكره.

٢٥٧٤- وفي الرقيات كسب الناس سجدة إلى محمد، حمله الله تعالى في رجل يخطئ خلف إمام تركه من صلاة فريضة، ثم أن المأموم يرى أن الإمام بقية الصلاة، أو يرى أن الإمام بقية الصلاة، فيصلي على ربه ذلك، وقرا ويركع وسجد، بركعة تركه الصلاة منعه، أو يركع منه ولا يركع اتباع الإمام في سجد، من سجد، غير أن ركوعه وسجده كذا، غير أن ركع الإمام وسجده، فلم يركع يفعل ذلك حتى في الصلاة، قال الصلاة نافعة، ولا يحرم جهنم، من ذلك من صلاة الإمام، لأنه قد يفتح الصلاة بكبر مستقبل قال فلا يشبه هذا بمن يأنم بعض المأمومين، لأنه إذا أتم بعض المأمومين بعد خروج من صلاة إمامه إلى صلاة الإمام بعده، أو فيها بخلافه، فلو حل لا يكون إماماً بعد، ولا إماماً بعده.

٢٥٧٥- وفي رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل دخل مع الإمام في صلاة الظهر بركعة، ثم تذكر أنه لم يصل العصر، فمطعها ثم استأنف التكبير معه بسورة انظر، فلا قضاء عنه ما كان معه من الثانية، لأن الصلاة وحده، فإذا الصلاة لم

نفسه، عليه، وقوله: لا يعني أن الصلاة واحدة، وأصوب نصف يوم، وجب على من يوم.
 وصلاة كغيره، وري الحسن بن محمد بن أبي بصير، رحمه الله تعالى، قال: كان عليه السلام
 خمس ركعات، فعليه ركعتان، وبوجه آخر، قال: إن الصلاة ثلاث ركعات، فله أربع
 ركعات، فله من أبي بصير في قوله: نصف ركعة ركعتان، وري الحسن بن أبي بصير
 قال: كان عليه السلام في صلاة ركعتان، ثم عليه الأربعة.

٢٥٨٣ رجل من مع الإمام في الركعة الثالثة من المغرب يرى به شطوع، فإنه يصلي
 الثلاثة معه، فإذا سلم الإمام قام فلو، وصلى ثلاث ركعات، ثم لا يفصل بين الأولى منها، لأن
 سرورته في صلاة الإمام، فصلى ركعتان، والثاني على ما علمت، فله ثلاث ركعات، لأن
 الشطوع خلاف ركعات خمس، فله أربع، فله أربع ركعات، ثم لا يفصل بين الأولى منها، لأن
 ركعتان، وهذا لأن الشطوع كركعة، ثم لا يفصل بين الأولى منها، فله أربع ركعات، فله أربع
 شيع في ثلاث ركعات، وحب أن يركع أربع ركعات، ويقرأ في الثلاث ركعات، لأن الشطوع
 والخبر لا في الشطوع في كل ركعة من ركعات، وفيه في الأولى من الثلاث، لأن الأولى من
 الثلاث تليها صلاة، وبعد من ركعات من الشطوع، وحب، ثم لا يفصل بين الأولى منها
 من ركعات صلاة، وبعد من ركعات، وفي ركعات صلاة، وهو ذلك بعد ركعات
 ركعتان، ولا يفصل بين الثانية من الثلاث، لأنها واحدة، والله أعلم، وأما الثالثة من
 الشطوع، بعد من ركعات، وبعد من الثانية ويسلم، لأن الصلاة ركعتان، والله أعلم، في آخر
 الصلاة عرض.

٢٥٨٤ رجل إذا كان غيب الإمام، فخرج الإمام من المدينة لا يعرفه أو يعرفه
 حتى لا يعرفه، ورجل لا يفصل بين الركعات، ذلك، ذكره شيخ الإسلام في شرحه
 في الأصل ١٢٢، قال: إذا كان الإمام لا يعرفه أو يعرفه، ولكن لا يعرفه، ولا يعرفه، ولا يعرفه
 عن موضع الجلوس عند الصوت، وإذا كان في موضع آخر، ويقرأ في ركعات، والله أعلم، في آخر
 الصلاة.

٢٥٨٥ وفي الأصل أيضاً بكرة المصلي أن يصلي من الطريق، بل هي، فإذا
 صلى عن الطريق، في الطريق، هو المصلي، فهو كغيره من ركعات، هو؛
 وجد موضعاً مباحاً يصلي في ذلك الموضع ولا يصلي على الطريق، وإن لم يجد موضعاً

(١) من المصلي، الذي من أجله إنشاء طاعة.

(٢) من المصلي، الذي من أجله إنشاء طاعة.

[illegible]

٢٥٦٩ راجع ذكر مستحسن من الحركة على ما لا يسجد الا في الصلاة، وهو الصلاة،
 فكما ان الشايع سبب على الا في غير الصلاة، فكذلك في الصلاة، راجع مستحسن وحده
 معني من ذلك انما هي معناه، كقوله كفي من طلب الجحيم، وبهذا ما معاني
 معناه الا انه جازي من قوله، وقد مر على قوله ان يرد ان قوله " كفي في احسان
 كونه في الانحاء، كزيادة ما دون سبعة، فما عند يرد به كونه لا يحصل التمام في الانحاء،
 والقول في سبعة بالسجدة الواحدة، فلو ان قوله سبعة في الصلاة، فليس عدد الا في الصلاة
 في قوله، وسبب الشك في سبعة في الصلاة، ان سبعة لا يحل سجدة واحدة، بل خمسة
 سجدة.

جده عليه السلام راجعاً الى الله فاستجاب له ما اراد من الرعية الا في العلم والعدة
التي هي ايساراً جبراً بالاسم والحد اشرافاً من محمد بن محمد بن
الائمة والائمة في محبة النبي صلى الله عليه وآله وسلم من رعية السعيدة من رعية
الائمة الى رعية الانبياء من رعية الانبياء الى رعية الانبياء

[illegible]

هذه هي الصورة التي تظهر في ذهننا عندما نقرأ هذه الآية. والآن نريد أن نرى كيف يمكن أن تكون الصورة الحقيقية. والآن نريد أن نرى كيف يمكن أن تكون الصورة الحقيقية.

1974 1975 1976 1977 1978 1979 1980 1981 1982 1983 1984 1985 1986 1987 1988 1989 1990 1991 1992 1993 1994 1995 1996 1997 1998 1999 2000 2001 2002 2003 2004 2005 2006 2007 2008 2009 2010 2011 2012 2013 2014 2015 2016 2017 2018 2019 2020 2021 2022 2023 2024 2025 2026 2027 2028 2029 2030 2031 2032 2033 2034 2035 2036 2037 2038 2039 2040 2041 2042 2043 2044 2045 2046 2047 2048 2049 2050 2051 2052 2053 2054 2055 2056 2057 2058 2059 2060 2061 2062 2063 2064 2065 2066 2067 2068 2069 2070 2071 2072 2073 2074 2075 2076 2077 2078 2079 2080 2081 2082 2083 2084 2085 2086 2087 2088 2089 2090 2091 2092 2093 2094 2095 2096 2097 2098 2099 2100 2101 2102 2103 2104 2105 2106 2107 2108 2109 2110 2111 2112 2113 2114 2115 2116 2117 2118 2119 2120 2121 2122 2123 2124 2125 2126 2127 2128 2129 2130 2131 2132 2133 2134 2135 2136 2137 2138 2139 2140 2141 2142 2143 2144 2145 2146 2147 2148 2149 2150 2151 2152 2153 2154 2155 2156 2157 2158 2159 2160 2161 2162 2163 2164 2165 2166 2167 2168 2169 2170 2171 2172 2173 2174 2175 2176 2177 2178 2179 2180 2181 2182 2183 2184 2185 2186 2187 2188 2189 2190 2191 2192 2193 2194 2195 2196 2197 2198 2199 2200 2201 2202 2203 2204 2205 2206 2207 2208 2209 2210 2211 2212 2213 2214 2215 2216 2217 2218 2219 2220 2221 2222 2223 2224 2225 2226 2227 2228 2229 2230 2231 2232 2233 2234 2235 2236 2237 2238 2239 2240 2241 2242 2243 2244 2245 2246 2247 2248 2249 2250 2251 2252 2253 2254 2255 2256 2257 2258 2259 2260 2261 2262 2263 2264 2265 2266 2267 2268 2269 2270 2271 2272 2273 2274 2275 2276 2277 2278 2279 2280 2281 2282 2283 2284 2285 2286 2287 2288 2289 2290 2291 2292 2293 2294 2295 2296 2297 2298 2299 2300 2301 2302 2303 2304 2305 2306 2307 2308 2309 2310 2311 2312 2313 2314 2315 2316 2317 2318 2319 2320 2321 2322 2323 2324 2325 2326 2327 2328 2329 2330 2331 2332 2333 2334 2335 2336 2337 2338 2339 2340 2341 2342 2343 2344 2345 2346 2347 2348 2349 2350 2351 2352 2353 2354 2355 2356 2357 2358 2359 2360 2361 2362 2363 2364 2365 2366 2367 2368 2369 2370 2371 2372 2373 2374 2375 2376 2377 2378 2379 2380 2381 2382 2383 2384 2385 2386 2387 2388 2389 2390 2391 2392 2393 2394 2395 2396 2397 2398 2399 2400 2401 2402 2403 2404 2405 2406 2407 2408 2409 2410 2411 2412 2413 2414 2415 2416 2417 2418 2419 2420 2421 2422 2423 2424 2425 2426 2427 2428 2429 2430 2431 2432 2433 2434 2435 2436 2437 2438 2439 2440 2441 2442 2443 2444 2445 2446 2447 2448 2449 2450 2451 2452 2453 2454 2455 2456 2457 2458 2459 2460 2461 2462 2463 2464 2465 2466 2467 2468 2469 2470 2471 2472 2473 2474 2475 2476 2477 2478 2479 2480 2481 2482 2483 2484 2485 2486 2487 2488 2489 2490 2491 2492 2493 2494 2495 2496 2497 2498 2499 2500 2501 2502 2503 2504 2505 2506 2507 2508 2509 2510 2511 2512 2513 2514 2515 2516 2517 2518 2519 2520 2521 2522 2523 2524 2525 2526 2527 2528 2529 2530 2531 2532 2533 2534 2535 2536 2537 2538 2539 2540 2541 2542 2543 2544 2545 2546 2547 2548 2549 2550 2551 2552 2553 2554 2555 2556 2557 2558 2559 2560 2561 2562 2563 2564 2565 2566 2567 2568 2569 2570 2571 2572 2573 2574 2575 2576 2577 2578 2579 2580 2581 2582 2583 2584 2585 2586 2587 2588 2589 2590 2591 2592 2593 2594 2595 2596 2597 2598 2599 2600 2601 2602 2603 2604 2605 2606 2607 2608 2609 2610 2611 2612 2613 2614 2615 2616 2617 2618 2619 2620 2621 2622 2623 2624 2625 2626 2627 2628 2629 2630 2631 2632 2633 2634 2635 2636 2637 2638 2639 2640 2641 2642 2643 2644 2645 2646 2647 2648 2649 2650 2651 2652 2653 2654 2655 2656 2657 2658 2659 2660 2661 2662 2663 2664 2665 2666 2667 2668 2669 2670 2671 2672 2673 2674 2675 2676 2677 2678 2679 2680 2681 2682 2683 2684 2685 2686 2687 2688 2689 2690 2691 2692 2693 2694 2695 2696 2697 2698 2699 2700 2701 2702 2703 2704 2705 2706 2707 2708 2709 2710 2711 2712 2713 2714 2715 2716 2717 2718 2719 2720 2721 2722 2723 2724 2725 2726 2727 2728 2729 2730 2731 2732 2733 2734 2735 2736 2737 2738 2739 2740 2741 2742 2743 2744 2745 2746 2747 2748 2749 2750 2751 2752 2753 2754 2755 2756 2757 2758 2759 2760 2761 2762 2763 2764 2765 2766 2767 2768 2769 2770 2771 2772 2773 2774 2775 2776 2777 2778 2779 2780 2781 2782 2783 2784 2785 2786 2787 2788 2789 2790 2791 2792

[illegible]

الإمام عن يمينه، وهذه سجدة السهو، سجدة إنسان وتندى به في هذا الحالة يريد التطوع، ثم تكلم من أنه يسجد الإمام، فليس عليه شيء، فإن سجد الإمام، ولم يسجد الرجل معه ثم تكلم، فعليه سجدة الأربع، وهذا لأن سلام محلل قطع حرمة الصلاة، إلا أنه إذا كان عليه سهو يعود حرمة الصلاة، إذ سجدة، وإن لم يسجد لم يعد، ولظهر أن الاقتداء به يصح، فلا حرمة شيء.

٢٥٩٨- وهي رواية ابن سنان عن سماعة بن محمد: "أن رجلًا سجد ركعتين، ولم يقعد من رأس الثانية، حتى قام ساجدًا، ثم مضى، ثم دخل معه رجل في هذه الحالة يريد التطوع، ثم إن الإمام أجبرهما صبح، فخطب الصلاة، فعلى هذا الدخول أن يصلي ركعتين، وإن تعدد المنع عن رأس الثانية، ثم قام ساجدًا أو عائمًا، أو صلى ركعتين ثم الأربع، فدخل معه هذا الرجل في صلاته يريد التطوع، فعليه أربع ركعات.

٢٥٩٩- وهي الرغبات، عن ابن سنان عن محمد بن محمد عن سماعة بن محمد: "أن رجلًا سجد ركعتين، ثم دخل معه رجل في آخر صلاته يريد التطوع، ثم وقفاهما الإمام وأعيدا لما علم أنه ليس عليه، فلا شيء عليه ولا على من أحسن.

٢٦٠٠- الإمام إذا قام إلى الخامسة فليس عليه شيء، وإن يقعد من رأس الرابعة في وقت الأوج، ثم عاد الإمام إلى المعدة ولم يعد القنوي، وفيه الخامسة بالسجدة جازت صلاة الإمام، وفي نظرنا واحتجنا في صلاة القنوي، والإعادة أحوط.

٢٦٠١- وروى عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنه قال: من جمع بين صلاتين يصير عمره فخذ أي مأثما من أبواب الكبائر، وهكذا ذكر الشيخ الإمام الراشد انصبيه أبو جعفر رحمه الله تعالى، قال رحمه الله تعالى: والتوبة ليس بشرط، وروى ذلك عن رسول الله ﷺ، وإنما اشترط أن يسجد الرجل الصلاة حتى يدخل وقت صلاة أخرى.

٢٦٠٢- وهي المنعوبات التي فيها الإمام الغني عن جهر رحمه الله تعالى، أو أحد رجلا جاء، والإمام لم يسجد بعد، فكبر ولم يشاركه في الركوع، حتى رجع الإمام وأسد، قال يسجد معه على حين السجدة، نال ولقد فسا به الرجل، فادرك الإمام وهو قائم فكبر،

(١) "مجموعة من صحيح (١/٤٧٧) وروى الطبراني في المعجم (١/٥٣) وروى نحوه في صحيح (١/٩٨٩) وابن حبان في صحيح (١/٩٢٦) وثبوته في نسخة مسند أبي جعفر عن صحيح مسلم (٢/٢٧٦) والترمذي في مسند (١/٧٧) وأبو داود في مسنده (١/٢٧٤) والبيهقي في مسنده (١/٩٦٨).

وركع الإمام ولم يركع هو معه، وسجد الإمام وتم يسجد هو معه أيضاً، ولم يتقدمه حتى تقوم، وأتى الركوع والسجدة في جميعها في حال الانفراد، لا قصد صلاة، وكذلك لو جاء والإمام واقع، فلم ينهه في ترك ركوع حتى وقع رأسه، ثم انصرف بالركوع صارت الصلاة

٢٦٠-٢٦١ رجل معه ثوبان، بأحدهما ثياب حبيبة ولا يعلم رأيها، صلى في واحد صبحاً الظهر، وفي الآخر العصر، وفي الأول الترتيب، وفي الآخر العشاء، ذكر هذه المسألة في متفرقات الشيخ الإمام الفقيه أبي جعفر رحمه الله تعالى أن ههنا ثلاثة وجوه من استحباب وحبهم لله تعالى روي في كتاب آخر عن علماء المتقدمين رحمهم الله تعالى أن صلاة الظهر والعصر جائزتان، وصلاة العصر والعشاء قاسدتان، وروي عن حنفين قبول رحمه الله تعالى أن صلاة الظهر جائزة، وما سواها قاسدة، وعن أبي هاشم أحمد بن خم رحمه الله تعالى أن الصلاة كلها جائزة.

قال الشيخ الإمام الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى انتهى إحدى المسائل التي اختلف أصحابنا في اختلاف الوضع، نعم قال بأن الصلاة كلها جائزة، هو ضعيف المسألة عنه أن هذا في بعض حال ما أراد أن يصلي الظهر محضاً، موضع تحريمه على أحد التبيين أنه هو الظاهر بعلامه رأي فيه، فصلى فيه الظهر، ثم ظهر عنه أن الترتيب التالي هو الظاهر، بعلامه رأي فيه حال ما أراد أن يصلي العصر، يصلي العصر في الترتيب الآخر، ثم ظهر عنه حال ما أراد أن يصلي المغرب أن الظاهر هو الترتيب الأول، فصلى فيه المغرب، ثم ظهر عنه حال ما أراد أن يصلي العشاء أن الظاهر هو الترتيب الثاني، يصلي العشاء في الترتيب الثاني، وإنما بدلت الصلاة في هذه الضرورة، لأن أحب الرأي إذا أفضى إلى طهارة ثوب، يجب عليه أن يصلي فيه ولا يبعه غير ذلك، فقد صلى في كل ثوب ويجب الشرح لهذه الصلاة فيه، فيجوز

ومن قال بخوار الظهر والمغرب، ويستأد العصر والعشاء، لم يصح تشبيهه عنه أنه تحريم، ووقع تحريمه على أحد التبيين أنه ظاهر من غير أن رأى فيه علامة تدل على طهارته، فصلى فيه الظهر، ثم صلى العصر في الآخر من غير تحريم، ومن غير أنه وقع في رأيه أنه هو الظاهر، ثم صلى المغرب ولم يمسك عليه إحدى الصلواتين الأولى، ثم يصلي العشاء، وإنما جاز ظهر، في هذه الضرورة، لأنه أفضى إلى ثوب طاهر عنه، وإنما سجد العصر، لأنه أفضى في ثوب محرم عنه، وهو غير مستطرد في الصلاة فيه، وإنما جاء المغرب، لأنه أصحها وفي رحمه الله ليس عنه مائة دليل، وإنما ضد العشاء، لأنه صلى به في ثوب حكيماً بجلست حين حكيماً بجوار الظهر، وهو غير مستطرد في الصلاة فيه باجتهاده ورايه، ومن قال بجواز الظهر

وغيره ما عدها من مسألة ، لا يصح استناد على قوله أنه منى الظهر من جهة التويع من جهة
 آخر ، ثم منى المصير من جهة آخر لكونه الجنوب الآخر ، ثم منى منى منى وهو يضمن نفسه المصير ،
 ثم منى المصير ، لا لا منى ، ولا إلى أعلم .

كتاب المسجديات

مسائل هذا الكتاب مبنية على أصول معروفة في كتاب الصلاة

٢٦٠١- فيها أن الترتيب في تركان للصلاة شرط أو لا ، فيجب شرحه بمعرفة المسجدين ، وقد التزم في ذلك ما ذهب إليه في شروط ، حتى يوثق في المسجدة الأولى في آخر الصلاة بغيره ، ولا يفسد صلاته ، وإنما يشترط الترتيب فيها بالصحة واعتباراً بالركعة الأولى ، فإن الترتيب في أدائها ركعتين ليس شرطاً فلا كانت الركعتان ركعة ، حتى أنه لم يوثق إلا في الركعة الثانية من صلاة التهجير وحاصل محله ، فإنه يجوز ، وإن لم يكن الثانية قبل الأولى

٢٦٠٢- وأصل خبر أن الركعة إذا مضت لم يفسد بعدها ، وما لا يفسد ، في محلها

٢٦٠٣- وأصل خبر أن سلام السجدة لا يخرج المصلي من حرمة الصلاة

٢٦٠٤- وأصل خبر أن تأخير الركعتين عن محله يوجب سجدة في السجدة

٢٦٠٥- وأصل خبر أن المسجدة إذا عانت عن محله لا تغور لآبائه الصلاة ، وحتى لم يثبت في محلها ، يجوز مدون به قضاء ، وإنما يقول عن محله بتحلل ركنه كاملاً أو ما دوناً ، فركعة النكاسة لا يموت عن محلها ، لأن ما دون الركعة محل المص ، فكان في حكم المص

٢٦٠٦- وأصل خبر ، أن زيادة ما دون الركعة النكاسة لا يوجب قضاء الصلاة ، وزيادة الركعة الكاملة يوجب قضاء الصلاة ، كانت الزيادة قبل إكمال الركعة ، ومضى ركنه ما دون الركعة ، نكسته زيادة ركعة ، أو زيادة سجدة ، ومضى زيادة الركعة الكاملة ركعة وسجدة وعن محمد رحمه الله تعالى أن زيادة المسجدة الواحدة قبل إكمال الركعة نكسته

٢٦٠٧- وأصل خبر أن صلاة من جازت من وجها ، تسبب من وجها ، أو يجاز من

(١) هكذا نص في المسح للفرقة ، كما في الأصل ، ويذهب في ركعة

(٢) وفيه ، أن في حكم المص ، فركعة النكاسة ليست محل المص ، فلا يكون في

حكم المص

في جوارها فساد من اجراء، يحكمكم بالفساد الحيثيات الامر المصادرة، حتى يخرج عن هيئته من امره
 ذينها في ابعده يهين

٢٦١٩- وأصل خبر أن ثمة ميامين السجدة في كتاب القرم "سروكث"، فثمة
 يخرج المسألة على اعتبار المائتين، وإن كان القروكث من المائتين، فثمة "سروكث"
 المسألة على اعتبار القروكث! لأن تتخرج على الأهل السهل وإن كان على سوء الطلبية
 بالجاهل، إن شاء تخرج بمائة على غير المائتين، وإن شاء خرج لمائة على اعتبار القروكث

٢٦١٢- وأُخبر عن إمامنا محمد أنه ترك سجدة الركعة، فإنه يأتي بها احتياطاً فيخرج من هذه ما عليه بيهر، ويصلي أن يقدم تسجدة على الركعة، أو يقدم الركعة على السجدة بقصد صلاته، وإنما لم يمسك صلاته إذا قدم الركعة على السجدة، لأنه لو يتكون الترتيب للسجدة، فإذا أتى بالسجدة، يصير متغلباً من الغرض إلى الغرض، كما قال الفقهاء، وإنه يجب بساد الصلوات، وأما إذا قدم السجدة على الركعة لا بقصد صلاته، لأنه لو كان الترتيب من السجدة، فإذا أتى بالسجدة، لم يمسك صلاته، قال الإمامان، إن ركعة بعد ذلك صير متغلباً إلى الغرض، كما قال الفقهاء، وبذلك لا يوجب ساد الصلوات، قال كان الترتيب ركعة، فإذا أتى بالسجدة، يقع هذه السجدة بعده، وزيادة سجدة واحدة لا تقصد الصلاة، فهذا ما ينتمى إلى السجدة، وإذا سجد بتشهد، ثم يصوم ويصلي ركعة، ثم يشهد ويسلم، ويسجد سجدة السهو، وإذا

١٥٠- قال محمد بن يحيى، رحمه الله تعالى: رجل قال: ألف ألف مرة: «عبد الله»، فإنه يجد تلك السجدة سواء علم أنه تركها من تركمة الأولى، أو علم أنه تركها من تركمة الثانية، أو لم يعلم أنه تركها من أي ركعة، وإن أتى بها ثلث صلواته، أو ليس فيه أكثر من أن يترك الترتيب في السجدة، أو آخر دناء بعد، إلا أن الترتيب في السجدة ليس شرطاً، وتأخير الركعة عن ركعة غير ضروري، فلو علم ذلك، يظهر أن عدم تركها من تركمة الأولى هو المصداق، لأنها كانت من محلها. وإن علم أنه تركها من تركمة الثانية لا يبرئ العضو، لأنها لم تكن من محلها. وإن لم يعلم أنه تركها من أي ركعة هو القضاء، لأن علياً عليه السلام يقول: «لا يلزمه من تركها القضاء»، وعليه التفسير الآخر: لا يلزمه من العضو، فقلاً ما يبرئ العضو خطأ، وبسوى ذكرها في السلام أو بعده من الخاتمة، إذا سجد بها تسعة وثلاثين صلاة، لأن هذا السلام

(١) ما بين الغمرتين معانط من لأهل القبيلة من قوم وه

(٢) **م. ٢٠٠** **الهدف لنا مكان ولما**

١٠- لأنه لم يرد عليه في كتب الفقه أنه وقع حرمانه من حرره بخلافه (فذهب مؤيدو المسألة في حكم حرمة الفلأه) لأنه ليس بمسألة بعدد من المخلد من أن يده في قدر التسديد لأن من أنعمه قد ارتكب ما لا يعد في التسديد لأن من كان - يده قبل أن يده في يرتفع الفقه ما يورد من مسألة، لكن لا يشاء تسديد في مذهب من مذهب ويسجد سجدة في حضور الإمامين ركعتين عنه، أو أربعة سجدة في أي صلاة

[illegible][illegible]

(١) السجدة من بينهن السبع فوجية: عشا

(*) وطن في الأمم. ظ. لا على كنه

(3) $\mathcal{A} \subseteq \mathcal{B}$ and $\mathcal{B} \subseteq \mathcal{A}$ imply $\mathcal{A} = \mathcal{B}$.

(2) $\frac{1}{2} \log \frac{1}{2} + \frac{1}{2} \log \frac{1}{2} = -1$ (بیت)

بإية القضاء بالسجدة الثانية، لأن لم تدل على محلها

٢٦١٦ - وإذا سجد سجدتين بشدة بعدهما قدر استشهد، لا محالة، جواز أن عليه سجدة لا غير، ولأنه أنى بهما، فمنصر من القعدة عقيبهما، إذ قعدة الخيم لمصر، فقصت الصلاة بتركها، ولو كان الواجب عقب الركعة لا غير، فربما، السجدة، ثم لا يضره، فبعد عقيب للسجدة قدر الشاهد. ثم يتم ويصلي ركعة ويشهد، ويسلم ويسجد تسهوا
 فإن قيل: قد [لا تأمره] "أركعة أخرى" حتى لا يكون منفلا بركعة واحدة إذ كان الواجب عقبه سجدتين لا غير؟ قد فوجوه أحدها أن الركعة لأخرى شرفتين للبدعة والتطوع، وما زودة بين البدعة والتطوع لا يزدى، فما الركعة الأولى سرودة بين تطوع والبدعة، وما زودة بين انصر والبدعة يزدى بها، وهذا أصل معروف في كتب الصلاة، ولأنه يصير مطلقا به انصر ليس ضائع الشمس. وذلك مبني على أن كما يشوهم أن يكون متنبلا بركعة بذا سلم عينا^(١)؟ جواز أن يكون لم يجب عقبه سجدتين، فهو ثم ذلك إذا أضاف إليها ركعة أخرى، جواز أو الواجب عليه قضاء ركعة، فلا معنى بلا شمارها

٢٦١٧ - ولو ترك ثلاث سجديات، ذكر في الكتاب أنه يسجد سجدة ويسعى ركعة، ووجه ذلك أن عدد الرجل في الحقيقة ما يسجد إلا سجدة، واحدة، وبالسجدة الواحدة لا يتعدى إلا ركعة واحدة، ويسجد سجدة أخرى إن قلنا ثلاث أركعة، ثم لا يتعدى بعد هذه السجدة، لأنه منتهى أنه لم يتم ميلاته، ولكنه يصلي ركعة، ثم يقعد، ويسلم ويسجد تسهوا
 وكان الشيخ الإمام لعقبة أبو جعفر رحمه الله تعالى بقول: قد قدر محمد وسجدته قد تدلى من أعقاب في هذه النمرة خطأ، والصحيح أنه يرمه ثلاث سجديات وركعة، لأنه من وجه يطرح ثلاث سجديات، وهو أن يكون القصد بالسجدة الركعة الأولى، فبسجد سجدة أخرى تسمى ثلاث الركعة، ثم يسجد سجدتين أخريين للركعة الثانية؛ بسم ميلاته، ومن وجه يلزمه سجدة وركعة، وهو أن يكون إيماني بالسجدة عقيب الركعة الثانية، فإذا سجد سجدة أخرى، جهات السجدة ثلاثا إلى الركوع الأول، ويرفع عن الركوع الثاني، أو تفسيره للركوع الثاني ويرفع عن الركوع الأول على اختلاف الروايتين، وكيف ما كان يصير معنويا ركعة، فيلزمه أن يصير ركعة أخرى وهو محقق قولنا، إنه يلزمه ثلاث سجديات من وجه

(١) سجدتين "أ" و "ب" وهو م قد قيل للناظر ركعة أخرى النخ، وهي ط ط

فيل "ب" لا تأمره ركعة أخرى أن لا يكون مطلقا ركعة واحدة

(٢) وهي ط ط

أو ركعة وسجدة من وجه [١]، فجمع بين التكليل أحبه، وبهذه السجدة من على الركعة، ولو قدم الركعة على السجدة ثلثه صلاة، ويتشهد عقب السجدة ثلثه صلاة من وجه ثلاث سجدة لا غير، فتكون هذه السجدة قسمة خمس، وهذه الصلاة من، ثم من الركعة ويقعد بعدها، لأنه وجب عنه سجدة وركعة فيكون هذه الركعة ثلثه صلاة، فمحصر من الصلاة عدلها [٢] لأنه من وجه عليه سجدة وركعة [٣]

ومن التمام رحمهم الله تعالى من قال ما ذكره محمد بن أحمد بن محمد بن أبي بكر، ولكن يعرف أوّل وهو أن يكون مراد من قوله يسجد خمسة يوتر بها الركعة من الركعة التي بعده بالسجدة لأنه إذا بوي أنه يكون هذه السجدة من الركعة التي قبلها بالسجدة، فمحصر من ركعة الركعة، ويصير هو الصلاة [٤]، وهذه ركعة أخرى، وإذا أتى بها يتم صلاته

٢٦١٨ - وإن لم يذكر أنه ركع أربع سجدة، لم يذكر محمد بن أحمد بن محمد بن أبي بكر في الكتاب قال: يدبر رجبهم الله تعالى ويصلي أن يوتره سجدة واحدة كره لأن هذا الرجل أتى ركوعين، ولم يسجد أصلاً، فإذا سجد سجدة، فهذا السجدة ثلث سجدة والركعة الأولى، أو ركوع الذي على اختلاف الروايات، فثبت ما قال، يصير مقدار ركعة واحدة، فصل ركعة أخرى خمس سجدة - الله سبحانه وتعالى أعلم

٢٦١٩ - رجل صلى ركعتين بالركعة الأولى، وترها سجدة، ثم تذكرها، فوترها بأخرى بها يشهد، ويصلي ركعتين، لصلاة ما مضى، ويسمي أن يوتر هذه سجدة فبها من غيره [الحوار أنه] ركعتين من الركعة الأولى، أو من الركعة الثانية، أو على هذا التقدير يحس عليه منه القضاء، لأن وقت من سجدة، ويحوز أنه ركعتين من الركعة الثالثة، على هذا التقدير لا يلزمه فيه القضاء، لأن الله القضاء إذا شك في قضاء أو يصره، وركعتين بقضاء إذا كان قضاء بقضاء أصلاً، فبأنى باب حياطة

٢٦٢٠ - وإن ذكر ركعتين سجدة، ولم يقع أثره على شيء، فإنه يسجد سجدة ويصلي ركعة ٤، إن تركها من ركعتين: أو من ركعة واحدة، أو من سجدة واحدة، وإن تركها من ركعة على الركعة الأخيرة، فعليه ركعة، فجمع بين كل أحياضاً، ويقدم

(١) ما بين المعرفين لما بين الأصابع، أقامه من طوموف

(٢) هكذا في

(٣) استذكر من جمع الشيخ لمجدد

فجاءني على الكعبة والى بهد معصاه الخواة أخر جهات من ربيعة الأثرى، أو من
بني تميم، أو من الأدي، سنة، فصاروا دنائي نعمة، ويعهد بعد الحار، لأن حملاته
تغلب إحد جهات من النوبة الأخيرة، أو من جهات ربيعة، سنة ٩٢٥ هـ - ١٥٠٠ م - ١٥٠٠ هـ
سنة ٩٢٥ هـ شهدت وسميت ويستند سجدات المسكون

۱۹۶۶ء جولائی ۱۰ء کو یہ کتاب لاہور میں شائع ہوئی۔ اس کتاب میں حضرت مولانا صاحب رحمۃ اللہ علیہ نے اپنے علمی و ادبی سفر پر روشنی ڈالی ہے۔ ان کی زندگی کے مختلف مراحل پر روشنی ڈالی ہے۔ ان کی علمی و ادبی خدمات پر روشنی ڈالی ہے۔ ان کی علمی و ادبی خدمات پر روشنی ڈالی ہے۔

[illegible][illegible]

٥٥ عیسیٰ علیہ السلام کی ولادت کا زمانہ اور مقام

المجلس الأعلى للدراسات والبحوث

قَالَ السَّيِّحُ الْإِمَامُ بِمَنْزِلَةِ مَنْ عَمِلَ فِيهِ الْإِسْلَامُ هَذَا، غُلِبَ عَلَيْهِ عِنْدَ زَيْدِيٍّ أَنْ يَدَّ
يُزَمُّهُ مَلَكٌ مَعْدُومٌ أَلَا مِنْ وَجْهِ يَزَمُّهُ مَلَكٌ مَعْدُومٌ أَلَا مَنْ عَمِلَ فِيهِ الْإِسْلَامُ هَذَا
أَلَا مَنْ عَمِلَ فِيهِ الْإِسْلَامُ هَذَا، وَجْهٌ آخَرٌ أَنْ لَمْ يَزَمَّهُ مَلَكٌ مَعْدُومٌ أَلَا مَنْ عَمِلَ فِيهِ الْإِسْلَامُ هَذَا
مَعْدُومٌ أَلَا مَنْ عَمِلَ فِيهِ الْإِسْلَامُ هَذَا، وَجْهٌ آخَرٌ أَنْ لَمْ يَزَمَّهُ مَلَكٌ مَعْدُومٌ أَلَا مَنْ عَمِلَ فِيهِ الْإِسْلَامُ هَذَا
جَدَّ السَّيِّحُ هَذَا مِنْ أَلَا مَنْ عَمِلَ فِيهِ الْإِسْلَامُ هَذَا، وَجْهٌ آخَرٌ أَنْ لَمْ يَزَمَّهُ مَلَكٌ مَعْدُومٌ أَلَا مَنْ عَمِلَ فِيهِ الْإِسْلَامُ هَذَا
تُرْكِيحُ الْكَلَامِ، أَلَا مَنْ عَمِلَ فِيهِ الْإِسْلَامُ هَذَا، وَجْهٌ آخَرٌ أَنْ لَمْ يَزَمَّهُ مَلَكٌ مَعْدُومٌ أَلَا مَنْ عَمِلَ فِيهِ الْإِسْلَامُ هَذَا
يَزَمُّهُ مَلَكٌ مَعْدُومٌ أَلَا مَنْ عَمِلَ فِيهِ الْإِسْلَامُ هَذَا، وَجْهٌ آخَرٌ أَنْ لَمْ يَزَمَّهُ مَلَكٌ مَعْدُومٌ أَلَا مَنْ عَمِلَ فِيهِ الْإِسْلَامُ هَذَا

[illegible][illegible][illegible]

۱۳۶۶ هـ. ق. تا ۱۳۸۸ هـ. ق. ملا محمد باقر یزدانی، صاحب کتاب «تذکره اعیان الشریع»

(١) في بعض النسخ: "في بعض النسخ"

١٤٦ هـ، بمصر من المظفر الأشرف، في سنة ١٢٠٧ هـ.

سجدة من الركعة الأخيرة، وسجدة من ركعة، ومن وجه عليه سجدة ركعة وهو ما انفردت
شبهت بها من ركعة من الركعة الأخيرة، فيصير بين الكل احتياطاً، وعدم السجدة على
الركعة، ويقعد بعد من لا محالة، سواء أنه نزل سجدة، ثم يسلي عنه ويقعد عقبها لا
محله، لغير ذلك صلاة من الأمان

٢٦٦٧ وفي ذكر أنه من أربع سجعات، سجدة أربع سجعات، ثم يقوم ويصلي
ركعتين، لأنه إن ركعتين من أربع ركعات، أو تركت ركعتين من الركعة الأخيرة، ومبين منها
من الركعتين قبل الركعة الأخيرة، فعليه أربع سجعات لا غير، وإن ترك ركعتين من ركعة
قبل الركعة الأخيرة، وترك ركعتين من الركعة الأخيرة، أو من ركعة الأخيرة، فعليه
ركعة وسجدة، وإن ترك ركعتين من ركعة قبل الركعة الأخيرة، فعليه ركعة وسجدة، فيصير
بين الكل احتياطاً، فسجدة أربع سجعات، ويقعد بعده، لأن هذا آخر صلاة ما قبل الركعة
لأنه لم يصل ركعة بعد، لا هذا آخر صلاة ما قبل الركعة الأخيرة، ثم يصلي ركعة
أخرى ويقعد، لأن هذا آخر صلاة ما قبل الركعة الأخيرة

٢٦٦٨ وفي ذكر أنه ترك خمس سجعات، فعليه أن من مائة لا ثلاث سجعات،
فإن أتى بها من ثلاث ركعات، فعليه ثلاث سجعات، وركعة، ثلاث سجعات ليسير مصلتها
ثلاث ركعات، وركعة، لأن من هذه الصلاة، وإن أتى بها من ركعتين، أو من ركعة، أو
وإن ترك ركعة، فعليه سجدة، وركعتين، سجدة ليسير مصلتها ركعتين، وركعتين تماماً
لصلاة، فيصير بين الكل احتياطاً، فإذا سجدة سجدة بعد ركعة، وقد بعد ركعة، لأن
من وجه عليه سجدة وركعتين، فمن هذا الوجه تكون هذه الركعة ركعة، لا ركعة، أو من
الركعتين، ومن وجه عليه ثلاث سجعات وركعة، فيكون هذه الركعة ركعة، وقد عرف أن
من ترك ركعتين أو ركعة، أو من ترك ركعتين، أو من ترك ركعة، أو من ترك ركعة، أو من ترك ركعة،
لأن هذه الركعة من ركعة، أو من ترك ركعتين، أو من ترك ركعة، أو من ترك ركعة، أو من ترك ركعة،
ركعة ويقعد عقبها، لأن من وجه سب ركعة وسجدة، ومن هذا الوجه لا يكون ركعة آخر
صلاة، ثم يسلي ركعة، أو من ترك ركعة، لأن من وجه عليه ركعة، ومن هذا الوجه يكون هذا
آخر صلاة

قال بعض من يدين، في ذكر من جواب مستقيم بعد ركعة بالسجدة، إن كانها
من ركعات من ركعة بالسجدة، فأما إذا لم يكن ذلك بل سجدة ثلاث سجعات مطلقاً، يصح

[illegible][illegible][illegible]

۱۶-۳۸ وارا، که از راه ر^۲ به ای سجدات رسیدند، در جل ر^۲ جمع آید، گوییم
سجد آمیزان، مسجود سجده می برکنند مصلحتاً بگذارد، ثم نفسی ۹۰، لادرب^۲

(١٦) م. محفوظ في القلعة بـ "الأهل والناس" م. محفوظ

$$u = \frac{1}{2} \frac{d^2 u}{dt^2} + \frac{1}{2} \frac{d^2 u}{dt^2}$$

(٢٥) في ١٠ و ١١ من جمادى الأولى سنة ١٢٩٠ هـ - ١٨٧٢ م. - جدد أقاله. أوقفه الآن في سنة ١٢٩٠ هـ - ١٨٧٢ م.

٢٦٣٢ رحمه الله تعالى ، ثلاث ركعات ، ويركع سجدتين قبلته ثلاثاً لأن
صلاة سجدتين وجه ، بأن هذه السجدة من إحدى ركعتين ، لا بد من ثلاث ركعات
لصلاة ، وعليه كن من أركان التيممة ، ولا سجدتين وجه ، بأن ركعة السجدة من
الركعة الثانية لأن بدو ركعة السجدة لا يوجب سجدة ، الأمر الآخر ، في حكم ركعة بدو
الحطأ وإن كانت سجدتين بعد صلاة نافلة لأن صلاة نافلة من وجه ، بأن ركعة من
السجدين من ترك ركعة الأولى ، ولا تسجد من وجه بأن ركعة من الركعة الثالثة لم يخطئ
الأولين ، فيحكم بالفساد حساطاً ، وكذلك إن ركعتين ثلاث سجدة نافلة [صلاة]
أيت ، لأن صلاة نافلة من وجه بأن ثلاث سجدة من ركعتين ، لا تسجد من
وجه بأن ثلاث من ركعة التيممة ، فيحكم بالفساد حساطاً ، وبأن ركعة من أربع

٢٦٣٣- والأصل في جسي هذه الحشر إن الثاني من سجدة ما كانت أقل من
الركعتين لأجل حكم العتق؛ كما في هذه المسألة. ومن كبر الشكر كتب أقل من الثاني ما
يجزئكم بالمسار، كما في المسائل المتقدمة. لأن القصد قدما أو كتابا الشكر كتاب أقل، بحيث أنه
بالإضافة كامة لما اكتمل من التبرعة، وهذا المعنى لا يأتي مما إذا كان لاني ب أقل
بما، ثالثا، جسد كذا المردون أربع سجدة أو خمس، وهذا الرجل قد أتى لا
سجدة، ولا يشهد بتجديدين إلا ركعتين، فلهذا أنه قد أراد دفعه في أنه قبل أن يكمل الركعتين
لنفسه، فلا يجزئكم بالعتق، ثم كيف يصح؟ قال: يسجد سجدتين ويصلي ركعة؛ لأن من
وجد عليه سجدة لا يجب له أن يأتي بسجدة في ركعة، من وجد عليه ركعة، وجب له
أن يأتي بسجدة في ركعتين، فيجمع بين الحياة والموت، فيسجد ركعة، ويسجد ركعة، ويسجد ركعة
لأن صلاة ركعتين هي الركعتين الأربعين، وهي كن ركعة واحدة، فيترتب
لركعة الثانية على ركعة السجدة، فإذا كانت ركعتين، من ركعتين، فلهذا
الثالث سجد، ويصير بد ركعة كامة في الركعة الأولى من التبرعة، فتكون ركعة

المحكمة

(1) **أولاً** - في ما يتعلق بالتمويل

(٢) فخره "هـ" ف

٢٦٣٤- وإن ترك سجدة واحدة لا يحكم بحسد الصلاة لأن هذا لا يخل ما أتى إلا سجدة واحدة، والسجدة الواحدة لا يتبدل إلا ركعة واحدة، في سجدة واحدة أخرى بمثل تلك الركعة، ويعني أن ينرى بهذه السجدة إتمامها بنيت الركعة التي يتبدل بسجدة، ثم يصلي ركعة ويقيم صلاته، وإن ترك منها ست سجديات لا يحسد صلاته أبداً، لأن هذا ترك رجل ركعة ثلاث كم عيب، ولم يحسد فصلاً فيسجد سجدة بين إتمام ركعة واحدة، ثم يصلي ركعة ويقيم الصلاة.

٢٦٣٥- وجب الصلي يظهر خمس ركعات، وأثره ما سجده فحسد صلاته، وكذلك إذا ترك منها سجدتين وثلاث أو أربعة أو خمسة صلاته، وترك بين الصلوات عير سجدة إلى الخلل في كمال الركعة، فتركه على نحو ما مضى من صلاة الخسوف، وأثره ترك سجدة لا يحسد صلاته، لأن هذا لا يخل ما أتى إلا بأربع سجديات، لا يحسد بالسجديات الأربع، فترك من أربع ركعات، ولا يصح سجدة إلى الخلل قبل كمال، كان أثره خمس، ثم رجع الإتمام أن يسجد أربع سجديات ويعبر وكثير، لأن من رجع عنه تسعة أربع سجديات، وهو أن يكون الثاني أقل ركعة سجدة، ومن رجع عنه طلبة ركعة وسجدتين رجع أو يكون ثانياً في ركعة، في كل ركعة بسجدة، وفي ركعة آخرى سجدة، ومن رجع عنه قضاء وكثير، فإن كان يكون بأربع سجديات في ركعة، كل ركعة سجدة، فيجمع بين لكل احتياطاً، فيسجد أربع سجديات، ثم يصعد لا محالة، لأن صلاته قد سب ما عداها الوجه الأول، ثم يصلي ركعة واحدة، لأن صلاته قد شئت بحسب الوجه الثاني، ثم يصلي ركعة أخرى، ويقعد لا محالة، لأن صلاته قد عشت بأكثر من وجه الثالث.

٢٦٣٦- قال بعض أصحابنا: ما ذكر في الكتاب من جواب دعوى صلي ما إذا جرى تسجديات التي يأمر بها بحاقب بالركعة التي قبلها بالسجدة، أي ما يرمي فيه من أن يحسد صلاته على نحو ما بينا قبل هذا، وإذا ترك سبع سجديات لا يحسد، صلاته أيضاً، ويسجد ثلاث سجديات، ويعني ركعتين: لأن هذا لا يخل ما أتى إلا بثلاث سجديات، فإن كان ثلثيها في ثلاث ركعات لم يكن ركعة سجدة، فطلب ثلاث سجديات وركعة، إن كان أتى بسجدة في ركعة، يستأنف، أي ركعة واحدة، سجدة وركعة، فيجمع بين لكل احتياطاً، ثم يخرج لإتمام أو يسجد ثلاث سجديات، أو لا، ويقعد بعد الأخير على طرفه لا محالة، ولا يقعد بعد الثالثة، لأن من رجع لا تسجد، ولا على وجه الأمر من ثم يصلي ركعة ويقعد

[illegible][illegible]

٩٦٣٨- ولما كان من بعد سبع سنين من انشاء هذه البنية، شهدوا في تلك السنة
سبعة وعشرون سنة، و... سنة انوار الله لا ينفد الا ركعة واحدة، فيسجد حزين حزني اعانته
في ركعة التي فيها السجدة، كما يشك الطريقة، ثم يصلي كما رآه في هذه الركعة
سنة، ثم يصلي ركعتي السجدة، ويقسم بينهما اثنتي عشرة ركعة، و...
سجدات، فهذا السجدة ركعتي خمس وسبعين، ولم يأت من السجدة، فيسجد
سجدين يتم ركوعه من خمس ركعات بعد ذلك ويتم صلاته، وكذلك الحوائج في
الركعة واحدة.

١٤٣٩ هـ، من جملة ما ذكره في أربع رحلات، وروى عنه مسجده، مسجد خضراء،
ومسجد في قرية ١٤٠٠ هـ، في أولها، وأما حديث مسجده في روضة السعدية
من الترخيم إلى أبيه، كما في أولها، في غلي حرقها، في مسائل في مسجده، وروى
فيها خمس مسجحات لا يسجد عليه، لأنه ما في الأولات ١٤٠٠ هـ، لا يسجد عليه
الصلوات الخمس في بلاد ركعات، فلا يصير مسجداً في البلد من مائة من كمثرى أو كان
القبلة، وحرق في الإنعام أن يسجد عليه مسجحات ويصلي ركعة، لأنه من روضة السعدية
مسجحات لا يسجد، وهو في بلاد مسجحات في بلاد ركعات، ومن روضة السعدية

سجدة، وهم ما زاد أنى سجدة في ركعة، وسجدة في ركعة، فيجمع بين الكل أحب طاء
فجد لأبى محمد ب' أولاً، ويقعد بمعنى: لأن الصلاة في ثلث ركعات، الروح الأول، ثم
يصلي ركعة ويقعد لاحتمال الروح الثاني، ويؤتى بالسجدة التي يأتي بين آخرها ب' لم يكتم
التي يقعد بالسجدة كما ذكرنا غير مرة.

٢٦١٠ إن ربك يحب السجدة لا لنفسه صلاة أبى، ويسجد سجدة في ويصلي
ركعة، لأن هذا جزء من أنى لا سجدة، قد كان أم بها ركعة، فعليه سجدة في
ركعة، وقد أم بها في ركعة، وفيه ركعة، فيجمع بين كل ذي طاء، يسجد سجدة في
يقعد عقبها على س' لا سجدة لا على س' فيركع ركعة ويقعد على س'
تفرض لأنه قد سجدة، مسأله في الركعة الأولى، ثم يصلي ركعة أخرى ويقعد لا سجدة
في الركعة الثانية، ويسعى أن يركع بالسجدة في الثالثة يأتي بها إحدى ركعتين أو ركعة
بالسجدة لا ذكرنا.

٢٦١١ إن ربك يسجد سجدة لا لنفسه صلاة أبى، ويسجد سجدة ويصلي
ركعة، لأن هذا الركعة التي إلا سجدة واحدة، والسجدة، وهذا لا يشك إلا ركعة
واحدة، يسجد سجدة في أنى أمالك في ركعة، ثم يصلي ركعتين ويقعد بينهما وسجدة واحدة
س'، ويقعد عقبها ب' وهذا هو الحكم، ويسعى أن يركع بالسجدة على أنى ب' إلى
الركعة التي قبلها يسجد سجدة لا ذكرنا.

٢٦١٢ إن ربك ثمانون سجدة لا لنفسه صلاة أبى، ويسجد سجدتين ويصلي
ركعتين: لأن هذا الركعة أربع ركعات، وكواعب ولم يأت بسجدة أصلاً، يسجد سجدتين ليصير
مهيئاً لركعة، ثم يصلي ركعتين ويقعد بينهما وهذه السجدة س'، ويقعد عقبها أيضاً وهذه
لعدة آخر.

٢٦١٣ رجل منخ الفاء، وقرا أو ركع ولم يسجد، ثم جاء إلى المسألة وقرا أو سجد
أو لم يركع، ثم جاء إلى المسألة وقرا أو ركع ولم يسجد، ثم جاء إلى
الركعة، فهذا الرجل يركع ركعتين، لأنه ما ظم وثق وركع وبه يسجد، يوقف هذا الركعة
على وجوده، وإذا جاء إلى المسألة وقرا أو سجد ولم يركع، حينئذ لا يسجد
ملكاً، أو ركع، فقد أتى بركعة واحدة، وإذا جاء إلى كائنه وقرا أو ركع ولم
يسجد، يوقف هذا الركعة على، فإذا السجدة أيضاً، وإذا جاء إلى الرابعة وقرا أو سجد ولم
يركع، المحل ههنا سجدة من الركعة التي أتى بها، ب' نصبه من ركعتين.

٢٦٤٤- ولو أنه قام إلى الصلاة، وهو في ركعة ولم يسجد، ثم قام إلى الثانية وقرا وسجد ولم يركع، ثم قام إلى الثالثة وقرا وركع وسجد سجدة، ثم قام إلى الرابعة وقرا وركع ولم يسجد، ثم قام إلى الخامسة وقرا وسجد ولم يركع، قال: هذا إثم حتى ثلاث ركعات؛ لأنه لا قام ومنه وركع منه سجدة، وقف عند الفروع على وجوه السجدين، ولو قام إلى الثانية وقرا وسجد ولم يركع، يأتى حتى ينسجد بالركعة ثم يركع ثم يصير مصليا ركعة واحدة، فإذا قام إلى الثالث وقرا وركع وسجد لم يعد ركعة أخرى، يصير مصليا ركعتين، ثم إذا قام إلى الرابعة وقرا وركع ولم يسجد توقف عند الركعة أيضا على وجود السجدين، فإذا قام إلى الخامسة وقرا وسجد ولم يركع استحب له أن يسجد من السجدين الركعة الملقمة، فيصير مصليا ركعة أخرى. يصير مصليا ثلاث ركعات

٢٦٤٥- ولو قام إلى الصلاة، وقرا وركع ولم يسجد، ثم قام إلى الثانية وقرا وركع ولم يسجد، ثم قام إلى الثالثة وقرا وسجد ولم يركع، ثم قام إلى الرابعة وقرا وسجد ولم يركع، قال: هذا من جنس كبرية لأدعي هذا فهو من بعد الركوع لا من قبل الركوع الثاني على وجه السجدة، ولو سجد في الركعة الثالثة لم يركع، يأتى هناك أن يسجد بالركعة الأولى، أو بالركعة التي عسى خلاف التواضع، فكيف ساكن يصير مصليا ركعة، ثم قام إلى الرابعة وقرا وركع وسجد، صار مصيبا ركعة أخرى، فيبين أنه صار مصليا ركعتين، فيقوم ويقضي ركعتين سوئتين، ثم سجد

٢٦٤٦- رجل توضع الصلاة خطب الإمام، ثم جلس حتى صلى الإمام أربع ركعات، وترك من كل ركعة سجدة، الإمام في الصلاة أقامه من الركعة، وأحدث الإمام، ثم قام إلى الصلاة، فإنه لا يبيح له أن يتقدم؛ لأن مقتضى من الاستحباب عدم صلاة الإمام، وغيره تقدم على الإمام صلاة، لأنه لا يجوز أن يكون الإمام، بعد ما لا أول فالأول، فعلى هذا لا يبيح له أن يتقدم، ومع هذا لا تقدم حارة لأن صحة الاستحباب تتوقف على المشاركة في الإمام، من غير أن يكون في الصلاة لا سلك، وهذا شرط الإمام في هذه الصلاة، وصح له خلافه، ويصح له أن يقضي ركعة، إذا قام من غير أن يركع الإمام، ولا يركع الإمام، أو أنه قد ركع مع الإمام ثم سجد تسجدة على أنها صلاة من باب الركعة، ويسجد الله معه؛ لأن عليهم بعد هذه السجدة مع الإمام

وكدلت بعض في الركعة الثانية، والثالثة، والرابعة، يصلي كل ركعة بها بسجدة من غير أن يصلي القنوم معه، ثم يسجد السجدة التي تركها لإمام من بين الركعة، ويسجد القنوم معه، ويحذف عنه نقيص الركعة على السجدة التي تركها الإمام، لأنه لا حق أن يركع في الصلاة، ولا في يبدأ بالأول، فلو أن في الركعات كلها على نحو ما بينا يشهد ويسلم ويسجد يسهو، ويسجد القنوم معه؛ لأنه خلعه الإمام الأول، وهي الإمام أن يسجد لسهو، والقنوم يسجد معه، فكذلك هذا الخلعه ثم قال في الكتاب، "فإن كان قصد عليه صلاته" قال، "فإن قصد؟" قلت، "لأن الإمام مرة يصير إماماً للقوم، ومرة غيره إمام، وهذا صحيح، قال، "بذلك" قد في ركعة لم تحسب أن تحيز، يريد بذلك أن يركع سجدة من الركعة الأخيرة، وهم من حيث هي هذه الركعة، فأحسب لإمام، ونفذ هذا الرجل والقنوم قنومه، وفي هذا الرجل يقوم ويصلي ركعة سجدة، والقنوم لا يسهو في ذلك، ثم يسجد تلك السجدة التي تركها الإمام والقنوم يسهو في تلك السجدة ولا تعد عليه صلاته.

فذكر عند من في الأصل، ولم يذكر الخواص، وهو شارب، الذي ان هذا قول آخر، أنه لو صلى هكذا أنه تعد عليه صلاته، ووجه ذلك أنه قد الرجز يصير إماماً ومعتدّاً في صلاة واحدة مراراً.

بينه أنه حين يقوم من الركعة الأولى فهو في الحكم كأنه حنف لإمام مقتديه : لأنه لا شيء أدرك أول الصلاة ، فإذا أركب الأركان السجدة التي تركب الإمام من الركعة الأولى ، يصير فيها إماماً للقوم ، ثم إذا قام إلى الركعة الثانية يصير عقدها بالإمام الأول ، فيخرج من أن يكون إماماً للقوم ، هذه هي الأثر التي تسجد التي تركبها الإمام من هذه الركعة ، يصير إماماً للقوم جميعاً ، وكذلك من الركعة الباقية والركعة ، فهو في حكم من أن هذا الرجل يصير إماماً ومقتداه في الصلاة ، هذا مراراً ، وبه تسجد ، لكن استحسن في الركعة الواحدة ، لأن من الركعة الواحدة لا يتكرر خروجها من حكم الإمام وعندها

قالوا ويصحبهم الرجل على هذا القول إذا أراد أن لا يفسد عليه صلواته أن يسجد
للكعبة بعد أن يركب الإمام ، وبناهم أنقوم فيهم ، ثم يشهد ، ويكبر حتى يسجد بهم
ثم يقوم هذا الرجل ويصحب من دونه وحده ، فلا يؤدي إلى الاستحسانه التي تكرها ، إلا أنه
يلزمه أمر مكروه ، أنه يصبر أيًا بالسجدة قبل الإتيان بالركوع دونه مكروه ، والله أعلم
بالصواب وإليه المرجع والمآب

ثم كتاب الصلاة بهما الف وحرره

(١) ولي م. سمر لال في الذكره. تفاعلت مع حميد صلالة، ولي م. ولما صيد إلى

كتاب الزكاة

- هذا الكتاب يشتمل على سبعة عشر فصلاً
- الفصل الأول في كيفية وجوبه
- الفصل الثاني في بيان سبب وجوب الزكاة
- الفصل الثالث في بيان مال الزكاة
- الفصل الرابع في بيان تصرف صاحب المال في التصرف بعد الحول وماله
- الفصل الخامس في انقطاع حكم الحول وعدم تقطاعه
- الفصل السادس في تمجيل الزكاة
- الفصل السابع في أداء الزكاة وإنهائه
- الفصل الثامن في مسائل المتعلقة بمن توهم الزكاة فيه
- الفصل التاسع في بيان مسائل المتعلقة بمن يحل الزكاة
- الفصل العاشر في بيان ما يجمع وجوب الزكاة
- الفصل الحادي عشر في الأسباب المبيحة للزكاة
- الفصل الثاني عشر في صدقات الزكاة
- الفصل الثالث عشر في زكاة الديون
- الفصل الرابع عشر في مال اللقي يتوفى ثم يقدر عليه
- الفصل الخامس عشر في المسائل التي تتعلق بالماض
- الفصل السادس عشر في إيجاب القيمة وما يتصل به من الهدى وأشباهه
- الفصل السابع عشر في المنعك

المحصل الأول في كيفية وجوبها

٢٦٤٧ منقول ذكر أبو الحسن الكرخي في كتابه أنبأ عن النعمان، وذكر الحاكم الشهيد في الملتقى أنبا علي النعمان عبد الله بن يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى، وفي موضع آخر من الملتقى أنه إذا ترك حتى حلق عليها حولان فقد أساء وأثم، ومن محمد بن ميمون لم يزد تركه لا تعين سباده، وأن التأخير لا يجوز، ووجه ذلك أن الأمر بالأداء وإن كان مطلقاً، إلا أنه تعين الفور بدليل أن الركعة الواجبة قد دلت على وجوبها، وحاجته بحرة قال أبو بكر البرقاني إمامنا على السرير، وهكذا روى ابن سباسة والبيهقي عن أصحابنا، فإن الملتقى وكنتك لنج، وهذا ليس في كتبهم، ولا في سنة رسول الله ﷺ بيان وقت أداء الركعة، ولا يمكن إنباته لهذا؛ لأن شروط الصلاة لا تثبت قبل كتابتها، فبقي جميع العمر وقتاً لها، كما في نفاذ، مفاد، وكما في الكفاية.

فصل الثاني في سبب وجوب الزكاة

٢٦٤٨ قال المصنف رحمه الله تعالى: وجوب الزكاة في الأموال، وليس معناه أن الزكاة هي ثلث، بل الزكاة هو ثلثه يعني، ولكن معناه أن ثلثه يعني جعل ثلثها سبيبة لوجوب الزكاة كما أن الروي في الصنع هو الله تعالى، ولكن جعل الله في الصنع سببا للزكاة والتشجيع، وتظهر قول هؤلاء المخطئين في الأدلة لا لأجل الزكاة في الدنيا، وعليه أصبحت الأموال موصولة بالبريد في كتاب ما بعد التمتع، وهذا معنى سبب وجوب الزكاة من غنى ما يخطئ بعضا، ويسوء به عامة أصحاب الشرائع، لأن المال لا يمكن أن يوجد سببا لأن ما موجود في حد كثير من الأموال، ولا وجوب من سبب الزكاة سبب في دار الحرب ومن أسسه وجه من المحدثين من منعها أنها تصدق في دار الحرب، وحكم إنما يصدق في سببه نصية للأصل لأن الأصل في الإصطحاب تصدقة الخدم إلى سبب حرمته لأن الإصطاف للخدمة أمر، وبعض الخدم به ما في سائر بني الأصحاب، لأن السرع حال المال في موضع لا يرد في أحد، وفي حق إحدى أصبه في دار الحرب يرد في أحد يخرج بغيره في جيب، غير أن خطيب المال ليس سبب الزكاة في دار الحرب لأن الزكاة وجب بطريق التسمية، وفيه سبب للقليل من الثمن، لا الكثير من الثمن، ولا يجب حالا بل يجب الثمن في الزكاة، ووجب مؤجلا لا حالا، وهذا يحق للمسلم بالآداء من غير التارة، حتى يرد من عليه الواجب من الثمن، يعني أنه أصل الدار، غير أن طريق الصدقة في الحرب أدب للمسلم، وجب إعطائه من أموال النصارى، وهذا سبب اعتبار حقيقة الصدقة لأنه أمر حكم يشترط له أحوال الناس، فإعطاء الإمامة مؤلا في المجهودات مقام حصول الثمن، لأنه أن حصول سبب غائبة وأقرب للإستدانة به التجارة مؤلا في غيرها من الأمور مؤلا لأنه مقدم حصول الثمن لأنه مؤلا في حصول الثمن، والله اعلم

الفصل الثالث في بيان من الزكاة

فتقول ما يرى الأندلس وهي الذهب والفضة والمعادن، وعروض
النجاسة، جميع داخل في دفع بدلتها مسانئها، والآحكام معلومة به، فقد بين أحكام الذهب
والفضة، وأما المعادن، لا حاجة إلى معرفة ذلك أس، فتد.

٢٦٤٩ الزكاة في الذهب والفضة فطرويه، كالأز غير مصرويه، موز التجلد.
أولاً، إذا بلغ القيمة مائتي درهم، والذهب عشرين مثقالاً، وإذا بلغ نصف مائتي مثقالاً، وإذا بلغ
نصف المائتين، لا يجب الزكاة، وإذا كان كائناً في من غير، هكذا، فكم المقدوري في كسبه،
وهذا لأن الزكاة في ثمنه من المائتين، فيحسب كسبه الزكاة في حقه، قد، كان ناقصاً في حقه
لا يجب الزكاة.

٢٦٥٠ والمعتبر في ذلك هم وربهم، وهو أن يكون كل عشرة دراهم سبعة مثقال
على ما يرون الناس اليوم، فإذا جرى التخليع في دينار عمر رضى الله عنه، فدخل في نصيبه دراهم
سبعة ما يلقى كل مالها مائة مثقال، وعلى هذا القول، فإن سبعة مثقالين في مائة
مئة خمس مثقال، والأصح من التفسير الأول، وأصل ذلك ما حكى له في أبو النيث في
قوله في آخر ما يصدق، لأن الدرهم على عهد عمر رضى الله عنه كان على ثلاثة أنواع
نوع عشرون مثقالاً، ونوع اثنين عشر مثقالاً، ونوع عشرة مثقالاً، وكان الدينار على نوع
واحد، وهو عشرون مثقالاً، وكان يقع بين اثنين المئتين في سبعة مثقالين، فبالدرهم، فبالدينار
أصبح في ذلك المئتين، فكل نوع ثلثه، فأخذ عمر رضى الله عنه ثلث العشرة.
وثلث لاسي، وثلث مائتين، فبلغ ذلك أربعة عشر مثقالاً، فجعل دينار الدرهم أربعة
عشر مثقالاً، وقرروا أن المائتين على حدة، فبلغ دينار سبعة دراهم مائة وأربعين مثقالاً، وهو
دينار سبعة مائتين، كان دينار عشرون مثقالاً، وهذا خبر ورب السعة في الدرهم.

٢٦٥١ وحلهم في دينار الدرهم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، فبلغوا أنباء ثمان على
دينار مائة، لأنهم على دينار مائة، والأصح أن كان على دينار خمسة، وكذلك
على عهد الصديق رضى الله عنه، ثم صارت على دينار مائة، على عهد عمر رضى الله عنه،
وكذا الحلهم أن الدينار هم مائة مائة، والنسبة أب صارت مائة على عهد عمر

وهي لله عنه، ونيل، ذلك كان على سبب التوبة، وإذا زاد الدراهم على ما سبق، أو زاد الف دينار على عشرين، فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله لا شيء من برأى الدراهم حتى تطلع فريحي درهمًا، وعلى الذهب أربعة مثاقيل، وقال أبو يوسف ومحمد والشافعي وحنبل رحمه الله: يجب فقط زاد محاسبه، وذلك ربع العشر.

٢٦٥٩ - ونعم السحب إلى النقص، والنقص إلى الذهب، ويكمل أحد النقصين. والآخر عند علماء الحديث مكروه عند الله من الأشنع أنه قال: يجب السحب في ضم الذهب إلى النقص في باب الزكاة، ولأنه ذهب والنقص وإن كان محتمل صورة، فهذا مستثنى من حيث إنه يتعلق بمسا وجوب الزكاة، وهو وصف بالنسبة، فجار تكميل أحدهما بالذكر، بخلاف البصر مع الإبر، لأن الزكاة تمتثل بها باعتبار العبر، ولا يحل مخالفة حقيقة.

٢٦٥٣ - ثم قال أبو حنيفة رحمه الله: آخر ما ضمناه...: القدمة، وقال أبو يوسف ومحمد يضم ما عدا الأجر، على ما في الورق، وأما الضم في بوفرة إلى أبي يوسف ورجع عن هذا القول وقال يضم باعتبار القيمة وصورة استكمال بالأجر، والورق أن يكون النقص من هذا الورق، والمذهب من آخر ورثاء بأن كانت أذرعهم مائة والدينار عشرة، فلو كان ثوب من أصلها ورثاء، وتلاثة الأرباع من آخر، بأن كانت الدراهم خمسين، والدينار خمسة عشر، فلو كانت الدراهم مائة وخمسين، والدينار خمسة

٢٦٥٤ - وصورة التكميل من حيث القيمة أن ينقص الورق من أحد الطرفين ولا ينقص القيمة، بأن كانت الدراهم مائة، والدينار خمسة، وثمب مائة، أو كانت الدراهم عشرة، والدينار خمسين، فيجبها بمسيرة دينار وشعور الاختلاف لا يظهر حال تكميل الأجر والورق، لأنه من النقص قيمة أحدهما فلا قيمة الآخر، فيمكن تكميل ما انتقص حيث بما بوفاء، فيكمل الثمن دينارًا وخمسة، فيجب الزكاة فلا خلاف، وإن ظهر حال نقص الأجر والورق، فعلى قول أبي حنيفة يجب الزكاة، لأنه يعتبر في القيمة، وقد كمل النقص باعتبار القيمة، وعلى ما عدا لا تجب الزكاة، لأنها يعتبر في الورق ولا أجره، ولم يكمل النقص من حب الورق ولا أجره، والمجاهل أنها يمسران الورق حالة الانحسار، وبو حنيفة انحصر القيمة حالة الإجماع.

٢٦٥٥ - وأجمعوا على أن المسيرة للورق حالة الانقراض، حتى إذا كان له أقل من مائتي درهم، فيجبها عشرون دينارًا، أو كان له أقل من عشرين دينارًا، فيجبها مائة درهم، أو كان له

قلب و خفه و ریه دانه و عیسریں . و قیمت لعل باغش عسریں و پانزده ، او کتان له قلب عسب و ریه
خمسه عسریں . و قیمت حبایه سانه دهم لایحه الرکوه ، و اشد عشر موی حاله ، لا تعزاد ؛
لقوله عسب السلام ، امی ماسی درهم حبه دراهم ، و امراد من النماحه الورده ، و قال علیه
السلام ، امی عسریں مثقالا و عسب مثقالا ، و يقال هو الورق ، و الناس علیه السلام یصر
على الورق حاله لا مزل . و لا یجوز نقیصه عسره لأن نقیصه ، و ما تعرف بالاجله من مریض
انقص ، یا کاد انقص ، مریں حاله لا امراد ، فایضا بلع الورق مع یا حاله لا امراد ، بحسب تکرر کلامه
و ما لا فلا

حتا إلى حد ، لأجتماع ، فها يصير في الورد حالة لأجتماع أغلب أحوال الاجتماع
بمختلفة الأعداد ، أبو حنيفة يسمي خمسة حالة الاجتماع ، وروى عن حالة الاجتماع بين حالة
الافتراء^١ ، فقال في حالة الافتراء : بما يصير القضية كما في سائر أمور التجارة ، وفي حال
التجارة بمعتبر القضية كما في سائر الأمور للتجارة إلا أن في حالة الافتراء ما يصير انفسر
الورد وانفسر جهاذ ولا غيره فلا يحصل حال في حود انفسر ، كما قد من التسرع في مطالعة
لاختيار الصبي^٢ ، فله في حالة الاجتماع لا يفسر عن سائر الورد ، فبحسب الصلابة فيه
الفتاوى

۲۶۶- بی الحادو عر ابی یوسف وحید عده عسمه و دانیس ، ملقة درهمه ، بی
اصف الصانیر بی العصفه تصومہ در همہ کتابہ صحت درهم و رباعه ، و احکام الفصه بی
المنانیر - حقوقہ دانیس کتابہ اقل من عشرین دینارہ ، غلا رکاۃ حتی یکور ی مایہ اصحاب بی
الاحر وحبہا رکاۃ ، و فریوں بی حبہہ کولاً وحبہ یوحبہ اخر : و اوجہ ترکۃ فی
بعلی الارضین ، و عسای لرب الاحر فلیہ اثر کاکہ ذکر نمہ بی می کشہ یونی
الحس عن ابی حبیبہ ان اثر کاکہ حب می انما هم السیدہ و مالک و یوسف ، و کتاب الفہامہ بالفصہ
وذاکامہ صانی درهمه لا - سم الدرهم مظان علی ما ثبت العصفہ مع عائشہ حیثا و لها

١٣٤٢ هـ ١٩٢٣ م

(٢٣) كذا في نسخة أخرى، د ١٠٤

{2} وفي هذا وفي مرحلة الاحتجاج وبين هذه الأعمار، ما يفسر الميعة بخلاف الفيلسوف لأن للمدعى الحق، وفي هذا الميعة، ما يفسر الميعة بخلاف الفيلسوف، وفي هذا الميعة، ما يفسر الميعة بخلاف الفيلسوف، وفي هذا الميعة، ما يفسر الميعة بخلاف الفيلسوف.

(1) لا يجوز أن يكون لأحد الزوجين ملكية منفردة في المهر

النقص الموجب باسم الدرهم، وإن كانت متروكة ليست لتجارة، لم تجب الزكاة فيها حتى يبلغ ما يكون فيها من النقص مائتي، لأن الغالب فيها الفشل، فلا يتناولها اسم الدرهم، فيعظر ما فيها من النقص، وهذا إذا لم تكن بالمتجولة، فإذا كانت لتجارة، وقد بلغت قيمتها مائتين وجب الزكاة؛ لأنه إذا لم يطبق عليها اسم الدرهم لم يكن عزز الأثمان، فيكون بمنزلة العروهي، وفي العروهي يجب الزكاة إذا كانت لتجارة، وقد بلغت قيمتها مائتي، كذا ههنا

وأما الفلوس فلا زكاة فيها إذا لم تكن لتجارة، وإن كانت لتجارة، فإن بلغت قيمتها مائتي، وجب الزكاة ما ذكرناه، وكان الغالبية أحسن من إبراهيم بقول من صدق مائتي درهم فطره، فإن كانت لتجارة يجب فيه الزكاة، وإن كانت لتسعة فإن كان فيها فطره، فيلزم أنقصه تجب الزكاة، وهذا سري النقص لا يجب. وكان القاضي أبو إسحاق الحافظ يقول: على قول أبي حنيفة لا يجب الزكاة إذا أسكنها للتسعة، وعلى قول أبي يوسف ومحمد تجب فيه الزكاة وإن كانت للتسعة، وروى عن أبي عبد الله محمد بن أبي حفص الكوفي أنه قال: لا تأخذ قوله أبي حنيفة في هذه المسألة، إنما تأخذ قوله أبي يوسف ومحمد، لأنهما أعلم بالراية من أبي حنيفة

٢٦٥٧ والمتطاول تسمى درهم في حركته، فيقتلونها النقص الموجب باسم الدرهم، وكذا الشيخ الإمام خليل أبو بكر محمد بن الصالح يفتي في العطارف بوجوب الزكاة في المتاجر، منها عدداً مخصص درهم، كذا يقول. يجب أن يكون هذا قول أصحابنا جميعاً؛ لأن الغلبة قد تفرقت عن من ملأه بحث لا يصح حسب تقريره في الذهب أو الفضة، وبه أخذ القميه الشيخ الإمام الأجل نسر الأئمة المقلون، والشيخ الإمام لأجل نسر الأئمة السرخسي، ومنايع زماننا لما رواه عن الإمامين في رسمه، حيث تقررت النسبة فيهما، أما في زماننا قد راجعت وبم ينزاعاً، فلا يمكن إلجاء الزكاة فيها، باعتبار العيب، فيعظر إلى ما فيها من النقص

وروى عن سعد بن معاذ المروري أنه قال: الفطرية إذا كانت ألفاً ومائتي درهم يجب فيها الزكاة، وما لا خلاف، كذا يقول في ألف ومائتي فطرية خمسة دراهم، وذلك لأن كل فطرية فائتة، وما سواه نحاس، وألف ومائتا دلتق يكون مائتي درهم، وفي مائتي درهم خمسة دراهم

٢٦٥٨ ولو أن رجلاً أعطى خمسة دراهم عن مائتي درهم رجلاً من الزكاة، ثم جاء

ولم يخلص المهر بمهسه ، وبه الركة من القى صدر حمسه ، إن كان عليه حمسة ولا يصح
بما هو كذاهم لسادس ، وإن لم يصح فيه الركة في الدرهم السادس صدر كانه يورى أن يكون
لحمسه وكذا ، والدرهم السادس نطوعاً ، ولو يورى عن هذا الوجه لا يمكن أن يربا ، لما هنا به
الركة صحت بغير حمسه ، ثبت بين القى والتغير مدونه به عند الحق ، إن كانت لا ست
باعتوا الملك ، فممكن سبة الربا ، وعلى هذا إذا كان مال الركة مكلاً أو موروثة ، فأنطى من
جسه ما هو أجود منه ، وهم أن من الواجب كيلاً نحو أن يورى أربعة نفرة حقة حقه من
خمسه أسفر ، حقه وسطه ، لا يجوز إلا عن قدر من النكبين والمورث ، فإذا كان المورث مثل
الواجب في الدرهم وبكبه رداً من الواجب سقط منه بمقتضى في لو أن أبي حمسه وفي
يوسف رقتل حمده يورى الفصل

٢٦٦٢ - وهي المدوري رواية ابن مساعة عن أبي يوسف إذا أعطى نفسه مكان
القصعة ، فإن كان رداً القصعة فيه دفع أقل لم يجر ، حتى يؤدي قدر القصعة ، نحو أن يؤدي
السيوكة عن الجهاد ، وإن كان النكاح بمضى في الوصف ، نحو أن يؤدي القصعة أنسر عن
الدرهم لضرره لرقبة لضرره ؟ أكرهه يجوز ، وإذا كان رجل يورث ضمة وزه مثلاً
درهم ، وقبضه به بـ " بـ " ثلاثاً ، أدى عنه خمسة من غير ، عمر عليه ، فهو على الخلاف
الذي شأه ، بعيد وهي الزهوف ، لأن المحرفة والقصعة في أموال الربا سواء ، ألا يرى أنه لا
تعتبر القصعة في حمود العباد فيما بين المتعاقدين ، كما لا يعتبر في الحرم ، فكذلك ، فصار
لخلاف في الصناعة بطير الخلاف في الطوفة

٢٦٦٣ ولو أدى عنه من حمسه درهم من الذهب ، لا يجره عن ركة جميع الإريق
بالإجماع ؛ لأن موقوفه أجمع في أموال الربا عند مقلدنا بخلاف حبسها بالإجماع ، وهي
القلودى إذا كان له ؛ وضمة وقده مائتان ، وقبضه ثلاثاً ، وإن ركه من ماله يعلق برقم
عشره على التغير ، بشرطه به ، وإن أدى من قيمته عدل إلى خلاف حمسه ، وهو الذهب عند
محمد ، وأما عند أبي حنيفة ، يورى حمسة درهم من غير الإنا ، سقط عنه الركة ، وإن أدى
من الذهب ، ما يبع ثمنه منه حمسه درهم من غير الإنا ، لم يجر من مولاهم جميعاً

بمعارفه أهل ذلك البلد بعد، فيما بينهم، حتى عاينت بعد ذلك البلد، ولا ينتظر لي موضع الشراء، ولا يبي مبيع ثابت وقت حولان الحول، لأن هذا ما وجب تنوعه، فيعم يعذب نقد البلد، كما في ضمن منقاس، إلا أنه يعتبر نقد البلد الذي كان يحول فيه علو الخلق، لأن الزكاة تصرف إلى يدها، ليس في المثل المتقوم، نقد ذلك البلد انصاع في حق الفقراء من حيث الترواح، يجب اعتبار، وروى عن أبي يوسف أنه يقول: ما اشترى به، وإن كان وجب له قبل يدي به المبدأ، استبرأ بقرض، لو ورثه، يقوم بمقابل نقد البلد، لأن المتصور إلى احتياج إليه لأجل الزكاة، والزكاة وظيفة للفقراء، وهذا المال مثل ما بين، فكان وجوب الزكاة فيه باعتبار النعم، فكان التصريح به أولى.

٢٦٦٨- وهكذا نقول، فيما إذا اشترى بقرض، أن هذا المال يقوم بذلك المخرج، إلا أن التصريح بذلك المخرج غير محقق، لأن ذلك المخرج لا يصلح به الإقباض، وجب التقويم به تصحيح البلد، ثم إذا حوّل المزارع بقرض فماتت ذرهم مبرورة، حتى يرضى من اشترى به على التجاره بقرض، فماتت ذرهم حال الحول على المبدأ، هو لا يسبى ما تسمى ذرهم مضرورة فلا زكاة فيه، حتى يسبى ما تسمى ذرهم مضرورة، من عس في سنن.

٢٦٦٩- روى الشري عن مالك بن أنس، في ما يشترى لا يصير تجارة، إلا إذا روى التجارة، وروى الشري عرف بقرض التجارة ما يشترى بقرض للتجارة، روى التجارة أو لم يجر سبلاً، ولفرق من وجهين أحدهما أن المشتري لو صار مال التجاره مع أنه لم يجر التجارة إنما صار لكونه بدل مال تجاره، لأن البلد قائم مقام الشئ، لأن المشتري بالمواضع والقداس ليس بدل مال التجاره، لأن العقد لا يملأه يعني المواضع والدنانير، وإن يملأه شيئاً في الدعة، وما في الدعة ليس مال تجاره، أما المشتري بالقرض بدل مال التجاره، لأن العقد يملأه بقرض البقرض ولو كان لتجاره، فجار أن يصير بدلاً للتجاره، بدونية التجاره.

لفرق الثاني، أن كان المشتري بدل مال التجاره من الفصل، جمعاً، إلا أن المشتري بالمواضع والدانير بقرض مال التجاره لكونه بدلاً من مال التجاره، بقرض مال التجاره بقصد، لأن الأصل ما، مال التجاره من غير قصد، منه، وما سوى الأثمان لا يصير مال التجاره من غير قصد، أم المشتري بقرض التجاره لو صار مال التجاره لكونه بدلاً من مال التجاره، بقرض مال التجاره بقصد، لأن الأصل ما، التجاره بقصد، ولم يعتبر ما

بعض قصده (حي لم يمر من ماضٍ بطل قصده) "رَأَى جِي الْأَمَلُ" و قد مدة وقت السفر لا يصير انشروا للتجارة، و ما يمر من التشرى من هو ليس بغير، أو بعد خدمته لا يصير للتجارة إلا به التجارة لأن الأصل لو كان للتجارة من غير قصد، فالتشريع لا يصير للتجارة إلا به التجارة، فإن لم يكن الأصل للتجارة لأن لا يصير يسري به مثل التجارة إلا به التجارة فافهم

٢٦٧٠ - من بنية التجارة لا يعمل ما لم يقصد إليها العمل بالبيع والشراء أو التسليم منها يسامحه حتى إن كان قد قصد للتجارة أو يقابل لبيدته، بل في هذه التجارة لم يكن للتجارة حتى يبيعوا، يكون أن شمر ارتكاه مع ماله من أدل، وقد يحل له ما لو كان قد قصد للتجارة به، أن يكون للتجارة، بطل به الرأى بالتجارة لأنه لأن في الأصل لا بد من المحجة إلى فعل التجارة (وهو ليس بفعل من ماله)، فإنه ما فعل يسري، من لفعل انطى محجة إلى ترك التجارة، هو بارتكابه حمية، فالبية تصدت يسري

٢٦٧١ - ثم انص أممها بارتكابه من ذلك ما سوى بداهته أو التماسه من الأموال يسري و هو التجارة حالة التشرى أنه يعمل بنية، ويصير انشروا للتجارة، وانصوا أيضاً أنه بطل هذه الأعيان (لأنه يسري التجارة و قد مرت حرك لا يصير للتجارة، ولا يعمل بنية، وانصوا فيه أو ملكه بالتشرى بنية، والقصد، والوصية، والعلع، والصبح عن - محمد يسري للتجارة، عند التمسك، قال أبو يوسف بعد بنية، وقال محمد لا يعمل بنية، وقول أبي حنيفة كقول محمد، قد ذكره بعض السابح، فوجه قول محمد، إن التشرى هو سجارة، وهذه الأساليب لسجارة، فلم تعمل بنية بالتشرى، فلا يعمل بوجه قول، أبي يوسف أنه بطل هذه الأعيان بكنس، و التجارة بسبب هي إلا انكسب، فبطلت هذه الكتب بكتب التجارة، حيثما لا الرأى

٢٦٧٢ - وقد ذكر من بنية من ماله، هي من آخر ذكر، قد يرد به، فافهم للتجارة، لأن الإجارة مع تجارة، لأن مع ماله، فافهم للتجارة، من يسقى به سجارة فافهم للتجارة، وقد بحث أن يكون قول محمد

٢٦٧٣ - واحصى المصباح في بنية التجارة حتى انشروا من يعمل في عمل يسري الإسلام في سرح جامع، وأصح أن لا يعمل، لأن التشرى بنية التجارية على ما عرف

ومعاقلة ويرفع - وقد كان بيع هذه الأسب مع متوكل فيها الزكاة ، وإن كان لحفظ أموالهم فلا تجب الزكاة بمرته لأن النضاع ، وكذلك إذا كان من بينه أن سبه هذه الأسب لم يشتري لا على وجه الطح - فلا زكاة فيها ، وهي بمرقة ثياب الخدمه ثم يمدع مع المدينة في البيع ، وإن هضم سأل مبدأه وجر يشتري جثرة للخدمة وهو يورث أنه لا يباع بغيرها معها له بدل عابدا الحمدا ، قال يمس بغيره حتى يشتري ويغريه امره والعامل من أن يشتري للخدمة ، ذكر هذه الخيمه في كفتي

٢٦٧٨ - وقال في العيون ، المفضل إذا اشترى حرا يرهبه فكذلك ، وفي فتاوى أبي القليل : إذا اشترى حوالا بمصره آلاف درهم ليزوجه من الماسر ، أمثال غيبا الحول فلا زكاة فيها ، لأنه أسره ليعمل لا لشدة ، فإن كان في رايه أنه يبيعها حرا فلا عبدة له ، وكذلك يطوأت في زيل أعماله وحده .

٢٦٧٩ - راجع به من كتاب العيون من الخطه المنجده ، حيث عدها الحول ربيعتها مئة درهم حتى وجب عليه الزكاة ، فإن أدى من عيب أدى ربع العشر من عيب خمسة أشهر خطه ، وإن أدى من عيبا أدى ربع عشر القيمة أيضا خمسة أشهر ، فإن لم يؤد حتى يفسد الخطه إلى ريفه ، فصار مفسدا أربعين ، فإن أدى من عيب خطه أدى ربع العشر خمسة أشهر ، لا تقاض ، وإن أدى من القيمة أدى خمسة دراهم " فيصحب يوم حولا من حول أدى هو يوم التوجوب عند أبي حنيفة ، ويذهب ما يؤدى عشرة دراهم فبسب يوم لأداء ، وإن مضى من الخطه إلى الغصب ، فصارى تسوى مائة من غير الخطه أدى خمسة أشهر بلا خلاف ، وإن أدى من القيمة أدى خمسة دراهم فبسبها يوم حولا من حول أدى هو يوم التوجوب ، وعند أبي حنيفة ، يفتق قيمتها يوم لأداء ، فإذا مضى أن لا يبيعها يجبر نفسه يوم التوجوب حتى حس هذه الأسائل ، وهما مائة من خمسة دراهم لأداء .

وهذه المسألة من الأحكام ، على موقوف الواجب في غير من الزكاة يوم حولا من الحول ، فعندها الواجب يوم حولا من حولا من الحول ، كمن أساءت ولايته من الواجب على القيمة بالأداء ، ثم مضى فيها يوم لتقاضي ، ولأنه من الواجب أن لا يملكه

(١) سئل في

(٢) كذلك في رد ، وفي الأصل وقد في من الدراهم عهده

(٣) وفي ب من مائة الزكاة

المعسر هو العسر، ألا ترى أن كذا من خمس من الأبل لا ساوى منه درهم بعت الزكاة، ولو كان
له الأربع من الأبل تصادى ما نثر درهم لأبى الزكاة، وكان حق منعته ما يعبر، إلا أنه
تلك الأبل ولا يملكه من الميراث إلى القيمة بالأداء، فمفسر القيمة يوم الأداء، وأما من عرّفه
الشيء به فلا خلاف.

فإن قيل: لو كان أبو حنيفة يفتى في أربعة أفقر دخله خمسة دراهم من خمسة
أفقر دخله واحد، يسمى أبى حنيفة من الخمسة، ويحجب أخذه من الأبل، فإن كان
الخطبة مضمومة عليه، ثم من كذا، والسمي إذا أعطى شيئاً واحداً فصرفه ما تسمى مسمى
خمسة أصوع من خطبة أوها عن خطبة، وإنه يخرجه من ماله، وبلا خلاف في ماله
الأفقر لا يخرجه إلا عن أربعة، فلو كان لا يخرجه عن الخمسة إلا أفقر إذا دفع ما كان من الخمسة
أوسطاً، وهذا لأنه لا دفع إلا العبر، ظهر أن الواجب من الأبل هو العبر، لو قف الأربعة
بأصعها عن مصعب، فوضع عن شئ يتمايع بالمجودة، ومعه، لا دفع بها عند مقتضى
بجسها، وقد قبل المخرجه بحسب حجب جعلها به لا عن الأفقر الأوسط، ومعه أدركه هي
الأوسط، حتى لو أدى أربعة معه، فبعدة من الخطبة يساوى خمسة دراهم عن أندراهم مخرجه
عن كذا الواجب، وسبق عن كل الواجب، حكى ذكر الزكوى، عليه ثمانية مائة، وإن
صحيح، لأنه ما قبل خروجه عن شئ إذا قبلها بحال الحسب جعلها لا عن سماع
٢٦٨٠ وفي ذلك الخطبة بعد قول المقول تم تغيير اسم، أو هو، وهو قوله فيما
إذا كانت الخطبة قائمة وغير المسموعة، لأن ما لا سبيل له وحسب شئ من ذلك، وغير
المعسر يخرجه في شئ حيث يورث من الميراث، وكذلك الخراب في كذا ما كان يورث، لأنه
هذه الأشياء مضمومة بالزكاة إلى الأبل.

٢٦٨١ وإن كان يصح ما ثبت من كذا في كذا، أو ما أسفه ذلك،
فما سلكه بعد ما ذكره الخوارج، ثم تغير اسم إلى زيادة أو نقصان، فاحتمل ما فيه عند أبي حنيفة
في الخراب في الثلث عشر الفضة يوم الزكوى، وعندهما يدرى الله يوم الاستهلاك، فالتغير
بعد الاستهلاك في الثلث عشر الفضة، حتى أعسر الفضة لها يوم الأداء، والتغير بعد
الاستهلاك في غير الثلث عشر الفضة، حتى يصير أمة يوم الاستهلاك في غير الثلث عشر
والفقر، بسبب أن الميراث، بسبب أنه لا سبيل له، فكل من الميراث إلى كذا لا فقهه،

وكتب الزيادة الخاضعة من حيث الدفعة بعد الطول كزيادة ما استمدها بعد الطول، ولو استفاد زيادة مال بعد الحول لا يجب فيها شيء، فهذه كدلت، أما زيادة ما من حيث السعر ليست زيادة فيه، فإن العين على حالها كما كانت، وإنما هي باعتبار رغبة بحدوثها الله تعالى في قلوب العباد، وعقاب الناس ليست بمال، لتجعل الزيادة بسبب (لمرلة زيادة) " مال استمدها بعد الحول، وإذا لم تزد العين كانت أربعمائة خمسة دنانير، فكان قيمته خمسة مائة عشرة دراهم، فإذا أراد أن يؤدي فلقمه يؤدي عشرة دراهم

ثم إن محسناً مال من هذه الصورة " إذا أدى من العين خمسة أقدرة، أو لم يقل أدى خمسة أقدرة " من هذا الياض، أو خمسة أقدرة يدية، ويحي أن يؤدي خمسة أقدرة ندية؟ لا ذكرنا أن هذه زيادة مال استمده بعد حوله، فلا يعتبر بالزيادة المستمدة بعد حوله، فلو أوجبت خمسة أقدرة من هذا الياض، فقد اعتبرنا الزيادة المستفادة بعد حوله، فأرجأ خمسة أقدرة بوجه كما وجب يوم حوله، حتى لا يلزمنا تغيير الزيادة بزيادة ما بعد الطول، فهكذا حكى عن القاضي الإمام أبي حنيفة النعمان

٢٦٨٣- قال القدوري في كتابه: ويصم للذهب والفضة التي عروص النجارة؛ لأن وجوب الزكاة في عروص النجارة عندنا في اعتبار القيمة، وباعتبار القيمة العروص من حسن ثلثها من الذهب

ج ٢-أبواب زكاة الأموال، وبيان أحكامها، والمساكن المتعلقة بها:

٢٦٨٤- فقروا لا بد من معرفة الناحية، وألفاظ الكتب في بيان ذلك محتفظة، ذكر الحسن في كتابه عن أبي حنيفة، رحمه الله تعالى: أن الناحية ما نزع من الربح بقسطها صاحبها يتصرف به في السر والسر، ولا يرهق بيعها ولا النجارة فيها وذكر القدوري في كتابه أن الناحية هي المأهبة التي يكتسب بالرعي ويكرها بذلك؛ وهذا لأن السوم إنما يصير لتحقيق الرغبة من حيث الذرة، والسيل، والسمن، وإنما يصير ذلك زيادة إذ قلبه موزن العلف، أما إذا كثرت موزن العلف فلا، وإن كان يعمه، حباناً يرهقها أحياناً، بعدد فيه العلف؛ لأن أصحاب المواشي لا يجدون ما من أن يعمروا مواشيهم في بعض السنة، بأن يخذل المرد، أو يهرق النطج على الأرض، فسمعت اعتبار ذلك، ويصير العلف، إلى هذا أشار محمد، رحمه الله في الأصل

(١) استدرك من النسخ بوجوه مختلفة، وكان في الأصل حبيبا يصعب ماز

(٢) ما بين القدرين شاهد من اليمين واليمين من الأيمن والأيسر من الأيمن

سبب قال الأثر إلى أهل المال من علموا أسهر أو أكثر، فيصحح من أن يكون مال
الركعة. أما إلى أن العرا بمالك، ولو سوي أن يجمع المسألة منه أو علمه، ذكر في
الأصل أنه لا يخرج من أن يكون مضافاً لأن الله لم ينص بنحو

وذكر القدر في كتابه فإن كان من علمه مع هذه نسبة لا يخرج من أن يكون مضافاً
[وإن يترك ويحب حرج من أن يكون مضافاً] لأن فيه جمعاً عنه أو حمله في المحاصل فيه
رثه اليوم، وإن كان لا رعا، فأنه لم ينص بالنحو ولا يعمل، وإن يترك ويحب حقه
انصبت عليه بالقرى فمحمدين، وفي المتن إذا كان لم يلزم من عدم سجارته، وجرى أن يكون
لأحدهم فجعل يربح كل سنة أو كانت على دليل مائة، بوي أن يكون له مائة، وبها الحكم
والخبرونه، وهذا نص في ذكر إبراهيم بن محمد إذا كان يترك من ابن يعلى فمحمدين، وهي بالعمل
مركبها عن ذلك من سنة أسهر فهي سنة، وإن كان علمه أن من سنة أسهر فهي مائة على
حائها، وكذلك العلم إذا كان سنة أسهر ورعيه وهو عبيدكم بالقرى.

٢٦٥٥ قال إن كانت لتجارة ورعاها سنة أسهر أو سنة، لم تكن سنة تدا،
وهي لاسحره إلا أن يبي أن يجعلها سنة، قال وهذا بركة رجل له عبد لحظاً، وإذا
يكونه من سنة أسهر، لا يجوز على حاله، وإن كان له حاداً، إلا أن يبي أن
يخرج من السنة أسهر، وسبب عدمه.

٢٦٥٦ قال محمد [في الأصل] "وإن كان من حشر من لا يملك السنة!"
ركعة، وفي الخمس سنة، وفي المثل شاة، وفي خمسة عشر ثلاث شاة، وفي عشرين أربع
شاة، وفي خمس وعشرين خمس شاة، وفي النسي طشت في سنة النسي، وفي سنة
ونلاحي شاة، وفي النسي طشت في سنة النسي، وفي سنة وأربعين حدة، وفي النسي
طشت في سنة النسي، وفي إحدى وستين حدة، وفي النسي طشت في سنة النسي، وفي
سنة ثمانين، وسبب عدمه، لا يجوز شيء من ذلك من أن كان يسمى النسي عليه، لصلاته
والسلام عن أحدك ثم قال ثمانين، ثم بعد ذلك يرد عدد في حب زيادة إلى النسي،
فيجب في سنة وسبعين يت يرد، وفي إحدى وسبعين حدة، إلى سنة وعشرين، على هذا
أثر العلماء رحمهم الله تعالى

(١) سبب من سنة

(٢) سبب من سنة

(٣) سبب من سنة

سنة فيكون هو عشرة أراهم. وبس في الزكاة شيء، ولما انكروا حصص ولا بد من الخلق
فيه وليناك من أبي حنيفة رحمه الله تعالى في رواية عن عبد الله بن مسعود، وهو رواية لا
يحد

٢٦٩٦ وعنه أن يوسف بن جندب وجموعته انهم تعالى لا يستلوا في الخيل أصلاً وهو
من الشافعي رحمه الله تعالى، حليم في ذلك قوله عليه الصلاة والسلام: ليس من مسلم
في غنمه ولا في برية مبدية، ولأننا أجمعنا على أن ذلك من غير ولا لأحد ومنه
وكذا قولنا على أن ولاية لأحد مسلمي، فلو كانت الزكاة في حقه من قبل نكاح ولاه
الأحد منها لكانت في أبو حنيفة رحمه الله تعالى يعمل بها من غير من أحدث على من
الغاري، وسجد على من يرضى ويغفر الفرس مطع كل مدح، فالغفرانهم إذا علموا
به لا يبركونه فصاحبه

٢٦٩٧ ولا زكاة في الجبير وتعللوا في ذلك، ١٤٥٠ زكاة لا تجب في
مبيدات ولا بالأسان، وخبث زلزال، وتعب. ثم عادة أن يخصه بعد ذلك باسم
عانه

٢٦٩٨ وقال محمد رحمه الله تعالى: ومن في الحملان والدميان والصحاحين
زكاة، كما هو حسبه حقه لله تعالى يقول: فولا يجب نيب ما يجب من أسنن، وهو
ذلك وهو رحمه الله تعالى، يرجع على هذا لقولنا: يجب أن يكون له من أسنن، وهو قول
أبي يوسف وأبي حنيفة، رحمه الله تعالى، ثم يرجع على هذا القول وقال لا يجب فيه شيء
وهو قول محمد رحمه الله تعالى

وحده قوله: أو قوله عليه الصلاة والسلام: في خمس من أسنن الشاة عشرة،
وقوله عليه الصلاة والسلام: وفي ربيع شاة شاة، وهذا سم حسر، هذا قول الشافعي

(١) أخرجه ابن أبي عمير في مسند ٢١، ٢٢، ٢٣، وأبي يعقوب في مسند الشافعي ٢٤١٤، وفي
مسند أبي داود ٢٣٠٢

(٢) أخرجه ابن أبي عمير في مسند ٢٦٠، ومسلم ١٦٣٠، وأبو حنيفة ٥١٩، وأبي حنيفة ٤٤٦٢، ومنه
صاحبه ١٥٠٢، ومطالع في الغرب ١٣٩، وبقدر في ١٥٧٦

(٣) أخرجه الترمذي ٥٥٦٧، أبو داود ١٢٤٠، والبيهقي ٧٨٨، والدارقطني ١٥٧١

(٤) أخرجه ابن أبي عمير في مسند ١٣٢٦، ومسلم ٢٢-٢٣، والترمذي ١٢٢١، ومنه
صاحبه ١٥٧٤، والله في ١٥١٧

صه، فله جعل أم جده في نسبه لا غير جائز فلا يكره، حتى قال يسهل الواجب حدهما
ويستلزم الفصل عدم أي يوسف رحمه الله تعالى، وجوز توافق في يكن جعل نسبه النسبه
بجلائل أخصه، حتى رخص في نسبه غيره من أرحمهم، جر من شاء، ١. والوجه في هذا أنه
يقال بأن لا يقرب، بأن توافق في نسبه وحده، إذ لم كان حذف لكاه قد إيجاب الفصل
فلا في الفصل، ويوم، ب الخسر في الكبير، وإيه صلاحه من تركه، بل الواجب في الكل
إذ لا تعطى المصدر حكم النكر، نسبه بغيره، وجعل في حرمه كذا النكر، فكان
نسبه، ولا يثبتون، نسبه أمه بغيره، يستلزم فصله بـ، أم من من الصغار فكيف
أصل، وإن ملكك حتى فلا يكره بغيره فلا يكره، فيستلزم من يجب له

٢٧٠ - فذلك إذا كان من أجل أن يجمع وعشرون فصلا وسب مائة من مئة ومئة
وكانت نسبه، وعشرون عام، لا، وشعه مئة، أو وسط، أو من النكاح في أبي يسهل،
وإذا كان له أربعون شاة عجب في الأربعة مائة فربما مائة مائة، فربما مائة مائة وسط،
ولا يمكن فيها عدم نسبه، فربما مائة مائة من فصله إلى مائة مائة، ولا يوجد
وسط، فلا يثبتون، لا، مائة مائة، أو، مائة مائة، أو، مائة مائة، وعشرون شاة
عجبا في الأربعة مائة، فربما مائة وسط، فربما مائة مائة، فربما مائة مائة، فربما مائة مائة
كان فيها شاة مائة، فربما مائة مائة، فربما مائة مائة، فربما مائة مائة، فربما مائة مائة
وإن كان له مائة مائة، فربما مائة مائة، فربما مائة مائة، فربما مائة مائة، فربما مائة مائة
من أقضية، لا، تركه مائة مائة، فربما مائة مائة، فربما مائة مائة، فربما مائة مائة، فربما مائة مائة
ذلك الواحدة من الثاني من الفصلين

٢٧٠ - من به خمس من لأجل تركه من مائة مائة، فربما مائة مائة، فربما مائة مائة، فربما مائة مائة، فربما مائة مائة
فمنه لا يسألون، فربما مائة مائة، فربما مائة مائة، فربما مائة مائة، فربما مائة مائة، فربما مائة مائة
به، وبما ذلك، فربما مائة مائة، فربما مائة مائة، فربما مائة مائة، فربما مائة مائة، فربما مائة مائة
ست مائة مائة، فربما مائة مائة، فربما مائة مائة، فربما مائة مائة، فربما مائة مائة، فربما مائة مائة
ذلك، فربما مائة مائة، فربما مائة مائة، فربما مائة مائة، فربما مائة مائة، فربما مائة مائة
قيمة من مائة مائة مائة مائة، فربما مائة مائة مائة مائة، فربما مائة مائة مائة مائة، فربما مائة مائة مائة مائة
من مائة مائة مائة مائة مائة، فربما مائة مائة مائة مائة مائة، فربما مائة مائة مائة مائة مائة، فربما مائة مائة مائة مائة مائة
لم يكن إلى حده، فربما مائة مائة مائة مائة، فربما مائة مائة مائة مائة مائة، فربما مائة مائة مائة مائة مائة، فربما مائة مائة مائة مائة مائة
مثلا يثبت فيها، فربما مائة مائة مائة مائة، فربما مائة مائة مائة مائة مائة، فربما مائة مائة مائة مائة مائة، فربما مائة مائة مائة مائة مائة

وكانت النظر من طرفين فهدى

٢٧٠- حديث ثركي بينا، انه سيقا، أو ثعلباً، أو ثعلباً على ذو 'مادقربا، لأن
 لتفضل على الحسن، إلى أن يبرأ، ولا يصار، فثقلوا، أو ساءوا، في حسن حسره
 بلباب شبهه على التفسير الذي قل، ولو كان له حسن وعشرون من لأرب باب محاض و
 ثوب دلته، وحيث باب محاض رسته ذو جيت باب محاض ٢، لأنه وحده في باب محاض
 القلة، وإن في كلهم ذو، باب محاض وسط في الحجة لا يجب باب محاض رسته، لأن
 من جاز ذلك لا يكون، داخراً موجود في التصانيف، ومضى أن يكون المدحود موجوداً في
 التصانيف، ولأن فيه بصر برباب الأموال، ولكن يؤخذ فلفظهم، فيكون ذلك لتمام
 باب محاض وسط، وإن كان غير علة، باب محاض، أو حسن حسره، أو عشرون، إلا
 واحدة بينا، فباب باب محاض وسط، وجهي السر ساءوا وسطاً، وفي حسن حسره
 بلباب شبهه فوسعه، وفي عشرين أربع ساء، وساء، لأن الأصل في باب الإلزام
 للحاقه، وما زاد عليه هو، لا ثري من كونه حسن، باب محاض يجب فيها شبهه
 وسط، فإذا جدد في تصانيفه، الأصل اكتفى به، وحصل ما ورد، ثبت له، وكذلك لو
 كان له حسن باب من أو حسن حقائق لا يجب فيها إلا شبهه رسته

فلا تهل بؤا خبيد أربى من السبب الأوطا وقع الإحسان في باب الأموات. لأن
هت باعدريد على ست المحاسن الشرا فيجوز الزكاة لأجلها

هناك سيد لأن سحر القسم مع سحر الإله (المقدار) لا من حيث الثواب، وإنما
بأنه إذا ما أراد أن يغير ما قد جعله الله تعالى لا يتركه إلا بالشرع، فلو جعل
في جسم من الإله سبعة شاء ومطأ، وفي العشرة أربع سيئات، وأتى خمس
عشر من صفات، ولو جاز أن يكون له أربع سيئات أو سبعة على هيئة يثابته
عناشي لموتها، كان الموت في خمس وعشرين أقل من الوحي في العشرة، وهذا مما لا
يجوز أن يقال به - والله أعلم بالصحة -

Figure 1

(3) عايندو ٻيو ٻار ٻار جي لاش ۾ داخل ٿيڻ وقت ٻار جي

(3) حکماء: = علماء و فاضلین، و الأصل: طے

(۱) حکمتی، مدد فی ظہور، والاعمال، ص ۱۰۸

الفصل الرابع

في تصرف صاحب المال في النصب لغيره

٢٧٠٤ - لا خلاف لأحد أن تصرف ترحيل في حالة من أحوالها مما يمكنه أو غيره
 وذا الكلام في الترحيل، فتصور أن جعلوا من إنفاق موزع لثلاثة من ماله وعلى غيره
 أنه لا يكره، وإذا كان قصد الترحيل لغيره وجوباً، فذلك يكره عند محمد رحمه الله تعالى.
 وما لم يكن به، لا يكره، لأن من يترجمه، رحمه الله تعالى، في رواية أخرى أنه
 يكره، وأما تصرفه بعد موت من يترجمه، فلا يكره، وأما من يترجمه في المال
 نحو الترحيل، وما سبه لا يقع النصب في ذلك، وهذا لأن من في الخصصة في النصب،
 الكمال من إقامته من، فمن لم يكن كمالاً حلياً من من الله تعالى، فعدم المانع من النصب
 من ذلك إلى حيث، وهذا لأن من في الخصصة من إقامته، وهذا من إقامته إلى حيث
 الحق، ولا يترى رمال إلى كماله، كتاب ساربه، فمما غلب الحق من النصب إلى، وطرحه
 ولو كان الحق ثلثاً من، من كتاب ساربه، لا يكره، وهذا ما يكره، فمما غلب الحق من النصب إلى، وطرحه

ولأن الركة، يجب بحصة اليسر، ليس في ذلك من مال النصاب، ولا مالاً
 يتصرفه، ولو تصرف واحد الركة من مال النصاب، فذلك من مال النصاب، لا مالاً
 تصرفه من الأداء، فمما غلب الحق من النصب إلى، وطرحه

٢٧٠٥ - ثبت أن وجوب الركة لا يقع المالك من التصرف بعد ذلك بغيره، إن كان
 لئلا من ماله تصرفه بغيره من هو الترحيل، فمما غلب الحق من النصب إلى، وطرحه
 الركة، من مال النصاب، وهو من مال النصاب، لا مالاً من مال النصاب، لا
 يصير حصصاً من الركة من من هو الترحيل، وإن كان لا مالاً من مال النصاب، لا
 مالاً من مال النصاب، من الركة من من هو الترحيل، لا مالاً من مال النصاب، لا
 بعد ذلك بغيره من مال النصاب، من حيث من حيث من مال النصاب، من مال النصاب، من
 بغيره من مال النصاب، من حيث من حيث من مال النصاب، من مال النصاب، من

جاء لأداء القيمة هناك

٢٧٠٦ - وأما إذا حضر البيع بموضع لا يملكه، فالموضع لا يفرم بموضع جميع مال الزكاة. فيصير بائع مبيعك كمالك لا مولا، والاستهلاك سبب وجوب الضمان، ثم إذا وجد الضمان بالاستهلاك، والالامتناع، فإن زال الاستهلاك بانقضاء السبب من الأصل يرى من الضمان، لأن انقضاء السبب يوجب انقضاءه من الأصل، كان له ملك، وانقضاءه من الضمان يوجب عدم الضمان، وإن زال طريق الارض لا طريق البائع من الأصل لا يرى من الضمان، لأن بائع السبب لا يوجب روال الحكم؛ لأنه لا يظهر عدم السبب من الأصل، ووجود السبب يشترط ثبوت الحكم، أما إذا لا يشترط بقاء الحكم، فيبقى حكم الضمان وإن زال السبب

٢٧٠٧ - إذا عرف هذا، لأصل رجوعنا إلى بيان المسائل، فإن محمداً رحمه الله تعالى في الأصل إذا كان له إبل مثله، راعها بعد المحول حتى بعد البيع، ثم حضر المشتري، وإن ماله انتع، أنما انتع، لئلا فيجب، أو عن القواص من مال آخر، فلا سبيل له على المشتري، وإن قال له البائع يسر عدي ما أؤدعه إليك للحال، يظن أن كان بائع والمشتري في مجلس العقد بعد، فالتسري ما يظن أن شاء انتع البائع بعد الزكاة، لأن الزكاة وجبت عليه، وإن شاء انتع، يشتري ويسخ العدي في قدر الزكاة، وأما ذلك من الذهب، وإن حضر البائع بعد ما نزل البائع، يشتري عن مجلس العقد، فإنه من أن يكون للبائع بغير على نحو ما بينا، وهي الاستحسان، لا يسأل له على المشتري من سعة البائع بعد الزكاة، فإن، وإذا باع عروضة النجارة، بغير من النجارة وهي مثله في نفسه، أو باعها بغيرهم أو فائده لا يصير ضماناً للزكاة، لأنه يدل على الزكاة بغيره، بخلاف ما إذا باع بعد للخدمة

٢٧٠٨ - قال في اجتماع، رجل له ألف درهم، حاله عند موت ورجب فيها الزكاة، والمشتري، أو باعها، راعها من سماعة وحسين فرحاً، ثم حدث الجهد سقط عنه زكاة الألف، أما بغير تسعته وحسين، لأنه بهذا المقدار يدل مال تركاة بموضع يملكه وبزكاة، لأن الموضع للشجاره كالأرض فلا يصير بهذا المقدار تركاة، بخلاف ما إذا تشتري بها حصلاً للخدمة، أو طعناً، لا يملك، أو لها نفس، حيث يصير ضماناً بالزكاة، أي هذه، لأن هذه في يده أو هلكته، لأنه إذا مال تركاة بموضع لا يملكه، فيصير مبيعك مالاً الزكاة، وأما بقوله الخصم، لأنه وإن صار مبيعك بهذا المقدار، لأنه ليس بمقايته عروضة، إلا أن هذا المقدار عين

سَمِعُوا أَنَّهُمْ قَالُوا: «لَا يَسْتَلْزِمُكَ إِذَا قُلْتَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ أَنْ تَقُولَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»

٤٧٠- ولم كان اشترى بالأنف بعد قسمة خمسمائة ، وبقيت مائة وثلث مائة في يده .
 لزمه ركعة خمسمائة ؛ لأن هذا المهر صار مستهلكاً ، لأنه ليس بمهر عروس ، وهذا غير
 فالحش ، لأنه لا يدخل تحت تعويم النكاح ، ولأن المهر ليس من يمين ، لأنه مستهلك يعرض
 وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن المشتري بما يقسم ركعة خمسمائة ، إذا علم أن فيه ثلث
 خمسمائة ، وانضم مع ذلك بألف ، وأما إذا حسب أن فيه ألف لا يقسم شيئاً ؛ لأنه ما صدر
 الاستهلاك من حذقه البائع ، فكان معروفاً من جهته ، فيكون المعروف والصحيح ما ذكر في
 الكتاب ؛ لأن عدم اشترى وجهه امرأ باطن لا يورث شيئا ، فلا يعلق حكم بيعه بل
 يعلق بسبب ظاهر ، وفي الظاهر استهلاك ما يورث البائع حذقه قبل التمايز ، كذا في
 إذا قال البائع : هذا العبد يساوي ألفاً ، بوجهه في الشر ؛ بألف لأنه يساويه ، ولا كلام فيه
 حتى قال مشايخنا رحمهم الله تعالى : لو قال البائع للمشتري : ذلك لا يسعدك فقال لا
 ضمن المشتري .

٢٧٦٠ - رَحِمَ لَهْ أَلْفَ دَرَهَمِ حَالِ عَلَيْهِ الْخَوْلُ ، وَ حَتَّ فِيبَا الرُّكَّةَ ، تَمَرَاتَه وَهَبَ مِنْ
 حَلِي وَصَلَّاهَا إِلَيْهِ ، صَارَ صَامِعًا مُبْرَكًا ؛ لِأَنَّهُ صَارَ مُسْتَهْجَنًا عِنْدَ الرُّكَّاءِ بِإِرَائَتِهِ عَنْ مُلْكِهِ بِعِيْرِ
 عَرَضٍ أَصْلًا ، دَلُوْا أَنْ الرُّوَاهِبَ رَجَعَ فِي الْهَيْئَةِ قَصْدًا أَوْ بِعَرَضٍ ، وَجَعَلَهَا وَجْهًا لِكُلِّ مَنْ يَدُلُّهُ
 فَلَا وَكَاةَ عَلَيْهِ ، عَلِيٌّ فِي الْكُتَابِ دَعَا لِأَنَّهُا رَجَعَتْ إِلَى حَالِهَا الْأَوَّلِيِّ ، وَبَسَمَى عِدَا الْكَلْبُومِ أَنْ
 الرَّجِيعَ فِي أَثَرِهِ فَبَسَمَ فِي حَقِّ الْأَمْسِ كَأَنَّهُ ، وَالْقَرَاهِمُ صَعِبٌ فِي أَثَرِهِ فَتَعَبٌ فِي صَحْبِهَا ، فَعَلَا
 إِلَيْهِ صَعِيرٌ مُلْكُهُ فِي التَّمَرَاهِمِ ، فَاذْغَبِ الْإِسْتِغْلَاثَ ، فَقَدْ جَعَلَ الرُّجُوعَ بَالَهُ مَسْحَا فِي حَقِّ النَّاسِ
 كَأَنَّهُ ، وَإِنْ حَصَرَ رُجُوعًا تَرَاهِبُهَا عَلَى رُؤُوبِهِ الْخَامِعِ ، مَنْ كَتَبَ الْهَيْئَةَ فَعَلَّ هَيْكَلًا عَلَى
 رُؤُوبِهِ أَمِنْ حَصَرٍ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى

وهي رواية أبي سليمان عفاً جديداً في حق كنانة لما حصل به، صيغها، وحكي
اختصاصه بإسناد عن محمد وحمزة رضي الله تعالى عنهما أن يكون برجع في الكهنة قسماً
سواء كان قسماً أو بغيره نحوه أني استحب، فلا يبعثه من بعد إذ كان بغير قضاء وعلى

(اوامر) حول اسی نومہ جمعہ اللہ تعالیٰ ہمہ جمع علی کل کار ہیں، دہریہ الخلیع
فی کتاب النبیۃ فی، ثانی حصص فلسفہ وعاذکری، یہاں مسلمان مسلمانوں،
والفناخروہ من مسلمان رحمتہ اللہ تعالیٰ فتاویٰ تصحیح مآثر فی الخلیع وہی کتاب
اللہ فی زمانہ اسی حصص رحمتہ اللہ تعالیٰ، واللہ اعلم ان اربعہ آثار خیر پیوستہ ہیں
خیرہ لاثنتی عشرۃ جس فی نومہ یہ حصص ہے۔ لہذا اس سے پہلے کہ کہوں کہ یہ
موجود ہے، وہاں اسی حصص میں اس کے عوالم خواص ہے لہذا اس حصص میں کہیں
مستحق اصلاحہ نہ ہو، چنانچہ ان کے اصلاح عموم میں، اللہ اعلم الخلیع کتاب
الفسح حیثا تمسک الیہ بہ لہذا ولہذا ان کے اصلاح میں لہذا اس حصص میں کہیں
لہذا الخلیع میں، نہ ہو معنی کہ ان کے عوالم خواص پیوستہ ہیں حق، چنانچہ
کہوں، چنانچہ، بل کہوں کہ اس میں حق فلسفہ، کتاب حصص خواص۔

١٦٦١- ولم يدركوا انكسار دارجته في الهمة وانه يهبط حتم حيث في بقاءه هو
 به على من هو في دارجته في الهمة وانه يهبط حتم حيث في بقاءه هو
 يصح لان سبب التفاضل الهمة والاسم والهمة في التفاضل في جرح واسم لم يتغير
 فلا يطل انفسار ويهبطهم فانهم لا يصح انهم لا يهبطون والاسم من حيث
 الاله ان كان من بينكم بعد ما يصح به ان يهبط هو في الهمة لا من حيث به

[illegible]

٢٧١٣ - حين نرج امرأ على ثلث دوحه، ونعصها إليها، فحال عيب الخول وهي من
 يدها، حتى و... الم الزكاة، ثم علقها قبل الدخول بها، واحد من نصف الألف لا ينفذ
 عبادي، من الزكاة، لأن المرامم لا تعين عند صمغ النكاح، كذا لا تدبر عند عقد النكاح،
 فمطلقاً قبل الدخول بها يجب عليها رد نصف 'ألف دينار' في الدية، فهذا دين طهرها بعد
 الدخول، وقد نصبت بنت عمر محلي علق به حق العهره، فصارت سامة لذكره

٢٧١٤ - و... من أجل إيل سامة، أو عن سامة، أو عن سامة، ودفعها إليها،
 فحال الخول عليها، ثم 'ألف دينار' قبل الدخول بها، واحد من نصف الألف، فلا زكاة عليه
 من نصف الدية، لأن الزكاة، وإنما عليها الزكاة من نصف إيمان، وهذا الخول لا
 يشكل فيما إذا نرجه عن إيل عيبها، لأنها تميمت بمرء بالأسحفا، ورد على بعض
 القضاة بعبه، وأنه يوجب مفرقة الزكاة مثله، وثم يشكل فيها، نرجوها على إيل بنهر
 عيباً ثم عيباً، لأن الإيل، ثم يكس مضافاً عند العقد، بعد الصمغ بالطلاق الزوج لا يسخن
 عليها نصف المقيوس، وما يستحق مثل المقيوس دين في دية أو نصف دية المقيوس، فلم
 يصر عن مال الزكاة مسحوق، فيبقى أن لا يسقط شيء من الزكاة، لأن الزكاة لا يسقط من
 يكرهه، والعدو لا يسقط من الإيل، إنما يسقط أحد الشبهين، ما لموسط من
 المسمى، أو لغيره، كذا نرج عبد الطلاق

فمن سبهم الله تعالى من حمل النساء عن إذا نرجها على إيل سامة، أو عن سامة، أو عن سامة، ولا
 يرى أن محسناً رحمه الله على ذلك نرجوها على إيل سامة، وسامة من الدية لا تصور،
 وإنما تصور إسماعيل، ومنهم من قال الخول في العج وهو العين على السواء، وهو
 الصحيح، وإعلان محمد رحمه الله تعالى في كتابه، يدل على، ويتضمن على السامة لا
 يدل على إذا العن، فقد ذكر محمد، رحمه الله تعالى في كتاب النكاح إلى إيل سامة محبر
 عيباً.

والوجه في مسألة أن الإيل لم يكن معينة عند العند، لأن بعد ما عيب انتحق بالعين،
 ومن قديم وجه على أنها بالطلاق من الدخول بها مثل ما يجب على الزوج عند العقد، ولا
 وجه بقاءه، لأنه يقع التناوب بين مثل نصف العرض وبين نصف العرض، لأن الحيوان ليس
 من ذوات الأفعال، وكلما يقع التناوب بين نصف العرض وبينها، والتحرر عن هذا التناوب
 ١٨٢ - كتاب إيمان من الحرس

يمكن بإيجاب نصف الموهوب (وإذا نصف المقبوض، بخلاف العقد، لأن الأحول
عن المقبوض بالمعنى وقت العقد، وألفظ المقبوض بالمعنى وقت العقد، فأوجبنا رد هذا
التعويض بإيجاب المعنى غير ممكن، إذ ليس ذلك العقد عبر معنى، فأب بعد، إطلاق تعين
المقبوض بالمقبوض، فإنه يمكن إيجاب نصف محرزاً عن التعويض، وإذا أوجب عليها رد نصف
المقبوض صار عين مال الزكاة مستحقاً عليها، وهذا بخلاف المذاهب، لأن الفرقهم بالنسبة
لا يلتحق بالمعنى (وقت العقد)، فكيف يلتحق؟ وإين معيب، وقت العقد لا يصح

ثم إن محمد بن حبيب بن أبي نعيم أوجب عليها الزكاة في النصف الفاسد، ولم يشترط أن
يكون ذلك هدياً، ورفي بن عبد ربهما قد لم يفرق لقرأ (لن)، حتى طبقها بعد أحول قبل
الدخول بها، فإذا عيب ربه، معيباً إن كان هدياً، والفرق بأن الصدوق (إدريهنا، كان
مبيوعاً، فالإطلاق في الدخول لا يقتضي ملكها في النصف (لا)، بهاء أو وهاء، وإن لم
يكن مبيعاً قبل الإطلاق قبل الدخول يقتضي ملكها في النصف من الأصل (من غير قضاء
ولا وهاء)، فالمرجى في ذلك أن الإطلاق قبل الدخول فقد "سبب انتكاس في نصف الصدوق"
لأن العقد ورد على المعنى بالمعنى، فقد علك أحدهما على المعنى، ومن الآخر

٢٧١٥ والأصل أن العقد يرد، ورد على المعنى بالمعنى، وهناك أحدهما قبل القبض،
ويبقى الآخر بعد العقد في الآخر ولا يطل، لأن كل واحد منهما أصل من وجه، فقاء ما بقي
يوجب بقاء العقد، وهناك ما يستتبع بوجوب تصحيح العقد، فمنا "بهاء، فقلت يقضه أصل
العقد، وبالحاج وصف نصحه، إذ بيت أن سبب ملكها في نصف الصدوق نفسه فالإطلاق
قبل الدخول مفول عند السبب لا يجمع ثبوت الملك في أصل بعد القبض، فلا يفتح بقاؤه
الطريق الأولى، مبني على ذلك، لأنه يقتضي ملكها في النصف أو الرضاء، وكان بمرحلة خلاك بعض
بعد الحول، فلا يشترط كون الباقي نصفاً، أما فساد السبب من القبض بمعنى موت الملك،

(١) ما بين الموهوب من الأصل وأنته من ظهوره

(٢) السبب من ر - وكان في السبب الموهوب هدياً وظنني به باقي

(٣) صفة من ب"، وكان في جميع النسخ الموجودة عند المتخصصين وكان في الأصل بزم

بكن مضاعف، أجمع

(٤) استقر في ب ر هـ

(٥) وهي ب فسد من عند

(٦) وفي ب، هـ، فسد من

البريد العام
البريد العام

[illegible][illegible][illegible][illegible]

اذا تمت عند الموت من أحد الموصيين وهو الموصى بالقبول والموصى الآخر وهو
 الموصى بالقبول، فمقتضى ذلك أن يكون الموصى بالقبول هو الموصى بالقبول، أو رد هي نفسها،
 وبعد ما نفى الموصى بالقبول كان الموصى بالقبول فمقتضى ذلك أن يكون الموصى بالقبول
 الموصى بالقبول، وإذا رد من نفسه فهو من حيث المسمى كالرد بنفسه، لأنما رد به
 فلهذا لم يرد في الرد بنفسه أو غير نفسه سواء، لأنه في الخلفين عند جديده من حيث المسمى،
 لأنما في الخلفين موصيه هي من موصى فمقتضى ذلك أن يكون الموصى بالقبول هو الموصى بالقبول،
 بداهة حتى لا يبعد عمن لا يبين عند عدمه، فقيام المانع من الموصى بالقبول هو الموصى بالقبول،
 المقصود به عيبها جميع ركاه (من لا يبين من الموصى بالقبول لم يقسم مسددها عليها، وعلى من
 محمد رحمه الله تعالى عن ماركه محمد في تكاثر الإقرار، والله، يجب رد غير الإقرار،
 ويقتضى جميع ركاه، لا يستبعد من ماركه محمد في تكاثر الإقرار، والله، يجب رد غير الإقرار،

المادة وبعض نقل إلى رال بقى المعصر ، فتروا ما زال يركب بوجوب بطلان الحول ، فتعسا ما
 على بوجوب بقاء الحول ، فقد عرف أن الحكم متى شئ به بعض ما بقى من مباح الحول ، على
 هذا إذا جعل البعض علوه في بطلان الحول لا يبطل حكمه خوفاً منه ، وإن يبطل إذا جعل
 الكل علوه ، لأن الحول قد عرف من أن ما عدا الحول ، فإن بعض لكر علوه فقد ال
 جميع ما عدا بعض الحول ، لا خلاف ما إذا جعل المعصر ، لأن ذلك من بعض ما عدا بعض
 الحول ، فسمى (حكم الحول) ، بماده

٢٦٦٠ - وفي حاشي الفصلي مثل من له عم صغير ، فبعض بيع بضاعته فبعض
 في حلال الحول ، فسدح به روح بطلانها ، وقبحة الطاعة بغيره ، فبعض الركعة فبعض
 الحول ، فإن لم يملك بركت صغير استجاره فبعض بغيره ، فبعض من بطلان الحول ، ثم
 بطلان وفصلته بغيره ، فبعض من بطلان الحول ، فبعض بغيره ، فبعض من بطلان الحول ، فبعض
 يكون على وجه الشك من بغيره ، فبعض الحول ، فبعض من بطلان الحول ، فبعض
 في مسأله فبعض من المعصر ، فبعض من بطلان الحول ، فبعض من بطلان الحول ، فبعض
 في مسأله فبعض من المعصر ، فبعض من بطلان الحول ، فبعض من بطلان الحول ، فبعض
 بقاء بعض الحول ، فبعض من بطلان الحول ، فبعض من بطلان الحول ، فبعض من بطلان الحول ، فبعض
 المعصر لأن الحكم بغيره ، فبعض من بطلان الحول ، فبعض من بطلان الحول ، فبعض من بطلان الحول ، فبعض

وفي القدر ، ووجهه فبعض من بطلان الحول ، فبعض من بطلان الحول ، فبعض من بطلان الحول ، فبعض
 المعصر ، ووجهه ، فبعض من بطلان الحول ، فبعض من بطلان الحول ، فبعض من بطلان الحول ، فبعض
 معالي ، فبعض من بطلان الحول ، فبعض من بطلان الحول ، فبعض من بطلان الحول ، فبعض من بطلان الحول ، فبعض
 كائنه ، ثم عجزه في الرب ، فبعض من بطلان الحول ، فبعض من بطلان الحول ، فبعض من بطلان الحول ، فبعض
 يعود للتمارة ؟

٢٦٦١ - حال في المعصر ، فبعض من بطلان الحول ، فبعض من بطلان الحول ، فبعض من بطلان الحول ، فبعض
 رجع في هذه فبعض من بطلان الحول ، فبعض من بطلان الحول ، فبعض من بطلان الحول ، فبعض من بطلان الحول ، فبعض

(١) في بطلان الحول

(٢) في بطلان الحول

(٣) في بطلان الحول

(٤) وفي بطلان الحول ، فبعض من بطلان الحول ، فبعض من بطلان الحول ، فبعض من بطلان الحول ، فبعض من بطلان الحول ، فبعض

حول ، وهذا المعصر بغير الحول ، فبعض من بطلان الحول ، فبعض من بطلان الحول ، فبعض من بطلان الحول ، فبعض من بطلان الحول ، فبعض

(٥) في المعصر بغير الحول ، فبعض من بطلان الحول ، فبعض من بطلان الحول ، فبعض من بطلان الحول ، فبعض من بطلان الحول ، فبعض

يخبرني انه، وانشأ الى العرق فقال لا يرى لى له امره ترجى له بيه عسى قد من
 فلا، فوجهه، سم حجت به لم يكن له أو بيه ثانيا، وهو امره ببيع عيسى مدحه، سم وبنى
 ببيت كان له أن يبيع مرة اخرى

٢٧٢٣ وفى القدر، ي، و كان النصف لى جاره، فقتله عبد حنن، فخرج به والى
 للتجارة، لأن الناس قام مقدم لاو، حكام دما، فبعض حكم لاو، فب، وهو بيه عبد
 فصاحه لولى من الدم على الف، أو على غيره لم يكن مسجدا، لا، عوض عن شىء، حمر
 دهر لى [مال] ريس، مقدم مقدم الأول، فلا يبيع حكم لاو

الفصل السادس في تعجيل الزكاة

٢٧٧٢- ويجوز تعجيل الزكاة قبل الحول (إذا طلق مصداقاً عندنا) لأنه أدى بعد وجود سبب الوجوب (كان سبب الوجوب "أ" مصداقاً تاماً، هذا نظراً إلى النصب بالنصب قد وجد، وإن نظرنا إلى السبب، فقد وجد أيضاً، لأن العمارة سبب البناء، وهو الإنسان أو التجارة لا النصب البناء، ولذا وجد سبب البناء بخلاف ما إذا عجل قبل كمال النصب، لأنه أدى قبل وجود سبب الوجوب، وإذا عجل وكذا سبب يجوز عندئذها الملائمة جازماً لقرء، وكذلك إذا عجل زكاة نصب "ب" كثيرة وله نصيب واحد جاز عندئذ الثلاث برحمهم بق تعالى

٢٧٧٤ وإذا عجل عشر محبة عين أن يخرج منه شيء لا يعبره عند أي حبيبة ومحمد ورحمة الله تعالى، ويبره أن يعطي عشر الخراج، وعلى قول أبي يوسف ورحمة الله تعالى يجوز التسعير، ولا يبره شيء، إذا كان ما أدى مثل عشر ما خرج، وعلى هذا الخلاف إذا روج وحقق لغير من السادة، وهو عجل بعد ما مات وصير له فيه، فيه يجزئه بالإجماع فإنما خرج الحب عند ذلك

وجه قوله أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه أدى بعد وجود سبب الوجوب، لأن التسعير سبب حصول النسيب، لأن بعد وجود أصل يحتاج إلى واسعه اختيارية لحصول النسيب، وهذا هو أحد السبب، وكذلك الزكاة سبب حصول النسيب، وهذا هو أحد السبب، وهذا هو أحد السبب، والحظ كان سبب فوسيد البناء، ليكون سبباً للوجود، فإذا كان الأداء بعد وجود سبب الوجوب، وعلى هذا الخبر "أ" خرج ما أدى قبل الزكاة

وجه قول محمد ورحمة الله تعالى إن الأداء حصل قبل وجود سبب الوجوب؛ لأن سبب وجوب النسيب الخراج أدى يجب فيه التسعير، كما أن سبب وجوب الزكاة المال الذي

(١) استوفى من

(٢) استوفى من

(٣) جمع طلب

(٤) حكاه في كتاب الأصل وفي آخره

في شهر ربيع الثاني سنة ١٤١٠ هـ

^{٤٦} الوعد : كنها لعمري حمداً له ما لا يحصى في الدنيا والآخرة .

[illegible][illegible]

مجلس شورای اسلامی - تهران - ۱۳۵۷

لا بد من أن تكون هذه المبادئ والقيم هي التي يجب أن تكون الأساس لأي إصلاح في مصر.

Abstract: The purpose of this study was to determine the effect of a 12-week training program on the heart rate (HR) and blood pressure (BP) of sedentary, middle-aged men. The subjects were divided into two groups: a control group and an exercise group. The exercise group performed a 12-week training program consisting of three sessions per week, each lasting 30 minutes. The control group did not participate in any exercise program. The HR and BP were measured at the beginning and end of the 12-week period. The results showed that the exercise group had a significant decrease in both HR and BP compared to the control group. The HR of the exercise group decreased from 72 to 68 beats per minute, while the BP decreased from 120/80 to 110/70 mmHg. The control group showed no significant change in HR or BP. These findings suggest that a 12-week training program can effectively reduce HR and BP in sedentary, middle-aged men.

هذه هي الطريقة التي يجب أن نتبعها في كل وقت.

[illegible]

1. 2. 3. 4. 5. 6. 7. 8. 9. 10. 11. 12. 13. 14. 15. 16. 17. 18. 19. 20. 21. 22. 23. 24. 25. 26. 27. 28. 29. 30. 31. 32. 33. 34. 35. 36. 37. 38. 39. 40. 41. 42. 43. 44. 45. 46. 47. 48. 49. 50. 51. 52. 53. 54. 55. 56. 57. 58. 59. 60. 61. 62. 63. 64. 65. 66. 67. 68. 69. 70. 71. 72. 73. 74. 75. 76. 77. 78. 79. 80. 81. 82. 83. 84. 85. 86. 87. 88. 89. 90. 91. 92. 93. 94. 95. 96. 97. 98. 99. 100. 101. 102. 103. 104. 105. 106. 107. 108. 109. 110. 111. 112. 113. 114. 115. 116. 117. 118. 119. 120. 121. 122. 123. 124. 125. 126. 127. 128. 129. 130. 131. 132. 133. 134. 135. 136. 137. 138. 139. 140. 141. 142. 143. 144. 145. 146. 147. 148. 149. 150. 151. 152. 153. 154. 155. 156. 157. 158. 159. 160. 161. 162. 163. 164. 165. 166. 167. 168. 169. 170. 171. 172. 173. 174. 175. 176. 177. 178. 179. 180. 181. 182. 183. 184. 185. 186. 187. 188. 189. 190. 191. 192. 193. 194. 195. 196. 197. 198. 199. 200. 201. 202. 203. 204. 205. 206. 207. 208. 209. 210. 211. 212. 213. 214. 215. 216. 217. 218. 219. 220. 221. 222. 223. 224. 225. 226. 227. 228. 229. 230. 231. 232. 233. 234. 235. 236. 237. 238. 239. 240. 241. 242. 243. 244. 245. 246. 247. 248. 249. 250. 251. 252. 253. 254. 255. 256. 257. 258. 259. 260. 261. 262. 263. 264. 265. 266. 267. 268. 269. 270. 271. 272. 273. 274. 275. 276. 277. 278. 279. 280. 281. 282. 283. 284. 285. 286. 287. 288. 289. 290. 291. 292. 293. 294. 295. 296. 297. 298. 299. 300. 301. 302. 303. 304. 305. 306. 307. 308. 309. 310. 311. 312. 313. 314. 315. 316. 317. 318. 319. 320. 321. 322. 323. 324. 325. 326. 327. 328. 329. 330. 331. 332. 333. 334. 335. 336. 337. 338. 339. 340. 341. 342. 343. 344. 345. 346. 347. 348. 349. 350. 351. 352. 353. 354. 355. 356. 357. 358. 359. 360. 361. 362. 363. 364. 365. 366. 367. 368. 369. 370. 371. 372. 373. 374. 375. 376. 377. 378. 379. 380. 381. 382. 383. 384. 385. 386. 387. 388. 389. 390. 391. 392. 393. 394. 395. 396. 397. 398. 399. 400. 401. 402. 403. 404. 405. 406. 407. 408. 409. 410. 411. 412. 413. 414. 415. 416. 417. 418. 419. 420. 421. 422. 423. 424. 425. 426. 427. 428. 429. 430. 431. 432. 433. 434. 435. 436. 437. 438. 439. 440. 441. 442. 443. 444. 445. 446. 447. 448. 449. 450. 451. 452. 453. 454. 455. 456. 457. 458. 459. 460. 461. 462. 463. 464. 465. 466. 467. 468. 469. 470. 471. 472. 473. 474. 475. 476. 477. 478. 479. 480. 481. 482. 483. 484. 485. 486. 487. 488. 489. 490. 491. 492. 493. 494. 495. 496. 497. 498. 499. 500. 501. 502. 503. 504. 505. 506. 507. 508. 509. 510. 511. 512. 513. 514. 515. 516. 517. 518. 519. 520. 521. 522. 523. 524. 525. 526. 527. 528. 529. 530. 531. 532. 533. 534. 535. 536. 537. 538. 539. 540. 541. 542. 543. 544. 545. 546. 547. 548. 549. 550. 551. 552. 553. 554. 555. 556. 557. 558. 559. 560. 561. 562. 563. 564. 565. 566. 567. 568. 569. 570. 571. 572. 573. 574. 575. 576. 577. 578. 579. 580. 581. 582. 583. 584. 585. 586. 587. 588. 589. 590. 591. 592. 593. 594. 595. 596. 597. 598. 599. 600. 601. 602. 603. 604. 605. 606. 607. 608. 609. 610. 611. 612. 613. 614. 615. 616. 617. 618. 619. 620. 621. 622. 623. 624. 625. 626. 627. 628. 629. 630. 631. 632. 633. 634. 635. 636. 637. 638. 639. 640. 641. 642. 643. 644. 645. 646. 647. 648. 649. 650. 651. 652. 653. 654. 655. 656. 657. 658. 659. 660. 661. 662. 663. 664. 665. 666. 667. 668. 669. 670. 671. 672. 673. 674. 675. 676. 677. 678. 679. 680. 681. 682. 683. 684. 685. 686. 687. 688. 689. 690. 691. 692. 693. 694. 695. 696. 697. 698. 699. 700. 701. 702. 703. 704. 705. 706. 707. 708. 709. 710. 711. 712. 713. 714. 715. 716. 717. 718. 719. 720. 721. 722. 723. 724. 725. 726. 727. 728. 729. 730. 731. 732. 733. 734. 735. 736. 737. 738. 739. 740. 741. 742. 743. 744. 745. 746. 747. 748. 749. 750. 751. 752. 753. 754. 755. 756. 757. 758. 759. 760. 761. 762. 763. 764. 765. 766. 767. 768. 769. 770. 771. 772. 773. 774. 775. 776. 777. 778. 779. 780. 781. 782. 783. 784. 785. 786. 787. 788. 789. 790. 791. 792. 793. 794. 795. 796. 797. 798. 799. 800. 801. 802. 803. 804. 805. 806. 807. 808. 809. 810. 811. 812. 813. 814. 815. 816. 817. 818. 819. 820. 821. 822. 823. 824. 825. 826. 827. 828. 829. 830. 831. 832. 833. 834. 835. 836. 837. 838. 839. 840. 84

1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 2678, 2679, 2680, 26

1. *Phragmites* (common)

[illegible]

1994, 1995, 1996, 1997, 1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 26

[illegible]

...the ...

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي جعلنا من عباده المخلصين

ان میں سے کچھ میں بھی ایسا ہی ہے۔

١٩٠٦ - ١٩٠٧

• في ٢٠٠٦، تم إنشاء صندوق التوظيف في الكويت كهيئة عامة، وهو الآن يدير ١٠٠٠٠ موظف.

١٠٠٠

والله اعلم بالصواب

كذلك فلهذا نحن نرى في بعض النسخ قوله تعالى: "فمن لم يجد" بدل "فمن لم يجد" في النسخة الأولى.

[illegible][illegible]

© 2004 Blackwell Publishing Ltd *Journal of Internal Medicine* 255: 103–110

شروط المشاركة مع د. عبد الله بن عبد الحليم لا يمكن استرجاعه لأن شرطه صحيح
الجميع (أو أي رجل) معه، لأن هذا هو نص المذاهب، ثم عالم، وكذلك استأجره، وعمل
الأخرى قبل استئجاره، مع أنه لم يستأجره، ولكن لم يملك ما قبله

[illegible][illegible][illegible]

٢٧٢٨- وفي نفس الزمان علاء الدولة بنسرين الفارسي رحمه الله تعالى لا يكفر بدمع
 ام كان هو ينادي بصدي ولا يحرك ذلك على ركانة وهو ليهدم ان يرد على علي صاحبها

[وأخذ منه] "لربعة من ابعصم زكاة، وفول لم يحول الحول حتى هلك من يله واحد وثقى ثلاثة وعشرون، ثم حال الحول، فالتى على هلك من المؤدى قدر أربع من ابعصم، ويرد الباقى قبلاً واستعسفاً، لأننا إن جعلنا المؤدى بائناً على ملكه ثم لم يحول، ونصبه أربع وعشرون، فلا يجب إلا بقدر أربع من ابعصم، وإن أكلها المقتدر قرعاً، وهو على خمس قيمتها، وإن أكلها بمصاحب عمالة بعه بعض حصه رب المال، ولا يضمن حصه الفقراء، أم حصه رب المال فلا شك، أما حصه الفقراء، لأن حصه الفقراء واجب وقاة، والعمالة يجب فى الزكاة، وإن تصدق بها على المحتاجين، أو أكل وهو محتاج لا يضمن شيئاً، لأن الصدق حصل بأمر رب المال".

٢٧٣٩- روى به أربعون شاهداً، وقيل أن بهم حويز عجل شاهداً، وتصدق بها الماشى، أو باعها وتصدق بثلث، فذلك جائز، لما إذا تصدق بحبيب ظاهر، وأما إذا باعها وتصدق بثلثها، فلا، لما روى بالصدقة بذلك البيع والتصدق بالثلث أسير عليه، وإن لم يحول وليس عند صاحبها، لا تسعة وثلاثون شاهداً لا يصير الممجل زكاه، لأنه لا يجب الزكاة حيث لا يمكن أن يضمن بائناً على ملكه بعد ما وصل إلى المقصر عنه، وبذلك، فم الحول وجبانه بالنص، ولا يجب الزكاة "و يكون المؤدى طوعاً، ولا يجز القصد على الماشى، لأنه تصدق بأمر صاحب، ولو لم يبعها، ولم يصدق ببيعها وهو يريد بصدق على حالها يصير المصنف زكاه استعسفاً عند حائه الشايخ ورحمهم الله تعالى

٢٧٤٠- ولو كان لعاشر باعها، وأخذ الثلث لنفسه عن وجه العمالة، ثم لم يحول وختم صاحب ابعصم سبعة وثلاثون، كان على العاشر حبسها، لأن الزكاة لم يجب، وإذ لم يتم لا تجب العمالة، وقد صار مستهلكاً بها بالبيع، ووجب عليه القيمة فم الحول، وبمضى التصام فيه، ونصاب العسرات لا يكمل بالقيمة وكذلك إذا أكلها برعاً وباقى المسألة سبياً"، بخلاف فصل الدراهم، لأن هلك ما وجب على الدائم "من حسن التصامه فيجاز

(١) استدرك من جميع النسخ لوجوده عندنا

(٢) وفى "م" لأن القصد حصل بسبب غلظ

(٣) استدرك من ب و ف

(٤) وفى جميع النسخ لوجوده عندنا بحالها

(٥) وفى "ب و ف" سبياً مكان الباقى

٢٧٤٣ ولو أن من صاحب المال يهديه فروعاً، ثم أخرب وفي يده مائتان وثلاثة وثلاثون فروعاً، غلبت من قوت أبي جعفر وحسنه الله تعالى، الساعى يريد أن يهديهم الزكاة كلها على رب المال مائتان وستين، وأبى عنى فبقي قول أبي يوسف ومحمد، وحسنه الله تعالى، فبالساعى يرد على رب المال خمس من أربعين جزء من فروعهم، لأنهم سجل باقي على ملكه استحسنه، فتم أحزب وماله سبعة وثلاثون فروعاً، فاستقص من الأربعين فروعاً، فبقي من فروعهم ثلاثون فروعاً.

٢٧٤٤ - رجل به أربعون من القسم المستحقة، سجل سائماً، ثم إن الزمام أعطاه المصدق من عماله، وأحلف المصدق من عماله نفسه، أنه شهد، غلبت من قوت أبي جعفر، فبقيت من سائمة حتى تم الحول، وفي يده من حجب القسم أربعون سائماً، خازها دفعه على سبيل الصدقة، وصار زكاة، ولو لم أخرب، وهذا صاحب القسم سبعة وثلاثون جزء، فبقي على صاحبها زكاة، لأن المال جرد عنه لا يمكن إحصاءه على ملكه من قبله، لأن هذا الأصل وقع للساعي، فلا يمكن أن يحسن ساعى بالتأخير وصلة المال فيه، فتم الحول بماله من نفسه، فكان على الساعي رد ذاته، غير أن ذلك، لأنه أخذها بحسب العمل، وبما أنه لا ضمان

٢٧٤٥ - ولو كان ساعى يهدي قبل الحول بيوم خمسة البيع، ويرد به إن أسلفها بمائة منقصة، وأعطاه نفسه، وكان على الساعي قبضها، لأنه يهدى رد عيب البيع فيرد قبضها، ولو كان يهدى به بأخذها بمائة منقصة، ولكن يهدي المعرف، من يكون عيب البيع، فتم من الحول، وهي يد صاحب المال ثلاث وثلاثون من القسم، ومن المستحق فتم قى به الساعي رد القسم، فبذلك، إذا كان كذا فهذا لم يعبه، لأن صاحب القسم لا يكمل بالقسم، ولو لم يعبه المصدق حتى تم الحول، وفي يد صاحب القسم سبعة وثلاثون من القسم، ثم يهديه لنفسه عند البيع، ويصدق به بها، لأن الزكاة قد وجدت لها، وإذا قبضت سائماً من القسم قبل الحول، ثم دفع الحول في السنة المعجلة بعد، ولا ضمان عليه عند الكل، فتم بذلك أو لم يعلم، على ما فيه المحقق، من أصحابنا، سيوفهم، الله تعالى.

٢٧٤٦ - رجل به أربعون من القسم، ثم سجل منها خمسة، ثم تم الحول وفي يده أربعون من القسم سائماً، صدر له العمل ظاهر، ولم يملك واحد، فبقي من الحول، ثم تم الحول، والله في يد الساعي أعمر حالها، فإن المصدق بحث من له قدر تبوع أو

سبعة. ويرد ثقف. يا. وتستعمل لأن المحفل إذا ضمير ركاد عما برحه، والمشي لونه صبر
تبيع لوتيمه لأن دار جعد المعقل هو عني ملكه، ثم لم يخرجه ونسبه لخصه عن ترجمه،
فإن أراد المصدق أدبره، بأحد سماء وإلى أدبره، أو أراد عائقه يسترد السه
ويرد المبيع، وأبو المصنف ذلك منسوخا أحد صيغ ذلك لا يربط لأخر، لأن المحفل قد
صح من الصيغ [ولا يصح النقص، لا من الصيغ]

[illegible]

٢٧٤٨ قال: وهو حال الحول وعنده لروح من السر، بعدد الصديق وأحد صديقه
منه، ثم أهداه صديق، وعدده فوجها سبعة وثلاثون، مع المقرة، أسى أحدنا الصديق، وقد
اتفقا على الكحل في العبد، فصاحب القبط قد يسرد النسبة ويعطيه قيمة ويؤتي لهي النسيان
قلت: وكيف لك المدعي أن يرد النسبة ويأخذ شيعة، بحلاف مسألة سجيل، ولعمري أن
التسليم للأحد في هذه الصورة، كما أتينا على تمام التصاص في آخر الحول، وكان شتر الرضى شترًا
بقا السطر، فإذا تاب الله مدقات الرضى، قلب لكل منهما حاد، فما في مسأله التوصل
والنسيان من مع كمال العدد، ويحصل تمام التصاص في آخر الحول، ويحصل حصه فكان
الترضى تاما مطلقا، فلا يفرده أحد من الشريكين.

٢٧٤٩- قال في زياد الفصل في السنة على ما ذهب إليه من أصحاب الفروع من أصحابه لو تصدق بها
بصدق آخر أنه من كونه ، لأنه أدى ما وجب عليه وهو عند بيعه وزيادة سيئه ، فيبقى ما وجب
يقع عن ذكاته منه ، ومن ضمن صدق الفصل قال بهر ، أن أعطاه صدقة من الصدقات ما خلاه لا
يضمن ، لأن ذلك يقع حصوله من وجه الصدقة وصحة ما ذهب إليه يوجد من الصدق بعد ذلك بعد
في حقه فلا يضمن ، وإن كان المصدق أكثره على التبع بطر إن كان هو وهو يرى أن عدم
قوله " ثم ومن " فلا مجال عنه فيما عدا ذلك ، لو تصدق من ذلك ، ولكن في ذلك التسامح
على المسكين الذي تصدق عليه ، صححه الفصل على قدر التبع إن زاد ذلك صاحب البقرة
إن لم يقدر على ذلك المسكين ، على التسامح صاحب البقرة المصنف من ذلك الزكاة لأنه سبب

(۱) استوفاء ب و ی

(٢) هكذا يترك ر ب ر في ط، والأصل لرحطجبر، ر ب م ان عند خبر.

أنه «أخطأ» في عدم عمله بلغفر^{١٠}، فيكونه مصلحاً ثالثاً في باب بلغفره، وإن كان السامعي آخره على ذلك مع عمله أن عدد البقر مائة، كان صاه^{١١} بعضهم عنو بدر النجج^{١٢} لأنه شجعت الحوز والكلام

٢٧٥٠- واسد، محمد، رحمه الله تعالى لإيضاح مسألة التمسك به رضى له محمود من
البحر، فلما حال عليه الحزن، كان المصنف، كان صاحب سحر، بن كتب أمثرت علامي، أن يبيع
حشره صبا على حزن، وأن لا أدرى نياح أو لم يبع، محمد هذا السبيع، قد كان ياعوها بذلك
ركائها، وإن لم يسمها أنعم له ركة الأرمعي، فأخذ المصنف السبيع من هذا، ثم ظهر أن
الغلام لم يبعها، بل أراد المصنف أن يرد ذلك ربح ويخذه اسمه، أو أراد صاحب السبق أن يشتريه
السبيع، ويضع نفسه، لا يكون لأحد مما ذلك سرور فيه، فربى صاحب السبق أن يسم
كل الأرمعي، ولا يخلص من فعله ما فيها إلا ما فيها، فكذلك مسألة التمسك به

٢٧٥١- قال محمد، رحمه الله تعالى في الجمع . من مات فمعه دين أو دين عليه فمات موقفاً
من الدين، عجل ركة الماتين، من ذلك المقتل قبل عام موته . وفي الحديث، فإن الموتي
يكون ركة عن الشعب . وروى عن أبي يوسف رحمه الله قال : إن مريضاً لا يكون ركة عن
الشعب، وبهيم طوعاً، وعنه ركة الشعب، وهو مريض عن أبيه، رحمه الله تعالى .
وذكر رواية أبي حنيفة رحمه الله أنه رآه عن النبي صلى الله عليه وسلم .

وجه رویه ابی یوسف رحمہ اللہ بقاۃ الہام والافعال، مدلی اختلاف دمر
بصاحبہما واصلہما، الثبوت فی احسن اختلاف صحیح، وادامع العبر وھلک الخدی عنہ
قبل الخول، یصیر فزادی نظرتا، فہی علی رکات الذهب، والذبح عنہ د کان لہ مصابہ قم
و مصابہ ایل، حسن رکاء العزم، ثم ھلک الثبوت قبل الخول، لا یقع فیعمل عن الایلی، وطریقہ

وجه ما ذكر في ادمع انه انعمي لم يصرح ، لأن تعيين النماذج في الأختلافات ، و هو انما انعمي على شدة ، ولقد صرح الله ، وإن كانا مستحسنين حقيقة لهذا من حق سببية الزكاء ، حسن ، واحد مسمى ، ولهذا يصم أحدهما ، من الآخر ، وهذا سبب من حق سببية الزكاء ، جسا ، واحداً مسمى أعفانا نفس الواحد حقيقة في جو هذا حكمكم ، فلا يصح التمييز إلا إذا كان في التمييز فائدة ، بحيث يصدق التمييز ، ويعمل به بالحقيقة ، وهذا حاله

(٦) : عكده هو النسخ المؤبد عنها ، كذا في الأصل . في ص ١٠

(١٩) عَمَّا مَرَّ السَّحَابُ بِوَدَيْهِ، كَذَّبَ بِالْأَصْلِ نَسَبًا

أما رفاة ثمراته وهي غروب شبه النسيب، فهو بنية اسميها بدو بنية الوفاء، فقوله بأعلاه بنية
 التبعين أولى من بعده، لأن بنية التبعين غير محتاج إليه، بدو بنية غير حصه وراهم
 موقفا عما بعده، على ما يجوز، ويكره المؤذي عن اللقي، وبه الرخصة معراج بينا إذا كان المؤذي
 بعض الثمن حتى ينقص بنية كفاة، ولا شك في إجماعه لا بد من حمله على ما لم يرد
 ما يحتاج إليه، فلهذا يسمى "بلا حد الحول، فكرهه معراج بنية التبعين مع بنية التبعين،
 فاعتبر بهما ولم يشتمل بالترجيح

وجعلت فيهم جميع ما لا ذكركم لعملي لا غلب الهلاك، ولهذا امر
 بوجوبه لا يصح ما بعده، فلا يصح التبعين في حق الله، ومن لا يرد في ما إذا
 ملك مؤذي عنه قبل حرب، وبما ذكركم في عمه هذا الحول

٢٦٥- وفي التفرع عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى عن أبيه فيهم مائة
 وألف درهم يرضى رجل من بعض حصه، عشرين، مائة درهم من الحول، آخره ما
 أدى غير الحول، يوم يبيت من حولهما مائة، ويكتب بعضي كذا نصف ما أدى
 ما ذكركم، ويكتب ما بقي، وبه الرواية في رواية الخليل

٢٦٦- قال من التفرع في كذا كذا لا بد من، لأن الحول قال في كذا
 في كذا قبل درهم وما لا بد من الحول، شجرة يسون ألف درهم، فأدى من أحد
 الخمسين، وأجروا حتى جمع مائة ألف درهم على مائة ألف درهم، وبه الرواية في يومه رحمه
 الله تعالى

٢٦٧- ذكر في بعض حديثه لمائة مائة ألف درهم، السواد من محمد رحمه الله
 تعالى في صدقة أذى لفلان، إذا استجبت لألف درهم في كذا من الحول، فويل له
 بجزء ثلث الفراء من ألف درهم، فلا يصح رخصة في مائة درهم من ألف درهم
 الحول، ثم جاء في كذا من رجل من كذا مؤذي عن كذا، وبه الرواية في كذا، وبه الرواية
 في كذا من كذا من كذا

٢٦٨- وفي يومه من محمد رحمه الله تعالى في كذا، من كذا من كذا
 من كذا، عجل من كذا، فأحمد المصدق، ووضع عدد عتقاني وعتق الحول
 وعنه غير ذلك، فأنشأ مع العتق مائة، وأدفع من كذا من كذا، فأحمد المصدق،
 يكره القدر مائة درهم لأجاس أو كذا من كذا من كذا، وبه الرواية في يومه، وبه الرواية

المصل السابع في أداء الركعة ونسب فيه

٢٧٥٩ - وإذا كان لرجل رجلان^(١) حتى حال عليه خبره، ثم مر عليه، أو صلي به عليه فهذا على وجهين الأول أنه يكون له ركعة عليه، وفي هذا وجه لا يخرج^(٢) عن ركنه، وقد مضى؛ لأن محل صرف الركعة المصغر دور المصلي، وهل يصير هناك ركعة؟ ذكر في الإجماع وسماه الرواية أنه يصير صواب وذكر في سائر الركعة لأبي حنيفة، حقه الله تعالى أنه لا يصير قدساً لأنه استعملت المصائب من وجوب الأذان، فلا يصير ضامناً كما مر استنبطه على القول؛ فإنه إن أداء تركاه من المصلي إنما يجب معه التقصير على ما يأتي بيانه بعد هذا، وإن شاء الله تعالى، فقل: المصلي لا يكون الأداء واجباً وجه ما ذكره من عامه كروايات أنه استنبطت المصائب من وجوب ركعة، فيصير كما لو وهب المصائب المصلي، فإنه أي المصلي له ركعة، ولا يجب من مال المصائب على التقصير بالإجماع على ما يأتي بيانه بعد هذا إن شاء الله تعالى وفي عرب بالالأداء بين الواجب على المصلي، أما أصل الوجوب فليس على المصلي إن كان يركن، وهو الأداء أيضاً، باعتبار أصل الوجوب يصير مستحباً، واختار وجوب الأداء، وبصر ميلنا، فرحمنا حبيب الأسيرات منكم إجماع المصائب^(٣) احتياطاً لأمر الجماعة.

٢٧٦٠ - الوجه الثاني، إن كان الموهوب قد صغر، فقد غلب وجهي المصائب الوجه الأول، أن يركن المصلي من وجهي وجهاً إما أن يركن هو الركعة، وفي هذا الوجه يجرئه عن ركعة هذا الدين مستحسناً، وهو كذلك كقولهم صدقة محررة عن ركعة هذا الدين صلواتاً مستحسناً هكذا، ذكر في الإجماع، وذكر الشافعي رحمه الله تعالى ركنه^(٤) في فصل الصدقة، وحمل^(٥) النكاح والاحسان كآله، أما الكلام في الصدقة بوجهه أنه وجد أصلية المضافة لأن الصدقة ما يسمى بوجه لله تعالى، إلا أنه لم يوجد به أثر من، لكن

(١) أي إذا كان من جميع المصالح يومه هذا

(٢) أي لم يترك من وجهه وط

(٣) وفي باب المصائب احتياطاً

(٤) أي كركن في باب

(٥) وفي باب وجع عن المصائب

من وجه آخر يحير، ان كان الراجح في التصيب فانه من عمل كثر وجهه إما لا كما في
 انبياء، أو موجلا، كما في الذين له على آخر، أما إذا كان لا يميل بسبب لا من وجه كما في
 مسكتنا، لا يوجب إلا عند الضرر، هذا هو وجه كل القدر، هو وجه وهو لغيره، ولما إذا ذهب
 بعض اللب على عنه وهو ان لا يوجب الزكاة لا يسقط عنه شيء من الزكاة عند أبي يوسف
 رحمه الله تعالى، ان كان له شيء من الذهب على وجه الضرر، حتى ان وجهه من ان وجهه
 وسغير، وذهب خمسة كان منه أن يودع خمسة، لأن في تسليم كانه هذا الكثير، وهو
 ذهب مائة وسبع وسبع، كان عليه أن يذبح أربعة دراهم، وعلى قوب محمد حتى ان
 يسقط عنه ركاه سارفت من الفطير، وإنما عليه زكاة الثاني لا غير، حتى لو ذهب منه مائة سقط
 عنه دراهم مائة وسبع، ربنى عليه درهمين وربع، على هذا الخلاف في وجه البعض من
 الفقهاء، يأتي عن النعمان

٢٧٦٥ وذكر النعمان رحمه الله تعالى في شرحه، إذا ما أتى من وجه مائة درهم، أو
 أكثره، ويحمله على خلاف غير ما ذكرنا في وجهه، فوجه قوب محمد رحمه الله تعالى في
 الواجب مبلغ في ذلك، لو ذهب الكل ليس يسقط جميع الزكاة، لأن وجه البعض يجب
 أن يسقط قدر ما فيه غلب، يعني بالكل، ولأبي يوسف رحمه الله تعالى أو بعد حلال
 القول من الزكاة، من كذا في الفقه وصاحب ذلك، وقد ذهب عنه البعض ولم يحضره
 فيه، أو بوي الخطوع تصرف الله في وجهه، حتى أحق لفهم كماله، فمن أراد خلاف
 ما إذا ذهب كل التصيب، لأن بعد هذه الكثرة ليس له من وجه مائة درهم، أو خمسة
 صرفا ما إلى تعيين جيبا

٢٧٦٦ فأن ما ذهب بعض الفقهاء عن عليه أنه الزكاة، بوي رحمه الله تعالى، أنه
 ليس له على رجل أمر لا يعرفه في ما استحسنه، وإن بوي ركاه هذا الغير لاشك أنه لا
 يجرته في زكاة الباقي بعد ما يستحسنه، لأن الثاني يصح في الثاني بالفقهاء، فكانت له
 ما بوي ركاه غير له على رجل حر، فأن على أن لا يوجب وجهه، ويحتج به، ولم يردوا
 جبرته مائة، ولا يسقط ركاه، من الفقر، ويجزئه من حسان، حتى إن لو ذهب منه مائة
 يسقط عنه درهمين ونصف خمسة حوت، وبي درهمين ونصفه من البني، ولو ذهب
 منه خمسة درهمين يذبح من له من خمسة درهمين، لأنهم درهمين وخمس، لا يسقط من
 هذا ظير القياس والاحتياط، فبما إذا ذهب الكل منه يذبح من الدين الذي له عليه.

٢٧٢٧- وفي القديري رحمه الله تعالى: إذا نوى أن يؤدى الركاة، فجعل صدق
إلى آخره، ولم يحصره إليه، حتى وقت التصدى لا يحرم، فإن أمرنا بالركاة فتصدى،
قال أرجو أن يحرمه، وفي رواية عثمان: سئل محمد بن عبد الله بن علي عن رجل قال: ما
تصدت به إلى آخره، فقال: صدق أنه من الركاة، وفي وثبة صدق ثم يحصره إليه،
قال: أرجو أن يحرمه، ولو تصدى بحصة يؤى بها التطوع والركاة جاز عن الركاة في قول أبي
يوسف رحمه الله تعالى، وذكر محمد بن عبد الله بن علي: يرفع عن التطوع، لأنه لا وجه
للقيلس إلى اعتبار التبيين لذلك بينهما، ولا وجه إلى اعتبار اجتماعهما لا بينهما، ولا
يعبر عينا بطلان، يرفع عن التطوع، كما لم يحصر إليه أصلا، ولأن يوسف رحمه الله
بحال أن الأمر من أتوى من الفعل، ويعبر عن النية بحسب ما بالمرح من قول الكل [غير مع
الكل] "بأنه من رآه سبحانه وتعالى أعظم".

حدثنا ذلك نصف عشر وثمانين سنة، ذكره المصنف في قوله: "وعد أنهم حسروا أنفسهم لعمل السيئ، لم يهلكوا كفالتهم في ما فهم كذبوا في ذلك، بل هم بمسألة".

٢٧٧١- وهو، الذي يري في كتابه "مؤلفات" في بدو من سعد بن سعد، وأخبرني عنه الخليفة، لما سمع من حبه فلان حبه في المال، فمضى في يده، ففقد بذلك ثمنه لمصرية ثمانية عشر ألف درهم، بعد انقضاء سنة بعد العمل، وبعثه في ذلك فلان فمضى إليه فمضى. وقد اجتمعوا فيهم

٢٧٧٢- وهو، الذي يري في كتابه "مؤلفات" في بدو من سعد بن سعد، وأخبرني عنه الخليفة، لما سمع من حبه فلان حبه في المال، فمضى في يده، ففقد بذلك ثمنه لمصرية ثمانية عشر ألف درهم، بعد انقضاء سنة بعد العمل، وبعثه في ذلك فلان فمضى إليه فمضى. وقد اجتمعوا فيهم

٢٧٧٣- وهو، الذي يري في كتابه "مؤلفات" في بدو من سعد بن سعد، وأخبرني عنه الخليفة، لما سمع من حبه فلان حبه في المال، فمضى في يده، ففقد بذلك ثمنه لمصرية ثمانية عشر ألف درهم، بعد انقضاء سنة بعد العمل، وبعثه في ذلك فلان فمضى إليه فمضى. وقد اجتمعوا فيهم

٢٧٧٤- وهو، الذي يري في كتابه "مؤلفات" في بدو من سعد بن سعد، وأخبرني عنه الخليفة، لما سمع من حبه فلان حبه في المال، فمضى في يده، ففقد بذلك ثمنه لمصرية ثمانية عشر ألف درهم، بعد انقضاء سنة بعد العمل، وبعثه في ذلك فلان فمضى إليه فمضى. وقد اجتمعوا فيهم

٢٧٧٥- وهو، الذي يري في كتابه "مؤلفات" في بدو من سعد بن سعد، وأخبرني عنه الخليفة، لما سمع من حبه فلان حبه في المال، فمضى في يده، ففقد بذلك ثمنه لمصرية ثمانية عشر ألف درهم، بعد انقضاء سنة بعد العمل، وبعثه في ذلك فلان فمضى إليه فمضى. وقد اجتمعوا فيهم

٢٧٧٦- وهو، الذي يري في كتابه "مؤلفات" في بدو من سعد بن سعد، وأخبرني عنه الخليفة، لما سمع من حبه فلان حبه في المال، فمضى في يده، ففقد بذلك ثمنه لمصرية ثمانية عشر ألف درهم، بعد انقضاء سنة بعد العمل، وبعثه في ذلك فلان فمضى إليه فمضى. وقد اجتمعوا فيهم

القصص من ماله مستحق من حقه لأصبيه، ويجوز في كماله عدم، كذا، يستحق من حقه "العشر"، وما رواه ذلك إذا كان لا سمح ماكني موجه لا لا مقترن في حرمه "أ"، تصدقه عن ما سمي ماله بعد هذا - إن شاء الله تعالى -

٢٧٧٧ و من فونه (في سبيل الله)، قال، في حدود في خبره، قال أبو يوسف، الراد من ماله الفدية، وقال محمد، حاج، والمقطع، وقال عمر بن الخطاب، في شرح الجامع الصغير الراد الفدي، والمقطع، سمعني قول من يقول، إن فاده هو الفدي، قال الراد هو الفدي المعتبر وقته وبداء، أو بدأ لا فيه، لأن كانه منقطعاً من ماله، فيكون ميعراً بدأً سبباً رقة، أما إذا كان عبارة رقة وبداء، فلا يحل له لأجله، والراد من فونه عنه الصلاة والسلام لا يحل الصدقة لمن لا محبة، وذكر من حشمتهم العدي (قلد آ) التي يحرم ليلها والفدية على الكسب، لا التي يجب على من يفتقر في كمال مكتسبه مستحب به، يحل له أخذ الصدقة، لأن الكسب بعده من جهاد

٢٧٧٨ - و من السجين فهو منقطع عن ماله، ويجوز تدفع إليه، وإن كان له ماله، كسر في وطه، لأنه من ماله، من كانه فقير بماله، فله فيه، أو من عليه تركاة، وتفقده في حال الصدقة، وفي كتاب علي بن صالح الميود حس أن من السبيل هو الذي لا يملك على ماله وهو غني، ويؤخذ على أن يستقر من فانه من غير له من قبول الصدقة، وإن قبل الصدقة أجزأه به

٢٧٧٩ و من صرف الصدقة إلى صنف واحد من هذه لأفراد أو صنف منها إلى واحد من أعطي مسكيناً، حدثاً، ميعراً أو أحداً آخر، عند، وقال بنماضي، حقه الله، إنه لا يجوز إلا أن يصرف إلى ثلاثة من كل صنف، وأصحح مذهب بنماضي نفقته تعالى، (وإن أنفقوا ما رزقوا من الفقر، فهو خير منكم)، ولا يضمن جوار الصدقة على فقير واحد، لأن الله تعالى ذكر الفقير بلام المعرب، والاسم مذكور بلام المعرب يكون للذي ليس إجماعاً يكن فيه مجهود، وليس للمعرب، منها مجهود، فكان هذا الاسم مجسماً، واسم (١) وفي طه (٢) في القصص

(١) هكذا في ب وف وفاد من الأصفي - صرحوا بذلك، ولم يصرحوا به

(٢) لم يصرح به في ١٣٩٣، أي ما بين ١٨٣١ و ١٨٣٣، وقال في موطأ

لم يكن لأن علي قول من حيفه رحمه الله تعالى يجوز الدفع إلى أولاد لأحب، وإذ أخذوا هراة،
صالحاً كان الأولاد أو كبار، وعلى قول أبي يوسف ومحمد، جميعهما، أنه تعالى يجوز الدفع
إلى الكل دون الصغار، وبه أحد هذان الرأيين وجه قولهم ما ذكرنا، وجه قول أبي حنيفة
رحمه الله تعالى، بهم لعمري، حقيقة، وجوب التفتة على شهرهم بدون على دفعهم لأن علي
عامهم؛ لأن النبي لا يسرد حسب التفتة على الغير

٢٧٨٥- وقال الفقهاء أبو بكر الأصبغ: رحمه الله تعالى، إذ كان أبو يوسف عليهم في
التفتة، لا يجوز الدفع إليهم، وإن كانوا كباراً، وروى أبو سبيدة عن أبي يوسف رحمه الله
تعالى لو أعطى من الزكاة صاعاً فيه أبيض، غص، أو كبيراً رماً، أو غصاً لا يصلح مثلاً وها
في عقال الأب لم يجوز، وإن لم يكن الرمس في عقال حار، من "كاتب بنت كبره في عقاله،
وهو على جناح الأفعى لب، هذا، فوالله المثلقي

٢٧٨٦- وفي حاشي رسل التفتة في دفع زكاة مال إلى بيت، حل على، وأست
غيره كثير دولها ورج، أو ليس بها روح قال بعضهم يحو، وقال بعضهم لا يجوز وهو
أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه قال، إذا كان الأب من الكربين لا يجوز، وكذا في الاحتلاء،
في المرأة لرجل غص، والمراء غص، قليل للفتة، وكيف على الفتة من حاشي القولين، قال،
لا أفتي بأحدهما، ولكن أذكر الاحتلاف، وفي القويون، إذا كان ولد ليس بالغاً حاز الدفع
إليه ذكر كان أو أنثى، صحيحاً كان أو رماً

٢٧٨٧- قال، زكاة، إذا كان محتاجاً، والأب من سراجار الإعطاة إلى أم
فك القوي في كتابه، وقال أبو حمزة ومحمد رحمه الله تعالى، يجوز الدفع إلى امرأة
غص إذا كتبت غيره، عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يعطى امرأة الغص إذا غص لها
ماله، لأنها عينة مال الزوج، فتضمن التفتة عليه، فهو مظن ولد صغير غص، إلا أنه شرع
الفتة [التفتة]؛ لأن لا يستحب به يتأكد، لأن الفتة بدون له، فغص لا يصير ديناً
على الزوج ولها، إذ إن، لا يصير غبة عملاً ما يقتضى من الفتة، فإن لها حوافض آخر سوى

(١) وفي ف ب لا يجوز الدفع إلى الصغار

(٢) أي لا يعطى بهما ولا ينتهز في العمل، وفي ب ٧ بسند ملك

(٣) وهو ف وكذلك ما كان به دفع

إذا وفي ب و ف المنكرين

(٤) فكأن في ب و ف

تصفه، لا تسحق، ثبت على الزوج، وبه فارق النكاح

٢٧٨٨ - ولا يجوز، بصرف إلى عبد مسلم، ومسلم، وامرأته، لاد الملك يقع للمسلمين
بالبصرف إليهم، وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى، أنه لا يعنى عبداً مملوكاً، وليس من عبان
مولاه، ولا يحدد سبب إيجاره، ولو دفع إلى امرأة فعنى بغيره، لأن سبب لا يجمع لمولاه من
ملكاته إلا بغيره، وإنه هو هو، وفي الحديث عن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا
عطى عبد مسلم من الصدقة، ومولى غائب، فإنه كذا المولى هو

٢٧٨٩ - وفي الجمع للبصر، مثل عبد لكرم، حقه لله تعالى عن غيره كذا حاله
أمره، فإن كان مراً فبعض الأحد حراً، والأخر عبداً، ولو دفع إلى نفسه فهو
على هذا التقدير، ولو دفع إلى المحبوس لا يجوز، وسبب القصة أبو يوسف رحمه الله تعالى
عنه دفع زكاة، منه إلى نسي عشر عاتق، ثم دفع النسي، من البصر، أو إلى امرأته لا
يجوز، وهو جواز له، وجعل الرخا، وكذا منه على ذلك، لا يحد، البصر، فذلك لا
يجوز، وهذا كذا

٢٧٩٠ - قال القدر، رحمه الله تعالى في كتابه لا يجوز الزكاة إلا إذا أضيفاً
تغيبه أو عصبه من جوار، «بعض له، لا لا يشترط عليه، كالأب والوالدة بمقتضى التمسك
والنسي، وكذلك أن يدفعه من ماله في عيالهم، وكذلك لأبى بني بقره، وكذلك، انعط
بعض بالغ، أو الصغير، مع فلا يقع البصر، إلا بمؤيده، فإنه غير مولى عليه، بخلاف
النسي وسجنه

٢٧٩١ - ولا يجوز أن يعطى من زكاة امرأة في حرم، لا ماله، قال عليه الصلاة
والسلام، والصدقة محدث عن أبي هاشم، مولى الخوارج، من أنفسهم، وقال عليه الصلاة
والسلام، «ما من حرم أب له كذا لكم غسالة الناس، ومن من لكم من بعض الخمر من
النجاسة»

٢٧٩٢ - قال أبو هاشم الدين، تحريم عليه، فمنه، لا ماله، قال جهم، قال
عجل، قال علي، «وإن كان من عبد المطلب، لأن الله تعالى، أن حرم تصفقه على من

(١) أخرج معنا أبو داود، ٤٠٠، وأبو داود، ٤٠٩٢، مسان، ٤٠٩٢، وأبو داود، ٤٠٩٢، وأبو داود، ٤٠٩٢

(٢) قال الربيعي في بعض الأروية (٤٠٩٢) «أبو داود، ٤٠٩٢، وأبو داود، ٤٠٩٢، وأبو داود، ٤٠٩٢»

٢٧٨٩ - قال الربيعي، ٢٧٨٩، أبو داود، ٤٠٩٢، وأبو داود، ٤٠٩٢، وأبو داود، ٤٠٩٢، وأبو داود، ٤٠٩٢

عوميه عبادا حرم من العبد، وهو منهج ذوي البرى، وسماه ذوي القومى محسن
ببؤلاء، فكذلك من انصدمه وبالمعروف على هؤلاء الصالحين ان اجبه من العفو، وبأنه
والكتمان، فان العبد غنى وجه الصدق والاطمئنان لا بأس لأما من رغب في ظهور
عنه باستقامه العزم ليس من مؤدى حرمه من استعماله في الزعماء، وهو محي قوله
عبد الصلاه، وبأنه لا بأس من هادم ان يصعد في حكم عبادا من اذنى العمل شرع
المؤدى بأداء ما جسر قلب، ولا يتدنى مؤدى يتزله من يتزله بأداء

٢٧٩٣- ورد في أبي يوسف، رحمه الله تعالى، أنه حذر من تصدقات إليه إذا
 سُموا في الوقت؛ لأن حذنه في هدم في حوزة الصدقة كحال الأعيان، ثم يجوز تصدقات
 صدقات الوقت إلى الأعيان، إذا سُموا في الوقت، فكذلك في هدم، كما قال أبو يوسف في
 الوقت لا يجوز الصرف إليهم، كما لا يجوز إلى الأعيان، وحكي أبو حنيفة لكسر، رحمه الله
 تعالى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يحد من هدم في هدم، ورد في ابن جماعة
 عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه قال: لا أثر للصدقة في هدم، بل يهدم على بعض الأعيان
 أثر الصدقة عليهم، ولا على من أهدم من غيرهم.

١٧٩٤- وفي العصور ما كان بعد البيعة، فحين يكسوه، ويصممه، ويجعل ما يحسونه، ويحل عند من كان، مال، فالكسوة لا تثبت به يجوز لوجود الركن، وهو تمليك فيها، وأما الطهيم، فهو ما يبيعه، أي يبيعه، لوجود الركن به وهو التمسك، وله ما يأكله نفسه من غير أن يدفعه، أنه لا يجوز، لاستيفاء الركن فيه.

[illegible]

١٠٠٠

(٦) متروك على - ر ا ر ط

پیشتر فی السکر، وایستاد، و آنکس توبیت و ملال را نگذرد، بدینها، عارضی هشام بن محمد
رحمه الله مدعی نه مثل عسریه و عسل در حسونه، فو من مداع برده نفعه، و افضل عو
مکه قدر عانی در ده، بدعی من امر کاه؟ فانی لا، و ان قد دلت علی عدمه، یعنی هر نفس
لکمه و الاناع

١٦٩٦ و ذکر بی صدق عن محمد رحمۃ اللہ تعالیٰ کہ کاتبیہ جملہ دلاوی و بی حشر
 لا درہم خود او شریک و برہمن قسوق و بیس بیب بصل عن سکیاہ، حال عمل کہ
 قریبہ و افتا لا عن ۹ و ذکر فی مسکنہ فصل عن سکہ و دین وی عاتق توہم و سن
 حقہ، و توفہ سم رحمہ اللہ تعالیٰ عن سکہ کہ کتاب العلم و نحو مر ۹، و توفہ بی بی حشر
 حل و حل لا عن ۱۰ و ۱۱ و ۱۲ و ۱۳ و ۱۴ و ۱۵ و ۱۶ و ۱۷ و ۱۸ و ۱۹ و ۲۰ و ۲۱ و ۲۲ و ۲۳ و ۲۴ و ۲۵ و ۲۶ و ۲۷ و ۲۸ و ۲۹ و ۳۰ و ۳۱ و ۳۲ و ۳۳ و ۳۴ و ۳۵ و ۳۶ و ۳۷ و ۳۸ و ۳۹ و ۴۰ و ۴۱ و ۴۲ و ۴۳ و ۴۴ و ۴۵ و ۴۶ و ۴۷ و ۴۸ و ۴۹ و ۵۰ و ۵۱ و ۵۲ و ۵۳ و ۵۴ و ۵۵ و ۵۶ و ۵۷ و ۵۸ و ۵۹ و ۶۰ و ۶۱ و ۶۲ و ۶۳ و ۶۴ و ۶۵ و ۶۶ و ۶۷ و ۶۸ و ۶۹ و ۷۰ و ۷۱ و ۷۲ و ۷۳ و ۷۴ و ۷۵ و ۷۶ و ۷۷ و ۷۸ و ۷۹ و ۸۰ و ۸۱ و ۸۲ و ۸۳ و ۸۴ و ۸۵ و ۸۶ و ۸۷ و ۸۸ و ۸۹ و ۹۰ و ۹۱ و ۹۲ و ۹۳ و ۹۴ و ۹۵ و ۹۶ و ۹۷ و ۹۸ و ۹۹ و ۱۰۰ و ۱۰۱ و ۱۰۲ و ۱۰۳ و ۱۰۴ و ۱۰۵ و ۱۰۶ و ۱۰۷ و ۱۰۸ و ۱۰۹ و ۱۱۰ و ۱۱۱ و ۱۱۲ و ۱۱۳ و ۱۱۴ و ۱۱۵ و ۱۱۶ و ۱۱۷ و ۱۱۸ و ۱۱۹ و ۱۲۰ و ۱۲۱ و ۱۲۲ و ۱۲۳ و ۱۲۴ و ۱۲۵ و ۱۲۶ و ۱۲۷ و ۱۲۸ و ۱۲۹ و ۱۳۰ و ۱۳۱ و ۱۳۲ و ۱۳۳ و ۱۳۴ و ۱۳۵ و ۱۳۶ و ۱۳۷ و ۱۳۸ و ۱۳۹ و ۱۴۰ و ۱۴۱ و ۱۴۲ و ۱۴۳ و ۱۴۴ و ۱۴۵ و ۱۴۶ و ۱۴۷ و ۱۴۸ و ۱۴۹ و ۱۵۰ و ۱۵۱ و ۱۵۲ و ۱۵۳ و ۱۵۴ و ۱۵۵ و ۱۵۶ و ۱۵۷ و ۱۵۸ و ۱۵۹ و ۱۶۰ و ۱۶۱ و ۱۶۲ و ۱۶۳ و ۱۶۴ و ۱۶۵ و ۱۶۶ و ۱۶۷ و ۱۶۸ و ۱۶۹ و ۱۷۰ و ۱۷۱ و ۱۷۲ و ۱۷۳ و ۱۷۴ و ۱۷۵ و ۱۷۶ و ۱۷۷ و ۱۷۸ و ۱۷۹ و ۱۸۰ و ۱۸۱ و ۱۸۲ و ۱۸۳ و ۱۸۴ و ۱۸۵ و ۱۸۶ و ۱۸۷ و ۱۸۸ و ۱۸۹ و ۱۹۰ و ۱۹۱ و ۱۹۲ و ۱۹۳ و ۱۹۴ و ۱۹۵ و ۱۹۶ و ۱۹۷ و ۱۹۸ و ۱۹۹ و ۲۰۰ و ۲۰۱ و ۲۰۲ و ۲۰۳ و ۲۰۴ و ۲۰۵ و ۲۰۶ و ۲۰۷ و ۲۰۸ و ۲۰۹ و ۲۱۰ و ۲۱۱ و ۲۱۲ و ۲۱۳ و ۲۱۴ و ۲۱۵ و ۲۱۶ و ۲۱۷ و ۲۱۸ و ۲۱۹ و ۲۲۰ و ۲۲۱ و ۲۲۲ و ۲۲۳ و ۲۲۴ و ۲۲۵ و ۲۲۶ و ۲۲۷ و ۲۲۸ و ۲۲۹ و ۲۳۰ و ۲۳۱ و ۲۳۲ و ۲۳۳ و ۲۳۴ و ۲۳۵ و ۲۳۶ و ۲۳۷ و ۲۳۸ و ۲۳۹ و ۲۴۰ و ۲۴۱ و ۲۴۲ و ۲۴۳ و ۲۴۴ و ۲۴۵ و ۲۴۶ و ۲۴۷ و ۲۴۸ و ۲۴۹ و ۲۵۰ و ۲۵۱ و ۲۵۲ و ۲۵۳ و ۲۵۴ و ۲۵۵ و ۲۵۶ و ۲۵۷ و ۲۵۸ و ۲۵۹ و ۲۶۰ و ۲۶۱ و ۲۶۲ و ۲۶۳ و ۲۶۴ و ۲۶۵ و ۲۶۶ و ۲۶۷ و ۲۶۸ و ۲۶۹ و ۲۷۰ و ۲۷۱ و ۲۷۲ و ۲۷۳ و ۲۷۴ و ۲۷۵ و ۲۷۶ و ۲۷۷ و ۲۷۸ و ۲۷۹ و ۲۸۰ و ۲۸۱ و ۲۸۲ و ۲۸۳ و ۲۸۴ و ۲۸۵ و ۲۸۶ و ۲۸۷ و ۲۸۸ و ۲۸۹ و ۲۹۰ و ۲۹۱ و ۲۹۲ و ۲۹۳ و ۲۹۴ و ۲۹۵ و ۲۹۶ و ۲۹۷ و ۲۹۸ و ۲۹۹ و ۳۰۰ و ۳۰۱ و ۳۰۲ و ۳۰۳ و ۳۰۴ و ۳۰۵ و ۳۰۶ و ۳۰۷ و ۳۰۸ و ۳۰۹ و ۳۱۰ و ۳۱۱ و ۳۱۲ و ۳۱۳ و ۳۱۴ و ۳۱۵ و ۳۱۶ و ۳۱۷ و ۳۱۸ و ۳۱۹ و ۳۲۰ و ۳۲۱ و ۳۲۲ و ۳۲۳ و ۳۲۴ و ۳۲۵ و ۳۲۶ و ۳۲۷ و ۳۲۸ و ۳۲۹ و ۳۳۰ و ۳۳۱ و ۳۳۲ و ۳۳۳ و ۳۳۴ و ۳۳۵ و ۳۳۶ و ۳۳۷ و ۳۳۸ و ۳۳۹ و ۳۴۰ و ۳۴۱ و ۳۴۲ و ۳۴۳ و ۳۴۴ و ۳۴۵ و ۳۴۶ و ۳۴۷ و ۳۴۸ و ۳۴۹ و ۳۵۰ و ۳۵۱ و ۳۵۲ و ۳۵۳ و ۳۵۴ و ۳۵۵ و ۳۵۶ و ۳۵۷ و ۳۵۸ و ۳۵۹ و ۳۶۰ و ۳۶۱ و ۳۶۲ و ۳۶۳ و ۳۶۴ و ۳۶۵ و ۳۶۶ و ۳۶۷ و ۳۶۸ و ۳۶۹ و ۳۷۰ و ۳۷۱ و ۳۷۲ و ۳۷۳ و ۳۷۴ و ۳۷۵ و ۳۷۶ و ۳۷۷ و ۳۷۸ و ۳۷۹ و ۳۸۰ و ۳۸۱ و ۳۸۲ و ۳۸۳ و ۳۸۴ و ۳۸۵ و ۳۸۶ و ۳۸۷ و ۳۸۸ و ۳۸۹ و ۳۹۰ و ۳۹۱ و ۳۹۲ و ۳۹۳ و ۳۹۴ و ۳۹۵ و ۳۹۶ و ۳۹۷ و ۳۹۸ و ۳۹۹ و ۴۰۰ و ۴۰۱ و ۴۰۲ و ۴۰۳ و ۴۰۴ و ۴۰۵ و ۴۰۶ و ۴۰۷ و ۴۰۸ و ۴۰۹ و ۴۱۰ و ۴۱۱ و ۴۱۲ و ۴۱۳ و ۴۱۴ و ۴۱۵ و ۴۱۶ و ۴۱۷ و ۴۱۸ و ۴۱۹ و ۴۲۰ و ۴۲۱ و ۴۲۲ و ۴۲۳ و ۴۲۴ و ۴۲۵ و ۴۲۶ و ۴۲۷ و ۴۲۸ و ۴۲۹ و ۴۳۰ و ۴۳۱ و ۴۳۲ و ۴۳۳ و ۴۳۴ و ۴۳۵ و ۴۳۶ و ۴۳۷ و ۴۳۸ و ۴۳۹ و ۴۴۰ و ۴۴۱ و ۴۴۲ و ۴۴۳ و ۴۴۴ و ۴۴۵ و ۴۴۶ و ۴۴۷ و ۴۴۸ و ۴۴۹ و ۴۵۰ و ۴۵۱ و ۴۵۲ و ۴۵۳ و ۴۵۴ و ۴۵۵ و ۴۵۶ و ۴۵۷ و ۴۵۸ و ۴۵۹ و ۴۶۰ و ۴۶۱ و ۴۶۲ و ۴۶۳ و ۴۶۴ و ۴۶۵ و ۴۶۶ و ۴۶۷ و ۴۶۸ و ۴۶۹ و ۴۷۰ و ۴۷۱ و ۴۷۲ و ۴۷۳ و ۴۷۴ و ۴۷۵ و ۴۷۶ و ۴۷۷ و ۴۷۸ و ۴۷۹ و ۴۸۰ و ۴۸۱ و ۴۸۲ و ۴۸۳ و ۴۸۴ و ۴۸۵ و ۴۸۶ و ۴۸۷ و ۴۸۸ و ۴۸۹ و ۴۹۰ و ۴۹۱ و ۴۹۲ و ۴۹۳ و ۴۹۴ و ۴۹۵ و ۴۹۶ و ۴۹۷ و ۴۹۸ و ۴۹۹ و ۵۰۰ و ۵۰۱ و ۵۰۲ و ۵۰۳ و ۵۰۴ و ۵۰۵ و ۵۰۶ و ۵۰۷ و ۵۰۸ و ۵۰۹ و ۵۱۰ و ۵۱۱ و ۵۱۲ و ۵۱۳ و ۵۱۴ و ۵۱۵ و ۵۱۶ و ۵۱۷ و ۵۱۸ و ۵۱۹ و ۵۲۰ و ۵۲۱ و ۵۲۲ و ۵۲۳ و

[illegible]

واللہ اعلم

[illegible]

١٣٥) حکا فی جمع جمع لغز و عذبا. و کذا فی الأصل للفظ ٦٠ مرق

و الحاصل أن ما يكون مشعولا بحاجة الحيلة نحو الخدم ، حكي ، مباحة بالمرئياتها
في الخلل ، لا يشتر في تحريم الصدقة ، إلا إصباح ، وما يكون عافدا عن حاجته الخاصة ، يعتبر هو
تحريم الصدقة ، وإلى غير من الصراخ عن الحاجة الخلية في التحريم ، لأن ما يعتبره المخرج عن
الحاجة العامة ، لا يعتبر محرم ، لأن الإنسان خلق ، يمدح من جميع ما في يده

[illegible]

۱۶۹۹. (۱) ان کا عند نظر احتجاج یہ کہ فقہ عقائد بعد میں تحریر ہوئے۔ عند
مقدمہ رحمۃ اللہ معانی لا یعتبر لآلہ من جامع القصیدہ، فلا یطعن بہ حکم غیبہ، بل یکون
d حکم القصیدہ

۲۶۹۹- زیاد شری طعام غیر به مغفل مایکجه سحر ، تر قدر من ذلک ، او حق ، و هر سلوی مکتبی در هم قصد عباد میان کنی مومن شهد او اقل ، من به نفع اسرتی بلا خلاف بین المتدع و جمهم اهل بحالی ، لایه مسعود بختخته و این کتاب کم من الشهد غصوا حیه و من مضبوطه لایحی ایضا الر کلا ، و به نفع صبر ، و هو اختیار الله ، و الشهد حاد ام السی ، و حقه الله بحالی ، لایه السهر مو ابرو و یس با حذر الناس لأفهم قوت ، و کان من و راء ذلك فاصلا عن خلجته و مضبوطی و جعل به نفع و لی الله ، محمد صبح زو البس بختی اذ هو لایه فوت سیه و و کان قدر من سیه ، لایحی ایضا الله انکره بلا سلف

م. س. ۱۳۳۵

(1) استدلال : ع و ف

(٢٩) جامعہ دارالعلوم، ١٣٥٨ھ، مسلم، ١/٢٠٠، ص ١٢١ (٣٠)

174 *Journal of Maritime Law and Commerce*

٢٨٠ - قال بصير رحمه الله تعالى " فيمن كانت له كسوة الشتاء وهو لا يحتاج اليه من الصيف أحد حتى يأخذ الزكاة وإن بلغ خمس مائتي درهم أو زاد ، وعلى من القاسم رحمه الله تعالى خمس كان له على آخر ميز مزيج ، ورجح إلى الصدقة حل له الأحد معتدلاً كعادته إلى حلول الآخر ؟

٢٨١ - قال وكذا من غلبت فيه الحاجة ، فإنه إن يأخذ من الزكاة قبل ما يبيع إلى غيره ، وسر بصير رحمه الله تعالى خمس له دار وبستان في الدنيا ، وقبعة البستان عاشر درهم فصاعده ، فإن إن كان المستلزم ليس فيه من الزكاة نحو المصطح ، والمثورة ، وغيره ، لا يحل له أخذ الزكاة

٢٨٢ - من بواصيات نصير الشهيد رحمه الله تعالى رجل له مائة درهم على مسلم ، والمذنبون مائة ، من يصح له من أحد الزكاة ؟ قال إن كان المدينون جميعاً دفعه أحقاباً مناسباً لما حرمه ، رحمه الله تعالى فيه ، واحتمار به يعني : لأن يده ، إنله عن حاله ، فذلك يبركه بن السبيل وإن كان مائة لا يحل له أخذ الزكاة في أن كان مائة إلا أنه جاهد لذنبه ، وقد كانت له سنة عادته لا يحل له أخذ الزكاة ، لا ينفقه في غيره ، لأنه لا بد من أن يحل له سنة عادته لا يحل له أخذ الزكاة ، فكذلك أحقه ما في سنة بواسطه الصادرة إليه : فإن لم يكن له سنة عادته لا يحل له أخذ الزكاة ، لفحصه ، وإنما يحل له إذا كان لأمر إلى الخاص ، حنفية الخاصي بصدق ، لأد قبل ذلك الوصول إليه ما يوجب ، وبعد ذلك وقع الأيدي على حكم ظاهر ، يحل به الأحد

٢٨٣ - من صدق به التليث حرمه الله تعالى إذا دفع زكاة مائة إلى أحده وهو خمسة رطل ، إن كان مائة من مائتي درهم ، أو أكثر من مائتي درهم ، إلا أن المدينين أقل من مائتي ، كثر لأن الروح معسر حاز الدفع إليها وهو أعظم لأجله ، وإن كان الأحد حتى أن من مائتي درهم ، ولم يوج مائة من مائة درهم ، فإنه لا بد من الأخذ بذلك الخواص ، وعدمه لا يجوز الدفع ، ولا يحل له لأحد ، ما يوجب أن لا يهوراً " فمن القس حل مكرراً ، وحب الأصبغة ، وصدق الفطر عشرين مائة ، هذا قال السيد الشهيد رحمه الله تعالى ، ينش بقرينة ،

٢٨٤ - وفي العيون ، جلي يقول تحت ، لو أخذ ، رحمه الله تعالى ، فإن أخذ بصدقة الزكاة ، إن لم يكن لرمي عليه لعمري بصدقة حاز ، لأن المدينين من هؤلاء ، صدقة التبرع بصدق من كل واحد ، مائة ، وإن كان فقير ، وإن لم يكن منه بصدقة ، إن لم يكن حسب الموقر

وسمى حور ريش ان العبد يمازى فيها، لأن الله سبحانه لا يزوجكم بعزائى العله.
 وحصل في الآداب في الدنيا ما لا يلائم حرم الله تعالى في الدنيا والآخرة، لا
 الآداب إلا في كتب بعض من كثر، وإنما هي في الآداب، لا في الآداب، لأن الآداب
 والآداب في الدنيا والآخرة، فكذلك بعض من وجه، والله ان سمي حكم المقتضى، المقتضى بما
 يشبه الحاشى بعد التمسيد، فكذلك الماء، مأخوذاً عن التمسيد، فلا يصح ما به عن التمسيد لأن
 المقتضى من التمسيد، ولا يكون مشاحراً به، لا به يكرر، لأن التمسيد إنما يصلح
 للتدعيم، ولو قاربه، فمما حواري، والله ان يكرر به وقرب منه وجب تكراره.

٢٨٥٧ في طابع النصارى ولا تأني تأديته على من أضاف درهماً إلى ذلك حتى لا ينشأ واحد حبس من بصرها، لم يذمونه وإن يعنى به بقاء أحد من من العبي المنقذين لأن حبسهم ليس بركه على ما سددوا، وإنما بعدة أحسن، وهو العناء عن المذنب لحده ثم حبس لأن المقصود من الصدقة دفع الحاجة بوقت، وإن عيبه الصلابة في الكلام المتوهم غير المنزلة في مثل هذه اليوم^١ والمخاض متجدد له لإعلاء^٢ وأحسن الشريعة ويختار ما هو المقصود^٣ من مدح المصلحة

[illegible]

(٦) - قالوا يا ابن أبي طالب أنت عليه السلام ! عزمنا أن نقتلك في هذا اليوم
فجاءك هذا الغلام ، فقال (١٥٦ هـ) وبه حي لي خسر من الله تعالى فرفضوا قتله
ففي ١٥٦ هـ ، قال جواد في هذا اليوم : « اخترت من هدى في سكرت (١٥٦ هـ) وبه
أصوب من الصراط في هذا اليوم »

(٣٦) وهي تسمى بالبرام الحار وبتحسين ماهر القنود

[illegible]

يوسف رحمه الله تعالى في رجل يرى أن يعطي رجلاً ألف درهم من ركة ماله والرجل فقير، وليس عليه دين، فجاءه البعض بألف درهم فورد مائة مائة، كل ما ورد مائة مائة إليه، قال: بجزء الألف من زكاته إن دفعها في مجلس واحد، وبجعل كأنه دفع الكل إليه بصفة واحدة، وهذه الرواية من أبي يوسف رحمه الله تعالى مخالفة لما حكى عنه في الجمع الصغير في المسألة المتقدمة.

٢٨٠٩ - قال في "المتمم" وكذلك لو روى أن يعطيه ألف درهم، فبما أعطى بألف درهم قبل أن يرد له، وقال: ليس أعطيت ألف درهم من ركة، بل من الأول، وبغيره إذا كان في مجلس واحد، وكانت الألف حاضرة عنده، وإن كانت الألف غائبة عنه، ونوى أن يعطيه ألف درهم من ركة ماله، فأتى بمجلس درهم، فورد مائة مائة من الزكاة الثلاثين، والباقي تطوع.

٢٨١٠ - قال محمد رحمه الله تعالى في الأصل: ونسب صدقة كل بلد في فقرائها، ولا يصرح بها إلى بلدة أخرى. وأعلم أن فقراء تلك البلدة مع فقراء بلدة أخرى إذا كان في الحاجة على السراء، يصرح إلى فقراء تلك البلدة، ولا يصرح بها إلى فقراء بلدة أخرى، وإن صرح بها إلى فقراء بلدة أخرى بكرة، وهذا لأن فقراء تلك البلدة مع فقراء بلدة أخرى إذا كان في الحاجة على السراء، ففي صرح بها إلى فقراء تلك البلدة مراعاة حق، حق للفقير وحق الجور، وفي الصرح إلى فقراء بلدة أخرى مراعاة حق واحد، ولأن من صرح بها إلى فقراء بلدة أخرى، والحال أنه تعرض المال على التلف من غير فائقة.

٢٨١١ - ومن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في بعض روايات البزار، أنه إذا بكرة الإخراج إلى بلدة أخرى إن كان الإخراج في حبيها، بأن أخرجه بعد حوال الحول، فأما إن كان الإخراج قبل حبيها فلا بأس به، هذا إذا لم يكن فقراء بلدة أخرى نوى غرابته من (أما إذا كان صرحاً ببلدة أخرى دوراً به من) "ففي أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيه روايات.

روي الحسن في "تسجد" عنه: ولا يخرج الزكاة إلى بلدة أخرى، لأنني قرأت ولا غيره، وإن أخرج جاز إلا أنه أس، وذكر هشام في "تواتره" عن ابن أبي حنيفة رحمه الله تعالى: أنه مثل من أخرج الزكاة إلى بلدة أخرى، فقال: لا ألدني نركته وروى ابن وهب عن محمد رحمه الله تعالى: لا يخرج الزكاة إلى فقراء بلدة أخرى إلا كذا قرية،

(١) وفي "ف" وتضم صدقة الفطر

(٢) استخرج من الجمع، أو حوله عن

وجه ابروئله انى اب لا يهدى الى الهدى فقرأ الله اخرى ' فربك عظيم بصلا' والسلام لعبد
رضى الله تعالى عنه اخبرنا من اصحابهم ورحمهم الله فقرأوا من سورة البقرة

[illegible]

٢٨١٦- وهي مذكورة في التفسير رحمه الله تعالى من لا يحول ولا يحدر له فضل له ولا يغير حادثة سلطان: "أجاب الله الصديقين وأولاهم من موارث الصدقة"، هكذا لا يحول له ميراث غيره، وقد أخذوا ذلك من مال بيت المال، فإما إذا بقي ذلك من مال موقوف له حذر يقول: لا بأس به الصدقة وإن كان فقيراً فإن كان السلطان يؤذي ذلك من بيت المال، ولا أحد من ذلك عصياً من الناس يحول له إلا أحد، لأنه على ما انصرفت حقيقة، فهنا أقول: وإن كان بأحد ذلك عصياً من الناس، فإن كان لا يحول هذا بغيرهم أخرى لا يحول له إلا أحد، فإن كان يحول فلا بأس به، لأنه ما كان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى حتى وجب عليه تركه ولو ساء عنه، قوله لا يؤذي الناس، لأن أموال الناس لا يجوز أن عليها عصب

٢٨١٣ - قال مجاهد رحمه الله تعالى في الأصل فيوم من الخوار - ملوا على قوم من

(۱) اسٹیڈیٹس سے فارغ التحصیل ہو کر

(٢) اقرء: جاري ٧٠٨ وعظم ٢٧، والحمد لله ٥٧٧، ويذكر ٢٢٩٦، فيردد

۱۳۵۶، رجب ماه ۷۶^{هـ} و جماد ۱۳۵۷، شهریور ۱۳۵۶

(۴۶) *استخدمت له من ابي و*

[illegible]

١٩١٥ - عاد إليه عن و. و. توجه الأثر له عند رسم جرد القضاة في
مصر، وهي عند الو. و. و. بالمال، حيث يُعَدُّ منهم و. و. لأنه ومن الحق إلى

١٤٦٥ هـ - د. علمبرغانیہ الم بعد فراغ البی الفسریۃ فی ١٠٠٠ بیت فرب ١٣٨٩
تجدیدات تعلیم و دی ١١٢٠ او جلد و دی ١٢٠٧

[illegible]

١٠ - جبهه الروايد التي تدور حول اربعة اصناف هي :
 ١ - شيوخهم : وهم الذين اشتهروا بالعلم والادب في عصرهم
 ٢ - ائمتهم : وهم الذين اشتهروا بالعلم والادب في عصرهم
 ٣ - علماءهم : وهم الذين اشتهروا بالعلم والادب في عصرهم
 ٤ - مشايخهم : وهم الذين اشتهروا بالعلم والادب في عصرهم

۱۹۱۷ء بمبئی : بی سب رحیمہ اللہ علی "بصیرہ" نامہ اخبار احمد آباد
 لکھتے تھے کہ انگریزوں نے ان کے والدین کو قتل کیا تھا۔ ان کے والدین
 نے ان کے والدین کو قتل کیا تھا۔ ان کے والدین نے ان کے والدین کو قتل کیا تھا۔

الوجه الثاني لا يجرى عند الأداء لصحة عليهم في هذه الوجهة بغير المشايروا
أشياء منهم من قال يؤمر بمضى إيمان المصلحة - لأداء البراءة منهم ومن الله تعالى ؟
لأنهم لا يصرقون الصدقات في مصارفهم

، فإن الفقد أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يؤمر بالأداء نائباً ، لأن أحد السطبان منهم
صحيح ، لأن ولاية لأحد به ، فمقتضى المصلحة عن إيمانهم ، فلا يجوز إيمانهم بعد ذلك وإن لم
يصح السلطان من أوصيه ، قال القسطنطين الشهيد رحمه الله تعالى ، وبهذا يبنى هذا الكلام على
مصدقات الأمان في الفقرة ، وإن لم يجد صدقات لأموال البائسة ، ويرى صاحب العمل
المصلحة عليهم عند الأداء ، اعلم ، المسيح ورحمته الله تعالى ، قال الله تعالى
الصحيح أنه في الأداء نائباً ، لأن أحد السطبان به لم يصح ، أو ليس به ، ولأن أحد صدقات
الأموال كياناً - والله سبحانه يعلم -

٢٨٥٣- وإن كان جمع الدراهم من فقير أمر المصنف فإنه يجوز من زكاتهم في الحالين جميعاً، ولكن بكرة لم يعط بعد ذلك الكثير، لأن الذي يجمع يصير كجبل للفاصلين في دفع ذلك للمعفي من هذه الصورة، كأنهم دفعوا بأنفسهم، أو أنهم دفعوا بأنفسهم^(١) إلى الفقير ما تيسر أو أكثر من كسبهم كس أنه يجوز كما هذا، وجماعه سم يحبط أمرهم، فأما إذا غلط أموالهم فهو صابر، ولا يجوز نهم من زكاتهم لما يأتي في هذه المسألة التي يلي هذه المسألة

٢٨٥٤- ولي لساوي إذا دفع رجلاً إلى رجل، كواحد سبعمائة درهم ليقتصد في بها من زكاته، ويخذه الدراهم على الدفع، ثم دفع فهو فاسد، وكذلك القولي إذا كان من له أو غلب محتله، وخطب علانها مسلم عتلاً لها، وكذبت السمعان إذا غلط عتلات للناس^(٢) وأعطانها، وكذبت الرباع إذا غلط ثمن أسفه الناس، وأحد من أن غلط سبعمائة^(٣) لأنه فسلاك لا يبي موصع جرت المادة والعرف ظاهر بالأداء ما غلط

٢٨٥٥- وإذا^(٤) وجبت الزكاة على رجل، وهو لا يوردها، لا يحل للفقير أن يأخذ من ماله يعمر غلته، وإن أخذ كان لصاحب المال أن يسرد إذا كان مالاً قائماً، وإن كان مالاً يهتبه^(٥) لأن الحق ليس بهذا الفقير بعينه، وهو كالأحد رجل الزبادة درهم، قضى أن غلته خصمته درهم، فدفع زكاة خصمته درهم، ثم ظهر أن غلته الزبادة درهم، فله أن يحبس الزبادة لنفسه بسببه، لأنه تمكّر أن يجعل الزبادة بمجسلا ولو مر أصحاب الجدة فبأنه واحد من أكثر من عليه، غلته ميم أن طلب عليه ما أب منه أكثر، يحسب الزبادة لثلاثة ثمانية، لأنهم أخذوا ذلك بجهة الزكاة، وإذا علموا مصدر ماله وحدوا^(٦) الزبادة^(٧) منه جرداً لا يحسب لأنه أخذوا^(٨) الزبادة^(٩) عنها.

٢٨٥٦- وبو شك رجل في الزكاة، فم يشتر أن يأم^(١٠) ثم يركب؟ فإن يفيده، فارق بين الزكاة وبين الصلاة، فإن شك في الصلاة فسد ذهب الوقت أنه سلاها أو لم

(١) مستحسن من ب و د و م و ط

(٢) وفي ب و د و م أو سكتا ولو

(٣) حكته في جميع نسخ نسخة غلته، وذلك في الأصل إن

(٤) حكته في ب و د و م، وكان في الأصل و ط أحد من غير ذلك

(٥) حكته في ب، كان في فتح المجرده عندنا الزكاة

(٦) حكته في السح من حوده عدماً، وكذا في الأصل الزكاة

(٧) وفي ب و د و م أو

يصلح، فإنه لا يبيدها، والفقير يسمى 'ه' لأن [لعمري] كله وقت آدم الزكاة، فقار الشك
 يجب بمقالة صاحب العلم من الصلاة في الوقت الذي فيه يورثه، وهناك يوم من الزكاة، فبها
 كذلك سجد سجدته، في علم

إنا كان في العين بل مع وجوب الزكاة^(١) لأن جرة من العين صار مستحقاً، فصار انضمامه

وإبراهيم ومحمد ورحمهما الله تعالى قالاً: «عديين» معالي من جهة العباد تقديراً،
ببأنه زكاة الأئمة، وعمره من التجدد في رسول الله ﷺ، ورأس من بكر وعمر، وفي الله
عندهما، كان مفوض إلى الإمام، لا أن عثمان رضي الله عنه من موفى ذلك إلى أبيه،
لمصلحة رأى في ذلك، وجعل أرباب الأصول كقول كلاء من نفسه، لأنه أبصر من نفسه حتى
الأخذ وهذا لأمر من سلطان للإمام عرف بنفسه وصولاً إلى ذلك، ونصبه إلى بكر وعمر رضي
الله عنهما، وحكم ثبت من جهة التي عليه الصلاة والسلام، وهو أبو بكر وعمر رضي الله
تعالى عنهما لا يجوز لعثمان رضي الله تعالى عنه إيماناً من أنه قد فوض لأبيه إلى أرباب
الأموال بطريق التوكيل، وكان هذا في له {مطلب} من جهة العباد تقديراً

٢٨٣٠ قال محمد ورحمهما الله في الجامع رجل له ستة دهم، فصل أحول وجبت
عليه حصة الإسلام، أو حصة وجيب، أو الكسوة، أو صدقة من طعام، أو عتق، أو عدي
منعة، أو إبدية، أم ثم لحول على المقتضى وجبت عليه الزكاة، لأن هذه الخموص لا مطالب
لها من جهة العباد، ومن هذا لا يمنع وجوب الزكاة على أوسع وجوب الزكاة منها إنما يمنع
بهذه الحقوق ولو كان الذي سرح أرضه يمنع وجوب الزكاة بقدره^(٢) لأن عدياً له
مطالب من جهة العباد [وهو السلطان]^(٣)، فإن السلطان بالمطالب باخراج، وقد امتنع بحصة
عنه

وقال الشيخ الإمام الرازي أحمد المولوي، يحكى عن أسنانه شيخ الإمام عبد
الوحيد أنه كان يقول: «هذا إذا كان خير جاً يؤخذ بعضه» فاما ما يؤخذ بهما حتى كحرج
المنفعة، لا يمنع وجوب الزكاة، ما يؤخذ به قبل حوله، لأن ذلك ليس بدين، بل هو
مصادرة يؤخذ من أرباب الأرضي، فاما ما يؤخذ منه حتى يصير المصالح مافضاً، لا يمنع
وجوب الزكاة، وإذا كان المخرج حتى إنما يمنع وجوب الزكاة إذا كان يمنع عدم أخوله بعد إدراكه

(١) هكذا في جميع النسخ خوجه به عدياً، وكان في الأصل إلا أنه ما كان من العين لأن وجوب

الزكاة إدم مع وجوب الزكاة إلى

(٢) هكذا في ب

(٣) هكذا في النسخ لغيره عدياً، وكذا في الأصل سند

(٤) ما بين المقتضى من الأصل وأبناه من طوموف

مسألة الأولى: لا بد في مسألة الأولى من التمسك بصدق نصيب من أهله من النصف بحيث
والخمسة وأحبب بعبه ما من الكفاية للتدوير، لا كقول أن أنكره في ما تبين وحبس على
التبوع ^{ال}، فبغير برهين وعقب صار مستحقاً من التدوير، فيستند التصديق به، وقد قولا
هذا الأرجح، وما بالغير أولاً، وأما مخالفة عن التدوير صريح - لأنه قد بالغير، والموت، ما بالغير
والموت

٧٨٤- "ولم يكرم محمد بن أبي ابيد" يؤذي بركي؟ واخبرني بالشيخ فيه،
والشيخ له يؤذي درهمين ونصف درهم. وهذا يقتل يمو كل ذلك لا يبع من التور بل
يبيع من التور قدر سبعة وسبعين درهما ونصف درهم، وانما من يقيم ذاته وهو درهمان
ونصف - يقع من ذاته، وجه ذلك ان درهمين ونصفا من اذ ذاة من من الذاة التي يخلق بها
عن التور وتعلق الحق التور، والوصول ذلك إلى التور، اذ توردت وهو لا يذره من حبه
الشيخ، لا من حبه السر لا يرى له ثوبه يخلق بجميع لهيب برون التور، يسلطه

الركعة

٢٨٢٢- قال محمد بن الخفاف أيضاً رجل له درهم وسير، عروص فتنجارتها، وأسيوانهم، ومثل قبة^{١٧}، وعشار، عليه دين مسعوق، فذكر في حبه ردهم مؤلفاً، وإن استعرق الدين بمحض هذه الأموال، ذكر في عامة نسخ الخفاف أنه ينصرف للدين إلى تصدق للأولاد، ولما لم يبق له من التجارة، وهكذا ذكر في النوازل وذكر في بعض نسخ الخفاف أنه يبيع من الدين، من الثمن والمغشوق، وأموال الأجرة وسوى من الأموال والدين، وهو في التجارة لأول الأمر.

٢٨٣٦- يجب أن يعلم أنه إذا كان المصطفى صرح من الأموال الممنوعة، وأنهم
مستوفى بعض هذه الأموال، فإنه من الجواز صرف ثمنهم فيهم والمساكين، (م لأن قضاء الدين
مستحب من حيث أن الدين قصي بأشياءها، «الانقضاء» بالمثل مبادلة، فكان صرفه إلى طار
معدلاً لمبال، لى، والله به والمساكين مبدءاً للأسباب الدرة غير ما، وإسأل الله لهم

(١) هكذا في "ت" و "ب" و "م" ، وكان في الأصل وهي في السبعة

(٢) بذلك في جميع النسخ الواردة عن جماعة وكذا في الأصل بوجه

(٦) قوله: يا ابا عبد الله، وقل له: هم قبيحون، أي ذالمة، أي ذالمة عليه

(۱) عاویہ اہلبیت میں شامل ہے۔ لاجاً وائتہ سے مراد وہی

(1) هذه الآية السبع الأولى من سورة الأعراف.

[illegible][illegible]

وروي عنه في غير رواية (أصول) الذين يصرفون الميم دون الهمزة، لأن ذلك يقع
 في غير ما ياءه (أما ما صرفه غير الميم) فيصاحب الأجر حياً غير الميم والموجب فيها
 شاة لا حرة بها، وهذا الذي في مصابح الإنشاع في الميم منه، وهو عرفاً "التي هي إلى
 مصابح الإلهي هي مصابح العبد لا به غير التي، فيجب له وبها مصابح الميم في الهمزة
 في الميم، فكان هو في الميم التي هي في الميم دون الهمزة، لأن الميم من الهمزة، لأن

(۱) ہیکہاں افسانہ پر مبنی ہے، ویسوی لاهلہ ہے

$$T = T_0 + \frac{1}{\alpha} \ln \left(\frac{1}{1 - \beta} \right)$$

(٢٠٠٠) و. محمد الجهم

(C) 1987 by John Wiley & Sons, Inc.

(١٥) وفي بعض النسخ في الآتيه مكان الحرف الـ ي، نعم قطع في ح.
 الخراء. وجه الأول من حسن هذه نسخة أن ما كان قطع قطعاً لا ينفك العين أبداً في بعض النسخ
 التي بعد هذه في حال نصه

محمد: لا - بلزىء كد به الشهر فلهجوم، ثم لادء، اى شء من الشهر يكفى لوجوب
 اهرم، فكذلك الإفاة من سىء من ائمة يكفى لإجباب الركة، والذي بهن ويغير بمرارة
 تصحيح، وهرىء به وندى عليه رواية أعلم.

الفصل الحادي عشر في الأسباب المستقة للزكاة

٢٨٤١- فمن جملة ذلك هلاك مال الزكاة، قال أبو حنيفة: إذا هب مال الزكاة بعد أن لا يدخل من غير ثمّة ماله، هلك، سقط عنه الزكاة، وإن هب بعد التمكن من الأداء، أو ذبل، لم يكن منه، وكان أبو الحسن الفكري يقول: إذا هلك مال الزكاة، فلم يزد حتى ملكه جميع، وقال أبو سهل الفريجي من أصحابنا: لا يصح

توجهه من أبي الحسن، إن الساعي تأتت عين له الخبز من قصص هذا، قال على التبعين، فيصير ضماناً بائع منه، كتب من الزدعة، قال صاحب نونية المودع: يدفع الزدعة إلى غلامه، فذهب غلامه ذلك زدعه، على دفع إليه، لم يصير ضماناً لذلك غلامه.

٢٨٤٢- وعلى هذا الخبر يصح ما إذا طلب الصغير منه ذلك، ولم يدفع إليه حتى هلك، حيث لا يضمن، لأن هذا المقرر لا يمنع شيئاً مما في الخبر من أخذ هذا المال، وهو غير مال الزكاة، قال صاحب الزدعة: يدفع الزدعة إلى أبي غلماني شئت، فجاء واحد من غلماني، فطلب الزدعة، فلم يدفع إليه، حتى يدفع إلى غلام آخر هناك، لا يصير ضماناً، كذا فيها.

وحده قول أبي سهل: إن وجوب الضمان يستدعي تلفه، ولم يوجب، وفي نفس الزدعة وجد التعويض، لأن المودع يدفع إلى غلامه، فصار معوثاً به مالاً، فيجب الضمان بالتعويض، كما هو محله.

٢٨٤٣ قال محمد في الجامع: إذا كان المرسل تعاد من اسم السائمة، حتى عليها الخول، حتى وجب ثبته، لم يثبت ضماناً، ومن أربعم، على القيس يركي القياتي بصف ثبته، وهو قول محمد ورغب، وفي الاستحسان يركي البالي ثبته، وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف، رحمه الله، ومن مسلخنا من ذلك، فهو يسأله في غاصل تبتى عن أسبل، أو المال إذا اشتمل على النصاب، وانفق، فلو وجب بتعويض بالنصاب، وحده استحصاناً هذا أبي حنيفة وأبو يوسف، حتى لو هلك النصب، ولو النصاب، فهو كل، لو جب، وقال محمد: وهو ضمن بماله، حتى لو هلك النصب سقط من الزكاة قدره، فوجه القياس في

ذلك قوله عليه السلام «في أربعين سنة ضمة إني مائة وعشرين» . فقد جعل الضمة واجبة في الكل . ولأن ما زاد على الأربعين مسموحاً ، وجب الزكاة فيه شكراً لاجتماع عشرين بالأصابع . ولم يجب فيما زاد على الأربعين شيئاً . أخر ، علمنا أن الشاه و حبه في الكل . فإذا علك ما زاد على الأربعين يجب الزكاة فيه ، كما لو كان له أربعون من الغنم وهذا بعضها . إلا أن هذه الزيادة مسمى غنم ، بمعنى أن الشاة غنم بلوبيا ، ولكن لا وحيد الزيادة ، فالواجب يتعلق بالكل .

٢٨٤٤- ومن مباحها من فدان الشاه وابن كنان واجبة في الأربعين لا غير ، مع هذا يمكنه التفريق بينها بعض ما يجب ببلات الزيادة ، وبما يجب أن ما وجب به الشاة غير جميع . فأربعون من النساين مال الزكاة ، وأربعون ليس مال الزكاة ، وليس أحد الأربعين يجب للأخرى من كل واحد من الأربعين أصل نفسه ، لأن أحدنا الذي إنما جعل لنا لأخرى أن يكون متصرفاً به كالزكاة ، لو ما يكون مستنداً كالفريج ، ولم يوجد من من ذلك شيئاً ، وإذا احتلها على وجه بعض النسيب ، لأن إحدى هذه الساة ليس بعض ، والأخرى من كل ما ليس بها حالاً أنه إذا مالل شيء من مباح يجب جعل حاله من ذلك ، وما بين بعض ما بين ذلك ، لأنه في معنى الشائع ، و شائع يكون كذلك ، والذليل عليه مثاله ذكره في المورد . إذا كان للرجل ألف درهم ، حاله غنم أخرى ، فاستند عليها ألفاً أخرى ، واحتلقت مستنداً بالجملة على وجه تقرر التفسير بها . ثم هناك شبهة أخرى بركن حسنها ، وجعل أهلها من الغنم بالطريق الذي قلنا ، فكذلك .

وجه الاستحسان في مدونة عليه الصلاة والسلام «في كل أربعين سنة ساة وليس في الزيادة شيء» حتى يبلغ مائة وعشرين ، «عالمين عليه الصلاة والسلام» في الوجوب في الزيادة التي عليها أن يقع مائة وأربعون وعشرون ، فمن جعل الشاه مستنداً في

(١) أخرجه البحري ١٣٦٢ ، والسنائي ٣٤١٥ ، والقمي ٥٦١ ، وم دونه ١٢٦٠ . ومن

ماحه ١٧٩٥ ، والمدني ١٥٦٧

(٢) حكاه في - و ف

(٣) في م من موضع هذا المكان مع هذا

(٤) في م من الزكاة

(٥) ما تضمنه من هذه القواعد ، ويمكن هذه المسألة لأراضي والأشجار جميع

الغنم . هذه ماحر الغنمين من غنم ، ذكر الحافظ فريش في هذه الزكاة (٢٨٤٢) فالحافظ

والأثر بالتفصيل في الزكاة ، على الزكاة ، في هذه المسألة ، مع الجمع .

[illegible]

وَأَمَّا حُكْمُ الْوَلَدِ فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ تَحْتَهُ جَسَدٌ مِمَّنْ يَحْتَاجُ إِلَى الْمَوْتِ وَهُوَ
 الْحَيُّ أَوْ عَلَى تَوَاتُرٍ مِمَّنْ يَحْتَاجُ إِلَى الْمَوْتِ وَهُوَ رَاسِخٌ بِإِثْلِ الْوَلَدِ
 الْأَوَّلِ أَلَيْسَ هُوَ لَاحِقٌ بِأَوَّلِهِ يَوْمَهُ ثُمَّ يَصْرِفُ الْهَلَاكَ إِلَى مَوْتِهِ بِكُلِّ مَوْتٍ
 حَقُّهُ عَلَى الْوَلَدِ وَوَرَاكِهِ لَا يَتَّبِعُ لِلْوَلَدِ إِلَّا فِي هَذِهِ التَّوَرَةِ بَعْضُهُ مَوْلَى وَبَعْضُ
 هَذِهِ التَّوَرَةِ وَفَلَا يَسَانِدُ مِنْ أَلْفَةٍ تَتْبَعُ عِلَّاهُ عَلَيْهَا أَحَدُهَا بِبَعْضِهِ مَوْلَى بِبَعْضِهِ
 تَرْكَاهُ وَتِلْكَ أَلْفَةٌ هِيَ تَصْرِفُ الْهَلَاكَ إِلَى الْخَلْقِ وَحَسْبُ خَلْقٍ مَانِعٍ دَرَجَةٍ سَهْمًا تَصْرِفُ
 مَوْلَى حَقٍّ إِلَى تَرْكَاهُ أَوْ سَهْمٍ وَمَوْلَى بِبَعْضِهِ تَرْكَاهُ حَسْبُ أَهْلِهِ وَحَسْبُ ذَلِكَ سَهْمَهُ
 سَهْمُهُ حَسْبُ هَلِكَةٍ وَتِلْكَ أَلْفٌ يَسْتَحِقُّ حَسْبَهُ سَهْمُهُ وَوَرَاكِهِ وَتِلْكَ أَلْفٌ يَسْتَحِقُّ سَهْمَهُ

الانجيل في اللغة العربية

$$t_{L+1}(j), n = j = 0, \dots, L-1, \quad t(0)$$

1. *Phragmites*



[illegible]

وما لم يحب فيه الركاة خمسة منهم. فحسنة ذلك ستة أسهم، لما هلك وبذلك ألف يهلك
عنى ستة أسهم، أربعة أسهمها ما يحب فيه تركه، وذلك [ثلاثة] له^١ وخمسة و خمسون
الأسباع. يهبط هذا العدد من بدائته إلى مصاب الأول الذى هو لأص، وذلك مائة وثمان
مستور ليحمله حسنة بدوهم، وخمسة وخمسون وخمسة الأسباع، من يرتقى هذا القدر على
طريق الاستعداد، يصح عليه تركه^٢ [الإن] فى تركه الركاة

٢٨٤٥ - ولو تركك من أسبوعين^٣ سنون وبقي عشرون، يرتقى الباقي نصف شاة
عند أبي حنيفة، ونس يوسف رحمة الله تعالى؛ لأن الهلاك عندده ينبرو إلى تركه قولا،
ويجعل كأنه يريد أن تم تركه، وتتركه أربعين لا حصر، وبعد هلك ما عسروا وحى
عشرون، فيرتقى الباقي نصف شاة من هذا طوجه، وعند محمد، ويرتقى الباقي ربع الشاة؛
لأن عندهما شبهه كأنه شاة من [الكتاب] ^٤

٢٨٤٦ - لو كان له مائة وعشرون من اللحم، فبقيت بعد محو سنون، وبقي
أربعون، يرتقى من الباقي مائة وعشرون على قول أبي حنيفة ونس يوسف، لأن شهلات عندها
تصرف إلى البراءة على النصاب الأول، لأنه لا يملك الأربعين، ولو كان له مائة وأحد
وعشرون من اللحم حال فيه الخمر، ولا يعرف طهارة بعد تصبى^٥ إلى لأص، فكأنه
لتركه، ثم هلك منها واحد ومائة، وبقي أربعون، ذكر في طمع أنه يرتقى الباقي مائة
عند أبي حنيفة ونس يوسف، ويرتقى إلى نصفه من الأمانى أنه يرتقى الباقي بأربعين
حرمه من مائة واحد وعشرين جزء من مائتين، وهو قول محمد رحمه الله تعالى، وإذا خالف
عنه المسألة الأولى عند نس يوسف على رواية الإمامي، لأن من هذه المسألة أسس
على النصابين، ومن المسألة الأولى استعمل على النصاب والعمو، وذلك إذا استعمل على
النصاب والعمو، فالهلال يصرف إلى العمو عند نس يوسف ما عدا الروايات، ومن استعمل
على حلال النصاب فالهلال بعد فإلى النصاب على روايه لأمانى منه، وعلى ظاهر
أرواية يصرف هلاك إلى نصاب تركه على النصاب لأرب، وعند محمد يصرف إلى ترك

(١) هكذا في نسخ المتون، غلط، يقرأ في الآخر غصانة

(٢) روى في بعض هذه تركه ركاة الإن

(٣) هكذا في ب و ف وهو صحيح كشح من حرمه عندنا المالكين

(٤) هكذا في ب و ف وهو صحيح كشح من حرمه عندنا المالكين

(٥) استبرك من جميع النسخ الموصوفة عندنا

عَلَّمَ كُلَّ حَالٍ وَحَدَّثَ خِيَمَةَ بَيْتِ الْإِسْلَامِ فِي تَرْبِ عِيَالِ الْبَصَالِ وَأَلَّ عَقْرَ كَلَامِ
وَأَرَادَ عِيَالِ الْبَصَالِ أَنْ يَصْلَحَ مَا هُوَ الْفُتُوْرُ عَنْ ظَاهِرِ بَوَابِ

ووجه الخوف لدى يوسف عيسى روية الأتقي الهلاك بما سببه إلى أمه بعد أن
كان عمراً لا يتجاوز العشر بل الحساب لأنه لا يحب في علم ربي لا قبل ولا بعد
الحساب الذي ليس يتبع لأن فيه لمواجبة كساحي الحساب لأن، فبعد ذلك أن يلقى
الضالين، ولا يحب في ماله، حتى وعشرين سنة شادي في كل سنة منه (أعني) وعشرين
حرف من كتابي مما قبل من شادي مما قبل من حساب ذلك، وما بقى يبقى حساب
ذلك

وجه المسألة في علم فقه الزلزلة، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله في الزلزلة على
النصاب الأول الذي ذكره، وهو أن كان نصاباً لا ينفصل الأول من النصاب إلى ما
وحي أن المسألة لا يستلزم عن النصاب الأول، والنصاب الأول يعني منه، وهو الزلزلة إذا
كانت نصاباً إلى عدم معنى الأول نصاباً وحده المعنى الثاني، الثاني لا يستلزم عن الأول
والأول يعني عن الثاني، وأن كان لشبهة كذا في النصابين، فإنه لا ينفصل عنه نصاب كثير
منها ما ملكه من حيث جاز، بل ينفصل الأول من النصاب، وهذا النصاب يعني به

[illegible]

الفصل الثاني عشر

فی صدقات نشر گاہ

١٦٥٠- قال أصحابنا، إذا ذبح شخصاً من حلقته لا يجب فيه الزكاة والأصل فيه
تؤاءم به القتل، ولا الهالك، إنما إذا كان كل من لم ير عين ولا يدركه جهالة، وكان
الزكاة وظفته النفس وهذا ليس ثم في حق كل واحد منهما، قال شافعي، يجب فيه الزكاة عند
وجوه شرطية، أحدها، إذا كان من أهل البيت، والثاني، إذا خرج منه روح، والثالث، إذا فسر
والفكك، ويحتج بقوله، عنه الصلاة والسلام، لا يصح من منصرفي^١، إذا كان من جملة
بناظر، سادس، فإنه يجب فيه سائر، فلا يجمعونه، فقولان، من يرجع وحده، وإذا كان من
رجل أو عود، سابع، فلا يفسر من غير أن يحل في كتابه، جن وحده، فبأنه سابع، ومضى
قوله، في إسناده بين صحيح، وكان له رجل مثله، ففسر من العلم، فلا يفسر من العلم
الذي جرى ذل لم ير عين، حده، فبأنه سابع،

بقوة وإلزام من الملك طيّر نهجاً جديداً إلى أن وجدوا في ذلك من ربح ثم من
جوانده في محمد و كان له فيهم حانة و مقربون من الأعيان و أرباب و تلاحقوا
بما كان له من خدمه من سبب صانع و صاحب ثمنه و جمع على صاحب الأمانات
شأنه "أ" لأر القاصد من نصيب صاحب الأمانات من شأنه و أرباب شائين نشأ منه
الخدمة و ثم اسس عليه مدة و التفت الأخير خدمه من نصيب صاحب الثمنه و خرج من
الملك على صاحب الأمانات

7- TACT - في يوم الخميس ١٥/١٢/٢٠١٢، حضر الاجتماع، وشارك فيه جميع
المتخصصين، حيث تم مناقشة الموضوعات التالية:

(۱) دهر م و ب و د ؛ م مستند قرطبی

(١١) أخرجه الشيخان، ١٣٦٢، في مطبوعته: ١٩٥٠، وفتح: ١٤٠.

(۷) آخرجه بنمدی: ۱۵۰ م. جداره - ۱۶۱ م. و ارتفاع ۱۴۵ م. و ۱۵۰ م.

المجلة الدولية للدراسات القانونية

(3) دیکھو کہ ، وہاں پر الاصل ثلاث معاً

الاجیر ذی الخیة مدنی لکے کل سادہ من الشقی

٢٨٥٤- وہی نوادر بن رسم تلاقہ بحر لکل در من مہم مہم سور سادہ، معلولہا،

فجاء للصدق واحد، مہ سائیں، واب کن یعرف صم کن، حل مہم، واحد سائیں من مہم
مرحی سادہ، جہ ظلم

٢٨٥٥ وہی نوادر مہ سائیں، شہ بین اربعہ رجلا، مرج و حد صر کل

شہ نصعہا، والنصف الآخر من اثنہ لہولاء الباقی، کان أبو حنیفہ رحمہ اللہ لیس علی

صاحب الاربع صدقہ، ہو دور محمد ولو کان بن سدر بن جہ علی کی، وحدہ صہما

شہ، لہ ما یسم فی ہمد اسالہ، وہی المسالہ لا یسم وہی العدوری، قال أبو یوسف

بذا کد سادہ مسد کہ بن رجلی، وبن أحصھا وبن الآخر سبعة وسموہ، علی اذی تم

صاحہ وذلك أربعون، البرکة دفن زہر لالجبہ ابرکالہ، لہ لایقبہ بالقسمۃ یجبہ کامل،

فلان مسجن من ہذا الوعدا یبشا، ومن البانی صفت، وابو یوسف ہدی العیر کمال

لنصاب فی مہک، ولہ حزمع فی ملکہ اربعون شہ، لہب البرکات

الفصل الثالث عشر

في إكالة الديون

٢٨٥٦ - يجب أن يعلم بأن من عليه الدين لا يحرم أن يبيع ما يملكه بالدين، أو يبيعه له، أو أن يكون مبيعاً، أو مبيعاً، فإن كان مبيعاً وكان مبيعاً بالدين فلا يملكه المالك، ويجب الدين بدلا عما هو مال التجاره، كبدل القدره والنفاسه، ومن دهن لبحاره، وما أشبهه، وهو الدين القوي، ويجب بدلا عما هو مال، إلا أنه ليس بالتجاره، كمن عيّد الخدمه، وما أشبهه، وهو الدين الوسط، ويجب بدلا عما آخر ليس بمال كالمهر، والديه، وغير ذلك، والمصلحة عن دم النصب، وبأسه، وهو نفس الضميمة، ويجب بدلا عما آخر، وهو مال التجاره، كمن عيّد، وبأسه، أن يكون مبيعاً في الفرض، يجب له تركه، ولكن لا يجب فيه الأثم ما لم ينص فيه، ومن تركه، وما يجب بدلا عما هو مال، إلا أنه ليس بالتجاره، فحكمه في رواية عنه أنه لا يكون مبيعاً قبل القبض، ومن عيّد الزوجه غصن الكرم، وفي رواية الأصل عنه أنه لا يكون مبيعاً قبل القبض، ويجب فيه تركه، ولكن لا يجب فيه الأثم ما لم ينص فيه، ومن تركه، وما يجب بدلا عما ليس بمال كالحكمه، على قوله الأول، أنه يكون مبيعاً قبل القبض، ومن تركه لا يكون مبيعاً قبل القبض (هو المصحح، وقد مر على قوله الأخير، ويجب بدلا عما ليس بمال أصلاً، ويجب بدلا عما هو مال

وجه القوي أن المال قد يبيع مبيعاً مبيعاً معنى التجاره، ومعنى التجاره للمال ثابت من وجه دون وجه، فإن ما يجب الدين بذلك لشراء بالدين من شبه المير، ولا يملكه المير من غير من عليه الدين، فكان معنى التجاره للمال لم يرد من وجه دون وجه، إذا كان الدين بدلا عما هو مال التجاره، فإن في حقه حال بقاء النصب، لا حال الثبوت، والكتاب يعله يعني ما عي من ذلك العبد، بمعنى نصيباً في حقه، فيجب فيه تركه، لأنه لا يجب فيه الأثم، لأن أصل النصب من الدين، فإنه يملك لشهره، ومنع على الإحلال، فما ما يجب بدلا عما ليس بمال أصلاً، فحال في حقه حال الثبوت للنصب، فلا بد من اعتد معنى التجاره من كل وجه، وفي معنى التجاره للمال ثابت من وجه من غير، فلا يكون مبيعاً قبل

(١) مشترك من ط

(٢) مشترك من ط و ب و ج و د

القض، ولهذا قال أبو حنيفة رحمه الله " القرض واجب بدلا عما هو فيه، لا أنه ليس للتجارة،
 في رواية أنه لا يكون مضافا قبل القبض، لأن أصله لم يكن مضافا، ولم يكن للتجارة،
 وكان المضاف في حقه حال يثبت التصاقه، فلا بد من اعتبار معنى التعمده من كل وجه،
 [لأنه مضافا]، وفي رواية الأصل قال، يكون مضافا من القبض، ولكن لا يجب
 الأداء ما لم يعض ما في ذمهم، لأن له شيئا^(١) بأصول يذهب غروص التجارة من حيث إنه
 أصله [مال] وليس فهو من حيث إنه أصله [لم يكن للتجارة، فهو غير من كل شيعة حقة،
 فلهذا الأول]، بوجوب الزكاة قبل القبض، ولشبهه بالشيء فلا لا يجب لأداء ما
 لم يعض منه على ذمهم

وإنما انصرف هذا بوجوب الأداء في الدين الذي وجب بدلا عما هو مال، لأن يكون
 المقروض من نوعين درهمًا، لأن الدين إذا وجب - لا عما هو مال التجارة، بعد صاحب الدين
 قبل البيع كالمثابة على التصاق، وبالباع بولت من حيث حقيقة، ولكن مع إمكان الإعادة
 بغير الدين باعتبار إمكان لا هذه يجعل الدين الزكاة حقيقة دائمة حكما واعتبارا. وكان
 ثبوت ذلك حقيقة بعد ذلك بدلالة على الصدق من حيث الاعتبار، وبه شرط وجوب
 الأداء، فيعتبر تقدير محل في هذه الزكاة لوجوب الأداء بتقدير الزكاة على التصاق من
 حق أصل لوجوب، ونفك الزكاة ما لم يكن نوعين على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى
 لا تحب الزكاة، فكذلك هذه الزكاة على الأرمين لا يجب الأداء، فأبى إذا وجب الدين
 بدلا عما هو مال إلا أنه ليس للتجارة، بد صاحب الدين قبل البيع ثم نكس دابة على التصاق
 حقيقة، حتى يعتبر دائمة بعد البيع اعتبارا وحكما باعتبار إمكان الإعادة، وكذا ثبوت الدين
 حقيقة بعد ذلك بتداه، بل بشرط بوجوب الأداء بدلالة^(٢) وإنما، فيعتبر بمعنى المحل في حق هذه
 انبثاقا بتقدير أصل، ما الشرط بوجوب أصل الزكاة، وذلك [مفترضا بالدين]^(٣)، فكذلك
 ههنا، ما لم تنب هذه بتقدير عدم انقضاء على المقتضى لا يجب الأداء

[وروي أحسن عن أبي حنيفة أنه سوى بما وجب بدلا عما هو مال التجارة، وبما

(١) حكاه في ج

(٢) حكاه في ج و ت، وكان في نسخة المسح حديثا "مما

(٣) استخرج من المسح الموجود عند

(٤) وأبو ج و ت و م " لوجوب الأداء لا بد منه

(٥) وكذا في الأصل "أبى

وجاءت دلائل على أن أنيس هو من سحارة^(١) "قال إذا قصر من ركعة المليون في ركعة المليون عليه
الأداء بعد ركعة المليون، قد كنت قد قرأت أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأما عن تركه فليس هو كذا
سواء، وهي من كل ركعة يجب فيها الركعة قبل الفرض (إذا حال عليها ركعة، ولكن لا يجب
الأداء قبل الفرض)" فإذا قصر في ركعة المليون يجب الأداء بعد ركعة المليون فليس كذا أو كثير، ولا
قلية، وهذا الكتاب، فليست يجب حتى يعقب ويحذف ركعة المليون.

ووجه ذلك أن الموقوف كلها سواء، (في حكم مائة^(٢)) من حيث إن المطابقة فيها
موجودة، ويحذف سدا حشوة بالمعنى، فكانت سواء في حكم الركعة، وهذا لأن القسمة
ليس إلا للبدن، وليس بعدد ركعاتها، فليس لعدم استتاع الأداء أصل الوجوب، مما في من السبيل،
مختلف بين الركعة، لأن ذلك ليس من على حكمه، لا ركعة عليه، وأقول
لا يصح حب على عدد دينار، فهذا لا يصح به الحكم، بل هذا خلاف، ومختلف القدية؛
أنها أصالة... مع الوعد من أو ثبات الفصل، وطهارة العقل، وبها وجه على غير
الافتراض^(٣) فكانت من باب النص، والصلاب لأنه قبل النص.

٢٨٥٥ - في كتاب الجاسر [محل مسألة المهر من وجهين، فقال إن تزوجها
على غير أهبها، ثم أبصر عسا من الإبل بعد الخول، فلا ركعة عليه في حوله ما لم يحل
عليها الخول بعد الفرض وإن تزوجها على ما يجبها، فلا ركعة على أبي حنيفة لا ركعة حتى
يعزل عنه الخول بعد الفرض، ذلك لأنك إذا كان المهر ما في درهم فهو على هذا الخلاف،
هذه لفظة كتاب الجاسر آتيناها، وسألنا شيخنا، وهو من أئمة هذا العصر، أيضاً.

٢٨٥٨ - وأما ما ذكره في الخواص فيه في جواب ابن أبي عمير عن كتاب الخواص في جواب
ابن زياد عن أبي بصير عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن ركعة المليون لا ركعة عليه في حوله ما لم يحل
عليها الخول بعد الفرض، وإن تزوجها على ما يجبها، فلا ركعة على أبي حنيفة لا ركعة حتى
يعزل عنه الخول بعد الفرض، ذلك لأنك إذا كان المهر ما في درهم فهو على هذا الخلاف،
هذه لفظة كتاب الجاسر آتيناها، وسألنا شيخنا، وهو من أئمة هذا العصر، أيضاً.

(١) سحارة من ب و ط و م

(٢) من جمع نسخ لوجوده عندنا

(٣) استوفى من ب و ط و م

(٤) مكانه ب، وكان في حقه نسخ لوجوده عندنا

(٥) استوفى من جمع نسخ لوجوده عندنا

لايكه و صفاً بن حصص و دري حاشه تو اداكوار با ارب سامه با كك شجره و دريو
جمله عن الثمن ارب لا ارب و صفر (الربح و صفر) و لم يكد يعبده يگون صفاً ميل
تفصلاً و صفاً لا و صفاً ملكتي و صفاً

[illegible]

ما به ان لا حاد من مر صاع لحد، صاع لحد، من لا یحبه اهل ولا یتماهی
الحد من حد ما به من مر صاع التصبیح، فکر لا یصح بعد، من سمها، وانه لا یصح
[بینه] من حد، اذ حد من حد الحد

[illegible]

قال مشيخ الاسلام الذي قد توفي في شهر ربيع الثاني سنة ١٤٢٠ هـ رحمه الله تعالى وارضاه الله تعالى
شأنك في هذه المسئلة العدد المجردة أو الشجيرة لأن عدد الاستبدال في حكم صفة
الشيء وقتها كونه عددا

[illegible][illegible]

والله اعلم

[illegible]

الحمد لله الذي جعلنا من عباده المخلصين

وهذه المسألة في الخصم به على مسألة اخرى. الحكم بالانسان عليه ما صحح:
 لأن الإنسان من جنس واحد يحصل في حالة الحيوان فليس عليه ما يخصه من مظهر الوصية إليه
 على باب الحية. فلهذا في معنى التاليف. فلا يصدق عليه ما يخصه من مظهر الوصية إليه
 المحكم بالانسان. فلهذا في معنى ما صحح. لأن الإنسان من جنس واحد يحصل في حالة الحيوان فليس عليه ما يخصه من مظهر الوصية إليه
 وعدمه عليه. وإن كان ذلك من معنى ما يخصه فعلى أنه لا يفي حقه ما يخصه من مظهر الوصية إليه
 يكون حصلاً قبل القبض! لأن مظهر الوصية ليس التاليف. وهو التاليف به والمطلوبه.
 لأن المظهر على الرجوع له. كما هو عليه التاليف. فلهذا في معنى ما صحح. فلهذا في معنى ما صحح.
 لرب التاليف عليه شيء. فهو في معنى التاليف. فلهذا في معنى ما صحح. فلهذا في معنى ما صحح.
 فلهذا في معنى ما صحح.

٢٨٦٢ وفي معنى من سأل عن صحة. راجع إلى معنى ما صحح. فلهذا في معنى ما صحح.
 جئت في تأليف من (المعنى) في معنى ما صحح. فلهذا في معنى ما صحح. فلهذا في معنى ما صحح.
 لهما في التاليف. وفي معنى ما صحح. فلهذا في معنى ما صحح. فلهذا في معنى ما صحح.
 لأنه يتوقف على معنى ما صحح. فلهذا في معنى ما صحح. فلهذا في معنى ما صحح.
 فلهذا في معنى ما صحح. فلهذا في معنى ما صحح. فلهذا في معنى ما صحح.

٢٨٦٣ وفي معنى ما صحح. فلهذا في معنى ما صحح. فلهذا في معنى ما صحح.
 مع جبه عليه التركة. فإن لأن أحده عليه شيء من جهة سبب. فلهذا في معنى ما صحح.
 تصرفه على ذلك من المعنى في جهة. وقد التزم هذا حفظ معاملة الأكراب لا. فلهذا في معنى ما صحح.
 فلهذا في معنى ما صحح. فلهذا في معنى ما صحح. فلهذا في معنى ما صحح.

٢٨٦٤ وفي معنى ما صحح. فلهذا في معنى ما صحح. فلهذا في معنى ما صحح.
 في الآية لا يخطب ولا يصدق عليه قول. فلهذا في معنى ما صحح. فلهذا في معنى ما صحح.
 فلهذا في معنى ما صحح. فلهذا في معنى ما صحح. فلهذا في معنى ما صحح.

٢٨٦٥ وفي معنى ما صحح. فلهذا في معنى ما صحح. فلهذا في معنى ما صحح.
 يقضى به لأن عليه أن يملكه. فلهذا في معنى ما صحح. فلهذا في معنى ما صحح.
 فلهذا في معنى ما صحح. فلهذا في معنى ما صحح. فلهذا في معنى ما صحح.

٢٨٦٦ وفي معنى ما صحح. فلهذا في معنى ما صحح. فلهذا في معنى ما صحح.

الفصل الرابع عشر في المال الذي يتولى تم بقدر عليه

٢٨٧١- إذا كان رجل على غيره دين وهو جاحد ، فإن لم يكن سرباً لم يكن به عاقله على الفقهاء ، فإنه لا يكون نصاً عند علماءنا الثلاثة ، وهذا المذهب في النكاح سمي مثل التمسار ، مثل النصف كمن كان على ماله في ملكه ، ولكن قال عن يده رواياً لا يرضى عوده في المال ، والأصل فيه أنه عبيد صريحتهم على أنه لا ركة في مال النصارى ، ومصر النصارى بما ذكرناه ، وبني في ذلك أن أنفق إنفاقاً يعتقد نصاً باعتبار معنى التمسار ، ومعناه التجارة برون أو صار مالاً صمداً بخلاف ابن السبيل ؛ لأن معة التجارة لا تزول في حقه ، أما إذا كانت به عاقله ، فذكر في الأصل أنه يجلد ، ومضى في الإقرار واليعة ، وذكر في الجامع الصغير لا يعتقد نصاً

٢٨٧٢- وإذا تورط في الجامع الصغير رجل له على غيره دين ، فاحده سرب ، تم أنقاص اليعة عليه ، لا يركبه لما مضى من صاحبه من قبل ما ذكر في الجامع الصغير ما دلّ بطلانه ، فإن لم يكن صاحب المال عاقل إن لم يكن عاقله ، (فإن كان به يعة عاقله ، إلا أنه سبياً ، لم تذكره أو يكون عاقله ، أنه لم يكن له يعة من الإثم ، ثم جرد له يعة ، بأن أقر له في يدي التمسار بعد ما جرد ، وأما إذا كان له يعة عاقله من الإثم ، وهو عاقله ، فإنه يعتقد نصاً ، ولم يركبه ما مضى ، كما دل في الأصل ، لأنه يمكن من أحده بواسطة إقامه اليعة ، فإذا لم يمسها هو الذي تمس هو حقه منه ، فلا يصح منه

ومن صاحبه من قال لا يعتقد نصاً على من حال ، كما ذكر في الجامع الصغير .
وذكره من من رآه عن صاحبنا ، وأما قول هؤلاء ، فإن لا ركة عليه فيما مضى ، وإن كان له عليه يعة عاقله ، وهم يفترون على أبيهم ، لا لا يمكن من أحده إلا بعد انقضاء ماله ، ولا نص ، لأنه لا يملكه ، ولا لا كل ما بعد بدل وأما لكل فاصي يملكه

(١) وفي ط - ولكن قال عن ملكه رواياً

(٢) استعمل في ط ر م و ف

(٣) وفي ب - وفي الأصل مكان الجامع الصغير

(٤) استعمل في جميع النسخ بوجه مختلف

قال لكرخي في كتابه: «كان الذي يصي يعلم ما يفعل، تحبب، كذا، مصي، لأن نداسي يعلمه لا محال، وكان السكبي في الاختلاف، ولا كنت أبه»

١٨٧٢ - والعقد الآخر الذي لا يعظم مكانه، والعصوب، والصلابة، والنفوذ، والذي
عليه عليه المصداق، اسماء، اسماء، والمال، الفخري، في، المصحر، واداسي، المائنة، مكانه
هذه الأموات لا بعدد بعدد، عند، علماء، المائنة، هو، مع، الجارة، فيها، لتعذر، الوصول
إلى، جميع، ذلك، في، معنى، لا، يصح، من، جهة، وإل، كان، لأن، مديون، في، بيت، أو، داره، صفيه.
فعليه، وكما، ما، معنى، أن، الوصول، فيه، غير، متعذر، لأنه، يمكن، جميع، جميع، ثابت، والذلة.
مختلف، وأداه، في، المصحر، لأن، على، جميع، المصحر، هو، يمكن، وإل، كان، المال، مليون، أو، في
قوله، لو، كان، مع، فيه، اختلاف، اسما، حقيقته، الله، تعالى، مؤكدا، ذكر، معنى، التوزيع، في، شرح
المعجم، المصحر.

١٨٧٦ وذكر في الأصل: يدعى حاله في أرضه نسبة، فلذلك قال القاصص الإجماع علاء الدين معنى محمود في صحتها: من مث بعد من قال: أراد محمد رحمه الله تعالى بالآية المذكورة في الأصل للعلوه، لا الأرض ابتداءً، لأنه لا يمكن جمع جميع التلوه، وهداه صوابه، أما جمع الأرض ابتداءً، ومن المشايخ رحمهم الله تعالى من قال: لا كلمة المدح في الأرض، وإن كان الأرض مخلوقة له، لأنه جمع جميع الأرض إن كان لا يندرج تحتها، ويخرج الإنسان منه، والمخرج منعوع شرعاً بخلاف البيت والدور، حتى لو كانت الدار عظيمة، تاندون بها يصير خزانة لا يندرج تحتها.

٢٨٧٥- في القديري: انما كان العرب يعرفون السرا، راجع في التعليل، فلا ركة فيه، انه لا يمنع هذا لافراصلا، فصار وجوده بعدد بمرته، وفي التلخيص عن محمد، حمه الله تعالى، حين ودع رجلا لا يعرفه قال: يا ابينا بعد سيره، فلا ركة عليه احاطي، وهو وندون في القديري، لا يعرف مع صفة سر، ورد كال يعرف حسيه، ثم تذكر كبر لما عصى، وهو وندون في بينه اذاسية^{١٣٣} سواء، وقد سجدته وتعالى عليه.

انضمم الخامس عشر
في المسائل التي تتعلق بالبحر

٢٨٧٦- يجب أن يقدم بأن مفاخر من نفسه الإمام هي الطوبى بأحد الصلوات من التجارة ليأمن النصارى بعده في يطيق من مزاياهم من ، و« صرح أبو رسول الله ﷺ بنصيب حشره ، وكذلك الخلفاء بعده ، وكما أحذته في حشرته ، الأموال الطاهرة ، ويحذر صلوات الأموال ، لئلا يكون مع حشره ، لأن حشره في الأموال الطاهرة ، إنما يبيت لأهلها في حمايته ، لأن المال في الدنيا محفوظ بحماية الإمام ، فاستل السهم حتى لا يحدث سيئه ، فحمايته يسوحب كفايه ، فيظهر حمايته على الحماية ، وهذا من مزايا الأموال الطاهرة التي أخرجها الله حر مع حشره ، وكان رسول الله ﷺ عند النبي في من الأموال الطاهرة ، والحاشية ، وكذلك أبو بكر ، وعمر رضي الله عنهما في عهدهما ، وعثمان رضي الله تعالى عنه فوضرعه ، والحاشية في أبيه في الأموال الطاهرة ، فمن الأموال الطاهرة في الدنيا على الأصل ، ومن ورده من عثمان رضي الله تعالى عنه في الأموال الطاهرة ، وإذا في الحاشية ، لأن في الأموال الطاهرة بحماية الإمام من كل وجه ، وبحماية الجميع من وجه ، وفي يدور الأموال تكون بحماية الإمام من كل وجه ، فحمايته من الأخذ من الأموال ، حمايته الإمام بها ، لا يدل على إسقاط حتى الأخذ من الطاهرة ، وحماية الإمام هو أكثر

٢٩٥٧ قال رحمه الله تعالى في الأمثل إذا مرّ على العسر محض انصباب
وهو أن ليس في ما يمرّ به أو قال في حال آخره يمر (أو ثم) النصب، فالعسر
لا يحد منه ميب، لأن عن (الأخ) للعسر "سبب" خفيه، وجميع النصب ليس في
حماته، وما دونه الذي في حماته ليس بسببه ثم حرم الأكل، فله قال لا يأخذ منه شيئاً

٢٨٢٨ هـ. في الجامع القصير يدعى على القاصر جمال فعدل أصنعه منقشه ، او
قال يحيى بن يحيى ، وحذف عن ذلك ، ع. قوله لا اله الا الله ، يحذف ثبوت عن الأخذ للشمس ،
لا حق الأخذ للشمس ، ع. يحذف عن تحريف الزكاة ، ويدون نحو ، لا عجب الزكاة
وكذلك مع : ام . بن والنور قول المسكر ، وقوله أصنعه عند مسهر ، محمول على صايد

لم يكن في هذه حال خير من حسن هذا الحال فقد حال عليه جور لأن حولا: الخول على
 التمسك ليس منزهة روحه البركي في الاستعداد، إذ كان مستعدا من حسن الثبات: إلا إذا
 قد استعد من حسن (الكتابة) "عند أبي حبيبته رحمة له بدلي وعولاه في
 الكتاب على دين، "أذا به دينا به مطلق من جهة التعداد، فهو جامع من وجوه البركة
 فيها

٨٧٦ هـ قال وكنت إذ ذاك ، تأليف مكانة في السفر ، وحض على ذلك صفة ، والزم من المسألة ، دعوى الأداء من غير أن يقر حيا إلى الغير لأن أداء الزكاة من الأموال البائنة ما حكم صاحبها في غير موعده من بي صحبها فإذا ادعى الأداء نفسه من لأحد ، فله ادعى له ذلك ، فإذا منكر بوجوبه " هو الأحدث نسبي من هذا بوجه ، فأب د دعوى الأداء من الأموال الظاهرة ، أو ادعى الأداء من الأموال البائنة بعد إقراره إلى الغير ، فإنه لا يقضى ، ويكون صاحبها بعد فسادا لثلاثة رحمة الله تعالى " (لأن صاحب الأموال يتغير) . . . صدقات الأموال البائنة بعد الإقرار إلى الغير يأخذها الغير بوجوبه ، ولو لم يقر له ، وأما إذا ادعى من هذه المقتلة أدعى إلى أن لا يأخذ به ذلك أبدا ، إلى هذا المعنى في رد المحتار ، والله تعالى هو الأسير ، ولأنه الأداء نفسه نظر آخر لأجله على " سائر ، يصير صاحب

٦٨٨- قال قتادة رحمه الله في معناه: قالوا له: كم من شأنه؟ قال: ما هو شأنه؟
 لا يفتد إلى قومه، بل كذا في بيت الله معصية واحد وحلف على ذلك ما في قومه، وهي
 الأصل بمسألة، إذا جازى الله السعي في شيء فوله: دكت به، وسر به، في الأصل الذي
 الخلف في المعنى.

[illegible]

(١) في مصر، لا

(۲) *مهر* - *مهر*

(۲) مگر یہ

﴿لَا تَعْلَمُ مِنْهُ﴾ !! ﴿مَنْ يَتَّبِعْهُ﴾ = فاجعل

نبی حسرت رحمہ اللہ عالی، ومی عباسی قریباً پسند، مدد میں سوار التہادہ بالحدیث (۱۴)

٢٥٨٢- وكل جراب عرفه في جو المسلم فهو اجاب من جن اثنى. في هذه
القول بذات عيسى العاشر بعض الصحب، لو ادعى ان عب ذم، أو لم يحل القول على
سأله، أو ادعى النزع إلى عشر حر، وإعطاء من النعمى انهم في معبد المأخوذ، لا في
المأخوذ. من تسمي ربح العشر، ثم قد قلت بأن عمر رضي الله تعالى عنه، فإنه كتب إلى
جزاره أن يأخذ من المسلم ربح العمر، ومن اثنى حصص العشر

٢٨٨٢ وأما الخريين بدأ من خمس العاشر معشر انصببت دنانير في مال سلمى في ثلث
الضرب، وبقاها يسرى مال حم دى في الجميع الصغير انه لا يأخذ منه شيئاً، وذكر
في الأصل انه يأخذ منه العشر، فكل من سبها خازنهم انما يسرى به حسب ان يكون استوفى
فيه على التصديق، ان كانوا يأخذون منها من ثلثي المال، وحسب احد سهم من ثلث الأموال،
وهو تأويل ما ذكر في الأصل، وان كانوا الاية حقوقاً من ثلثي المال، فحسب، لا يأخذ منهم
من ثلثي الأموال، وهو تأويل ما ذكر في المطالع الصغير، وهذا لأن لاه، وهو على طريق
المساواة، ألا ترى ان ما روى ان عمار بن موسى قالوا بعدكم كم ما أخذكم من
ما الخري؟ فقال عمار كم، فخذوا ما؟ فقالوا ثلث عشر، قال عمار فخذوا منه العشر، وفي
رواية قال: خذوا منه، فكل من يأخذون ما؟ فقالوا خذوا منه، فحسبكم ياخذون ما؟ فقال
خذوا ما؟ منهم العشر.

ليس معنى قولنا "الأحد ميم على طريق العار"، أن أحدنا يحسبه أحدهم، وكيف يكون ذلك من أحدهم أمراك طلق، واحداً منكم هو؟ وإن معناه، إن أحدنا يحسبه أحدهم، ما يملكونه من غير من معبود، إلا ما، وتصلح مجازات، "وإن كان لا يصح فهم من يخلقون من غير الله، لا يخلقون؟ نحن لا نعلم ميم من قبل الخلق، إذ لأن نعلمهم أنهم لا يخلقون من قبل الله، لأنه يخلق في حوائج، هائبة، وأنه حور، والظاهر من ذلك أنهم أعداء، أو لأن هو لأحد فاعترض طريق الحساب، أهلاً عليه غير محتاج إلى

(١) فمطوكتهم، ايضا، اوجوه من اعتبارها

(١٢) ما بين المتعاقبين حالتان من (أ) والآخر، بالاعتماد على

[illegible]

(٤) وفي باب د هـ. مخرج ما يملك

الحمية : لأن السرور لا يصدر من احد

٢٨٨٤ - جازي بالاحتمال - احسنه من شهيد - ان قال عيسى بن - ان كان يعلم أنهم
يصدق - في هذه الاحوال - فحين يصرفهم ايضاً - ان كان لا يجد حقيقته على لا يصرفهم
وبأحد منهم العشر - بخلاف الذي - فان الذي يصدق في دعوى هذه العدة - من له

و يختلف مدارك الشايخ رحمهم الله تعالى في الفرق - مع - بعضهم أن المأخوذ من
الفتن له حكم الزكاة في حوزة المأخوذ منه - لأن تصريف الزكاة في حق أهل البدع مشروع - كما
هو متص به - فلا يسبغ حكم الزكاة في وراه التصحيح - فانه كان يصح وجود حكم الزكاة
في حق الممتنع - برأى به أحكام الزكاة - فما يصدق فيه التمس بصدق فيه - إنما المأخوذ
منه المخرى ليس له حكم الزكاة - من له حكم موقوف المصنف - فكل ما في يده يحتاج إلى
الحمية - سواء كان عليه دين - له نكح - وسواء حال عند أحد أو لم يحل - فأحد منهم
العشر - ولا يصدر من ذلك - أو لا هلالة في التصديق

وحيازه بعضهم ان ما يجد أهل الخرب يؤخذ من مغازاة - وبما كان له في طريق
الحرس - فالظاهر أنه لا يصدر منه - لأنه مخرج منهم تكليف في الحرس عن أصل الدين -
والظاهر تكليفهم إيانا في حرس عن المروع - فلا يصرفهم فيه ايضاً

٢٨٨٥ - ولزم من خبري عدم الاعتناء بعضهم كامل - أحد من العشر - أو رينا من حيث
عمر رضي الله تعالى عنه - إلا - ما أنهم يأخذون من ثمن من ذلك أو أكثر - فأحد منهم مثل
ذلك - هكذا ذكر في جامع الترمذي - وهو سرور - من مزيل المصداقة - وإذا علم أنهم
لا يأخذون من مغازاة شاة - فمن لا يأخذ منهم شيئاً ايضاً

٢٨٨٦ - و يختلف مشايخنا فيما علم أنهم يأخذون من جميع مال - قال بعضهم
بأن أحد منهم جميع مال نظير المغازاة - وجوز لهم من بعضهم - وقال بعضهم لا يأخذ منهم
جميع المال - من ترك في أيديهم قدر ما ينفقهم ما نفقهم - لأنهم أخذوا الكل يحتاج إلى أن
يعطيهم هذا القدر - لأن بعضهم ما ينفقهم علناً - قال الله تعالى ﴿لَمْ يَكُنْ لَكُمْ دِينٌ﴾ - فلا يأخذ
ذلك من الأبناء بعد العدة - وأداء المخرى على العاشر وعشر - ثم مر عليه في ذلك قصة
تلياً إن كان لم يعد له - أو المخرى - وإنما هو يرد في دار الإسلام - لا راحة له في هذه القصة
ثابتاً - لأن أحد العاشر موقوف لحماية - وغرض الحماية لا يحد في عدد من

٢٨٨٧ - قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى في شرحه - أنه إذا علم أنهم لا يأخذون

من يحتار في اسمه لا يصره و حده ما ذهبوا إليه من ادعاءه او به بعدم ذلك ، لما إذا علم
انهم يأخذون ذلك من ر ، فليس ناخذ كذلك لصد ، وإن كان حريص . هذا إلى غير الحرب .
سم مخرج ثانياً في ذلك السنة . ومن غير الثامن . أخذته العشر مائة ، لأن مدخوله في آخره
ثانياً لنحو حريص لم يرضى من هذه المدة . الا ترى انه يحتاج إلى استكمال حديد ، وإن كان هذا
يعتبر إلى حمله من هذه المال ، وري في المال باعتباره حده . وصف الحماة معرفة مال
الأخر ، فيعشر ثانياً

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى في شرحه . وهذا إذا علم أنهم يأخذون من تجار .
كلما جئوا عليهم مرة بعد أخرى في سنة واحدة ، ولما إذا علم أنهم لا يأخذون كذلك . فحري
لا يصدق منهم شيء ، وإذا عد الحريص إلى غير الحرب ، ولم يعلم به العاشر ، به علم في القول
الثاني من يأخذ ما مضى ، لأن ما مضى قد سقط لا يقع الجلالة .

٢٨٨٨ - عاماً يسلم أو الدمي إذا مضى على العاشر ، ولم يعلم به ، ثم علم في القول
الثاني بأحد ما مضى ، لأن المخرج قد حدث . ولم يسطر له يوجد . وإذا من التجار على العشر
بمناخ ، وأخبروا به مريض ، مريض والعشر بخي تم غير ذلك . ويرى في فقه . وإن كان في فقه
صور على المال لا يسلح ، ويظهر قوله مع التمييز ، وإن كان يكره في فقه صور على ثالث
يتمحه ، ويظهر به ، ولا ينصت إلى قول الثالث ، لأنه في الوجه الأول لا يمكن معرفة ما مضى
المدعى من حيث الحاشية مانع لكان صور ثالث . فيعتبر فيه مدعى . ومكان الإثبات
فالعشر يدعى لصد زيادة من . وذلك يكره . وعلى الوجه الثاني يمكن معرفة ما لوضع من
المدعى بالحاشية بزيادة الفصح ، فلا صور إلى اعتبار قوله

٢٨٨٩ - وإن من غير من السوكتي . ثم ضاعه . فالعشر لا يأخذ منه شيئاً .
لأن العشر إذا زاد من المال ، أو من هو متب عنه في أهله ، واستصحب بين المثل ، وليس
يتأخذ من المال في أهله العشر ، فلا يأخذ منه . وإن من عبد كس نوهه مصلحه به ، فلا
حجبه رحمه الله تعالى فيه قول أول وأخر . في قوله الأول يأخذ منه . وفي قوله الآخر لا يأخذ
منه . وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى ، وأنه ليس ثالث . ولا يتأخذ من
المالك في حقه أهله بركاء ، لأن ذلك لغيره بالتجارة . أعاداً مرة ، تأخذ الزكاة

٢٨٩٠ - وإن من العبد على العاشر بآله فهو على وجوب . إن كان في يده من القول ،

(١) وفيه فقه ، فإذا كان مكد يحتاج . يح

(٢) وفيه سب و م . لا يمكن بآله

منه المعسر لا يأخذ منه شيء مادون كفايه أو محجوراً وإن كان في يده كسبه، إن كان محجوراً أفكديت غراب، [وإن كان مأثوماً] "ولما حيفه رحمه الله تعالى في قول أول، وقول آخر، في قوله الأول لا يأخذ منه شيئاً، وهو المذكور في الجامع الصغير، وفي قوله الآخر يأخذ، وهو قول أبي يوسف وصحبه ورحمهم الله تعالى، ووجه ما ذكرنا في القارب

٦٨٩٦ - وإذا مر التجار على عاشر أهل القودج، فأخذ منه العاشر ثم مر على عاشر أهل العدل، يأخذ منه عشر ثانية، مرقوب هذا ويسمى: حب الخواارج على ملقة من بلاد أهل العدل، [أو] أخذوا دكاناً منهم، ثم طهر عليهم أهل العدل منه لا يأخذ منهم إلا كذا ثانية، والقودج، أن خسر الركب، من الفقراء، فإنه في يد صاحب دكان، [أو] مر على الخواارج بذلك، فقد عرّض الأمانة على النصف، والأخرى يقسم مثل ذلك كالمودع، بعلاف ما إذا علم الخواارج عشر أهل العدل، لأن ذلك لم يأخذ من أرباب المؤمنين، يعني الأمانة على النصف، بما يأخذ أمانة منهم كرهاً، ولأئمة لا يضمنون ذلك، كانودج إذا أخذ منه الوديعة على كرهه منه.

٦٨٩٧ - إذا مر على العاشر يئس لا يئس، وهو البغيض، والقضاء، والرمضاء [أو] يئس، واستقر جل، والعيب، والنبي، وقد اشترى للتجارة، فالعاشر لا يأخذ منه شيئاً عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى؛ خلافهما، مما يقولان: من أخذ بمعاصر بسبب خصامة، وهذا المال كان تحت خدمة العاشر، ولأئمة حنيفة رحمه الله تعالى أن من ألحق بالمعسر يئس، كان من الخصامة، ولكن، نظر الفقهاء، ولا حذر للفقهاء في أخذها، [أو] يئس أن المعاقب أن يكون المعاصر شيئاً آخر بعده، فلا يأخذ منه نصراً، يؤذي الأخوة فيه، فيباح أن ينقل إلى المسلم، ليصرفه إلى الصنف، [أو] يئس أنه الفاسد

فلان قبل، يعني أن يأخذ القصة كما في لغز يئس من العاشر [بحسب]، [أو] يئس

(١) ما بين المعصومين سابق من الأصل وثبت من ظروفي

(٢) وفيه حل الفقهاء إجماعاً في صاحب المال يئس

(٣) ما بين المعصومين سابق من الأصل وثبت من ظروفي

(٤) حكاه في د. وم. م. الفد

(٥) استدل من د. م.

(٦) وفيه م. فلا يئس

(٧) حكاه في د. وم. م. وكان في الأصل يئس

بقية دعائه، قل: لا اله الا انت سبحانك اني كنت من الظالمين. والحمد لله رب العالمين.

[illegible]

واما هذا ؟ فمجدد رحمه الله تعالى يحكم حلولا للمعضلة ، به العلم على الحاضر وحدا
ويستعمل الى يكون للعلم ان يحلها ، لان حلالها ليس هو الحاضر ، هو منسب له ولا يتعدى حله
العلم على غيره لئلا يتعدى ، فلهذا حل جديد غير ان يحل حقيقته عند حروب سب العلم ، كما في
الحقيقة : ان العلم سبحانه وتعالى العلم

وہ حکماء ط ۱۱۱۱ م ایضاً

(۱) کوه، وصال، و رنای از چرخه پادشاهان و پادشاهان پادشاهان

المجلس

٢١: مَن فِي خُفٍّ مِّنَ الْمَرْءِ يَمُوتُ وَهُوَ يُعْذِرُ يَصِيحُ يَوْمَئِذٍ أَيْدِيهِمْ مَّوَدَّعَةٌ

الفصل السادس عشر

لی یجب انصاف، وعاء تحصیل سے ملے لہذا شاہد

[illegible]

۶۸۹۵: یعنی خطی نسخہ برقیق علی صاحب رحمۃ اللہ تعالیٰ ہوا حال کہ تیس
ابو جعفر بہت دور سے "اصح حدیث فصل" کے لیے ان تصانیف پر مشتمل ہو گئی
اور ہم نے اس میں "رحمۃ اللہ علیہ وعلیٰ آلہ وسلم" اور "حدیث احمد بن محمد بن یوسف

١١٩٠

(٧) **المستقر المأمور** ١٠ ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠ ١٠١ ١٠٢ ١٠٣ ١٠٤ ١٠٥ ١٠٦ ١٠٧ ١٠٨ ١٠٩ ١١٠ ١١١ ١١٢ ١١٣ ١١٤ ١١٥ ١١٦ ١١٧ ١١٨ ١١٩ ١٢٠ ١٢١ ١٢٢ ١٢٣ ١٢٤ ١٢٥ ١٢٦ ١٢٧ ١٢٨ ١٢٩ ١٣٠ ١٣١ ١٣٢ ١٣٣ ١٣٤ ١٣٥ ١٣٦ ١٣٧ ١٣٨ ١٣٩ ١٤٠ ١٤١ ١٤٢ ١٤٣ ١٤٤ ١٤٥ ١٤٦ ١٤٧ ١٤٨ ١٤٩ ١٥٠ ١٥١ ١٥٢ ١٥٣ ١٥٤ ١٥٥ ١٥٦ ١٥٧ ١٥٨ ١٥٩ ١٦٠ ١٦١ ١٦٢ ١٦٣ ١٦٤ ١٦٥ ١٦٦ ١٦٧ ١٦٨ ١٦٩ ١٧٠ ١٧١ ١٧٢ ١٧٣ ١٧٤ ١٧٥ ١٧٦ ١٧٧ ١٧٨ ١٧٩ ١٨٠ ١٨١ ١٨٢ ١٨٣ ١٨٤ ١٨٥ ١٨٦ ١٨٧ ١٨٨ ١٨٩ ١٩٠ ١٩١ ١٩٢ ١٩٣ ١٩٤ ١٩٥ ١٩٦ ١٩٧ ١٩٨ ١٩٩ ٢٠٠ ٢٠١ ٢٠٢ ٢٠٣ ٢٠٤ ٢٠٥ ٢٠٦ ٢٠٧ ٢٠٨ ٢٠٩ ٢١٠ ٢١١ ٢١٢ ٢١٣ ٢١٤ ٢١٥ ٢١٦ ٢١٧ ٢١٨ ٢١٩ ٢٢٠ ٢٢١ ٢٢٢ ٢٢٣ ٢٢٤ ٢٢٥ ٢٢٦ ٢٢٧ ٢٢٨ ٢٢٩ ٢٣٠ ٢٣١ ٢٣٢ ٢٣٣ ٢٣٤ ٢٣٥ ٢٣٦ ٢٣٧ ٢٣٨ ٢٣٩ ٢٤٠ ٢٤١ ٢٤٢ ٢٤٣ ٢٤٤ ٢٤٥ ٢٤٦ ٢٤٧ ٢٤٨ ٢٤٩ ٢٥٠ ٢٥١ ٢٥٢ ٢٥٣ ٢٥٤ ٢٥٥ ٢٥٦ ٢٥٧ ٢٥٨ ٢٥٩ ٢٦٠ ٢٦١ ٢٦٢ ٢٦٣ ٢٦٤ ٢٦٥ ٢٦٦ ٢٦٧ ٢٦٨ ٢٦٩ ٢٧٠ ٢٧١ ٢٧٢ ٢٧٣ ٢٧٤ ٢٧٥ ٢٧٦ ٢٧٧ ٢٧٨ ٢٧٩ ٢٨٠ ٢٨١ ٢٨٢ ٢٨٣ ٢٨٤ ٢٨٥ ٢٨٦ ٢٨٧ ٢٨٨ ٢٨٩ ٢٩٠ ٢٩١ ٢٩٢ ٢٩٣ ٢٩٤ ٢٩٥ ٢٩٦ ٢٩٧ ٢٩٨ ٢٩٩ ٣٠٠ ٣٠١ ٣٠٢ ٣٠٣ ٣٠٤ ٣٠٥ ٣٠٦ ٣٠٧ ٣٠٨ ٣٠٩ ٣١٠ ٣١١ ٣١٢ ٣١٣ ٣١٤ ٣١٥ ٣١٦ ٣١٧ ٣١٨ ٣١٩ ٣٢٠ ٣٢١ ٣٢٢ ٣٢٣ ٣٢٤ ٣٢٥ ٣٢٦ ٣٢٧ ٣٢٨ ٣٢٩ ٣٣٠ ٣٣١ ٣٣٢ ٣٣٣ ٣٣٤ ٣٣٥ ٣٣٦ ٣٣٧ ٣٣٨ ٣٣٩ ٣٤٠ ٣٤١ ٣٤٢ ٣٤٣ ٣٤٤ ٣٤٥ ٣٤٦ ٣٤٧ ٣٤٨ ٣٤٩ ٣٥٠ ٣٥١ ٣٥٢ ٣٥٣ ٣٥٤ ٣٥٥ ٣٥٦ ٣٥٧ ٣٥٨ ٣٥٩ ٣٦٠ ٣٦١ ٣٦٢ ٣٦٣ ٣٦٤ ٣٦٥ ٣٦٦ ٣٦٧ ٣٦٨ ٣٦٩ ٣٧٠ ٣٧١ ٣٧٢ ٣٧٣ ٣٧٤ ٣٧٥ ٣٧٦ ٣٧٧ ٣٧٨ ٣٧٩ ٣٨٠ ٣٨١ ٣٨٢ ٣٨٣ ٣٨٤ ٣٨٥ ٣٨٦ ٣٨٧ ٣٨٨ ٣٨٩ ٣٩٠ ٣٩١ ٣٩٢ ٣٩٣ ٣٩٤ ٣٩٥ ٣٩٦ ٣٩٧ ٣٩٨ ٣٩٩ ٤٠٠ ٤٠١ ٤٠٢ ٤٠٣ ٤٠٤ ٤٠٥ ٤٠٦ ٤٠٧ ٤٠٨ ٤٠٩ ٤١٠ ٤١١ ٤١٢ ٤١٣ ٤١٤ ٤١٥ ٤١٦ ٤١٧ ٤١٨ ٤١٩ ٤٢٠ ٤٢١ ٤٢٢ ٤٢٣ ٤٢٤ ٤٢٥ ٤٢٦ ٤٢٧ ٤٢٨ ٤٢٩ ٤٣٠ ٤٣١ ٤٣٢ ٤٣٣ ٤٣٤ ٤٣٥ ٤٣٦ ٤٣٧ ٤٣٨ ٤٣٩ ٤٤٠ ٤٤١ ٤٤٢ ٤٤٣ ٤٤٤ ٤٤٥ ٤٤٦ ٤٤٧ ٤٤٨ ٤٤٩ ٤٥٠ ٤٥١ ٤٥٢ ٤٥٣ ٤٥٤ ٤٥٥ ٤٥٦ ٤٥٧ ٤٥٨ ٤٥٩ ٤٦٠ ٤٦١ ٤٦٢ ٤٦٣ ٤٦٤ ٤٦٥ ٤٦٦ ٤٦٧ ٤٦٨ ٤٦٩ ٤٧٠ ٤٧١ ٤٧٢ ٤٧٣ ٤٧٤ ٤٧٥ ٤٧٦ ٤٧٧ ٤٧٨ ٤٧٩ ٤٨٠ ٤٨١ ٤٨٢ ٤٨٣ ٤٨٤ ٤٨٥ ٤٨٦ ٤٨٧ ٤٨٨ ٤٨٩ ٤٩٠ ٤٩١ ٤٩٢ ٤٩٣ ٤٩٤ ٤٩٥ ٤٩٦ ٤٩٧ ٤٩٨ ٤٩٩ ٥٠٠ ٥٠١ ٥٠٢ ٥٠٣ ٥٠٤ ٥٠٥ ٥٠٦ ٥٠٧ ٥٠٨ ٥٠٩ ٥١٠ ٥١١ ٥١٢ ٥١٣ ٥١٤ ٥١٥ ٥١٦ ٥١٧ ٥١٨ ٥١٩ ٥٢٠ ٥٢١ ٥٢٢ ٥٢٣ ٥٢٤ ٥٢٥ ٥٢٦ ٥٢٧ ٥٢٨ ٥٢٩ ٥٣٠ ٥٣١ ٥٣٢ ٥٣٣ ٥٣٤ ٥٣٥ ٥٣٦ ٥٣٧ ٥٣٨ ٥٣٩ ٥٤٠ ٥٤١ ٥٤٢ ٥٤٣ ٥٤٤ ٥٤٥ ٥٤٦ ٥٤٧ ٥٤٨ ٥٤٩ ٥٥٠ ٥٥١ ٥٥٢ ٥٥٣ ٥٥٤ ٥٥٥ ٥٥٦ ٥٥٧ ٥٥٨ ٥٥٩ ٥٦٠ ٥٦١ ٥٦٢ ٥٦٣ ٥٦٤ ٥٦٥ ٥٦٦ ٥٦٧ ٥٦٨ ٥٦٩ ٥٧٠ ٥٧١ ٥٧٢ ٥٧٣ ٥٧٤ ٥٧٥ ٥٧٦ ٥٧٧ ٥٧٨ ٥٧٩ ٥٨٠ ٥٨١ ٥٨٢ ٥٨٣ ٥٨٤ ٥٨٥ ٥٨٦ ٥٨٧ ٥٨٨ ٥٨٩ ٥٩٠ ٥٩١ ٥٩٢ ٥٩٣ ٥٩٤ ٥٩٥ ٥٩٦ ٥٩٧ ٥٩٨ ٥٩٩ ٦٠٠ ٦٠١ ٦٠٢ ٦٠٣ ٦٠٤ ٦٠٥ ٦٠٦ ٦٠٧ ٦٠٨ ٦٠٩ ٦١٠ ٦١١ ٦١٢ ٦١٣ ٦١٤ ٦١٥ ٦١٦ ٦١٧ ٦

— १७६ —

(1) وفي

(٩) انكدر بهي اسم الله و بذكره و بذكر اسمي الانبياء و بذكر اسم الله و بذكره

والله اعلم

هذه الدينار إذا وجب^١ الدينار مكان درهمين ضاع، على من الكذب فعليه. لأن الدرهم حين ضاع، فقد نظر عنه ما أوجب على نفسه منه، وإن وجد تصدق به ولم يكن عليه أن يتصدق بفضل الدينار عليه، قال ولا يشبه هذا الأصحبه، فإن لأصحابه [أ] ضاعت كل على مكانها إذا كان موسراً، ولها المثل على أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا مال إن أصبت مائة درهم، فطه على^٢ أن يؤدي ركاتها، غصه درهم، فأصاب مائة، فلا شيء عليه؛ لأنه أكرم غير المشروع

٢٨٩٦- وفي مسمى أبي الثبت إذا قال يؤد من الله تعالى مائتي درهم فطه على^٣ زكاتها عشرة، فمئت مائتي درهم [لا يلزمه^٤] إلا الخمسة زكاة، لأنه التزم غير مشروع، فلم يصح من مسمى أبي الثبت إذا قال لله على أن أتصدقني خمس ليرة مكة بكذا، أو قال مالي صدقة على فقراء مكة، فتصدق على فقراء بلخ حراً، لأن المطلوب من الصدقة ابتغاء مرساة الله، والتقدم جهة يؤمن به ابتغاء مرساة الله، وجميع الفقراء في حق هذا المقنى حسبي واحداً، وهو يظهر من جعل على نفسه الصوم والصلاة بكذا، فعلى وصام ههنا يجوز، وطرقه ما كنت

٢٨٩٧ وفي المسمى إذا قال الله على أن أتصدق بهذا الدرهم على هذا المسكين، لا يلزمه شيء؛ وإذا حسب من أبي مائتي درهم من أبي يوسف رحمه الله تعالى إذ ليس له تعالى من حقه في العجب بإيجاب، وإن كان مسكيناً غير عيه يلزمه ذلك، وهذا الجواب بخلاف جواب الروايات المشهورة، ربه أيضاً رواية المولى عن أبي يوسف، إذ قال هو من أن أتصدق من هذه العشرة بغيره^٥ درهم، فتصدق بمشورة؛ ولا يثبت له به غيره فيجب جعل على نفسه، ولو تصدق بالشرع كلها، ولا يثبت به أجره.

٢٨٩٨ وفي القدوري، إذا قال لله على أن أتصدق بهذا الدرهم يوم يقدم علي، أو قال إن كنت حياً، فعلى أن أتصدق بهذا الدرهم، فكأنه فلا وأعدم فلا، أو أن أتصدق بهذا الدرهم، ولا يلزمه غير ذلك؛ لأن الواجب محض بعبته، وذلك مما لا يراد، وهذه [كالمين^٦]، إذ جعل شرطاً في بعبته، وجد الشرط لم يجب شيء آخر

(١) وفي ط إجازة

(٢) استوفى من ط و ب

(٣) طه بعبته

(٤) حكاه في ف و ط و م وكذا في الأصل كالمين

وصف علي الأكلوت مذبح لايجوز له إعطاء ما ركز إياهم حذر الوقت، ويمكن لايجوز عن هذه الشئ، أما حذر الوقت بطاهر، ولما عاد الشئ قبل صرف لصدة فوجبة إتي منه أنه لا يجوز، لا يصح مدناً فهو، فيكون عليه كذا

٢٩٠١ وفي الجموع الصادرة ، وما مال أول دار حطه ملكه صدقه في المسكين .
فمنك كرا ونصف كرا لا يرمه صدقة شيء ، وإن قال : أول عبد (ملكه) فهو حر ، فاشترى
سيما ، وصنف عبد عن الكمال ، وبنى في الذكر اسم لا ينس قول : هذا تعليم به أول
أربعين في حطه منكبه فهو صدقه ، وتوضيح بذلك ، أنك سميت عبدك لا يفرمه ، انصتق
شيء ، لأن الذكر اسم لأربعه ميمير ، ومعلمة ثلاث عشرة باب ، أي العشرين خمسها في
عشرين آخر ، يطلق عليه اسم لكر ، ويسمى اسم لكر عن الأحرار ، فجاءت المواحدة . ومن
شروحا إطلاق لكر لأربعة أقدام ، أو حدة ، أو دية لم يمتنع ، لقوله في شرطه ،
فلا يفرمه انصتق ، بجاءت مسألة العبد ، فإذا قسمها نصف من العبد ، لا يسمى عبدا ، بل
سمى نصف العبد ، ولا يسمى اسم العبد الكمال ، فلم يكن [نصف العبد] مؤثما للعبد ،
فدعي شرطه وحوب الصدقة ، أو مسألة لكر من مسألة العبد ، ما قال : [أول أربعين
عبد أصحبكم] ، فسمي سبي ، وعلم في سائر ما يكمل أو يورث في حكمه في لكر ، والحكم
هو التماس والعروض في حكمه في عبد ، إن قال : لم فعلت كذا ، تبارك صدقة في المسكين ،
ثم قال : فكان مالي ، فعني ذلك الفقير ، فانصتق ان يفرمه ، فصدقة في جميع ماله ، قال لكر كذا
وعبد في ذلك على الشرع .

وهي الامم حسان - ورد من الزكاة لوجه القاس أنه أهداف الصدقة في ماله خاصة "، أنه أهداف إلى ماله مطلقا في الصورة الأولى - وإلى جميع ماله في الصورة الثانية، فيه حل تحت جميع أمواله كمال في الوجبة - يفل عليه من ثوبه معاني (فيها القديس أموا لا تأكلوا من ثوبكم باليس) يتناول جميع الأموال، وثوبه بحب الصلاة والسلام.

(١) هذه هي جميع النسخ المتوفرة بمقتضى القانون لأهل الشوارع

۱۰ وقتی لا، طبره

(3) استشارك من جميع الصفح أو جريدة لنمنا

(٤١) استاذك من جميع المعاني حرة كذا، وقادير الاعمال صفا

(۵) حکماء نے یہ ارکھیں لایاں اور انہیں عید لیا کہ

(٦) المتحرك على ط

75-155 (4)

تتمثل في: (أ) زيادة في معدل النمو الاقتصادي، (ب) زيادة في معدل البطالة، (ج) زيادة في معدل التضخم، (د) زيادة في معدل الفائدة.

١٠٤٠-١٠٤١ هـ. وروى في كتابه «الاعتراف» من كتب الصنف المذكور في قوله «وإنما كان من باب التواضع»

١٩٠٢- وقال ابو حنيفة رحمه الله تعالى الارض مفسرة ، يعني من حيث انتماء
 سلاله لا من حيث نسب ، رحمه الله تعالى . لان الارض مفسرة بسبب ما قاله اليهود ، لانهم ادعوا
 انهم يجب ان يكون لهم الارض كلها ، فاجابهم اليهود ، فانه نحن من انتمى اليه
 ولا خلاف ان العرب ما جاز لا يملكون في تلك الارض ، وهم من انتمى اليه يعني في آخر
 الامر نظر عموم به حبه ، حبه في حالي ، فانه في المبنى ومن يمتسك به عن
 سلاله رحمه الله تعالى ان يرضى له ان لا يملك في تلك الارض

۱۳۹۵- هجری القمری، ۶ رجب‌الکرم، جمعی^۱ است باسم رب و داد فضل تقدیر باسم
تقدس با حمد و تعبد کدیده محکم و اتم که حدوده ای شد بگویند که می آید

١٩١٩ ع. ١٠٠٠ - ١٩٢٢ ع. ١٠٠٠

2000

١٤٦ (مسترد من بعد از آنکه در محله کهنه کربلا در میان دو دیوار و در میان دو دیوار)

7. 4. 2

١٢٤٠ هـ / ١٨٢٤ م - ١٢٤١ هـ / ١٨٢٥ م

L. J. M. G. P. v. A. A. v. A. A.

(١) في م : لا بد من ضم الهمزة على الواو ، لأن الواو هي التي تنطق بالهمزة في هذه الحالة.

الهيئة، أن تصدق بجميع ما ملكه، ويجسك قوته، فمن الشايح رحمهم الله تعالى من قال
عند جواب الفهاش، **وأي لا استحسان**، ينصرف إلى مال الركاة، وإلى ذهب التفتية أبو بكر
البلخي، والشيخ الإمام لأجل شمس الأئمة ابن رشد رحمه الله تعالى، ومنهم من قال،
لا، بل هذا جواب القلب من الاستحسان، وإليه ذهب الفقيه محمد بن إبراهيم الباقلي رحمه
الله تعالى، معنى قول هذا المائل بحماح إلى التفرق بين ذكر الميت، وذكر الخال على جواب
الاستحسان.

والتفريق. أن اسم الخال مطلقاً إنما يهتد بمال الركاة في هذا الباب باعتبار إيجاب العبد
لإيجاب الله تعالى، وهذا المعنى منقوض عند ذكر الميت، لأن اسم يحد في إيجاب الشئ إضافة
الصدقة إلى ذلك المطلق، وإذا مال مفيد، فيعمل بقصبة البعظ، واللفظ عام أو مطلق
٢٩٠٥- تم ذلك في كتاب الفهم، ويجسك من ذلك قوته، لأن مددته في هذا المقدر
مفتد، وهذا لأنه لو لم يجسك سئلوا موته يحتاج إلى أن يسأل الناس من ساعته،
ولا يجس أن تصدق أن من خاله، وسأل الناس من ساعته، ولم يبي مقدار ما يجسك.

قال مشايخنا رحمهم الله تعالى: **إن كان محتوفاً بمس قوت يوم، وإن كان صاحب**
مواتية علة بمس قوت شهر، وإن كان مملوكاً بمس قوت سنة؛ لأن ثبوت المملوكين يتجدد
في كل سنة، وقوت صاحب الخواص يتجدد في كل شهر، وقوت أهل الخوف كل يوم، وإذا
وصل بعد إلى شيء من المال بعد ذلك، يتصدق بقدر ما أمست؛ لأنه مستهلك قدر ما أمسك
من المال الذي لزمه التصديق منه، فيصير صلتاً مثله، كما لو أسبكت مال الركاة.

٢٩٠٦ فإذا جسد الرجل عنى معه حجة، أو امرأة، أو ما أشبه ذلك مما هو طاعة له
مروءية، وكان النذر مرسلاً، لزمه الوفاء بما سمي، ولا تنفع الكفارة بلا حلال، وإن
كان النذر معلقاً بالشروط، (إن كان شرطاً بمره وجوده جلب سفهة، أو لدفع سفرة، بأن
قال **بإدشعي الله مريضى، أو رد عاتى**، أو مات علقى، فعلى صوم سنة، فوجد الخوف
لزمه الوفاء بما سمي، ولا يخرج من الفهدة والكفارة بلا علة، أبداً.

٢٩٠٧ وإن كان النذر معلقاً بشرط لا يوجد^(١) كونه، فعلى الوفاء بما سمي في ظاهر
الرواية عن أصحابنا رحمهم الله تعالى، وروى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه رجع عن
هذا القول، وقال **هو^(٢) بالحبر إن شاء خرج عنه بجزء ما سمي وإن شاء خرج عنه**

(١) مكاله هـ، ب، وكان في الأصل: مره

(٢) وفي ظ له، مكاده

[illegible]

• 1998(1)

(٢) عيّنك آخره وحوال هي لأبعد حواله

فصل السابع عشر في المنفردات

٢٩٠٨ في المنسوخ الحسن بن زياد عن أبي حبيب رحمه الله تعالى في الحريم
المستأمن إذا مر على العشر أخذ منه العشر من جميع ما معه ، كان بتجارة أو لم يكن ،
وروي الحسن بن أبي مالك عن أبي يوسف رحمه الله تعالى إن كان معه لغير التجارة
لا يعشره ، أبي سماعة عن محمد بن محمد رحمه الله تعالى في بواقي رجل اشترى عقداً بمائة
درهم وقيمة العبد مائة درهم ، وهو يريد التجارة ، طعن كان الحريم لم يمت
فلا يملكه ، ثم لم يحن بصف العبد ، فعلى الشري ركة مائة درهم ، لأنه ليس به ثم المحل وفي
ملكه مائة درهم ، مائة وخمسون في العبد ، وحسن ١٩٩ العبد ، وبه ما يصح " نعم
العبد ، والقبض بعينه إلى ما بعده ، حتى تكمل الصفات ، وإن كان لا يحاط به بالأداء منه قبل
التبلي

٢٩٠٩ ابن سماعة في الزبائن عن محمد بن محمد رحمه الله تعالى عن عطاء بن رباح
فيما را ، أو مائة دينار ، أو ما زاد من حقه عليه المحل ، فبيع إلى جني حصة درهم من
المتبرع ، فيؤخذ عن ثلاثة من المساكين ، ثم يؤخذها حتى يصعب المأكل ، وصاحب المال لا
يعلم بذلك ، ثم إن لا أحد دفع أحصة إلى المساكين ، لم يجر عن ركة ، الداهية ، وكذلك على
هذا إن كان لرجل ألف درهم وشرح ، وألف درهم غلة ، حال عليه الحول لم يدفع رجلاً إلى
رجل خمسة وعشرين درهماً ، وضحا ، لينصق بها عن ركة الوضوح ، وبني المسألة بحالها ،
لا يقع المؤدى عن العبد ، ولو كان يدفع على سبيل انتعاجيل قبل الحول ، ويأتي به له ،
فالزدي يقع عن الباقي ، ومذكور هذا التفصيل فيما أذن صاحب لنا رحمه الله ، فكذا إذا أمر
غيره بالأداء .

٢٩١٠ هشام عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجل له على رجل من أهل درهم ،
وهو غيب للأخر ، وركه بالقبض ، لم يفرجها حتى رجب ، فبها الزكاة ، ثم قبضها ، لو قبضها
فإنه هو له ، فركتها على الزكاة ، لأن قبض الزكاة بمنزلة قبض صاحب المال ، وفي

(١) وهو م كان في آخر المطول

(٢) ٩١٤ في "ج" ، وخاصة أن مائة وثلاثمائة وعصبر ، وصف بيت السراة ، حسن بن زدي

يأخذ الشري من الباقي بب ١٠ المضافات ، فلهذا مع يكره ، مائة درهم

وبما المال غلبت فقال من الصغير، وهذا مضي بأمر المدين " فقد وجد التملك منه، لأن غلبته
 الأمر بقضاء الدين، ولا مضر بمصدا الدين عنه ولا بعد تملكه من الزكاة، ملكه قدر الزكاة،
 ثم كن وكبلى بقضاء ديني من ذلك، ونحو قال هكذا يجوز، ويجب بعض صاحب الدين (عن
 موهب) الذين، مما: هذا قصص بغير أمر المدين لم يوجد التملك منه، لأنه لم يرض بوقوع
 التملك له، فلا يمكن أن يجزى هذا التملك منه، ولهذا لا يخرج من الزكاة، وفي الأصل
 أيضاً، فإن كان للرجل سائمة فتجارة حاله عليها الخول وهي كذلك سائمة، أجمعوا على أنه
 لا يصح بيع زكاة السائمة بين زكاة التجارة، لأن المال واحد، وأجمع بينهما يؤدي إلى السائمة

٢٩١٥- وبعد هذا، قال أصحابنا ورحمهم الله تعالى زكاة السجدة أولى من زكاة
 السائمة، لأن بية التجارة قد صحت فيه، لأنها لو لم تصح أبداً لا تصح لكان الصوم لأن الصوم
 لا يتأني صحته بية التجارة، ألا يرى أنه السائمة إذا كانت أقل من النصاب، شترها بية التجارة،
 وتركها مسلمة كما كانت للتجارة، يصح بية التجارة فيها، ويجب زكاة التجارة، وكذا هنا،
 يمكن حال صحت بية التجارة فيه يجب فيها زكاة التجارة

٢٩١٦- أغرب من أن أسم من دار الحرب وله سوائم، وقد علم وجوب الزكاة عليه
 بسبب السوائم، ولم يؤخذ من حتى خرج إلى دار الإسلام بسوائمه، لأنه لا يمس للإمام أن
 يأخذ منه زكاة ما مضى، لأنه لم يكن في حوزة الإمام حال وجوب الزكاة، ويجب عليه الأداء
 فيما بينه وبين الله تعالى، وإن لم يعلم بوجوب الزكاة لا يجب عنه الأداء، مما بينه وبين
 الله تعالى، وعلى هذا الصوم والصلاة

قال في المتن والعم الذي يجب له عليه الصلاة والصوم، أن يحرمه منك رجلان
 عدلان، أو رجل واحد إن كان في دار الحرب، أو في دار الإسلام

٢٩١٧ وفي المتن حربي أسلم في دار الحرب، ومكث من لا يعلم أن عليه
 صلاة، أو زكاة، أو صياماً، وهو في دار الحرب، أو في دار الإسلام، فليس عليه قضاء ما
 مضى، وإذا أسلمه بذلك عدلان، أو رجل واحد إن كان في دار الإسلام، ثم شرطه في ذلك كان
 عليه أن يقضى بمرطبه من وقت إسلامه في دار الحرب كان، أو في دار الإسلام، وإن كان
 فيها أسلمه بذلك رجل واحد، أو من أقل، لئلا يكسر عليه أن يقضى ما مضى
 وقال أبو يوسف رحمه الله إذا لم يلقه، وهو في دار الحرب لم يقضى، وإذا كان في
 دار الإسلام قصص والله سبحانه وتعالى أعلم

كتاب العشر

هذا الكتاب يشتمل على سبعة فصول

- الفصل الأول في بيان ما يجب فيه العشر وما لا يجب
- الفصل الثاني في بيان اعتبار النصاب في حجب العشر
- الفصل الثالث في بيان ما يجب عليه العشر وقبيل لا يجب
- الفصل الرابع في معرفة وقت وجوب العشر وقيد معرفة أرض العشر
- الفصل الخامس في معرفة ما من العشر وماه
- الفصل السادس في بيان ما يخرج من الأرض من الحبوب والثمار والثمار في العشر
- الفصل السابع في معرفة ما

الفصل الأول

في بيان ما يجب فيه العشر وما لا يجب

٢٩١٨ يجب أن يسمى بأن لا أصل له، وجوب لعشر من الله تعالى ﴿تَعْمُوا مِنْ طَلَبَاتِ مَاءٍ، ثُمَّ رَمَدٌ خُذُوا مِنْ لَدُنْهِ مِنَ الْأَرْضِ﴾^(١) من أهل التفسير، فمراد من قوله ﴿خُذُوا مِنْ لَدُنْهِ﴾ العشر، ودفعه تعالى ﴿وَأَنْتُمْ حَصَادُكُمْ﴾^(٢)، و مراد من الخن المذكور من الآية العشر، وقوله عليه الصلاة والسلام لما سئلت السماء فيه العشر وما يسمى عشر أو فائقة أو سائبة فظية حقد العشر^(٣)

٢٩١٩ قال ابن عسكرو رحمه الله تعالى: كل شيء أخرجه لأرض مما يستحق به العشر فيه العشر، إلا الخطب، والمصب، والختن، والقي، وسده، قال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى: كل شيء له بركة فائقة، ويكون مثله بركة، ويكون له مصروف في عسره يجب فيه العشر، وما كان بخلافه لا يجب فيه العشر، حتى إذا سدهما لا يجب العشر في الخضروات، ودفع أي حصار حرمه الله تعالى يجب، ولزومهما ما لا يجر باقي عسره ما يدخر في العسل، ويبقى منه الكسوة، بحر الخطبة، والشعير، وسيره، والزيب، وأنتاهما

حجبت عن ذلك، فبوجه الصلاة والسلام ليس من خصصوات صدقة^(٤)، لأن حرمه رحمه الله تعالى لعمره ما أتى من ذكرها، لأن سبب وجوب العشر لأرض

(١) الفرة ٦٦٢

(٢) الجبر، ٦٦٧

(٣) سورة نصر، لا ٦٦٧

(٤) الأمان، ٠

(٥) روى أحمد بن حنبل في مسنده، أخرجه عسكرو ١٣٨٨، والترمذي ٢٧٩، وقسما ٢٤٤٤، والبيهقي ١٣٦٦، وابن ماجه ٤٨٠٧

(٦) الترمذي ٥٧٧، وخاتمة المسوك ١/٦٠، وعبد الرزاق في المصنف ٦١٩/٤، رقم ٧١٤٦، وفتح المعنى في السير ٩٦١، والبيهقي في المصنف ٢١٧٧

الغائب، الخارج، ولا يسبب بحسبه والسعر، ولهذا كان وتنبه الخرج من أراضي الرطاب أكثر مما ورد من الحديث لا بد، ليس به صفة تؤخذ، ونحن هكذا نقول أن الغائب لا يأخذ العشر من الرطاب من مرتبها، والمسمى عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأشياء، المحضة، أما الخطب، فحسن فلان من وجوب العشر لأرض الساب خارج، والأراضي لا تسمى بهذه الأشياء، ولا يقصد بذكر الله، بل الاسماء يقرن بهذه الأشياء.

وأما الغصب فمراد منه الغصب للمعسر، لأن الأرض، لا يستثنى عاقده من قبض السكر، وقبض الدريرة، أي قبض العشر، لأن الأراضي تسمى بهذا حاله، على محمد في الأصل، أما ذهب السكر فهو بخره العشر، وأما غصب الدريرة، فهو بخره العشر، والفرقة ما ذكره في الآية، أن من سر، وأما الغصب فلان من حذمه خطب، لأنه حرم من أخراة الحبل، ولأنه من أصل السحر، لأن السحر انعم، وفسر لا يحل في أصل الشجر، وأما التي دلل من هو الساق الذي يولد له الخطب، فوعد له واد أهل السحر.

٢٩٢٠ في استقلى حال إبراهيم بن خراصة سالت أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى عن أرض عسرة شجر يسمى 'عسرة' من التوت، خلافة دار لا عشر فيه، لأن ما ليس له ثمر من الشجر فهو خطب، وبعض مسانحة وحمهم الله تعالى قال: 'داسنهم' الزجر أرضه هو التوت، خلافة داسنهم، وأما سبهم، وكان يطعم في كل سنة ربيع بعبد العشر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، فإنه عسرة ولا عشر من الشجر، والسابع، والكسرى، والإجماع، والسب، جل، وسب، أو على فقل، لأن ف. لا ش. لا تدخر، ولا تقى.

س

٢٩٢١ وفي سنن وفي اثنين الذي يبيع العشر، ولا عشر في الخوخ الذي شجر وس. على حال لأن الغائب من ليس على ذلك، بعد الله. من كل ما يبيع من ثياب وهو البقر في يدي الناس، فيجب فيه العشر، ونحوه في الخوخ ما لا يبيع في القالب، وهو أن يوسع رحمه الله أن الإجماع الذي يبيع به له الرب، فيجب فيه العشر، وكذلك الغائب فيه العشر، ولا عشر في الثوب والمال إلا عند محمد رحمه الله تعالى، لأنه من جملة الخصب، وكذا لك البص، وهو من يبيع ثوبه في البصر، وهو محمد لأنه لا عشر

(١) في سنن أبي داود

(٢) في سنن أبي داود

(٣) في سنن أبي داود

في القتل، لأنه من العشر ولا عشر فيما هو من جملة الأروية، لأنه لا ينفع به انتفاعاً نقلاً وعن محمد رحمه الله تعالى أنه لا عشر في الرماح كليلها، والأسنة والخناجر، والثور، والاشمة (مسي من الرهاجيز)^(١)

٢٩٦٢ وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه أوجب في عناه، لأنه يسع به انتفاعاً عاماً وأنه ينفى به ولا شيء في القتل، لأنه محب، ويجب في حبه، لأنه يشبع به انتفاعاً عاماً، ويتخرع لحالاً، ويهلك حولاً وظلم الذي لا يصلح لأمر دونه كبلد البعير، وما أشبه ذلك فلا عشر فيه، لأن غير مقصودة في نفسه، ولأنه لا يسع به انتفاعاً عاماً، ولا شيء في الثوب، والبنانجور، والحلب، لأنها من حيلة الأدوية، ولأنه لا يسع به انتفاعاً عاماً، وما يوجد في الجبال من السم والعواكة، حبه العشر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وفي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يجب، لأنه على أصل الإباحة كالغضب، وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن ذلك فيه شبه بالأعداء، والإحرار، وهو ما يخص في حبه، فيكون هذا، وما لو حصل في ملكه من حق وجوب حق لله تعالى، كخمس المعادن

٢٩٦٣ والعشر واجب في المصل إن كان في الأرض المصرية، به دور الأثر عن رسول الله ﷺ، ولأن الأرض مسمي بهذا، ويملكه كسما، وما يوجد في الجبال من المصل فيه اختلاف بين أبي حنيفة وأبي يوسف على قصره، كرماني الثمار والفواكه

٢٩٦٤ وهي تساوي بين الميت ورحمة الله تعالى ولو كان في دررجل شجرة، لا يجب في ذلك عشر، وإن كانت تلك الشجرة عشرية، وفي بينه وبين انتفاعه لا يكون في الحلب والقرى، بل ينفع دار السعيرية، وأهل عسرى

وما سعه السعد، أو سعى سحافيه العشر، وما سعى بعرب، أو داله، أو سائة صاع العشر، به ورد الأثر عن رسول الله ﷺ، والقي في الثمار اختلاف قوم المؤنة وكربها.

(١) مشترك من ظ و ب ر م

(٢) لسعرك من هـ

(٣) حكاه في هـ و ف و م، وكذا في لأجل أن ذلك لا يستلزم الإحراق وهو ما يخص في حبه لا يكون قد، وأما ما يخص في ملكه سواء بفتح

(٤) أخرجه عبد الرزاق في المصنف ٢٩٧٢، وأبي يعقوب في الدر المنثور ٧٤٤٩

(٥) قد ظاهراً بحججه

٢٩٢٥ وإذا شفى من بعض الكس صحيحاً، وهي معصها بآله، المنسحر هو المنسحر
 الأعلم، وقد مر نظيره في البرم عن أحد من عمر، وهي الأرض التي فيها برآؤ عيب من عمر
 معاملة أحد، فجمع في رجل قال: إنه كلف في أرضي عشر نعيمه المنسحر، وإن كلفت هذه الأرض
 لمست لأحد، ولم يعاها أحد، فمعه المنسحر، وحمل أحسن رحمه الله تعالى عن قلته فقال:
 ليس عليه عشر إلا وحيد في أرض ليست لأحد قال: أفعله أبى بيت وسنة لله تعالى قول
 الحسن أحب إليّ والله سبحانه وتعالى أعلم

من قوله - فأي وجه له معاليه فهو كـ نفس الخصاب بالرى لا يكون ، ولأنه فيما ورد فيه النص يعتبر المصنوع عنه ، وليس لا يرى فيه تعتبر انعيمة ، ولا ين في هذه الأشياء تعتبر انعيمة

٢٩٢٧ - بعد هذا فان تعبير جهة الأدنى ، ولا تعبير بجهة لأقصى نظر لغرض ، غير في في احكام الرواية الأدنى من حصة ما يترقى ، وكأنه فعل ذلك نظر من يحسب لأرباب الأموال ، لأنه كما يجب نظراً لاعتقاده حتى تم يعتبر الأقصى ، فيجب عند نظر أرباب المال ، وذلك في أن لا يحسب الأدنى من جميع ما يورث ، ومحمد رحمه الله تعالى يقول إن القيمة ساقطة لا اعتبار في ذلك ، باب بالإجماع ، فإن العشر يجب باعتبار العين بالإجماع ، والسرعة اعتبر الواسق في الموقوفات ، والوسق في الموقوفات أقصى ما يقدر به التقدير ، فإنه يقدر أولاً ماقد ، ثم بالتصاع ، ثم بالومق ، فاعتبر في هذه الأقسام إلى لا ينحسب الواسق أقصى ما يقدر به من التقدير ، مثلاً لا بالمستحب ، وأقصى ما يقدر به السكر ، وبذلك ، والآخر من المير ، وأقصى ما يقدر به المير المير ، وأقصى ما يقدر به تعطي الخيل ، فبذلك

٢٩٢٨ - هنا كتاب المير حسناً واحداً ، يرد أحوج لأرض حائناً مختلفة كالحظية ، والشجر ، والدور ، ومن يبيع كل شيء منها خمسة اوسق ، فمن يبيع بوجه الله تعالى في ذلك ثلاث روايات ، أحدها أنه لا يجب شيء ، حتى يبيع كل شيء بمصداً لأن العشر يجب يدخل تحت الواسق بعد باعتبار المير ، والتمسك به يجب العين متعقلاً لاختلاف العين ، كما هي أسوة ، وهي رواية كني نوعاً لا يجوز مع أحد من الآخر متعقلاً ، صمّ بعضه إلى بعض ، ومن بعده سمع بالآخر متعقلاً ، لا يصح لمصنف إلى بعض^(١) ، لأن عدم جواز بيع أحدهما بالآخر متعقلاً دليل للجملة ، قال القفوري وهو قول محمد رحمه الله تعالى ، وفي رواية أخرى قال كذا ، أدرك في وقت واحد صمّ بعضه إلى بعض ، وما لا يدرك في وقت واحد لا يضم ، قال في العنق - وفيه الرواية أنه يكون محمد رحمه الله تعالى ولا يجمع بين الروايتين الأخرى

ودرجة الرواية أن المير لما يجب باعتبار القيمة ، مما أدرك في وقت واحد جميعه واحده ، فلا يعتبر اختلافه كالمير ومن ، ولو حصل خمسة اوسق من أراضي مختلفة في سيق

(١) كذا في ط ، و ، وقال في الأصل الآلى

(٢) كذا في ط ، و ، وقال في الأصل الآلى

(٣) استوفى بر ط

مختلفه، فإن كان العاشر واحد يضم اليه العشر إلى العشر، وإن خلف العاشر ولا قبل واحد من العامين من الخراج الذي في عمله حتى يبلغ خمسة أوسق وهذا إذا جاز الواحد للعامل بالمخمايه، وإذا كان للعامل مختلف فربما يصير كل واحد منهما من خمسة أوسق، فلا يثبت له من الأحد، ولا كذلك ما إذا كان العاشر واحداً، وهذا كله قول نبي بن سعيد ورحمة الله تعالى.

وقال محمد لا يجر خلاف ثمان أصدان الكاد دنت، ورحمة أبي الأراضى كلها معجمه بجملة الإعام الأكر ٩٠ - في الأحد ١١ للإمام الأكر والعاص مائة منه، فثبت له من الواحد بحكم الساه وذكر إمامك تشهد برحمة الله تعالى في نفسه رجل له من كروبي^١ كروبي يخرج من كل واحد منهما أوسق ونصف من بر، يؤخذ منه العسو ولو كان له رجل وكرم، يخرج من كل واحد منهما أربعة أوسق ثم يؤخذ منه شيء، وتلك الحقة والسير

وفي المتن أبيه بوسقهما من محمد عن نبي حبة رحمة الله تعالى في التمثيل لثمنه جمع جمعاً إلى بعض من غير حلق، وقد يثبت خمسة ورس أنه يؤخذ منها القعدة من أوساقها، حتى به إذا اجتمع عمر دمل، وعمر فارسي، ومكر برين أحد عشر من أوسق، وهو قول محمد ورحمة الله تعالى وقال أبو حنيفة رحمة الله تعالى بعد ذلك أنه يؤخذ من كل حصة حصته، قال أبو الفص وهو الفصان، وفيه أيضاً إذا كان له سبعة نهان من كل العشر والعظم، لا يستعمل كالأصا، وإن كانا له حصة أوسق من ذي ما يخرج من الأرض، ولكن إذا مع كل واحد منهما خمسة أوسق من ذي ما يخرج من الأرض، ففيه

العشر

٢٩٧ - وفيه أيضاً ابن سماعة عن محمد ورحمة الله تعالى رحمه ربيعة بن ربيعة في السنة، فأخرج كل مرة منه أوسق، وفيه العشر - لأحد من

٢٩٨ - وفيه أيضاً رجل أربع قرصاته في السنة ثلاث مواب، لزمه خراج مستقل من سبعة ومرة خرج مستقل من خمسة، ومرة خرج مستقل من سبعة فلا عشر فيه حتى يكون من شريح واحد خمسة أوسق وذلك ما هي به فراضة يضم بعض إلى البعض، وروي خذله من صحيح أنه لا يتم وإليه أيضاً إذا أخرج الأوسق خمسة أوسق من اثنين الجاهل، أو

(١) حكاية في م و ر و ك في الأمر قدر

(٢) حكاية في م و ر و ك في الأمر قدر

(الزبيب، كتاب فيه العشر بلان بيع رطبا، أو عشا، أو سوا حفص [قال بحر ص ١٠١] ذلك غوا
 جافا أو رطبا)، لأن بلغ خمسة أوس، وخيه فيه العشر، ولا لأشياء غيره
 ٢٩٢١- وفيه أيضا في الطبخ يبيحه رطب الخلق إذا بلغ ربه خمسة أوس من التمر هبه
 العشر، وكذا العنب لأنحصر يبيحه صاحبه إذا بلغ ثلثه خمسة أوس من ربيبه هبه العشر،
 لأن هذا جسر واحد، وشيء واحد - وثمة مسحوقه ونعالي أعلم -

ولو جفبه رحمه الله تعالى يقول: نعمت إنشاء العشر، لأن من العشر معنى العبادة. والفكر يعني العبادة، وهو ما يلقى معنى العبادة هناك، لأنه لا احتمال إلا أنه، لأن معنى العشر في عبادة من حيث العشر، فإنه يصرف إلى العشر، وهذا معنى لا احتشاح إلا أنه والإسقاط، فإن لا بد من أحد العشر، ولأنه لا بد من إتيان العشر لا يجوز، ولو عمل ذلك لمصلحة رأى يصير ذبا يجب من العشر في شبه مال الخراج، وهذا خلاف ما هو المشي، مسلم نرفضا عراج، لأن معنى العشرة في الخراج يحصل لإلغاء الأثر في الإمام لو أراد أن يصرف الخراج من العشر، ولو عمل ذلك لمصلحة رأى لا يصير ذبا لمصلحة عراج في بيت من الركة، فيمن معنى العشرة، وبين الخراج باعتبار لمرة، أما هنا جلاله ٢٩٢٧- ثم اتفق الروايات على أن يوسف حبه الله تعالى، أن ما به أخذ من العشر نقضت بصرف إلى الخزانة، وعن محمد رحمه الله تعالى من صرف من يأخذ من العشر الواحد والواحد من ربه بصرف إلى الخزانة بصرف الخراج، لأن معنى العشرة للمال هي هذه، وهي معنى الخزانة، أن هذا العشر بالخراج، فيصرف مصرف الخراج، في ذوقه مصرف مصرف الخزانة، مصرف إلى انصراف، لأن إسقاط معنى عبادة مع الصرف إلى العشر، يمكنه. فإن الإمام لو صرف الخراج إلى العشر، يجوز، وإذا أمكنه، معنى عبادة مع الصرف إلى انصراف لا ضرورة، إلى تعبد لمصرف، ومصرف هذا لما كان هو العشر، في الأصل، فيصرف صرفا إليهم كما كان

٢٩٢٨- ومن جفبه مسلم ما سمعه، فيها عشر واحد عنهم جفبه، وهذا لا يشكل على قول محمد رحمه الله تعالى، وكذلك عند أبي يوسف رحمه الله تعالى، لأنه لو أنشرك من المشرك كان هذه عشر واحد عنه، لأن الضعيف لغيره، والله، أسيرها، مسلم، أو أخذها بالشبهة، فقد عدم كبر، تلك، فيسقط التصيب، إن بشكل على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، لأنه لو أنشرك من أنشرك في غير حامي حقه عنه، والأخذ بالشبهة شراء، وانوجه في ذلك، أن الأخذ بالشبهة يملك على المبيع من وجه، لأن المبيع يملكه بحق سائر على حق أنشرك، لأن الأثر مع لو كان شرط كان بمشرك كان للمبيع أن يأخذ بالشبهة، مع أن حساب أنشرك يبيع وقوع الملك للمشرك من أنشرك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، ويملك على مشرك من وجه، فإنه يأخذها من المشرك بوجع حقوق العشر إليه

(١) ما بين العشر من سائر من الأصل وأتبعه من عدمه

(٢) ما بين العشر من سائر من الأصل وأتبعه من عدمه

[illegible][illegible][illegible][illegible]

كتاب البيع مطلقاً من غير غيره ، وبترك الزرع حتى أدرك ، فإن كان الترك بعير أجبر ، وكفى في الأصل أن العشر على المشتري ، ولم يحكم فيه خلافاً

وذكر في ح ١٠٠٠ الركا : لأن سليمان بن علي قال في حقه رحمه الله تعالى العشر على المشتري ، وعليه قول أبي يوسف ، فيقول القليل على البائع ، وما زاد عن ذلك إلى أن أدرك على المشتري ، لأن بعض الخلاف سلم للبائع من غير عوص ، وهو قدر القليل ، فيكون عشره عليه ، وما زاد على قدر القليل ، من أن أدرك سلم للمشتري بغير عوص ، فيكون عشره على المشتري ، لأن حقه الله تعالى أن عشر ثوب وجب على المشتري ، وما وراء ذلك نهي ، ولا عشر من غيره بعد ، وجب عشر الحصة وهذا بخلاف ما هو حاصل البيع بشرط أن يفصله المشتري ، لأن هناك لم يجب عشر الطب على أحد ، فجاء أن يجب عشر القليل على البائع بالملوك الذي ذكره ، أنه ما يخلو

٢٩٤٢- هذا إذا ترك القليل في الأرض بغير أجر ، فإن كان ترك بأجر إلى أن أدرك ، فصل الباع حقه رحمه الله تعالى العشر على البائع ، وقال أبو يوسف ومحمد المصنف على المشتري ، والخلاف في هذا ، مطر الخلاف فيمن استأجر أرضاً عسره ورعها ، فعلى قول أبي حنيفة المصنف على الآخر ، وعلى قولهما المصنف على المسأجر

٢٩٤٣- وعلى لسفي رجل له أرض عشريه فيها حن ، ولو التحل طلع ، باع ذلك كونه عا حن التحل من الثمر ، فقال أبو حنيفة : العشر على المشتري ، أي بتركه ذلك في يده ، وقال أبو يوسف : العشر على البائع ، أي قيمة الطلع التي قد باعها ، أو كما يبيع ذلك قيمة حنحه أو سبق ، وعلى المشتري تمام ذلك من يوم اشتراكه في حن يبيع ، هذا وعلى هذا الزرع

٢٩٤٤- ولو باع لطلوع واحد ، وصحبه المشتري ، فإن كان حنحه يبيع لا عسر على كل واحد مسجاً ، وقال أبو يوسف : العشر على البائع ، أي يوم باعها ، إن كان حنحه في ذلك الوقت تباع حنحه أو سبق ، ولا يترتب الرجاء فيه بعد البيع ، ولا عسر فيه على المشتري ، قال الحاكم أبو القليل وقد صحح رجوع أبي يوسف عن ذلك إلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى

الفصل الرابع في معرفة وقت وجوب العشر

٢٨٤٥ - قال ابو جعفر: وجوب العشر انما يظهر بخارج، قال ابو بصير
في رواية اخرى: انكم لا تعرفون وقت العشر يوسف عند الإعراف غيره يعني فواتها
حينئذ وجب له. قال محمد بن عبد الله بن محمد بن فضال: ومعلوم انما يظهر
وقت هذا العشر في قول أبي جعفر يظهر في الامتداد لا في الامتداد. قال ابو بصير في قوله
لا يكره العشر في وقت يستبعد بعد وجوبه في وقت واحد. قال ابو بصير: لا يكره
في هذا الحكم، وفي من يكون له نصيب في الامتداد. قال ابو بصير: لا يكره في وقت
لا يكره في الامتداد. قال ابو بصير: لا يكره في وقت واحد. قال ابو بصير: لا يكره
في وقت واحد. قال ابو بصير: لا يكره في وقت واحد. قال ابو بصير: لا يكره في وقت واحد.

٢٨٤٦ - وفي نسخة ١٠٠. قال ابو جعفر: انكم من النسخة، او انكم من
نسخة: ابو بصير محمد بن عبد الله بن محمد بن فضال: انكم من نسخة
الاصح، وفي نسخة: ابو بصير: انكم من نسخة: ابو بصير: انكم من نسخة
وقال ابو بصير: انكم من نسخة: ابو بصير: انكم من نسخة: ابو بصير: انكم من نسخة
قال ابو بصير: انكم من نسخة: ابو بصير: انكم من نسخة: ابو بصير: انكم من نسخة
قال ابو بصير: انكم من نسخة: ابو بصير: انكم من نسخة: ابو بصير: انكم من نسخة
قال ابو بصير: انكم من نسخة: ابو بصير: انكم من نسخة: ابو بصير: انكم من نسخة
قال ابو بصير: انكم من نسخة: ابو بصير: انكم من نسخة: ابو بصير: انكم من نسخة

١٠٠٠ من نسخة: ابو بصير: انكم من نسخة: ابو بصير: انكم من نسخة

(١) نسخة ١٠٠

(٢) نسخة ١٠٠

(٣) نسخة ١٠٠

(٤) نسخة ١٠٠

جئنا إلى بيان معرفة الماء:

٢٩٥١- فنزل ماء العشر ماء البشر التي حصرت في أرض العشر، وماء العين التي ظهر في أرض العشر؛ لأن يخرج من الأرض، فلما بنا كانت الأرض مشربة كد الماء الخارج منها عشرياً تسعاً بالأرض، وكذلك ماء السماء وماء البحر العظم عشرياً، لأن إخراج من حكم العتمة، وأحسبه اسم لما كان في أيدي الكثرة، ثم صار في أيدي بطون الفهر والعلية، ولم تبت أيدي الكثرة على ماء السماء، ولا على ماء البحر العظم، لأن ثوب اليد على الماء إنما يحقق بإمكان الفطرة، أو بإمكان السكر في عقد العنصر بمصه ببعض حتى صير بحر الفطرة، وهذا لا يمكن لا يثبت بماء البحر وماء السماء، وإذا لم تأخذ هذه المياه حكم العتمة لم تكن حرجية، فتكون عشريه لأن العشر ليس من حكم العتمة

٢٩٥٢- فإن ماء سبوح، وماء جيتون، وماء دجلة، وماء العرات، فذكر للتخليج في شرح كتاب الركن من الأصل أن على قول أبي يوسف عراجي، وعلى قول محمد عشري، وذكر محمد في أول كتاب العشر وإخراج أنه حرجي؛ فإنه ذكر أن كل أرض سقى بماء دجلة والهرات، فهي عرجية

وروي عن أبي حنيفة رحمه الله في التواتر أنه عرجي، وهكذا روي عن أبي يوسف في التواتر أيضاً، وروي عن محمد في التواتر أيضاً أنه عشري، فيحتمل أن يكون المذكور من كتاب العشر وإخراج قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله، ويحتمل أن يكون قول الكل

فيكون في مسألة رويته عن محمد، وإلى هذا مال شخص الأئمة الحنفية، لو يكون ما ذكر في الكتاب موزلاً على قول محمد، وإليه مال شيخ الإسلام في تأويله إذا كانت الأرض بها يمكن سقي بماء إخراج، سقيت بماء دجلة أو العرات، وكذلك كل أرض خرجية يمكن سقي بماء إخراج، سقيت بماء العشر، فهي حرجية، ما لم تكن أرض تغرق سقيها بماء إخراج، إذ سقيت بماء العسر، فهي عشريه

[illegible]

٢٩٥٠ جده عجل عشر لأرض أو عشر^{١١} النصارى، فلهذا ذكرنا هذه المصولة في التكملة
في بعض حجرات الزكاة، وبإذنك السلف في عشر لأرض أو في الأجر بهلا حلال في
بكتة المصوب

١٩٥٧: قائد محمد بن الصلح من عاهل - دراهم صرف انه شرف الى معه
لا يجوز ولا يرا من العلم بين بين الله تعالى، ومن معه احسن ايا صرف الحسن الى
نفسه، وكان قصر بخر، وسراج من عهدة الحسن فب بين الله تعالى، وكذلك اذا
صرف من على البحر العبر الى به اوليه، فانه لا يجر الا صرف من عزلاء كالمصرف
الى به

[illegible]

كتاب الخراج

هد الكتاب بشمل على ثمانية فصول

- الفصل الأول من سان موعه
- الفصل الثاني في بيان أركان الخراج
- الفصل الثالث في بيان الخراج
- الفصل الرابع في بيان مقدار الخراج
- الفصل الخامس في بيان من يجب عليه الخراج ومن لا يجب
- الفصل السادس في بيان الأساليب الموجهة لإسقاط الخراج
- الفصل السابع في تجهيل الخراج
- الفصل الثامن في ملئكلات ، وفيه بيان سراج الرؤوس ومن يجب عليه
- وحدته فصل في التمتع بين خرج الرؤوس والأراضي - والله أعلم -

من رجع غلبت الأرض، وبها يصفى على كل جريد من أرض الكرم مع الدرهم عشرة أشعة من
البر، وهذا من باب المفادير، ومعدله لا يتبع قياسيًّا، وإنما ثبت بها وسامًا، وقوله بلغ عمر
وعمر الله تعالى عنه، حديث ابن عمر: رضي الله تعالى عنه عن رسول الله ﷺ أنه قال: «من
أشبه ما غلبت عليه منب يرافق الفجر ما يورعها ومبها ومبها» ثم ذكرها وسامًا مع
فجرها ولورد في «أراد رسول الله ﷺ بها حبيب الإخبار مما يكون بعد» فهذا الحديث
على عمر رضي الله تعالى عنه أن التصدير في الخراج على هذا السحر: «الله سبحانه وتعالى»

الفصل الثالث في بيان معرفة مباد الخراج

٢٩٥ فقول هذا الخراج من الأثر الذي جرت فيه رخص الخرب ، فإنه لم يصر إلى
 طهر من أرض الخرب ، وإنما لا يشار إلى حصرها إلا بجم كبير من أرضه ، ومنه المالك ،
 ومنها ، لأن هذه الأرض لا يرد إلى أهل الكوفة ، ومنه ، في يده بطريق آخر ،
 وأما حكمه ، فإنه لا يرد إلى أهل الكوفة ، ومنه ، فإنه لا يرد إلى أهل الكوفة ،
 من قبل أن لا يرد إلى أهل الكوفة ، ومنه ، فإنه لا يرد إلى أهل الكوفة .

الفصل الرابع في بيان مقدار الخراج

٢٩٦٦- وبخراج الرطبة فقال محمد بن الرضخ الخراج على كل حبيب يصير للأزواج صغير وكبير، وعلى كل جربة الرطبة خمسة دراهم. وعلى كل جربة الحريم عشرة دراهم، وعلى جربة الرصصان شدة ما يتيقن أنها (أرض) الخراج، والحريم، والشرطية، ما تقدر عليها من جهة عدم رضى الله تعالى عنه، وأما الأرض المسموعة بغير رضى الله تعالى عنه من جهة عدم رضى الله تعالى عنه، لأنه لم يكن من إيراد العراق الرصصان في ذلك الوقت، فاعتبر فيها الطائفة؛ وهذا لأن الخراج يقدّر بالطائفة، ألا ترى أن عمر رضى الله تعالى عنه قد دلّ للدين من إيراد العراق، لعلكمما جعلتم الأرض ما لا تنص، بعد اعتبار طائفة وفكر الثماني لإمام صدر الإسلام في شرح كتاب العشر والخراج، فخر في بعض الروايات أن من (رضي الله عنه) كل جربة من خبز أو حنظل، والجرية اسم لسيدي دراعاً (في سيدي دراعاً) بدرع ثلاث، ودرع للملك سبع فيض، وذلك يريد على دراع العانة بعضه، هذه الجملة نطق كتاب عشر والخراج.

٢٩٦٧- قال شيخ الإسلام، المعروف بـ جوهرة راحة ابن محمد الحريم اسم لستين دراعاً في سبيل درعاً، حكاه عن جزيهم في أراضيهم، وليس فيهم لآدم في الأرض كلها، بل جربة الأرض يحتمل ما سئل البلدان، فيمنع في كل بلد ما عرف أهلها، وأراد دراعاً فقلت جزم كان يسب إلى ملكهم في ردة ردة، وكان يريد علم نزع حله بهضه، وكانت الأرض من دلت أنه ما نزع دراعاً، ذلك، وهو لأرض، والكرية والكرية بنوع بدرعاً، وأراد بالدرهم وزن سبعة، وقد مر غيره في كتاب (التركعة) ٢٩٦٨، وقد مر بالتميز الصاع الذي كان على عهد رسول الله ﷺ لعامة أرضه، بالعراقي، وهو لوجه

(٢٩) حكاه في السبع المتروكة، أي ما، وكان في الأصل: جربة

(٢٢) مكتوب في ظ

(٢٣) مكتوب في م و م

(٢٤) مكتوب في ب

(٢٥) حكاه في السبع، لوجوده عند، وكان في الأصل: فصلاً

عنه عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى - وهو قول أبي يوسف الأول، ثم رجع أبو يوسف رحمه الله تعالى وقال: هو خمسة أركان ويستعمل، وهو صاع أرض سلتية، وسألني ذلك في مسائل من كتابه المصنف، وهذا الذي يكون من الحسنة، فقد ذكر في موضع من كتابه الخراج والخراج

وذكر في موضع آخر منه ذلك ويكون هذا التفسير في برع في تلك الأرض، وهو المصنف. وقال أبو كسان المصنف والخراج ويجوز أن يقال هذا التفسير بزيادة حديثي، وتكملة ما في تفسيره من كمال زيادة حديثي، فإن بعضهم يفسره، أن يصح التكيل كعبه على جليق التفسير عند التكيل من التفسير، ويست ما يقع في كذا من القدم، ويصحب التفسير مع ما في حديثي، ويروي في حوائج الناس (ومعهم فكلوا) معناه أن يكال القصر، ثم يصح أصل التفسير حتى يصح ما في أعلاه من حديثي، ثم يصح القصر من جواز التفسير، ثم يخلص من خبره، ويروي في جواز التفسير، فإذا من التفسير، وبما سرح زيادة حديثي احتجنا على الله تعالى، يخرج في حقه يعني

٢٩٦٨ - وذكر في أرضه أن عمره، أنه حرم جهنم، ما يطبو، معير الطاعة يأتي بعد هذه، فإن شاء الله تعالى، ثم هذا لشدة لا يجب كل سنة إلا مرة واحدة، ربع ذلك مرة واحدة لوموا أن لا عمر رضي الله عنه لا دخل هذا للفقار في السنة مرة، مع علمه أن الأرض قد تخرج مرتين، علمنا أن عمر أصل البرية، لا للزوات، مختلف حرج المداينة، لعمره لأن هناك الواجب هذه الخراج، بغير الواجب بتكرار الخراج، أما حرج موضوعة بخلافه

٢٩٦٩ - ثم في ذكره في مقدار الخراج، فذلك قد كتب لأرضي تعالى ذلك، فأما إن كتب الأراضي لا يفي ذلك، فإن في ريعها، فمرة ببعضه عن ما يطبو، والتقسيم من وظيفة عمر رضي الله تعالى عنه في كتاب الأرض لا يطق تحت ما يصح جازر بالإجماع، أما الزيادة على ذلك الوجه، - لأرضي بطق الريادة، بأن ذكر ريعه - هل محدوداً فمن الأراضي التي صدر التوليد فيها من عمر رضي الله عنه في ريع الريادة بالإجماع، وكذلك في الأراضي صدر التوليد فيها من مائة سنة وعشرة عشر، لا يجوز الريادة بالإجماع، وإن اطلاق الريادة، وهذه في التمايز لا تعرب في - - - - - تعرف موقفاً وبسائلاً، والخبر أن عمر رضي الله عنه عرف هذا التفسير من جهة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا من جهة غيره، وهو حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم

(١) - يعني حارث بن ساعد من الأصل وقيل من طرموف

(٢) - يعني عمر بن مائة من الأصل وأثبت من طرموف

انفقوا على أن هؤلاء أحرار، وأمرهم ببيعهم على ملوكهم، وليسوا بمنزلة العبيد المسلمين، إذ لم يوجد منهم — الرق، ولإمام أعظم الأئمة بما شرط عليهم من الوطية والتمويل، والريادة عليها تكون عسرة، والمعدن حرهم بالإجماع^(١)، فلم يعد حكم الأول، فبردة الثاني، بخلاف ما يفتي أصحاب الأراضي عموماً لأن هناك وحيد سبب الثرى لهم وهو الفهر، والدابة، والاستيلاء، ما في خلاف أن الإمام تركهم ملأ أحراراً أو جعلهم عبيداً لمسلمين على نحو ما يفتي

٢٩٧٢- وثأب الأراضي التي يرثها الإمام بوطية الخراج [عليها] ابتداءً، إذا راد عنها وطية عمر رضي الله تعالى عنه على قول محمد وإحدى الرويتين عن أبي يوسف يجوزون وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى - وإحدى الرويتين عن أبي يوسف رحمه الله تعالى - لا يجوز، وهو الصحيح يضمن الذي ذكرناه، هذا هو الكلام في خرج بوطية

جنا إلى خراج المقاسة

٢٩٧٣- فالتميز بها معروض إلى رأى الإمام، ولكن لا يراه على نصف الخراج، لأن الشرع لم يرد بالزيادة على نصف الخراج، ثم إن محمداً يستبرئالة الأراضي في الخراج، ومعنى الطائفة أن لا يراد الخراج عن نصف الخراج، إليه أشار في كتاب المتمر والمخرج وروى داود بن رشيد عن محمد رحمه الله تعالى في معنى الطائف أن يترك لكل رجل من أصحاب الأراضي من أرضه ما يعرفه، ويقوت عياله، ويورثه في أرضه إلى أن يعود الخراج^(٢) من قبل، وذكر القاضي لإمام صدر الإسلام معنى الطائفة في أرض الرعمان فقال: يطر إلى ما خرج من جربة الأرض من الزرع كم قيمته؟ فإن كان قيمته مائة نفر إلى الواجب فيه، وهو عشرين وروحه كم يبلغ؟ فإن كان يسع أربعة، ما كان قيمته مائة نفر إلى الواجب فيه، ثم ينظر إلى الخراج من الرعمان كم قيمته، فإن كان قيمته مائة يجب فيه أربعة، وإن كان قيمته مائة يجب فيه ثمانية، فعلى هذا القياس يجب

(١) وفي آية ٢٠٠ من كتاب الخراج.

(٢) حكاه في نسخ الموجود عندنا، وكان في الأصل: «عليه»

(٣) حكاه في جميع النسخ الموجودة عندنا، وكان في الأصل: «أن يرد في سبب الزرع»

الفصل الخامس

في بيان ما يجب عليه الخراج وما لا يجب عليه

٢٩٧٤- كل من ملك أرض الخراج يؤخذ منه الخراج، كما لو كان أو مسلماً، مستعبراً
كان أو كبيراً، حرّاً كان أو مكنياً، أو عبداً مسلماً، رجلاً كان أو امرأة، لأن الخراج مؤنة
محصنة، وهؤلاء من أهل بيت المؤمنين عليهم

٢٩٧٥ قال محمد بن كتاب القسور والخراج وليس من المحيل والشجر شيء، حد
صح عن عمر رضي الله تعالى عنه أنه قال في الشجر والقسور في سواد العراق، وعلى المسألة،
أنه إذا كان حيوان الزرع أو شجره لا أنبأ لا تكون ملئحة بحيث [يمكن زراعتها تحتها، فإنه
لا يجب بسبب الأشجار والمحيل وقطعة أخرى زيادة على حراج الأرض، فأما إذا كان في نفس
الزرع أو شجره ملئحة بحيث لا يمكن زراعتها تحتها، ذكر محمد بن كتاب القسور والخراج
من الأصل أنه يوضع على كل جريب عشرة دراهم، ولم يذكر أنه إذا كان في نفس
الزراع من أبي يوسف أنه يوضع على كل جريب عشرة دراهم، مثل ما ذكر محمد بن
الأصل

وذكر محمد بن سائر الزكاة في الجامع الصغير أن على قوله يوضع على كل
جريب بقدر ما يطير، وبأن يادق محمد بن قوله في الزاود في الجامع الصغير أن
الذكور في الأصل فوق أبي يوسف.

[وجه قول محمد] أنه [لم يرد] في الأشجار المنفعة تقدر من سبعة حمور رضي
الله تعالى عنه، [لأن الذي ورد منه ثلاثة] فقال في جريب لأرض فقير ودرهم، وفي جريب
الرفعة خمسة دراهم، وفي جريب الكرم عشرة دراهم، وفي الأشجار المنفعة يوضع بقدر
الطاقة لا مؤن، المعنى في الخراج الطاعة ووجه قول أبي يوسف أنه ورد في الأشجار المنفعة
تقدر من حمور رضي الله عنه ١٢، لأنه روي أنه ولف على جريب السحل عشرة دراهم، لو

(١) استبدل من النسخ المرحوم، حكمة

(٢) استبدل من النسخ، هو جوده حكمة

(٣) حكمة، في جميع النسخ المتبعة، وكذلك في الأصل، وهو خطأ.

(٤) استبدل من النسخ، هو جوده حكمة.

يقول الأشجار لمصلحة من يملكها لأنماة من شجره في المال، وجب له من الخراج
للكرم، والخصر الزرع في الكرم يكون في ذلك

٢٩٧٦ هـ محمد بن أحمد بن العيصي رحل له لو غرس شجرة عظمها، فطعمه الخراج؛
لأنه قصد الإحراز، فطعمه من الخراج، فطعمه عليه قصد، وذلك رواية في الأصناف
وهذا في كتاب العيصي والخراج من الأصل لو أن أرضاً من أراضي الخرجية غرسها
صاحبها، وطعمها، وركبها، كدرا لأمه، يدفعها إلى من يفرم عليها، ويؤدى الخراج عنها،
ولو أن قوله: من يقوم بسبب يؤدى حياضه من بعض فيه يخرج ما عاد الأرض ويرفعها،
ويؤدى الخراج من طعمه، ربما عني له

فإن انتسج لإسمه منسج لأنه المملوكي والأصح ما خرج من أحد في هذه المسألة أن
يزاحر الإسم لأراضي ولا يباح لأحر، ويرفع عنه صدر الخراج، ويستأثر بالثمن
لأرضه، وهكذا في مسقط الزباد (وهذا لأن الأرض مملوكة، وتقام نظراً
في الأجور، لا في الأرض، لأن مالكة مع إحصاء حوائطها، يسمي، فإن كان لا يجد من
يأجرها، فطعمه من أرضه، لو أن أرضاً على فطر ما يؤخذ من أرضه من أرضه،
فبأنه يخرج من حياض الأرض، ويملك الثمن من أرضه، فإن كان لا
يعد من يأخذ من أرضه يدفعها إلى من يفرم عليها، ويؤدى الخراج عنها

٢٩٧٧ هـ عن هذه المسألة قال: إن السلف إذا دعت من لا مال لها من أرض
... في أرضها، فبأنه يخرج من أرضه، وطعمه من أرضه، وإما أن يفرم
مقامه لئلا في أرضه من أرضه الخراج، أو أن يفرم من أرضه الخراج، ويكنى ما هو دعتهم من أرضه
في من إمام، أجزأ في حقهم

قال: وإن لم يعد لأحد من مملوكها بالخراج، بسبب ريدع الخراج عن مصلها
ويحفظ أمتي حرب الأرض، ما كان كذلك؛ لأن الإمام، مملوكها، مستحق، وطعمه
رأس الأرض، والمصلحة من الترتيب تدعى، قيل: ما ذكر أن الإمام سبب الأمتي حوائط
يوسف، وحدث رأيت من مولى أبي حنيفة رحمه الله سعي لا يسعه، لأن الخراج تدعى،
أبو حنيفة لا يرى مع راس مملوكها، بل هو مملوك، لأن في بيع ماله "حجر" عنه، ولم يوجبه
لا يرى الحجر على طر

در عهد، الخراج عیسی در روزی و با کثرت مصلحت فلا مخرج منه، می شد تقویاً ما حسن
الاشیاء احدی و احبهم هم سترلو از اوقات اربع حکمیده و دیوانه اندیشی من الله بقدر ما
بکنه ثوب و ع الا من ای بر کثرت فیصیر عسلاده و ع کثرت عسلاده و ع کثرت عسلاده
الخراج علی الماری، وین کثرت مصلحت فلا مخرج علی الماری و کثرت عسلاده و ع کثرت عسلاده
وین کثرت عسلاده و ع کثرت عسلاده و ع کثرت عسلاده و ع کثرت عسلاده و ع کثرت عسلاده
علی لیس، و ع کثرت عسلاده و ع کثرت عسلاده و ع کثرت عسلاده و ع کثرت عسلاده و ع کثرت عسلاده
سوره الفاتحه

الوجه الثاني : ان كانت الأثرية موجودة ، فإن كان تاريخها يبين بعد ، فاختراع علم
البرق علم في حال من بود مستقيم عصبه ، و ان كان تاريخه حديثا ، فاختراع علم
و ان كان تاريخه قديما ، فاختراع علم في حال من كان هذا حكمه بود ، و بعرضه في ذلك
معرفة حاله في علمه من زمانه

[illegible]

١٩٩٦: كتاب محمد بن هاشم بن عمار، كتاب عشرة أضرار، وهو ما أحده أرض خراج، وهو
مسحة لا تفتح لأرضه، أو لا يملكها الناس، وهي ما تفتح من أراض خراج، وتكون مسماة
بأرض خراج، (مسمي لأرض مسماة) لأنها لا تفتح، أو أرض خراج، أو أرض
بمطهر، أو مطهر، أو أرض عليها مسحة حتى لا يملكها من أرضه،
فما يجب تباعه، أو أرض مسحة إلا أن لا يدخل فيها أرض خراج، لأن السيرة في ذلك

(١) شكك في أن

22. 2. 1971

(*) كذا في نسخة أخرى، حيث لا يوافقها على حذف الهمزة من قوله تعالى:

مضى هو يجب بلقاءه، وقيل التمكن من الرزاحة ثانياً إذ كان ماء يصل إليه، وإن لم تكن مسحة إلا أنه انقطع عنه، يمكن ورعيه به، السماء، والتسكين من الرزاحة يكفي به وجوب الخراج^(١)، أو هذا لأنه الأرض، بن تائب مسحة إذا كان الماء يصل إليه^(٢) ولا ينقطع، يمكن ورعيه وعملاتها؛ لأن الأرض مسماء، وسبحه قوله إذا عولجت باله، والتسكين من الرزاحة يكفي بوجوب الخراج، وكذلك إذا انقطع ماء عن الأرض، إلا أنها يجب بسبحه يمكن ورعيها؛ لأن السماء مسحة أو من ماء الأمرب، والتسكين من الرزاحة يكفي بوجوب الخراج^(٣)

٢٩٨٣- وعن من تائب إن ماء الخراج إذا انقطع عن أرض خرج عتقاً واحداً، أو عامين، فالخراج لا يسقط؛ لأن السماء تسقي؛ فتزل ذلك مرة ماء البحر، فأما إذا غاب الأرض مسحة، ولما لا يصل إليها، لا يجب الخراج؛ لأن الأرض المسحة لا يمكن عملاتها وعملاتها بناء السدود، فلا يجب التسكين من الرزاحة، ثم اختلفت سبع في هذه الصورة، في بعضها أن الخراج لا يجب، وفي بعضها أن الخراج يجب، واشتبهوا ذلكوا بموضوع المسكة في المسحة التي يجب وجوب الخراج أن تكون المسحة فعله، بأن تكون المسحة في جانب واحد، من جرات الأرض، وعادة جوتها من جهة لدور عة، وهذا لا يوجب سقوط الخراج؛ لأن هذا يوجب من عامة الأراضي، وموضوع مسألة في المسكة التي يجبها في الوجوب أن المسحة تكون عمالية على الأرض كلها، وسقوط الخراج في هذه الصورة ظاهري، وكذلك لو لم تكن لأرض مسحة في الأصل^(٤)، وركتها حتى عذرت بسفحة، فلا خراج فيها بعد ما عذرت بسبحه، وهذا إن كانت الأرض دائر لا مربع مثلاً، فلا خراج فيها، ذكره المصنفين صدر^(٥) الإسلام رحمه الله

٢٩٨٤ ثم قال أيضاً رجع به أرض، غرس^(٦) مائة جريب مس كرم، وهي بما لا تلع سين، ولا تنم شبناً، لا قهلاً ولا كثيراً، فإن عليه به ما يجب في أرض نزرع، في كل جريب

(١) هكذا في ط و م، و ي - إلا أنه يصل إليه طلب يجب الخراج، وهذا لأرضه بن كانت مسحة إذا كان الماء يصل إليه ولا ينقطع يمكن ورعيه وعملتها الخ

(٢) مستدرك من ب

(٣) هكذا في ب و م، و كان في الأصل و ط، هو ماء لأنها لا يجب

(٤) في ط، الأول

(٥) وفي ط، صحيح الإسلام

(٦) ما بين المصنفين ساقط من الأصل واستند في ط و م و ف

غير ودرهم، ولا يجب عليه خراج الكرم، أما لا يجب عليه خراج نكرم، لأنه ما لم يذرك كرمًا فهو اسم لا حقيقة، وأما عليه خراج ثمره وإن لم يذرك، من الروايات، لأن خراج الثمن كان له من حيث، يبقى على ما ذكرنا في الأصل، فإن دفع نكرم مائة، وكان قيمة الخراج من كل حبيب مائة عشرين درهمًا فصاعدًا، فبقي خراج الكرم عشرة دراهم في كل حبيب، وإن كان قيمة [الخارج] أقل من حشرين درهمًا، فإنه يوجد منه بقدر نصف الخارج، إلا أن يكون نصف الخارج أقل من غير درهم، فحينئذ يؤخذ منه مائة درهم، [لأنه لو لم يؤخذ شيئًا بل أخذ منه قنبر درهم]، لأنه قد كان يجب درهم ودرهم، فيبقى ذلك حتى يحصل له بيع الكرم أعاد.

٢٩٨٥ - وذكر ماضي الإمام صدر الإسلام في شرح كتاب عمر والخراج، إذا زرع في أرض خراج الأشجار التي ليست لها ثمر، مثل اختلاف أسبابه، بمائة قنبر ودرهم إذا كان جرسًا، لأنها في معنى الزرع، لأنها تطلع وتضع، وذلك أيضًا، إذ عرس بمحلب، أو أشجارًا أخرى مثمرة ثابتة في جميع الأرض وهو حبيب، فبقي عشرة دراهم وإن لم يطلع. هكذا ذكر في بعض الروايات، خلاف شجرة الكرم، لأن شجرة الكرم ليس فيها قيمة كثيرة، بل قيمتها مثل قيمة الزرع، فبقيت فيها ما بلغ في الزرع، إلى أن سعى فأما قيمة الأشجار والنحل المثمر، كثيرة، مثل قيمة الكرم الملوثة، فبقيت فيها ما يجب في الكرم الملوثة.

٢٩٨٦ - ورد استأجر الرجل أرضًا وورعها، أو استأجر أرضًا وورعها، وأخرج خراج وطبقه، فأخرج على لأجر وأعباء، لأن خراج الطبيعة رجوبه بمنزلة السكنى من الزدرة، وحاجب الأرض سكنى من الزدرة عنها، لأن المأطرح والسجور إنما يمكن بيتًا من ذلك بتسكينه، وإن عصب من آخر أرضًا وورعها، والخراج خراج وطبقه، وما لم ينقص الزدرة الأرض، فأخرج على بمائة، لأنه تعلق بمائة على ذلك، وأمكن إيجابها على المأطرح، بيد أن حروب خراج الطبيعة إنما كان يصعد سلامة خراج، فأخرج لم يسلم لكلمات، لا حقيقة، وهذا ظاهر، ولا حكمًا، لأنه لا يسم له بدل ما استوعب الفحص من

(١) كتاب الخراج - ٣٠٥ = ان جعل الخدم يبا من يجب عليه الخراج

(٢) وفي باب الخراج درهم، فإنه إذا زرع برسم من قبل أو من سفي الزدرة، له إذا كان الخراج أكثر من عشرين درهمًا، فإنه قنبر درهم فيشئ الخراج

(٣) المأطرح من ط و م و ب و ب

(٤) وفي ف و ط و ط

متعه الأرض منى، متى سم شخص الرقعة [الأرض] "حتى تجعل سلامة المبدل له كسلامة المبدل، فإن كان بعدد التمكن من الرقعة، فالقولي لم يتمكن من الرقعة؛ لأن الكلام فيما إذا كان الضابط جاحداً، ولم يكن بمالك يمتد عاقله، حتى لو كان الداسب مهوراً، أو كان للمالك يمتد عاقله، فقد تختلف المناهج، قال بعضهم يجب الخراج على المالك، وقال بعضهم يجب على الداسب من كل حال، وإن تمكن مالك من الرقعة، إلا أنه يسقط اعتبار التمكن إذا خرج أحد، ويتعلق الواجب بالملك، ألا يرى أنه يسقط الواجب إذا هانت الطب من غير صلب صاحب المال "رد صاه، بأن اصطلم المروج أنه على ما يأنس بياته، إن شاء الله تعالى، وروى المنى عن أبي يوسف أن الخراج على المالك في هذه الصورة

وأما إذا تعصها الرقعة، وعزم الداسب التفتت، فعلى قولي أبي حنيفة ووجه الله تعالى - الخراج "على رب الأرض، لأن الخراج سلم للمالك اعتباراً، حيث سلم له بدله، وهو روايه عن أبي يوسف وعن محمد وروايته، في رده قال: إن كان التفتت أقل من [الخراج] فالخراج على الداسب، ويدخل في ذلك التفتت، حتى لا يفسد الداسب لرب الأرض [الداسب الأرض]، وإن كان التفتت مثل الخراج أو أكثر، فالخراج على رب الأرض، وفي رده قال: بل قد حصل من غملا التفتت يجب على رب الأرض، والفتى على الداسب، وهو رواية عن أبي يوسف وفي فتاوى أهل سمرقند "رجل اشترى أرضاً خراجية ومن فيها داراً، فدفع الخراج وإن لم يكن متصفاً من الرقعة، لأن التمكن إنما فلت بضمه حروفه أعلم -

(١) حكاهما ب ر ب

(٢) وفي ب صاحب الأرض

(٣) وفي ف أن الخراج

(٤) حكاهما ب ر ط، كان من الأصل، فالخراج

(٥) المذكور من جميع النسخ الموحدة لدينا

الفصل السادس
في الأسباب الموجبة لفسخ خراج

[illegible]

وقد اُشترع أن يحققه مع ما في النسب الظاهر إذ حتمت على من سئل أن يحكم بحقيقته
أولاً، لا بسبب، بل بغيره، سبب في معنى الخلف، ولا يعتبر خلف في أحد وجوده
لأصل، وقد يؤول إلّا وجب حقيقة الخارج في هذه الحالة، أمه العسر وخرج بمسألة
وذلك بسبب بطلان الخراج ويسد سلامته. كلاهما قد يذهب كل واحد منهما إلى
ذهب بعض الخراج، لأن كل واحد من الخراج مظهر للخارج وهو " " إلى فائدة أو عيب
يجب خراج، لأن الخراج هذا لا يبرهن على صحة الخراج " " يمكن، بل لا يبرهن
بالخارج إلى صحة الخراج، لعدم خراج المسألة، وإنما هي الظاهر من مصدر خراج ومنه لا
يجب تمام أو طيفه، وإنما ثبت فيه ذهب الخارج. لأنما الواسع أو صحت الواسعة فتبينها إذا الخراج
على ذهب الخراج، والشرع " " يرد ذلك

قال: مشيخ، الصواب في مثل هذا أن ينظر الإمام لا إلى ما أنت فيه من أجل ما هو فيه
الأرض، ويظهر من إخراج محاسب له ما نص، ويرجع إلى ما من خارج، فإن قيل: شيء، مع
أنه منه إخراج عن حرمنا

الصلحية، فيسقط ضروره

۲۹۹۱- حرام الأرمین انما والی علی المسلمین سنن، عبد آبی یوسف ومحمد: يؤخذ
بجميع ما مضى، وعبد آبی حقیقه وحمد الله تعالى لانه قد لا يخرج السه التي هو فيها،
والاختلاف في هذا، نظير الاختلاف في المجزية، هكذا ذكر شيخ الإسلام في شرح اسير
القصير، وذكر صدر الإسلام في شرح كتاب انه شر والطراج، اد، عبد آبی حقیقه فیه
روايتی، قال صدر الإسلام الصحيح أنه يؤخذ من الله أعلم-

الفصل السابع من جعل الخراج

٢٤٩٢- ذكر محمد بن يونس الزكاه - أن محمداً أذن بخرج أرضه سنة لو سقي
 بغيره لأنه أدى الواجب بعد اعتقاد سيب إلى خوفه لأن سيب وموت الخراج الأرض
 إليه، ومن الدية وله وجه، وسعد السب كما في باب أم كذا
 ٢٤٩٣- وفي قسم رجل عجز بخرج أرضه، ثم عجزت الأرض في تلك السنة،
 قال يرد عليه ما أدى عنه من خراجها، فإن جهأ في السنة الثانية حجب له، وعن محمد
 بن زحر أن محمداً خرج من سب، ثم عجز عليه الماء، وصارت دجلة قال يرد عليه إذا
 كان جائداً معه، وإن كان قد دفع فلا شيء عليه، يريد به أن كان سب من المدة فلا شيء
 عليه، وهذا من شأنه، وقد كثر المدعى فسخا عنه لأن خراج م ح المصروف إليه في
 من أصله، أو الصلوات، د عس، لا يبعد فيه

يطلق الخراج، مخرج من الرعي وكذلك يعمل بالسمود ينخران كما، مما يخرج خمس مرات، يأخذ من كل مرة خمس الخراج، وإن كان مما يخرج أربع مرات، بأحد من كل مرة ربع الخراج، على هذا اليبس حده

٣٠٠٥ - في ما زاد من سمود قصعة لرحلي، بعصب كروم وبعضها قروح، وأشري قوم الكروم، وأشري قوم لأرض قروح، فإن كان حصه الكروم من الخراج معلوماً من الإبتداء، وحصه القروح كذلك ليس إلا الحكم عليه، وإن كان الخراج يخرج حصه، ولا يعلم حصه الكروم، ولا حصه القروح من الإبتداء، فإن كان الكروم كرم من الإعتناء، أو لم يصرف إلا وهو كرم، والأرض الصراح كذلك، كذلك على الكرم عرج الكروم، وعلى قروح الخراج الأوضح، ما كان لكل درهم يسلم على قدر الإذاعة، وإن كان موضع الكرم قراة في الأرض، ثم جعل كرمًا من هذا، فمخرج الخراج على الأرض النحر، كأن ينكل كذلك

حينئذ إلى بيان أسوع الداني وهو مخرج الروم.

٣٠٠٦ - عموم ترك الكفار في دار الإسلام ما جرت عاتق، عرب ذلك بالكتائب، وفيه النبي ﷺ، واجتمع أصحابه وصحبه الله تعالى عليه من بعده أما التكتيب، فعوله تداني «حتى يقطوا الجبهة عن يدهم» صاعرون «قد الأمر بصال الكفرة إلى هاجه الجوبة، فهذا يدل على ترك الكفرة الجوبة، وأما في النبي ﷺ فلأن ترك كبيراً من الكفار على الكفرة الجوبة، وأما جماع الصحابة وصحبه الله عليهم فليس الله تعالى به على حذيفة بن اليمان وعملان بن حبيب بن علفا لأراضي، والزراوس بمحصر من الصحابة، ولم ينكر عليه أحد، فكان إجماعاً،

بعد هذا يجب إلى معرفة من ينقل عنه الجوبة وهو لا يعمل، وإلى معرفة وقت وجوبه، وإلى معرفة ما وجب سقوطه، وإلى معرفة ما يوجب دخولاً به بعد صواب الجوبة، وحول عقد الدية

٣٠٠٧ - أما بيان من ينقل عنه الجوبة، فيقول ينقل الجوبة من جميع أهل الكتاب بلا خلاص، سواء كانوا من العرب أو من النصارى، ولا يعمل من سلكوا النصر، وعبيده

(١) حكاه في ظري ب - يمي، وكذا في الأصل حتى

(٢) ظري ب ٢٩

(٣) ذكره البيهقي في صحيح الزوائد (١٠١) في باب الزكاة (١٣٦٨)

لا بد من العلم بما لا بد من العلم من مسكني العلم ومن عبدة الأوثان والعباد
من عبدة الأوثان ، ومن عبدة الأوثان ، ومن عبدة الأوثان ، ومن عبدة الأوثان ،
أفد من عبدة الأوثان ، ومن عبدة الأوثان ، ومن عبدة الأوثان ، ومن عبدة الأوثان ،
من عبدة الأوثان ، ومن عبدة الأوثان ، ومن عبدة الأوثان ، ومن عبدة الأوثان ،

أما المصطفى فالو حب فيه الجففة المصاعة، فباع بدينه من رضى له تعالى عنه
معهم وقاموا لخدمته فماتوا في حبهم الحبيب ابتغاءً لخلق رسول الله ﷺ ورسالة أهل
البعثة ولو اجتمع على التعبد بهم عربيه على أقرب القدي من بعد محمد

[illegible][illegible][illegible]

(۲) وقتی که ر. طایفه نامیده می‌شود

(۱۴) من بعد من الطلوع الأولى وقتها من ٢٠٠٠

(۵)۔ یہی معنی ہے۔ اقلہ میں الاموال کی نسبت سے طہریم ہے۔

Figure 1. The effect of the concentration of the initiator on the polymerization of α -methylstyrene in the presence of $\text{Cu}(\text{NO}_3)_2 \cdot 3\text{H}_2\text{O}$ at 50°C .

بطرف الخراج وخرجه [وذا الخرج] على القريبه الذي ذكره روبر هير ربي القحاني
عنه ذلك يحضر من صحبه ودينكر عليه اسمه فذكر حبه

« تكلم الخلفاء وجميعه الله تعالى في معرفة الناس في الامور والاشياء حكى عن عيسى
من ان الله قال ابلغ الى لا يستثنى درهم والوجه الذي يستثنى درهم الى عشرة
الام درهم، والعمى الذي طلب اكر من عشرة آلاف درهم

ومن اصابع من قاله الفقير المفضل الذي لا مال له، لما جبر دكتب يده في كل
يوم، ثم يؤخذ منه أس من عشرة اذناك. يعقل شيء من كسبه من دونه ويحرمه غيره رأس
إذناك لا يعقل من، من دونه ويحرمه غيره آفة لا يلزم من شيء، ويحكمه بشر في
القول عن محمد.

وأما الوسط فهو الذي له مال، إلا أن ذلك الذي لا يكتبه يده غيره، فيحتاج إلى العمل
في بعض الأوقات لخرجه غيره، راء الله في أموالهم ما كان يكتبه يده من غير أن يعمل
فيه وقال الفقير أبو جعفر يعبر في كل يده عمرها من عدد سامي في ملكه صغير، و
وسطاً، برعاها كدنت، وهو الأصح

٢٠٠٩- يوجد حوزة من نسخهم في هاتم، وقد ذكر في كتابه الخراج
وفي آخره عشر الكتب، أورد أبي حنيفة رحمه الله تعالى ما وجدته من غيره، وعندهم
لا يوجد، ولا تأخذ من متون غيره

٢٠١٠- راجع وجوب خروجه فقير الخ به كتابه في أصول فقه الخ
في الخراج في خروجه من في عهد الفقه والامتناع، في آخر حوزة الخ في فقهه، و
والأحسين عبد أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وهذا لأن آخره حنف من الفقه، ويعقد الفقه
سقط الأصح، فيجب عليه في حال غير أن أصوله سقط وأصل عبد أبي حنيفة رحمه الله
تعالى هو حنف في حوزة دهر الخراج أبي دهر أبي يوسف له، ووجد في
كل شهر بسطه تلك

في اسمي عن برحقه تعالى على طه بركه بركه، ثم سامي في الخراج أو
يعبر ذلك خدمه من، ولا يوجد، وجميع رؤس حنف، ثم سامي، وعن محمد بن حنف في

(١) استخرج من كتاب

(٢) ما يورث الفقير من ماله لأصل وقبيلة من طه

(٣) وهي توفد من قبله بركه

شهر مضطه

٣٠١١ - وهي سنن بشر عن أبي يوسف إذا احسن إعلام من أهل الفقة في أول السنة قبل أن يوضع خزيه عن رؤوس الرجال وهو موسر، وبيع عليه الحرية، وإن استلم بعد ما وضعت الحرية على رؤوس الرجال لم تؤخذ منه الجزية ثلث السنة، هذا إجماعنا على ما قلنا، وإن وجوب الحرية وبوطئها في أول السنة، غير أن أهل الترهيب في تلك الحالة، وعنى هذا الجنون بعين، والمفرك بعين، وأخرون إذا صار ديب في أول السنة وأحرها

٣٠١٢ - وهي سنن قال أبو يوسف إذا أحسن عليه، أو صابته زمانة وهو موسر، أخذت منه الحرية قال الشيخ لأسماء الحاكم أبو القاسم هذا خلاف رواية الأصم، وعلى رواية الأصم شرط أعجب الوحوب من أول الخول إلى آخره، معنى لمياله، بقا أصم عليه، أو أصابته زمانة في حرم السنة، فعلى رواية هذا الكتاب شرط أخذ الحرية فعليه الوجوب من أول الخول إلى آخره

٣٠١٣ - وأما بيان ما يوجب سقوطه، فمن جملة ذلك، موت، وأنه على وجهين، إما أن يموت في بعض السنة، أو بعد تمام السنة، وكف ما كان لا يؤخذ من مكنه، لأنها عقوبة الكفر وجب لرحمة الكفر، وهذا القصر لا يسلط على الموت، فبها ضرورة، وكذلك يسقط بالإسلام لما ذكر في نسعى عن محمد رحمه الله تعالى

٣٠١٤ - يصراني عن جرح ولحمه لسبي، ثم أقسم، قال يرد إليه خراج سنة، وإن أتى خراج سنة، ثم أقسم في أول السنة لم يرد إليه، وهذه المسألة، عن ما قلنا إن وجوب الحرية في أول السنة، والمخطأ بالقاء في آخر السنة، لم يصر في أشهر السنة على حسب ما اختلفوا، فإذا أتى في أول السنة خراج هذه السنة وخروج سنة أخرى عن سبيل التجميل، ثم أقسم، فمن السنة الأتية وجد الملتح من الوجوب من الوجوب، وفي هذه السنة عمقوة بموجب هذا الوجوب، فلا يجب الرد

٣٠١٥ - وقال محمد بن كتاب العشر والخراج ومن لم يؤخذ منه خراج رأسه على ما وطف، من جاءه سنة أخرى، لا يؤخذ منه، معنى عبد أبي حنيفة رحمه الله تعالى، ويحدهم يؤخذ، ويثبت المسألة أن الجزية إذا جمعت رؤوسها فمختلف عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، ومنعه، لا، مما يمولان، إن اعتد السنة يؤكد النسب، وما يؤخذ، لا على حكم النسب، بيانه أن سب الجزية في الكفر معتبط بطول مدة

ولأبي حنيفة رحمه الله تعالى أن الحرية هي حر من يحب عبده معقوبه الكفر. شرعت
تأخر حر عن الكفر، ومن [أحر] المصروب للإمام^(١) - رحمه الله - خلف عن أحسنه بإلحاد، وقد
نظرنا إلى معنى المعقوبه فاستدركنا إذا لم يصح له خلف، لأن الرجز يخص بالوحد، لأن
الرجز لا يخص في الماضي، وإنما يحصل في المستقبل، والله أحد يكتفي بذلك

٣٠٦٦ - وقد أجمع عليه أوجه معتقده، أو شيئاً كبير لا يضر على العمل^(٢) لا يله حد كما
مضى بالاعتقاد، أبى حر أبي حنيفة رحمه الله تعالى فظاهر، والله على قولهما دلالة
أحرية إنما يحد من غير المعقوبه، وهذا لا يمتنع من أجل هذه المعقوبه

٣٠٦٧ - وأما بيان ما يؤيد أحسنه به بعد صرف الحرية، (فيما عدا عدمه، قال معتقده في
آخر إجماع الصغير، ونحو هذا أهل الذمة يظهر التخصيص، ألم كرت على اصح كنهه
الأكبر، وهذا في كتاب العتق والخراج - ويبنى أن لا يترك أحد من أهل الذمة يشبه
بالمسلم في عبوديه، ولا يركبه، ولا في ربه وعبوديه، وبني أن لو يركبهم يفسد ما في
عبوديه وليس بالركب كالمسيب، وقد ثبت في السنة بهم عذر الإكراه، والإمكان في
أصل عب من إن لم يكن في عبه ساس ثبات، وجرت الذمة به، ولأنهم من أهل العتق،
والمسلم من أهل العتق، فيجب إظهار المحالفة في تربيته والهيئته، فيعتمد عليه ويسمى
ولا يذل مسلم، ولا يهر الكافر، ولأننا بينا عن مذهبنا^(٣) بالسلم والله أعلم، والله تعالى
﴿لَا تَتَّبِعُوا مَنَافِرَ رِيٍّ وَعِندَكُمْ أَوْلَىٰ﴾ تَلْفُوتَ لِسَبِّ بِالْمَوْثِقَةِ^(٤)، فلا بد من علامة يعرفهم كيلا
يحبس مسلمي، لئلا يمتنع

٣٠٦٨ - ويعتبر من ركوب القسري؛ لأنه من ذب العرب، وهو من أهل الصغير
[يعتبر من ذب]، إلا إذا ذهب المذهب في ذلك، بأن استعان بهم الإمام في الذب والمحاورة
عن المسلمين، هكذا ذكر شيخ الإسلام، وذكر صدر الإسلام ويعتبر من ركوب الأقواس
الخاصة بالإكراه، لا يمتنع من الإسلام ولا يمتنع من ركوب البعد، لأنه ينتج من الظاهر
ولا يمتنع من ركوب عتق، لأن كل أحد لا يمتنع على شيء، ولكن يمتنع من أن يمتنعوا

(١) هكذا في ر و ه، وقال في الأصل: وفي بعض خبره الله

(٢) وفي ب عن س

(٣) وفي م: ولأننا بينا عن مذهبهم بهذا السلام بالسلم

(٤) الصفحة ١

(٥) ما في الخبرين السابقين لأبي وقتادة في ط وم وه

١٠٢٠ ثم اختلف الشايخ بعد هذا، فوافقه بعضه، وبيهم شره بعلامه
واحده، فوعلاميه، أو بالاب، فلامهم بعلامه واحد، إما من الرأس كالمصريه
لثوبه المصريه، أو من الوسط كالمصريه، أو على الزحف، الذي لم يكتب على خلاف
ما كان عليه، وهو انصبوب، وهو انصبوب، وهو انصبوب، وهو انصبوب

وقال بعضهم لا بد من العلامات، لئلا تكون العلامة شرعة لمجردنا وبهم.
وقد لا يقع من كل وجه معلومه وحده، وذلك لأن الضرر قد يقع على الرأس لا غيره، وقد
يقع على الوسط لا غير، والضرر قد يقع في وقت الخلق، ويورث الضرر عليهم، حتى لا
يعتقدهم، ولا يستلزمهم بالسلام.

وصيه من دنا في انصرني بكفي بعلامه واحده، وفي بيودي محتاج اتي علامتين،
وفي القلبي محتاج اتي ثلاث علامات، واني مال ادشح الامم احبب أبو بكر محمد من
الفضل.

ووجه ذلك رده علامه مسعود باقر والصدوق في حصار مسحق في
 تصدير الكفر، بريد ابرياء عند الكفر، ويستقر معه الكفر، وكفر محوسى اعظم من
 كفر اليهودى والنصرانى، لانهم انكروا سورة جميع الانبياء عليهم الصلاه والسلام، فشرط في
 حقهم ثلاث علامات، رده في اولهم وصغارهم، وكفر اليهود بعد ذلك اعطى من كفر
 نصرانى، لان اليهود يطعنون سورة نبي الله وسورة عيسى والنصرانى يجحدون بربهم وواحد،
 وهو ربهم، فكان كفر اليهود اعظم، فشرط في حقهم ثلاث، انكفى في حق الصدوق
 بصلاة واحده، ولا يحسن في نكس ثلاث علامات كذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في
 تكتيبه، يقع الامتياز لامحده، وكان الحاكم الامام ابو محمد تكفى بعد ان صالحهم
 الامام، اعطاهم اربعة علامات وحده لا يراد عليها، (أ) دمع بسا، نهر أو عذبة، كان
 بزيادة من يلزمه علامات الثلاث، وهو الصحيح.

۳۰۶۱۔ اولاً ہر گھم میں یہودی، کبھی، اویہ، داری مصر میں انصار
سمیعی، حارثیہ، عہدہ والہ، لاکیہ ولا بیعتی الاسلام، ولان جلالہ ایچ
وکتلتی فی الامصر احلان ذیل الحمر، وبعی اغا اعطاه اندامہ سرحدن لامطو مکان

۱۶) کتاب در بیان الیهام فی فہم الکلیہ رقم ۱۶۰۸۹ من این کتاب در بیان الیہام فی فہم الکلیہ
 کہ مکتبہ المکتبۃ النجفیہ ۲ این کتاب در بیان الیہام فی فہم الکلیہ رقم ۱۶۰۸۹ من این کتاب در بیان الیہام فی فہم الکلیہ
 ۱۷) کتاب الیہام فی فہم الکلیہ رقم ۱۶۰۸۹ من این کتاب در بیان الیہام فی فہم الکلیہ رقم ۱۶۰۸۹ من این کتاب در بیان الیہام فی فہم الکلیہ
 کہ مکتبہ المکتبۃ النجفیہ ۲ این کتاب در بیان الیہام فی فہم الکلیہ رقم ۱۶۰۸۹ من این کتاب در بیان الیہام فی فہم الکلیہ

قرئ عليهم، ولا يحسب من إحداهما الكنائس في العري في ظاهر الروايات. وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنهم يجمعون من إحداهما الكنائس في عري، كما يجمعون من إحداهما ذلك في الأصهار، وهكذا ذكر محمد في كتاب العسر وخرج، لأن في إحداهما الكنائس، حاله من العسر، وهذا منصوص في إحداهما في العري، كما منصوص في الأصهار.

وحده ظاهر روايات أصحاب إحداهما الكنائس والسنة مع لغة، لأنه بناء وعصاة، والبناء والعصاة مع في الإسلام، وللهذا لو وجد مثل ذلك من أحدهم كان مسلماً، وإنما الحرمة لأهل مذهبهم، البناء للجمعية، فكان حراماً عليهم، فذلكونه حراماً عليهم معوا من إحداهما في الأصهار، ولذكوره مسلماً لم يجمع من إحداهما في عري، فوفاها على الشيين خطهما، بخلاف بيع خمر والخمر، لأنه حرام ومضية لغيره، وهم معوا من إحداهما في دار الإسلام.

٣٠٦٢ وأما ما، كتاب الكنيسة القديمة، حتى انعمى شرك القديمة لا خلاف، وفي الأصهار كذلك شرك القديمة على رواية الإخبارات وحديث الكعب، وعلى رواية كتاب العسر لا يترك القديم، وبروياً كتاب العسر، أخذ الحسن وعنه من إحداهما كنيسته في عري، حتى إحداهما ابن كثير، وما من من حكمة الأصهار، أمروا بهدم الكنيسته على رواية كتاب العسر، وعنه جماعة الروايات لا يأمرون بذلك، وهكذا إذا ثبت لهم كنيسته عرفت من أصهار، فما حرمها أنه حتى فصل ذلك أنه مع بالعسر، ومما سقط من حسان النصير، أمروهم الإمام بهدم الكنيسته، وعلى رواية كتاب العسر، وعنه جماعة الروايات لا يأمرون بذلك، وبروياً كتاب العسر - أخذ الحسن من رواة والعصبة ما ذكر في عامة الروايات، دليل ما روى من ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنه قال: أما أنتم مفرى العرب، قلتم لأحد من أهل الدعة أن يبي قبيصة، وأن يبيع حب حمر، وأن يضيروا فيها يبايعهم، وما كان من ذلك فهو على المسلمين أن يبيعوا لهم، لأنه عرى فتوايتهم من لم يوصل الله بكثرة إلى ما هذا، شرك الكنائس من الأصهار من عيه يبيع حمر، وتوارث الناس من عر نكير حمر حجة شرك، ثم هذه الرواية فيما إذا ظهر الإرام عليهم من غير صلح.

٣٠٦٣ - وأما إذا وقع الصلح معهم من الإمام قبل ظهور الإمام، فإن الكنائس شرك

(١) استدل به من ب

(٢) معنى إحداهما بناء بالروية من غير حاشا في الصفحة السابعة نحو أنه يبيع

على حثها من مبررات كاهن القصر والقرى في ذلك سواء، ثم يـ: كاتب الكنيسة حذية حتى
 لم يكن للإمام هدمه، بلطفه على عاقبة الحروب، ويهدم كـ كان لهم مايعا لأن
 هذا ليس باحدث، بل في حادثة الأولى مكان الأول، فلا يتصور، لا إداريا ولا ميموا
 أوسع من الأولى، حينئذ يتصور من القيود، لأن على من الزيادة حداث

٤٠٦٤- قال في كتاب الفتح: «خراج» ولا يركب وخدمهم حتى يسرى دأرو
عزلا في مصروف مصاريفهم، وكذلك لا يركب وخدمهم حتى يسكن في مصروف
أهوارهم، وهذه الآية تدل على أن الجهاد على راية عمارة يكتسب من القيام
في غير الإسلام، لأن يكون مدبر من أهل العرب نحو من حضر، فليس لا يكون
من أضاف فيه وجه، بل في كتاب الفتح ما رواه ابن جرير، أنه لما خرج إليهم من
حرب العرب، من حضر، مني فدخل على عبد الله بن مسعود، فذكر له ما كان عليه من
وأنصاره من جند العرب لا دفع فيه إلا استمعا، قال: «وخرجهم من دونه»
يعني هم، وعن غيره من بني عبد الله يعني أنه أبعدهم عن كونه، ولعل في ذلك العهد
مكتوب من «الدر» لا، من بني واحد، ثم دبر أو دبر لا، فؤدى إلى أن يدرج في
الغنيمة، ويخرج من أن يكون في الإسلام، وأنه لا يخرج.

[illegible][illegible][illegible]

(٣) عكلا ب. وكان في هذه المنة عشرة عكلا

١٥٥١

وما روى من الأعيان سوى غير علي رضي الله تعالى عنه ، فوجه الخلاف من التمسك بها أنها وردت في أرض العرب (ومعنى يقولون أنهم لا يكونون في المعام في أرض العرب ، والفصل الولد بجلالات العباس في أرض العرب^(١) ، فلا تكون زيادة في سائر الأحصاء لأن أرض العرب لها زيادة حصة لمكان رسول الله ﷺ فيهم ، ليست تلك الحصة لسائر الأحصاء ، فالنقص الولد شئ لا يكون واردا هنا ، وإنما غير علي رضي الله تعالى عنه فهو محمول عندنا على أنه إنما أجلاهم عن الكولية فحصر الدلوهم ، ولا كلام فيهم بضمه الإمام على سهيل للصلحة ، وإنما يقول به

فصل في الجمع بين خراج لأراضي وخراج الرقوس^(٢)

٣٠٦٥- قال محمد في الرادات : إذا لو أدنى يصلح أهل دار من ديار الخريف كل سنة على دراهم معلومة ، أو على كيل من الطعام معلوم ، أو على عدد من الثياب معلومة عن أراضيهم وجماعتهم^(٣) [مهر جائز^(٤)] ، فقد صح أن رسول الله ﷺ صالح أهل الحرب وجمع حصاري عرق ، على ألف رمانى حقة من حلهم ، يزدون النصف في المحرم ، والنصف في وجب^(٥) ، وله الخيار إن شاء جمع بين الرقاب والأراضي ، فجعل لها غرابا واحدا من الدراهم ، أو الثمانين ، أو الكيل ، أو المودون ، أو الثياب ، كما فعل رسول الله ﷺ بأهل عرق ، وإن شاء أورد كل واحد مسميا ، فإن جمع قسم ذلك المال على الأراضي والجماعات على قدر حال الجماعة وعددهم ، وعلى قدر الأراضي بالعدل والإنصاف ، لأن المال قسمت قسمين بالأراضي والجماعات^(٦) ، والمال متى قوبل بشئين يتسم عليهما به خصص ، عما انساب الجماعة فهو جبرية ، حتى ينقسم على الفرقات للقبائل [على الترتيب الذي ذكرناه^(٧)] ، دون القبول ، والهميلان ، والرعاة ، وغير المقتلين . وما نصبت لأراضي يكون غرابا ، حتى

(١) ما بين المصنفين ما نقله من الأصل ولستهم في يوم وف

(٢) أي جمع جماعتهم عند رؤسهم

(٣) ما بين المصنفين ما نقله من الأصل ولستهم في يوم وف

(٤) كما أخرجه أبو داود عن ابن عباس ٣٠٤٦

(٥) ما بين المصنفين ما نقله من الأصل ولستهم في يوم وف

(٦) لستهم في يوم وف

يقسم على عدد الأراضي على قدر الربح والخلة على الترتيب الذي ذكرنا وهذا لأنه لا وجه لإهمال جماجم الكفار عن إهره بعد ما وقع الصلح له لا إلى إخلاله لأرضي الناصرة عن المؤنة، وتعلم إيجاب مثل آخر لشكك المصلح^(١)، فست الضرورة إلى أن يجعل ما أصاب الجماجم حرره، وما أصاب لأراضي غيرنا

فإن قلت الجماجم بأن مات بعضهم أو أسطوا، ندخل حصنهم في خراج الأراضي إن احتلت، وكذلك لو هلكت الجماجم أكلها، دخل حصه إجماعاً^(٢) في خراج الأراضي إن احتلت، لأن المال مسمى في صحيح جملة، وليس يستعمل، وهذا مع الطرح، فقد على وظيفة الجماجم في وثيقهم لأرضي، فلو كان القول به، لأن الأراضي في هذا الباب أصل، والرقاب تبع، حتى لم يهره، فإراد الرقاب، والمعنى لأن الجماع لم يس به أصول باقية، لأنها تلك فيقطع حق المقاتلة والأراضي لها أصول باقية وهو الخراج، ينفي صحة المقاتلة، والبدل متى قبل بنسب، أصعب تابع، والآخر متبوع، كان لتتابع حصه من البدل ما دام باقياً، فإذا هلك يصرف كل البدل إلى المتبوع، كما إذا اشترى أرضاً يبعه بخبر من معلوم، كان التحيل حصه من الثمن، وأما باقية^(٣)، وعند الهلاك يجعل كل الثمن بمقتضى الأراضي كما هي.

قال: 'وإذا كان الأراضي لا تحتل ذلك، فحتنك يورث عليها بقدر احتلت، اعتباراً لانتهاها بالانتداه، فإن كثرت الجماجم بعد ذلك وقد عليهم حقوقهم، لأن الطرح كان لأجل الضرورة، وقد لونغت الضرورة، وإن هلكت الأراضي بأن توت أو حرت، وصيت الجماجم لا تحول وظبقه الأراضي إلى إحصائهم، لأن الجماجم تبع في هذا الباب، والأراضي أصل، وعند هلاك الأصل لا يجعل كل البدل بمقتضى التسع، بل بسعد حصه الأصل، ولو لم تملك الأراضي، ولكن قل ريعها بمص حصه الأراضي، ونقلت إلى إحصائهم إن احتلت، فإن علا ريع الأراضي على الكمال، أعيد عليها ما نقص منها. وكذبت إذا لم يعل ريع الأراضي، ولكن كثر إحصائهم بنفس عن الأراضي، وصرف من حرصها إلى إحصائهم بقدر ما يحتل، كما لو بردات السجين قبل القبض، فإنه يقتض من حصه الأراضي، ويصرفه إلى

(١) ما بين المصنفين سابق من الأصل وأجنته من طوموف

(٢) استدرت من طوموف

(٣) وهي ب' ر ط فائنة

انجيل كذا هي هذا الانجيل من (برفان والا) هي في بعض

[illegible]

٦٦-٦٧ فـر و بـو اسـمـه اهل هـنـه تـمـد فـي صـاحـبـهـم الـم عـس مـك مـعـلـوم يـؤـيـر
عـن و تـو صـهـر و صـيـم . سـط عـيـم حـرـاج الـرؤـس و حـرـاج الـرؤـس عـن = بـه ،
فـالـإسـلام مـنـي حـرـج الـرؤـس ، مـا لـا يـنـالـي حـرـج الـرؤـس . و الـصـحـف مـنـه دـنـك مـن
عـد ا مـنـه . لـي عـه الـ دـنـك مـنـه . دـنـك مـنـه حـرـاج الـرؤـس ، و الـصـحـف مـنـه
حـرـج الـرؤـس . و عـن عـمـر مـنـه مـنـه مـنـه مـنـه مـنـه مـنـه مـنـه مـنـه مـنـه مـنـه
مـنـه مـنـه مـنـه مـنـه مـنـه مـنـه مـنـه مـنـه مـنـه مـنـه مـنـه مـنـه مـنـه مـنـه
مـنـه مـنـه مـنـه مـنـه مـنـه مـنـه مـنـه مـنـه مـنـه مـنـه مـنـه مـنـه مـنـه مـنـه
مـنـه مـنـه مـنـه مـنـه مـنـه مـنـه مـنـه مـنـه مـنـه مـنـه مـنـه مـنـه مـنـه مـنـه

٣٠٧٤- وقد ايدى الامم الى جعل الآلة عشرينية ، فليس به ذلك ، فقد صنع له
 عشر وحشي الله تعالى فيه ربك من ستم من قبل سوادها اوراق ، من ارجع اربعة ، وام يد
 وهو المشع في هذا البس وهو فعل ذلك وحكم به ، وكان من ربه ذلك ، ثم يري غيره
 ويرفي حكمه خطأ ، ومنعه ، لأنه معجزة فيه ، فاد من العبد من قال : (لا راسم)

(١) شكك في النسخ الزائدة مما عاينا في كتاب في الأبجدية.

(۱۶) رہی کہ میں تمہارا دل

الكفار بعد ما أسلموا يغير عشيرة، وهو حالك ورحمة الله تعالى

٣٠٦٨- ولو لم يسم أهل هذه القبلة، ولكن أراد الإمام أن يقدمهم من دارهم إلى دار أخرى، ويحول إلى دارهم موطئا من أهل القبلة، لا يجرى ذلك لأسمهم لما قبلوا عهد القبلة ليسقطوا من دارهم، فكان في الغل غدر بهم، والغدر حرام، ولا يفعل الإمام ذلك إلا لعللة أو لعللة^(١) أن يحارب الإمام عليهم لصحتهم وعمرهم عن دفع الكفار عن أنفسهم إن قصروهم، أو يحارب عنهم أن يغيروا الكفار بغير ما المسمى وإن فعل إن شاء قوم أو عليهم وأعطاهم الثأب، كما فعل بيده وبيد القري، وإن شاء يدينهم أراضى القوم الذين نقلهم إلى بلادهم، كما فعل عمر رضي الله تعالى عنه بأهل نجد إن شاء يدينهم يدينهم أو يعطاهم ثأب من القوم من أراضيه، وإن فعل ذلك كان على رؤوس كل فرد أو طيعة التي كانت عليهم في يديهم، وكان على كل فريق حراج الأراضى يقولون، هكذا ذكر في الحديث وذكر في رواية أخرى أن على كل فريق حراج الأراضى يقولون^(٢) إليها

واختلف في معنى رحمتهم الله تعالى فيه، بعضهم يفتروا، في المسألة والبيان، وذكروا بكل رواية وجه، وجه ما ذكر في الروايات، أن الوظيفة إنما وجبت عليهم بالصلح، وإنما وقع الصلح مع كل دين على وظيفة للمنول عنها وجه الرواية الأخرى أن هذا من الإمام سلف الأراضى بالأراضى (وهي مائة الأراضى بالأراضى بعرا) حرج للمنول إليها، كما إذا اشترى الرجلان أرضاً بأرض

وبعضهم يفتروا ليس في المسألة والبيان، ولكن في رواية مؤوثة، واحتجوا في الثبوت، بعضهم أن ما ذكر في الروايات محمول على ما إذا لم يكن يسعوا إليها حراج موثق، فيقدر حراج المنقول إليها حراج المنقول عنها لأن ذلك حراج استعمل فيها حقيقة، وما ذكر في الرواية الأخرى محمول على ما إذا كان للمنول أنجب حراج موثق مقدراً، وبعضهم يفتروا، ما ذكر في الروايات محمول على ما إذا وقع الصلح عن الأراضى والحماجر حصة، فقد عيبر في حق الحماجر المنقول عنه، كما في حوا الأراضى إذ لا يمكن

(١) استوفى من م و هـ

(٢) استوفى من م و هـ

(٣) ما في المتن من سلف من الأصل وثبت من قدوة

(٤) هكذا في م و هـ

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

كتاب المعادن والركاز والكوز

٣٠٢٩- اقدم أن يذكر اسم ذاك المعدن في الأرض، فانه من أم، والمعدن اسمه مثل جملة انه نحاس في الأرض يوم جمعه، والركاز قد يذكر، ويراد به معدن، وقد يذكر ويراد به الكوز، إلا أنه للمعدن حقيقة، وللكوز مجاز - لأن الركاز مأخوذ من الركز وهو الإتيان، بهذا ذكر وصحه في الأرض، وأنت فيها، والقيس في الأرض حقيقة عرق للذهب، فلما ذكر موضوع فيها، ليس أنت حقيقة

٣٠٣٠- قال الكلام من المعدن، فلا يحسب ما كان معدن في أرض مباحه، أو من دهره، فإن وجدته في أرض مباحه، وجب فيه الخمس، سواء كان معدن ذهب، أو معدن فضة، أو معدن من أم صخر، أو حديد، لأن له حكم المعدن، لأن هذه مواضع كسب في إلقاء الكثرة، ثم وقعت في أيدنا بحكم الفهره فكانت مباحه، ليجب فيه الخمس، ويكون أرضه أحساسها من معدن، وكان يسمى أن يكون للمسلمين المعدن، لأن هذا حكم الجميع، والجواب أن هذا المال كان مباحاً من أخذ الفدغي، والمال مباح إنما يثبت بالقبض عليه كالتصيد، ويد المعدن ثابته من هذا حكمه لا حقيقة لأن إثبات حده على ظاهر الأرض إثبات على ما يطلب حكمه لا حقيقة، وهو غير بداهة أحد حقيقة، فاعتبار الحكم إنما لو جب الملك للفاخر، وسبب تحقيقه لا يوجب الملك لهم، وحدث به يكن ثابت لهم، فلا يثبت بالثبوت والاحتمال، فلا يفتى بالأريفة الأحكام حكمه القيمة في حق العائدين لهذا المعنى، أما في حق وجوب الخمس أعطيت حكم القيمة، لأن جهة الحكم بوجوب الخمس - وجهه حقيقة لا توجب، ليرجع الخرج خياطاً

٣٠٣١- قال وسماه في دهره وليس فيه شيء، وهو معدن الذهب الدار، وقال أبو يوسف ومحمد فيه الخمس عتاراً لأرض، والجامع بينهما أنه مال مقنوم وأبى فيه رحمه الله تعالى أن يذهب والمذهب الذي في معدن من حمله لحرره لأرض، لا يثبت مع الأرض، ولهذا يملك المشتري بخره الدار، ويدخل لحرره لحرره عن حرمه في الله تعالى، ويدخل ملك

(١) وفي ط نسخة موهوبة بغير هذا الكلام.

(٢) أي المعدن سألته من الأهل وأبناء من طوموف

لما قيل له، وإن كان يوجد حرب مستمرة لا يهتدي له شيء؛ لأنه لا حظ لأهل الخرم من غيظه المسلمين، إلا أن تكون الحرب على يافز الإمام وسرعه وسطاعته، فعليه أن يهيئ بالشروط، لأن الوقت، يستمر طويلاً، فإن عليه تمسكه، والسلام، المستطوف عند شروطهم^(١)

٣٢٣- وإن وجد في دار محمكة له، وهذه علامات البرك، أو لم يكن فيه علامة يستدل بها على شيء، فعليه الخمس، وأربعة أخماسه لمصلحة عد أبي حنيفة ومحمد وحسبهما الله تعالى، وهو الذي حفظه الإمام حين فتح أهل الإسلام من أن يندم إن كان سيئاً ولورثته، وورثته وإن كان سيئاً، ولا شيء للورثه، وقال أبو يوسف، هو للواجد، لأن هذا مال مباح يجب بده، الحقيقية، فيكون أحسن به كماله وجاهه في إعادته

بأنه، أن هذا المال كان مباحاً، والمباح يملك باليد، وبه المخط به ثبت على هذا المال حكمه لا سفيقاً، وبه الموجد ثبت عليه حقيقة، باعتبار حكمه إن كان يقتضي بروت الملك للمخط له، فاعتبر حقيقة يلهي بروت الملك للواجد، بشرط وجوده، لأن الحقيقة فوق الحكم، ولأن حصة من حصة رجبهما الله تعالى، فإن به المخط له على الكفر سبقت به التواجد، فيكون ملك له كالموجود، وهذا لأن اليد على ما في أصل الأرض ثبت حكمه بتبوء على الظاهر، لأن^(٢) قبل القسمة بذلك بد عموم، وبعد الاختطاط نصير به خصوص، واليد بالحكمة تكفي لتبوء الملك في إباحة بد كلفت به خصوص، ولا تكفي بد كلفت بد عموم، تحريم اليد بالحكمة، بعد الحقيقة [واليد الحقيقية]^(٣) إذا كان بد خصوص تعد الملك على وجه يكفي لصحة التصرف، ألا ترى أن تصرف العاري في العصبه من نفسه لا ينفذ بعد القسمة، فكذلك اليد بالحكمة ثبت ذلك بمحض طاعة الحكمة

٣٢٤- ثم المخط له إباحة وسدائنه الأيدي، لا يبعد ملكه في كثر؛ لأن التبعية يتناول المدلول والكثير من مدلول آخره الدار، فإن المسمى له استوى من الكفر لا يملك؛ لأن الكثر ملك المخط به، وأنه مسلم، ومثل المسلم لا يملك بالاسيلا،

(١) أما جده البغدادي لم يفتأ، وخرجه القرماني ١٢٢٢، وابن ماجه ٢٢١٤

(٢) وفيه ما لا

(٣) من المصنفين ما يذهب من الأصل وأكتله في طوموف.

(٤) وفيه ما لا يفسد

٣٠٣٥- روجه الذي إذا وجد كثر أي ذكر الحرب ، فاعلم بأن معصية وضع هذه للائق في الجامع العبر ، وإن الأصل في الركر ، فقال مسم شل دلو الحرب تأمل ، فوجد في دار بعضهم ركة ، رده عليهم ، وإن وجد في الصحراء براءه موصداً لا يكون علمه إلا أحد كلفه أو نحوه ، فهو له ، ولا شيء فيه على شيخ الإسلام ، إن الركر في هذه المسألة للمع ، لأن موجود في الصحراء إن كان كثر برفه الرد عليه ؛ لأن الداحل دار الحرم يأمن بقره ، لا يبعد عنهم ، وفي أحد النكر من رهم غير وعقده ، لا قد من النمرض^(١) ، فكيفه ، لأن السمعون منكم ، سوء في النكر ، أو في نذر

وفي النمرض ، ذكر هذه المسألة في شرحه ، ووصفه في النكر ، وجعل الجواب فيه على محرم ذكره محمد بن لأصل ، وهي الجامع النصب ، فبعد تبني لكافة النكر والمحدث في هذه النصب ، وحيد ، وفيه ذلك ، أن يد صاحب الدار ، أنه على ظاهر الدار ، حقيقة ، فمستد بناء على ما في نافي الدار حكماء والأمان مع الدار ، مما قبا ، قاما الصحراء فلا بد لأحد على ظاهر ، صفحة ، قصير بناء على ما في نافي حكماء ، فلا تنبع الأمان أحده ، كما لا يجمع أحد الحصب والحشش

٣٠٣٦- ولا غسر في مبرورج النفس ، جد في الخيال ، وكذا في النافوس ، والفرقة ؛ لأنه ليس له حكم النصب ، لأنه لم يكن في مالك أحد ، سم له معد ، لأنه حد بالطلب ، وكان كالصيد بحلال النكر ، لأن النكر كن علوقاً للكف ، وكان في أيديهم ، ثم كروها ، فكان لهم حكم النصب ، فوجب فيه النكر

٣٠٣٧- ولا غسر في الذهب وأفضة يسحر جمال من جدر ، وكل ذلك حبيب من يستخرج من البحر كالغبر ، ولؤلؤ ، فلا غسر فيه ، لأن ليس بنصبه ، لأن النصبه ما كان من أيدي منكره ، ثم صدر من يده بحكم الفهر والعلية ، وبأرض البحر الذي لا يرد عليه أحد ، ولا فهو أحد ، فلم يكن عليه ، وإن كل موضع وجد الخمس لؤلؤ دمع ، وجد الخمس بنصبه إلى القراء ، ولم يدرعه إلى السلطان ، لا يأنه من السلطان ، بل لا بد من كفاة القوائم ، ولو دفع لؤلؤ وجد الخمس ، بنصبه ، وأبلى ولده وهم فخره ، بهج وربيع لوجب الركاة ،

(١) وفي ف و ب النمرض

(٢) المستدرك من الصحيح غيره لهذا

(٣) المستدرك من ط

مال، وفي بيت مال الصدقة مال^(١)، ذلك إمام يأخذ بيت مال الصدقة^(٢)، ويصرفه إلى الفقائل، ثم إذا وصل إليه مال الخراج، يرد على بيت مال الصدقة من باب أحد، لأنه لا حق للفقائل في مال الصدقة، وإذا صرف إليه من وجه القرض، جرد منه عند القدرة، لا إذا صرف إلى فقراء الفقائل، فحينئذ لا يرد، لأنه صرف إلى مصرفه، ولو لم يكن في بيت مال الصدقة مال، وصرف جميع مال الخراج إلى الفقراء، ثم وصل إليه مال الصدقات لا يرد منه إلى بيت مال الخراج؛ لأن الخراج له حكم العينة، وتفقروا حفظ من العينة، وإنما كان لا يعطى الفقراء من مال الخراج لاستعماءه بالنصدقات، فإذا احتاج وصرف إليه، كان الصرف إلى مصرفه، فلا يصير قرصاً سواء سبحة وسعداء ونعماني أعلم.

(١) وفي نسخة: مال مالام

(٢) هكذا في جميع النسخ عندنا، ولكن القاسية: يأخذ من بيت مال الصدقة الخ

كتاب الصوم

هذا الكتاب مشتمل على أربعة عشر فصلا

الفصل الأول في بيان وقت الصوم وما يتصل به

الفصل الثاني في ما يفسد الصوم وما لا يفسد

الفصل الثالث فيما يتعلق بالنية

الفصل الرابع في وجوب الصوم وما لا يصح منه

الفصل الخامس في بيان وجوب المكث في بعض الصور

الفصل السادس في وجوب التكبير، بضم التاء، وما لا يكره

الفصل السابع في الأسباب المبيحة للتعطيل

الفصل الثامن في بيان أوقات التي يكره فيها الصوم

الفصل التاسع فيما يخص شبهة في إسقاط الكتاب

الفصل العاشر في وجوب إخراج ما في البطن من غير أن يخرجه

والصوم في بعضه والحد من مظهره من غير أن يخرجه

الفصل الحادي عشر في الرد

الفصل الثاني عشر في الاستكفاف

الفصل الثالث عشر في صدقة التطوع

الفصل الرابع عشر في التفرقات

الفصل الأول

في بيان وقت الصوم، وما ينص به

٢٠٤٠- قال أصحاب رجب الصوم من [حرباً] يطعم للمعثر الثاني، وهو لطلوع
الشمس في الأمر، أي وقت غروب الشمس، فبدأ بحرب السبس حرج وقت الصوم،
ولم ينقل عنهم إلى العبء الأول من المصحر الثاني، أو لاستدراكه" وأشاروا وقد اختلف
المشايخ فيه، بعضهم لما رواه السيرة الأولى، وبعضهم لما رواه السيرة للاستطارة قال شيخ
الإسلام تميم الأندلسي عنوان القول الأول أحوط والآخر أوسع وإذا شك في التحجير،
فقال قر الأصل أحب إلى أن يدع الأكل والشرب

٢٠٤١- قال الشيخ لإمام سمس الأئمة الخواري أنما أحب من من شك في طلع
الشمس إلى بقاء الصوم، أو يأمر من يشوبه حتى يطلع، فإن طلع، وليس من السواء علمه،
بأن لم تكن الشمس مغمورة، ولا مشبهة، وليس بصره معه، وهو يظن إلى مطلع الصوم، فله
أن يكمل ما لم يستشعره العجز، وإن كان في موضع لا يرى طلوع العجز أو يرى، لا تو السواء
كأن مغمورة، أو مضيعة، لأن انضم إلى تلك علامة أخرى تدل على طلوع القمر من حيث
الضاهر، لأن كان به وود برا من دونه طلوع القمر، صرح به، وشك في طلوع القمر، أو كان
يرى عينا إذا أهدى مكان الشمس، يوافق ذلك طلوع القمر، فإذا انضم الأمر أثبت مثل هذه
العلامة يدع الأكل والشرب، ويكون مستأجراً حتى لا يرب، ويكون عنه انقضاء، إن كان أكثر
رأيه أن الصبر طابع، فلهذا ذكر شيخ الإسلام نحو هذا

وذكر القنذري أن في هذا الفصل دبراهن، قال والتصحيح به لا قضاء عليه، لأن
الأصل عدم الدين، فوجب جعله بهذا الأصل، حتى يقوم التكليف بخلافه إلا أنه يستحب له
انقضاءه إذا علم انقضاءه، وإن لم ينضم إلى الشك من، وذكر من العلامة، يستحب له
أن يترك الأكل، وإن كان لا يكون مضميناً، ولا قضاء عليه، لأن كان أكثر رأيه أن طلع
القمر، فحقيق يستحب له القضاء

٢٠٤٢- وإن مر بشأن ليدع طلوع القمر، فليس به، بطلوع القمر، فإن كان التحجير

(١) هكذا في ب ر ه، وكان هو الأصل و ه من حيث

(٢) هكذا في النسخ خروجه، وكان في الأصل لا يستحب، ومن خطأ

يعتمد عليه، وإن عرف نفسه لا يعتمد عليه. وإن سمع عرف حاله يعتاط، ولا يأكل

٣٠٤٦- وإن أراد أن يفحص الصوم فليفتح، ففتحت أنكر سد بعض ما يباح، وقال

بعضهم لا بأس به إن كان قد جرى مرآة، أو ظهر له أنه بسبب الوقت

٣٠٤٧- إذا سحر ليدخل عبث لوم، وقولوا الفجر قال، لقال: إذا حصل الفجر أكل

كفلا صحت، فأكل ثم ظهر أن الأكل الأول كان قبل الفجر، والكاتب بعد الصبح، قال الحاكم

أبو محمد النكوفي رحمه الله تعالى، إن كانوا جماعة، وصعد بهم لا كفارة، وإن كان المعتبر

واحد، إلا أنه عدد، فتد، ابن أبي، وإن كان فامطأ فعله انكفارة

٣٠٤٨- وإن قال مرآة روجها طالت بالمعجر فلم يطلع بعد، فصاحبه، ثم ظهر

أن الفجر كان حاله لال، حكم الإمام أبو محمد النكوفي رحمه الله تعالى إن صعد بها

وكلت كفارة لا كفارة عليه، وقال عبد الرحمن بن أبي ليلى، لا كفارة عليه من

غير تقييد، وعليه، الكفارة، وقد أنشأ القاضي الإمام أبو علي، في مخطوط المصنف بن أبي

هذا كله بيان الأحكام المتعلقة بأول وقت الصوم

جئنا إلى بيان الأحكام المتعلقة بأحر الوقت:

٣٠٤٩- فإن بعض مشايخ الأئمة النجاشي، روى محمد أنه إن كان في

موضع يحكمه معروبة الشمس، لا يحكمه من ذلك منع لا يطر بالنجاشي، بل يطر

بالعلمية، وإن منع من ذلك منع يطر بالنجاشي بعد أن يبين فيه، ويستأنف مع أن يمنع

شهادة من الظلام ويحرم، وسواء روى الشمس من أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وذكر من

الائمة الملقب أن ظهر مذهب أصحاب من ظهر الرواية أنه لا يجوز الإحصاء بالنجاشي،

وإن يطر وغلب رأيه أن الشمس قد غرست، ثم تبي أنما تم غروب بعد، كان عليه قضاء ذلك

اليوم، بخلاف ما إذا تبيخ وعذب ربه أن المعجر ثم يطلع، ثم س أنه قد طلع، فإنه لا يجب

عليه القضاء، بل يستحب له القضاء على الرواية الصحيحة، لأن سنة الأصل بقاء الليل، فلا

يترك إلا يبين حله، وهما لأصل عدم الظن، فلا يترك إلا بغير منه

٣٠٥٠- وأما من روى عن ربه استمس، وأثبت بساوى الظن فاطر، ثم ليس أن

الشمس من غرب، بل من الكفارة هكذا قال القصة أبو جعفر وجه ما ذكر أن الأصل جواز

البار، وروى ابن أبي عمير عن معمر بن عمار أنه لا كفارة عليه إلا أن

٣٠٥١- وإن أحببه معمر بن عمار الشمس، من أصابع من قال لا يجوز له الفطر

يقول الواحد، بل يشترط لشمس في شخص الأتمة فلو لم يظهر النجوم بآيه لا بأس بأن يعتمد على قوله: «إذا كان عدل» ويحيل فيه إلى عدد كما في البحر وهو أحسن عدل لأن الشمس قد غربت، وأحضر عدل أنه لم يغرب فأكل، ثم بين أن لم يرب، فلا كفاية عليه لأن اللذين شهد بعدم مرم، لم يصل شهادتهما، أما لأن عدل شهادة على الكفر، أو لأن الأصل هو النهار، وأنه ثابت بدون شهادتهما والعدان شهد، على الغروب شهدا على إثبات ما ليس بنائب بشهادتهما، فثبت الغروب بشهادتهما، فهذا لا يحل الكفارة، وبهذا الطريق يجب الكفارة عند بعض السابقين في مسألة طلوع الفجر وهو المصحح، مثل سمي الأتمة الحلواني عن الإطراف يوم الصوم؟ فقال: جوابه عنه سألوه يوجد في الكتب، والطواب في كالمطوب في مرم، أو وقت يعلى، وهناك قال: «معد» بزيادة أمره، فكانا ههنا يوم غير الإطراف، وبأدبه ما استطلاع

[illegible][illegible][illegible]

والله اعلم بالصواب

[illegible][illegible]

۴۰۶ مافی السماوات فی احادیث علماء و فقهاء و مسودہ فی مساجد و مہاجر محض
الامر فی قصور مصر و بعدا بکرم الخلد اذالم یکنی شافعی عالم سید الخلاء

١٠٦٠-١٠٦١: بعد قتل عضد وحمده وقيل عبد القاسم و الخاقاني شهدته
 وتلته في يوم خلاف بعض العرب وثمان الملاحين (١) في اواس حده (٢) في يوم شرب
 ولا تشارك حمله عساكر من قدامه في اواس حده (٣) في يوم شرب
 مؤرخه الكندي (٤) في يوم شرب (٥) في يوم شرب (٦) في يوم شرب
 القصور واما في يوم شرب (٧) في يوم شرب (٨) في يوم شرب (٩) في يوم شرب
 في يوم شرب (١٠) في يوم شرب (١١) في يوم شرب (١٢) في يوم شرب

٣٠٦٦- س.ال.حد.ن.سهد.مه.انقاصي.در.ث.انقاصي.سهد.مه.و.كامل.علاق.ال.جل.
نات.من.رقا.لا.يظهر.ال.مع.ال.م.في.س.ال.ال.م.و.ن.سهد.ع.ال.ال.م.و.ن.سهد.
ع.ال.انقاصي.و.ال.انقاصي.سهد.مه.و.ن.سهد.انقاصي.و.ن.سهد.انقاصي.و.ن.سهد.
و.ن.سهد.انقاصي.و.ن.سهد.انقاصي.و.ن.سهد.انقاصي.و.ن.سهد.انقاصي.و.ن.سهد.
انقاصي.و.ن.سهد.انقاصي.و.ن.سهد.انقاصي.و.ن.سهد.انقاصي.و.ن.سهد.انقاصي.

(١) حقوق مساهمين وأصحاب أسهم في شركة

(۱) هکڙو امريڪائي ڊاڪٽر جو چوڻ آهي ته ڏهه سيڪڙو ماڻهو ڏاڍا ڏکي ٿين ٿا.

إحدى اليدين حكم ابتداء الأخرى، وأما إذا كانا تغلّبوا فمختلف المطالع فيه، لم يلزم حكم إحدى اليدين حكم البلدة لأخرى وذكر شمس الأئمة لعلوا أن الصحيح من مذهب أصحابنا رحمه الله، أن الخبر إذا استعاض به ونحى فيما بين أهل البلد الأخرى، يلزمهم حكم أهل هذه البلدة

٣٠٦٦- وفي معجم الرجال: شاهدان شهدا عند قاضي مصر لم ير لعله الهلال، على أن قاضي مصر قد شهد بعمه شاهدان برؤية الهلال، وقضى به ووجه لجمع شرطه صحة الدعوى، قضى القاضي بصدقه، حكمه من شيع الإسلام ووجه أيضاً قال نجم الدين رحمه الله: أهل مصر يروى أنهم رأوا هلالاً ومضوا به إحدى وملاين ومستمائة يسرعون ليلة الاثنين، وصلوا كذلك، ثم شهد جماعة عند القاضي المصدة يوم الاثنين، وهو اليوم التاسع والخمسون من شهر، كش رأوا الهلال ليلة الأحد، وهذا اليوم آخر الشهر، وقضى القاضي به، ونكّى القاضي في الناس أن هذا آخر يوم، وعلموا يوم العيد، علموا لم يروا أحد من أهل مصر قد لالهلال، والساعة مصحبة لا علة بها أصلاً، ومع هذا عيّدوا يوم الثلاثاء، قال نجم الدين: وأنا أفتيت بأنه لا يترك الترويع في هذه الليلة، ولا يحوز الإفطار في يوم الثلاثاء ولا صلاة العيد، قال: الصحيح هذا، وكأنه مال إلى أن حكم إحدى السديس لا يلزم البلدة الأخرى أصلاً، أو عند اختلاف المطالع، وعلم أن المطالع محلقة، إلا أن تلك السنة مختلفة، وقد قضى بقول البعض، فإنزع الخلاف، فلم يتضح ما وجه جواب نجم الدين

٣٠٦٧- وذكر شمس الأئمة لعلوا في شرح هرويه أن الواحد إذا رأى هلالاً شواهد وشهد عند القاضي، ورد القاضي شهادته مدونة ببعض من محمد بن سلمة بحت يومه، ولا يصرى صومه، وبعض مشايخنا قالوا: إن أيقن برؤية الهلال أفطر، فكيف يأكل سراً، وروى عن أبي حنيفة أنه قال لا يضر، قال الشيخ أبو جعفر بول أبي حنيفة لا يضر، معناه أنه لا يأكل ولا يشرب، ولكن ينبغي أن يشد صوم ذلك اليوم، ولا يغرب به إلى الله تعالى، وإن أفطر في ذلك اليوم لا كفارة عليه بخلاف، وهو شاهد مدعوى من محمد بن عبد الله، فصحة، وأفطر فلا كفارة عليه - والله تعالى أعلم بالصواب -

المصل الثالث فيما يتعلق بـ

٣٠٦٤ من أوصاف الخدم في قوله تعالى "وَالَّذِينَ يَبْتَغُونَ الْكَسْبَ وَالْزِينَةَ وَالْمُلْكَ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يُوقِنُونَ أَنَّ اللَّهَ يُخْرِجُهُمْ بِلِقَاءِ رَبِّهِمْ أَجْمَعِينَ" (النساء: ٣٤) "وَالَّذِينَ يَبْتَغُونَ الْكَسْبَ وَالْزِينَةَ وَالْمُلْكَ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا" أي الذين يبتغون الكسب والزينة والمُلْك في الحياة الدنيا. "وَهُمْ يُوقِنُونَ أَنَّ اللَّهَ يُخْرِجُهُمْ بِلِقَاءِ رَبِّهِمْ أَجْمَعِينَ" أي وهم يوقنون أن الله يخرجهم جميعاً بلقاء ربهم. "وَالَّذِينَ يَبْتَغُونَ الْكَسْبَ وَالْزِينَةَ وَالْمُلْكَ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا" أي الذين يبتغون الكسب والزينة والمُلْك في الحياة الدنيا. "وَهُمْ يُوقِنُونَ أَنَّ اللَّهَ يُخْرِجُهُمْ بِلِقَاءِ رَبِّهِمْ أَجْمَعِينَ" أي وهم يوقنون أن الله يخرجهم جميعاً بلقاء ربهم.

٣٠٦٥ من أوصاف الخدم في قوله تعالى "وَالَّذِينَ يَبْتَغُونَ الْكَسْبَ وَالْزِينَةَ وَالْمُلْكَ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يُوقِنُونَ أَنَّ اللَّهَ يُخْرِجُهُمْ بِلِقَاءِ رَبِّهِمْ أَجْمَعِينَ" (النساء: ٣٤) "وَالَّذِينَ يَبْتَغُونَ الْكَسْبَ وَالْزِينَةَ وَالْمُلْكَ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا" أي الذين يبتغون الكسب والزينة والمُلْك في الحياة الدنيا. "وَهُمْ يُوقِنُونَ أَنَّ اللَّهَ يُخْرِجُهُمْ بِلِقَاءِ رَبِّهِمْ أَجْمَعِينَ" أي وهم يوقنون أن الله يخرجهم جميعاً بلقاء ربهم. "وَالَّذِينَ يَبْتَغُونَ الْكَسْبَ وَالْزِينَةَ وَالْمُلْكَ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا" أي الذين يبتغون الكسب والزينة والمُلْك في الحياة الدنيا. "وَهُمْ يُوقِنُونَ أَنَّ اللَّهَ يُخْرِجُهُمْ بِلِقَاءِ رَبِّهِمْ أَجْمَعِينَ" أي وهم يوقنون أن الله يخرجهم جميعاً بلقاء ربهم.

٣٠٦٦ من أوصاف الخدم في قوله تعالى "وَالَّذِينَ يَبْتَغُونَ الْكَسْبَ وَالْزِينَةَ وَالْمُلْكَ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يُوقِنُونَ أَنَّ اللَّهَ يُخْرِجُهُمْ بِلِقَاءِ رَبِّهِمْ أَجْمَعِينَ" (النساء: ٣٤) "وَالَّذِينَ يَبْتَغُونَ الْكَسْبَ وَالْزِينَةَ وَالْمُلْكَ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا" أي الذين يبتغون الكسب والزينة والمُلْك في الحياة الدنيا. "وَهُمْ يُوقِنُونَ أَنَّ اللَّهَ يُخْرِجُهُمْ بِلِقَاءِ رَبِّهِمْ أَجْمَعِينَ" أي وهم يوقنون أن الله يخرجهم جميعاً بلقاء ربهم. "وَالَّذِينَ يَبْتَغُونَ الْكَسْبَ وَالْزِينَةَ وَالْمُلْكَ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا" أي الذين يبتغون الكسب والزينة والمُلْك في الحياة الدنيا. "وَهُمْ يُوقِنُونَ أَنَّ اللَّهَ يُخْرِجُهُمْ بِلِقَاءِ رَبِّهِمْ أَجْمَعِينَ" أي وهم يوقنون أن الله يخرجهم جميعاً بلقاء ربهم.

وأما حقه للأسبب، يقول إنه لا يصير عبثاً وإن نوى أن يفطر عبداً أو دعي إلى دعوة، وإن لم يدع يصوم لا يصير عبثاً بهذه النية وإن لم يدع، وظهوره من أن نية صوم يوم الشك أكل السحر يكون به المصوم، وهكذا حكى عن عبد الله بن عمر السفي رحمه الله تعالى

٣٠٧١ - إذا نوى وحداً آخر من رمضان، على الصحيح القديم، لم يجمع صومه على رمضان، وإنما في المسافر فكذلك عندنا، وعبد الله بن حبيب يقع عند نوى يوم نوى لمسافر التطوع، فمن نوى حصة يومه إيمان في ربه، يقع على الفريضة، وهي رواية يقع على التطوع

٣٠٧٢ - رحمه الله إذا نوى التطوع، فالصحيح أنه هو والمسافر حرام، وهو على الرويتين إذا كان عليه الفطر، يومين من رمضان واحد، فإذا انقضى، بقيت النوى أو يوم واحد عليه فضاء من هذا الشهر. أو آخر يوم - يجب عليه فضاء - وإن لم يمت، ونوى قضاء رمضان لا غير بغيره، سواء كان من رمضان واحد أو من رمضانين، مذكور في حديث الروية

٣٠٧٣ - وإذا أصبح مائلاً نوى من الصومين اثنين وجب عليه أجره هو واحد منهما

٣٠٧٤ - وكذلك لو أصبح يومه صومه عن شهرين أو سنة عن كل واحد منهما

٣٠٧٥ - ولو كان عليه قضاء يوم، فصام يوماً، ونوى به بعد رمضان، وصام التطوع، أخرجه من رمضان بعد ما يوسف وقال محمد لا يجوز منه، ويكون تطوعاً لأن من التبرع تائباً، حتى إن من نوى العمل أو القصد، ثم نوى الآخر من التبرع انقض الأول بكتاني، سقطت عنه التمارض، والصوم لا يتعدى بقول النية ولا بن يوسف أنه القصر محتاج إليها، وبه النقص غير محتاج إليها، فاعبر ما يحتاج إليها

٣٠٧٦ - ولو نوى صوم رمضان وكفاره التبرع لم يكر من واحد منهما عند أبي يوسف للتصريح، ومن محمد لمكان التبرع بين التبرع، ولكن يصير منصفاً، لأنه لم يضر نفس التوبة وأصحب النية تكفي بالتطوع، ولو نوى قضاء رمضان وكفاره لظهور، كان عن التقصير المستثنى من نوى يومه، وكان محمد يقع عن التبرع، وهو التبرع، لأن كل واحد منهما مثل الآخر، فسقطت بيان الحكمين التبرع، هي أصل النية، يقع على التطوع، ولا يبي

(١) هكذا في الأصل ونظراً من التائيدية وكذلك لو أصبح صوم من صومين بغيره عن واحد منهما استحبنا

الفصل الرابع فيما يفسد الصوم وما لا يفسد^(١)

٣٠٧٨- الضائم إذا ذمعه الفقه لا يفسد صومه ، فإن عاد شيء إلى حرقه جهلاً على وجهين إما أن كان الفقه من العلم (أو نقل من مله الفقه ، وإن كان من غيره) ، ومن عاد بإعلانه يفسد صومه بالإجماع ، وإن عاد لا بإعلانه ، قال أبو يوسف لا يفسد صومه ، وقال محمد بن جهم ، هكذا ذكر القندوري وذكر شيخ الإسلام اختلاف على خلاف ما ذكره القندوري ، فذكر أن علي بن أبي يوسف ، يفسد صومه ، وعلى قول محمد ، لا يفسد ، وإن كان الفقه أقل من من العلم ، بعد سماعه لا بإعلانه ، لا يفسد صومه بالاتفاق ، وإن أعاده على قول أبي يوسف لا يفسد صومه ، وعلى قول محمد ، يفسد صومه .

٣٠٧٩- وأما إذا نسي ، فإن كان من العلم يفسد صومه ، لاكتسابه شيء من حرقه أو لم يفسد ، وإن كان أقل من مله الفقه ، فعلى قول أبي يوسف لا يفسد صومه ، عاد شيء إلى حرقه أو أعاده ، وهكذا ، يرى المحقق عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ، وعلى قول محمد بن جهم يفسد صومه ، عاد شيء إلى حرقه ، أو أعاده ، أو لم يفسد أصلاً ، والحاصل أن محمد بن جهم لا يفسد في عرف الإجماع ، أو الإذعان ، وأبو يوسف يعتبر مله الفقه وذكر شمس الأئمة شرحي رحمه الله تعالى فيما إذا نسي (أقل من) مله الفقه ، وأعاد شيئاً إلى حرقه ، أن حد أبي يوسف به ، يعني ، وهكذا ذكر القندوري في شرحه ، ولا يخفاه في هذه المصنوع بالاتفاق في صوم الأصل .

٣٠٨٠- وإذا ذمعه بنفسه لا يفسد صومه في قول أبي حنيفة ومحمد ، وعلى قول أبي يوسف يفسد في صوم القندوري ، سم على قول من يشترط من العلم من الفقه (إذا نسي) نقل من من العلم مراراً ، من يجمع ؟ به كان يعمل ذلك باعتباره لا ، وإن كان يعمل ذلك لعله به يجمع ، هكذا ذكر شمس الأئمة املوحي . والمذكور في شرح جامع الصغير أن علي بن أبي يوسف لا كان الغنيان واحد يجمع ، وإنه سكر غيبته ثم نقياً لا يجمع ، وحده مله الفقه ما

(١) وفيه ما لا يفسد

(٢) ما بين القنودير ما قدس الأصل وأنته من طوم و

(٣) ما بين القنودير ما قدس الأصل وأنته من طوم و

لا يمكن ضبطه ، في عصر المراجع لا يمكن ضمه إلا بخرج ، ومن الغرض أن جعفر
المهدي أولى أنه قال من الغرض أن بعدد عن الكلام ، من مناسخ من عصره قد منع
بصف النعم

٢٠٨١ - وإذا (م. حط) ، أو قصر في صوم ، فإن كان تيب يتعين به صلاح الصوم نحو
الغنى ، والبر ، بعد صوم من غير كفاة ، وإن كان شيب لا يتعين به صلاح الصوم كالله ،
قال من يباحا ينبغي أن لا يفسد صومه ، لأن محمدًا حرمه الله تعالى ثم يفعل في
يتعلق به صلاح الصوم ، ومن لا يتعين

٢٠٨٢ - وهو قصر ، قد حرّم في أنه لا يفسد صومه بالأحداث ، ومن لا قصر في
الأذن ثم يفسد صومه بوصول إلى شافع ، حتى قد يفسد صومه ، من عت في أنه كفى ذلك
لوجود القضاء ، وضمه شرط الوصول إلى شافع

٢٠٨٣ - وقد حثّ به ، وأخرج يهود ، وعلى رأسه صوم من به ، هو لوجه الثاني مع
ذلك القبول ، ثم أخرج ، على أن يكون في الأذن لا يفسد صومه ، وإن أجزأه صوم من فيه
لا يفسد صومه ، وقد وصل في حرم يفسد صومه ، ولا يبرمه تكفّر ، وهي طهر لرواية
من غير عقل به ، حاشا لأحد ومن حذقة لا اضطرا ، من الحس من أبي حنيفة رحمه
الله تعالى أنه يرى يجب ذلك أو يفسد صومه ، وقال صوم في حلقه ماء ،
كأن لا يلزمه التكفّر ، وعنه ، في حقه الملققة على أنه إن فعل ذلك حشره ولا عقره
بقره التكفّر ، وإن فعل ذلك من غير اختياره ، أو إكراهه ، لا يلزمه التكفّر
وروى هشام عن أبي يوسف ، أن عليه تكفّر ، في هذه المسائل

٢٠٨٤ - وإذا حلف بفسد صومه ، وإذا استسحب ، مع ، حصل الله إلى موجب
الحقة ، بفسد صومه من غير كفّر ، وإذا أخطأ في إحليله لا يفسد صومه بعد أي حقه
وصحده ، خلاف أبي يوسف ، روى الحسن عن محمد أنه توقف في إدمه تسليقة في آخر
عمره ، قال القليل أن يكسب النعم ، إنما يفسد الصوم ، عن ثوبان ، يوسف إذا ومن يؤمر
أخوف ، أما إذا كان في النفس بعد لا يفسد ، وهكذا ذكره ، في روى حسن بن
ويلا عن أبي حنيفة : أن الغيب في الإحليل يفسد الحقة ، بفسد الصوم ، وحسن إلى أجوف

(١) بكسر ط ، والواو الأصل أسقط

(٢) أجزأه صومه

(٣) ما بين الصوم من لا يفسد صومه من ط ومو

• نكح المذبح ربه • المذبح من الإصحاح الثاني إلى الحادي عشر • هو على حد
الاختلاف • وهو من مال بيت المقدس لا خلاف في الحقيقة وهو مضمون

٥٨ ٣- من حذقه والأمة فادركها صفة من لا يعد فيها، وإنما لم يعد حذوقه
طبع، فله صفة غنة. أي حذقه حذوقاً له، وأختر له صفة من لا يعد فيها إلى آخره
الغنى والأمة ما عرف أن - ص - هو حذوقه، صفة ما لا يلقى، وإن عرف أن
الوصف لا يلقى إلى حذوقه (بفتح الحاء) لا يلقى، أي من لم يسمع (بفتح السين) حذوقه
أخذه، وإنما إذا أخذ من فخره من فخره، لا يلقى صفة غنة، وإن عرف من
ذلك في حذوقه، أي أن أركن كل دولة في مملكة من مملكة مملكة، تكرر مملكة
لأنه الحذوق، صفة لا أن ورد حذوقه لسلح، حذوقه من مملكة على حذوقه

۱۶-۱۷ شید جنات پہلند، و غنیمت می خورند، ما در این قسم در فی الحقیقت آیت است و چون

٣٥٤٤ في شرح - من الإجماع المحدث في حجة الله : أن ثلثي القضاة راجع وإن رجع
 لم يقطعه وإن رجع أجمع ، هذا ذكر في علمه الكتب وركب ، مستند حجة الله في
 شرح التلخيص : أن من هذا نصيب - وهو ما لا يخفى - اختلاف مساجع في التلخيص
 المسند إلى أصحابه ، وبعد من جانب الآخر لا يقدرون حجة ، أو ادخل تسعة في غيره ، أفتر
 المساجع على أنه لا يجب العسر والعناء ، وإن كان حجة مستند غيره ، أو ثلث طرفها حجة
 لا يفسد حجة ، فإن لم يكن خارجاً بقصد حجة

١٢٨٠ - في سبب لا من غير الغائب وعليه فيه " اربع عشرة" وانه طه في
 سببه ثم نحو هو ثم بعد ذلك اذ السبع كلها تصد اذا كان من اسانه في، فدخل جوفه،
 وحده كم، بذلك لا يفسد فوسيه، هذا هو خط محمد رحمه الله تعالى، واما بقية، فله
 اختلاف السبع، اعم في جميع النسخ على انه لا يفسد، وهذا كما ذكرنا سابقا،
 واما اذا كان كثير، فله قسمه، في نحو هو ثم يفسد، فاحتمل ان يكون في ذكره في
 اختلافه، ويحتمل ان يكون في سببه وفي جميع النسخ، واما في سبب، فله اختلاف
 في لا يفسد على سببه في سببه، وهذا في النسخ، وفي سببه في سببه
 في سببه في سببه، في سببه في سببه، في سببه في سببه، في سببه في سببه

الصائم - إن كان نعلًا كالقطر، والقطرتين لا يصوم صومه وإن كان شبر حتى وجد من شبره
لور جميعه، وأبداه بصد صومه، وكذلك الخواص في قرن الوحده ربي متفرقة، الصمد
أبي جعفر - إن لم يقد مضاع الدموع، فسيه تقصص مع الكفارة

٣٠٩٣ - وفي التوامسات بهذا القدم إذ حرج من الأسنان ودخل خلق، إن كانت
الغلة غير أن لا يصوم صومه، إن نالت عليه الدم فسد صومه، وإن كانا على السوء فسد
صومه، حاطا، ولا كفارة، بدكت لعلية الدم، لو كان على السوء، لأنه لا كفارة للدم
لغالبه^١ في ظاهر الرواية، هذا، ربي إذا أكل لحمًا غير مطبوخ بمره الفصد بلا خلاف،
ويكفي ما في الكفارة، قد العهد، شهيد وحده لله تعالى في إعتاده، واختار أنه بمره،
إذا أكل لحمًا غير مطبوخ بمره الكفارة بلا خلاف

٣٠٩٤ - صوم، إذا دخل الحائط من ثقبه رأسه^٢، فاستلم فأدخل حلقه على حده
ص لا يصوم صومه، وهو بمنزلة ريفه إذا أدخل المرأة المص في ثلبها، إذا انتهت إلى الفرج
الداخل وهو رجم، تنقص صومها؛ لأنه تم الدخول فيه لرجل يأكل بذلك صومه وهو لا
يشكره بكماله، واختار العهد، الشهيد أنه بمره الفصد، وإن قتل حيا أو ملك قبله
بمراته، سم أوجه في فيه، ثم عرجه، وفعل كذلك مرورا، لا يصوم صومه

٣٠٩٥ - في صوم سمن الأثمة أحلواني الصلابة إذا عمل عمل لا يرسم، فأدخل
لا يرسم في صمه، محرمة به حصه العبيق، أو صغره، أو حمره، وحلقت بالريق،
صغار الرقيق أصغر، أو أصغر، أو حمره، فأبلغ هذا الرقيق وهو نافر بصومه أفسد صومه^٣
وفي الثاني إذا عمل في فيه شيئا لا يؤكل فوصل إلى بوله، لا يصوم صومه، وفيه أيضا
عن صير إذا عمل بدخل ماء في صمه، لا يصوم صومه إلا أن يصب فيه متعمقا

روح منه إذا عالج ذكره ببدنه حتى أفسد:

٣٠٩٦ - قال أبو بكر وأبو انفاس لا يصوم صومه، وعامة مشايخ استشهدوا وأفتوا
بالفساد، وكذلك على هذا، خلاف إذا شئ بهيمة ولزول، وإن لم يزل لا يصوم صومه بلا

(١) وفي ب و ف في الدم الحلق

(٢) وفي ط إذا دخل الماء في ثقبه راء، فاستشفه، وفي ب إذا دخل ثقبه في غير ثقبه
و ث

(٣) ما بين القطرين ما لا من لأمن ولحمه من ط و و ف

خلاف، وإنما يد فلي يهيمه، أو من خرج يهيمه فقل، لا بعد صومه بالاعتقاد
 ٣٠٩٧- في صوم سمس الأندلسيون ورحمة الله تعالى وإد فلي امرأته وأثرله، فست
 صومه من غير كفارة، وإذا فلي المرأه أو زوجها فلي كفارة الحجاب في حقها، وإد فلي بلاء، فلي
 إذا وجدت لذة الإنزال، لكف لا ترى بلاء، فليد سمس الأندلسيون ورحمة الله تعالى
 قال، يهيمه أن لا بعد صومها عند محمد. خلافًا لأبي يوسف. وهو نظير الاختلاف فيما
 إذا وأنت في مقامها، ويحدث لله الإنزال، إلا أنها لم ترضى، من يلزمها الاعتقاد

٣٠٩٨- جامع في يد رمضان قبل الصبح، قلما حتى الصبح أعرج الذكر، فأمر
 بعد الصبح، لا بعد صومه، لأنه لا يوجد بعد الصبح إجماع، لا صوم، ولا مس، ولو نظر
 إلى امرأته شهوة لأمر لا يهيمه، وإذا صمت فأمس بعد صومه، والمرأة من ليس بينهما
 ثوب، قلما إذا صمت من وراء الثياب، فإن كان يحد حرارة عفت بعد صومه إذا أمسى، وإد
 كان لا يجد حرارة أعضاءها لا بعد صومه وإن أمسى في صوم سمس الأندلسيون وإذا
 صمت المرأه روحها حتى أنزل سم بعد صومه، ولو كان يشكك بذلك، فيه اختلاف المشايخ
 ٣٠٩٩- في البالي من الصائم امرأته وأمره، لا بعد صومه، ومن المشايخ من
 فصل الجوامع، وقال، إن خرج المذي على سبيل الدخ بعد، وإن خرج لا على سبيل
 الدخ لا بعد

٣١٠٠- جامع بينه وبينها جميع الشهية، بعد صومه إذا أنزل
 ٣١٠١- وإد جامع امرأته في بهار ومضان ناسيًا. فتذكر وهو يعاقلها فقام عنها، أو
 جلسها قبل أن يجبر الصبح وهو يعاقلها فقام عنها، قال محمد ورحمة الله تعالى: هما سواء،
 ولا قضاء عليه، وهكذا روى الحسن بن زيد عن أبي حنيفة (أبي يوسف ورحمهما الله تعالى)
 لأنه لم يوجد بعد الذكر وانجبر الصبح إلا فكف عن إجماع، ولو وجد جزء من الخالطة،
 وذلك مما لا يقطع الإجماع عنه، وقال إسماعيل قال أبو يوسف، يقضي الذي كان عاقلًا
 قليل، ولا يقضي سوى كان بطأ بالهو، وإن طلع الفجر وهو مغايط، ففي عليه الفضل
 ولا كفارة

وكذلك إذا جامع ناسيًا، فتذكر، يهي، ووله الحسن بن زيد عن أبي حنيفة وأبي
 يوسف، وهشام عن أبي يوسف ومحمد، ومن أبي يوسف، رحمه الله تعالى، فإنه يقضي بعد
 الطلوع عليه الكفارة، وإن بقي بعد الذكر فلا كفارة، والصحيح هو الأول، لأنه ما لم يصح
 الشروع فلا تجب الكفارة، ولتوال لمعلمة بالشروع بنوع صفة الشروع وعلى هذا إذا كان

ح ٢ كتاب الصوم - ٣٥٦ - الفصل الرابع - بعد الصوم ولا يقصد

ماكر ويشرب سباً بعد قمر ، و قد خلق الله هذه تاكل ويشرب ، فصم السرب ، فواتني
الشمع ، صمهم

٣١٠٢ في ٤ ري في اثني عشر عملاً عمل الر حار من الصيام ، فقرأنا عليها
القضاء ، وإن لم تقرأ فلا قضاء عليها ، والله اعلم -

وإن لم يها، فلا كفارة؛ لأن الإجماع صلب بحال بعد عتب، وإن أقل شيء وحده، فقد
 جازى أنه لا يبرمه الكفارة، وبين أن عتب الكفارة، وتلى عتب الكفارة بأقل قليل منه،
 لأن الكفارة من عتبها

نوع آخر

٣١٢ - إذ جازع امرئ في ماله، مصلان مائتاً، فذا ثروته من الطه، فقام عتبها، أو
 جامع جلا، فاشترى الصبح، وهو حالها، فقام عتبها، حتى لم يبق، فهو عتب، ثم عاد وهو
 فاكتر، في بعض الكتب أن عتب الكفارة من قبل أنه عاد وهو عتب صوم، وذكر في بعض
 الكتب عن محمد بن وجوب الكفارة، وهو رواية، وفي رواية قال يبرمه الكفارة لما قلنا،
 وفي رواية قال: إن كان الرجل مائة، ثم أن الأثر لم يطره، ثم عد يبرمه الكفارة، وإن
 كان جاهلاً لا يلزم الكفارة، وهو غير صالح لأن ماله، ثم كل بعد ذلك مبعوثاً، إن كان
 الرجل قتيلاً يبرمه الكفارة، إن كان جاهلاً لا يلزمه كفارة

٣١٣ - إجماع في ماله عند مصابيح الكفارة، وكسب عتبها من حصة رحمته الله
 على إحدى ثروته، وهو الصحيح؛ لأن وجوب الكفارة إجماع، لأنه قضاء الشهادة على
 سبل إجماع، وقد وجد ذلك منها، ووجوب الجدي بآثنا، لتصبح البراءة وصادقاً، وهذا
 الحق، ثم يوجد منها

٣١٤ - وقد طالع السرا، ووجهها، إجماع، فعتب الكفارة، وإن كنت مكرهه
 فلا كفارة عليها، قال شيخ لإمام الأجل شمس الأئمة عتبها، رحمته الله بعض الشرط
 كرمها مكرهه عتب لإصلاح، لأن النجوم، غايصة لإصلاح، وإن أكرم ثروته روجه، على
 إجماع، فعلى الروح الكفارة، هكذا ذكر في بعض الواضع، لأن الروح لا يجمعها إلا بعد
 تسير الآلهة، وقد جاء لاشار، وذكر محمد رحمته الله في الأصل، فلا كفارة
 عليه، وعليه القسري، لأن عتب النجوم، أو أغلب بعد طلع النجوم، وتنب عن روجه
 حتى جامعها، والروح لم يعم بطوع النجوم، عليها الكفارة - والله أعلم -

الفصل السابع في الأسباب المبيحة للصوم

٣١٢٠ - إذا أفطر في صوم التطوع ، إذا كان هذا رجلاً ، أو حائضاً أو وليفاً عن أصحابنا رحمهم الله تعالى في الصيام أنها هل تكون عداً ؟ وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه إذا دعا أحدهم عن الصيام ، فقد عذر بغيره ^(١) ويقضى رزق هشام عن محمد رحمه الله تعالى أنه إذا دخل على أخيه ليل أن يظفر ، لا بأس بأن يظفر ليلته والصحيح منذهب أنه يظفر في ذلك ، إن كان صاحب الكهنة عن يرضى بمجرد حصره ، ولا يذني ترك الإفطار لا يظفر ، وإن كان يعلم أنه يشأ في ترك الإفطار ، يضر ويقتضي في الشيخ الإمام الأجل خمس الأئمة الخلق أن لا يظفر في هذا الباب أنه كان يظفر من نفسه بالنعاء ، يضر بعد بلادي من جهة المسلم ، وإن كان لا يظفر من نفسه بالنعاء لا يظفر ، وإن كان في ترك الإفطار من المسلم

٣١٢١ - وقد اجتمع من أصحابنا من يظفر في صوم بطلان مراهته أنه يظفر ، وكل خلفه ليس ثبوت لا يبيح به أن يظفر ، وقال القفيع أبو الوليد الأرمي أن يظفر ثم يقضى ، وعلى قياس ما ذكره ، مبسب الأئمة الخلق في حصة الله في مسائل الصيام ، بحيث أنه يكون الخواص في مسألة الخيف عن ذلك التعصبي أيضاً ، وهذا كله إذا كان الإفطار من الزوال ، فأما بعد الزوال فلا يظفر ، إلا إذا كان في ترك الإفطار عفو يائس الدين أو بأحد مناه ، وأما الإفطار من غير شرط الصيام ، ذكر في المتن عن أبي يوسف رحمه الله ما نحن ، وهكذا روى الحسن بن وهب عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ، وذكر أبو بكر الرازي عن أصحابنا أنه لا يظفر ، وإنما يظفر من غير هذه ، هذا كله في التطوع

٣١٢٢ - فإن في المرض ولو حبس لا يحل الإفطار إلا بعدد ، والسفر ليس حله في اليوم الذي نسا سفره ، وعذر من سفر الأبد ، حتى إذا بدأ سفره ، أصبح صائماً ، لا يحل له أن يفطر في ذلك اليوم ، بخلاف ما لو مرض بعد ما أصبح صائماً ، لأن المرض عذر جليل من قبل من جهة المرض ، ومن به العذر سبيل من إسقاطه ، لحاش أن يسقط عنه بعض في الصوم ، ولما لم يضره من جهة من عليه ، ومن عليه لا يظفر على إسقاط من عليه إلا

التي تفتقر إلى أن يرجع منه رده من سفره، فكذلك مفسراً

من آخر

٣٦٩٧- ١٢٠٠ م السفر أو المرض [حتى مات] ، فلا قضاء عليه ، لأن وجوب
الفصل من حجر إلى ركب أو العز ، يعني التأخير من متى صدر من ركب السفر ، فصحة
أو الإقامة وجب ، واختلاف أصحاب في وقت القضاء ، منهم من قال : بان القصد على
القول ، وصح من قال : بأنه مؤبد بين وصائين ، وبه أحد من مفسر الكرخي ، وتصحيح
له على الراسي لقوله تعالى ﴿ فَمَنْ عَزَا مِنْ أَيَّامِ كُفْرِهِ ﴾ [من غير فصل] وعن هذا قال أصحابنا
رحمهم الله تعالى لا يكره لمن عبه قضاء حلفه أو يفتنوع به ، لأن الوجوب ليس
على الفور ، وله أن يصحباً ، إن اشترى قضاء رمضان ، حتى دخل رمضان آخر ، فلا حدة
عليه ، وهو ما على مفسرنا ، لأن القضاء غير مؤقت ، فكان القضاء دائماً ، مع رجاء القضاء ،
لا يلزمه العدة ، بل سمى بعد ما صح أو أقام حتى مات ، فعليه أن يرضى أن يصوم عنه ،
لأنه صبر عما هو واجب عليه ، بسبل إلى ما يقوم مقامه ، وكان عليه أن يرضى بالإطعام ،
ولا يجوز لانه أن يرضى عنه ، وكذا لا يجب عليه إلا لعدم بدور الرخصة ، لأن الجاهل
لا يجوز أن يرضى به ، بل لا بد من الرخصة ، كسائر العتبات ، وكحال الخبيث ، وقد روي عن
محمد بن مسلمة أن من أراد الاحتياط به فليصم وليطعم ، لأن الله رددت بالأمرين
فذلك عاقبته وعن أبي بصير عهد علي بن رسول الله ﷺ ، من مات ، يجب صيام أطعمه
وبه "أ" ، وحتى وإن لم يأخذ [به] ، حديث "أ" ، كبر ما يجب به ، من نوع صومه ، لم يصح
صياماً

٣٦٩٨- ولو صح أنه يرضى به ، فإن صح عشرة أيام مثلاً ، ثم مات كرمه من القضاء
عنه ما صح ، هكذا ، كرم من شهر الرواية ، وذكر أنططون عهد خلافت ، فقال : على قول أبي
سفيان وأبي يوسف يدرمه قضاء جميع أسهر ، حتى يقرضه أن يرضى به جميع أسهر ، وقال

(١) من تعذر من سائر من أهمل وأشتهر من عدم وف

(٢) بقوله ٨٥

(٣) يعني صديق أبيه الرمدي ٢٤١ وبعده قال السلي في من مات وعليه صوم شهر
فكفهم عنه مطلقاً ، يرضى عنه ، روى أسهر ، في صومه ٢٤٢

(٤) ما بين المعين ، سائر من أهمل واستأجر عدم وف

صحيح. البراءة بغير ما صحح، والصحيح أن لا خلاف فيه، وما اختلف في الخبر إذا لم يصوم شهراً، فمات قبل ما يصح له بالومه. وإن صحح يوماً مرة أن يوصى به مع الشهر في قول ابن حبة وأبي يوسف دار معتمد يقره بقدر ما يرجح.

٣١٢٩ - قال الشيخ هاشم بن محمد ويعقوب، يطعم من كل يوم مائة صدقة الفطر، لأنه وقع الشك فيه من عدمه، لأن الشيخ الهادي يكون عتقاً من الأذى في حاله، ويؤداه عتقه كل يوم إلى أبي يبوب، وعرف به وبه من المرض إذا لم يترك عنه من إدام آخر، حب لم يوجب عليه الفدية! لأن شرطه وجوب عليه كل نفس لا يرضى عن الشيخ يدرس نفس اليأس، أما في حق المريض لا يفتق الكس، لا في آخر جزء من أجزاء حياته، لأنه من ذلك احتمال البراءة، وفي آخر جزء من جزء حادثة هو عتق عن الإصاة، هذا مبتدعنا إذا كان مريضاً بغير أن آخره غيب، ومسد ذلك حتى أمكنه الإنصاء، يحصل في هذه حياته عتقه الفدية القصوى، وهذا شيء يجب أن يحمى جداً.

(١) ما في المتن من الأصل وأما من لا يوجب

(٢) من لا يوجب على الصواب الإجابة

الفصل الثامن

في بيان الأوقات التي يكره فيها الصوم

٣١٣٠- صوم من مناز مكره عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، مستغرقاً أو متتابعاً، وقال أبو يوسف: صوم يكرهون أن يتبعوا رمضان حبات شربة من أدبهم من جهة، وعن مالك رحمه الله قال: ما رأيت أحداً من أهل العلم يمتنع من أن يأكل من الصيام، قال: وكان أهل العلم يكرهون ذلك ويحاسبون أن يفتق أهل الباطل يرمضان من ليس من ذلك في ذلك، حصة عذاب العلم، ورأهم يمتنعون ذلك، فلفظ مالك ولم يمتنع يوسف رحمه الله تعالى على أن يكرهه من حق فقال الله بن لا يبرونه، وعن أبي يوسف أنه قال: أكره متتابعاً، ولا أكره متفرقاً، ومن يمتنع من أن يمتنع للعالم أن يصوم صراً، ويهيئ الصيام، ولا يكره من الأمانة والحيوى من سرح كتاب الصوم كراهته، وعن يوسف رحمه الله تعالى: أكره من الأمانة والحيوى أن يكرهه في الصيام يمتنع من أن يأكل بعد فطيرة أماناً، ثم عدم لا يكرهه بل يسحب.

قال: أكره من الصيام في السفر، وأجاب عن الحسن أنه قال لا يرى صوم من إمام متتابعاً بعد الفطر، وكان يقول: كل يوم يمتنع من أن يأكل من شهر رمضان، وعدة التلخيص ثم يرد به بأساً، واحتجوا بحديثهم أن الأفضل هو التفرق أو التتابع، قال القنوري: ودأبني عن عدم الصيام، وهو أن يصوم ولا يفطر، وخيار الصدوق الشهادة في صوم، لو حصل أنه إذا كان يفطر هو لأيام التبعة لا يكره، وكان يقول: تأمل النبي أن يصوم جميع الأيام، ولا يفطر لأيام التبعة، قال أيضاً: ومن عن صوم الصائم، وهو أن لا يتكلم في حال صومه، ولعل هو من مجوس.

٣١٣١- ولا بأس بصوم صرفة، وهو أن يصوم من قوى عيبه في سحر والخضر، وراه الطين، والقنوري فيه شيء، وكان صوم يفتقروا فيه، وفيه النبي من حد، حاج إن كان يتبعه، أو يحد الصائم، وما عساه من حد، رضي الله عنه أنه قال: حجبت مع رسول الله ﷺ يوم يصوم، وكان فيه أبي بكر، وعمر، وعسامة، فلم يصوموا، وأنا لأصومه، ولا أمر بصيامه، ولا شيء معه، ولا بأس بصوم يوم الجمعة، وقال أبو يوسف:

(١) أخرجه لترمذ، ١٠٨، أخرجه أبو أبي حنيفة في مصنفه (٧٨٩٩) ابن عبد الجبار

جاء حديث من كرم الله، أن الصوم هذه أو بعدة

٣١٣٦ - يذكره صوم النهرين ونهر جان أو بعده، ولم يرد في بيان كان يصوم فيه في ذلك، وهكذا قيل في صوم السبت والاحد ومن المذهب من قال، إن صوم معظمها تعبد للجنس فيه فكل يوم، وبه تكوّن الاقضاء الشاء فلا بأس به وذكر الصدر الشهيد في ترجمته "أن صوم النهرين حرام من غير كراهة، هو واجب، فإن كان يصوم فيه تطوعاً فلا فصل للصوم، وإن كان لا يصوم فيه طوعاً فلا فصل أن لا يصوم، لأن شبهة عظم هذا الصوم، فإنه حرام، ومن أين يوجب أنهم كانوا يمتنعون صيام أيام السبت، وهو يوم الاثنين، والخميس وبعضهم ذكره نوجب الصوم

٣١٣٧ - ومن صام يوماً وأفطر يوماً فحسن، وقيل "إن صوم يوم واحد عليه الصلاة والسلام، ومن صام يومه يصوم رمضان نفسه، وكذا به، وحسب أن يصوم يوماً فحسب، وعنه، يوماً خلاف أهل الكتاب وغيرهم، يوجب أنه قال بعض الفقهاء من صام النهر، وأفطر الأيام خمسة، فهذا ما صام النهر، وقال به من عدى كتب قال، والله أعلم، هذا صوم النهر، ودخل في الشهر.

وكان متصل بهذه أسئلة صوم يوم الثلاثاء

٣١٣٨ - والكلام فيه من وجهين من حيث الإباحة والكرهية، من حيث الإباحة، فما الكلام في كراهية، لأنهم يقولون إن يوم الصوم يوم السبت، أو قد الله تعالى في الحقيقة هو عيسى وحو.

٣١٣٩ - أحسن أن يكون صوم رمضان مكره، قال شبه الصلاة والسلام ومن صام يوم السبت فقد عصى في ربه، وفلان يقول إنه يكره إلا أنه مكره في شهر رمضان من جملة الناس يوم، لا يوجب أن يكون يوم السبت صوم يومه كراهية، ونأمله إذا كان من علته أن يصوم في يوم الخميس، أو في كل جمعة، فلو كان يوم السبت، فلا بأس أن يصوم فيه لوروده، وإن كان في صومه أنه من رمضان، وما دام بحث في صومه، فثبت فلا بأس به.

٣١٤٠ - الثاني أن يصوم به الطوع من غير أن يقع في ذنبه من رمضان، فلا بأس بالصوم (١٥٩/٢١) وذكره الرافعي في شرحه (١٢٧/٢) وفي فوائده في الفقه (٥٣/٣) وللرازي في البصائر (٣١١/١)

(١) بأسخوفه ممن صامه في شهر رمضان، ومستم ١٠٠٠، الترمذي ١٠٠٠، والفتاوى ١١٨٤، وأبو داود ١١٨٨، وغيره، ما في ١٦٤٠، والدرر ١٠٦٧

فلما عند أبي حنيفة، ومحمد بن يوسف ومحمد بن كره، هكذا ذكر في بعض المواضع وذكر في بعض المواضع أن هذه اختلاف المتأخرين من المشايخ، قال بعضهم، يكره، وأكثر المشايخ على أنه لا يكره، سواء كان بصوم ناس هذا اليوم، أو كان لا يصوم، وهو مروي عن أصحابنا ثم إذا بوى صوم رمضان، فإن ظهر في هذا اليوم من رمضان، أو صومه من رمضان أو في ظهر أنه من شعبان كان صومه تطوعاً، وإذا كان بوى صوم التطوع، فإن ظهر أن هذا اليوم من رمضان، جاز حرمه من رمضان، لأنه صائم رمضان، بنية التطوع، وإن ظهر أن هذا اليوم من شعبان كان صومه تطوعاً.

٣٦٣٧ - الثالث إذا بوى واحداً آخر يكره، ولكنه في الكراهية دون الأولى، وهو ما إذا بوى صوم رمضان: لأن النبي في الحقيقة عن أداء صوم رمضان في شعبان، وهذا نسي بصوم رمضان، ولكنه مثله في التريضة، يكره دون الأول، بعد ذلك نسي أن هذا اليوم رمضان كان صومه من رمضان حراماً، لأنه صحيح صوم رمضان، وب وجب حرمه، وإن ظهر أن هذا اليوم من شعبان لم احتجب بتطوعه، فبعضهم قالوا: يقع صومه عن الفعل، ولا يقع عنه بوى، وعامة السامع من أن صومه يقع عما بوى، فإن لم يظهر في هذا اليوم من شعبان أو من رمضان، لا سقط عنه ما بوى من الفرجاء بلا خلاف، وإن طعن عليه على أنه مكره أيضاً، وإن ظهر أن هذا اليوم من شعبان كان صومه تطوعاً، وإن ظهر أن صومه من رمضان كان صومه من رمضان، هذا الذي ذكر، كله إذا ثبت البنية.

٣٦٣٨ - فإن إذا رد البنية بعد على وجهين، إما أن كان يردده في نفس البنية، أو كان التردد في وصف البنية، فإن كان التردد في أصل البنية، فإن بوى إن كان عدماً من رمضان فهو حراماً عن رمضان، وإن كان عدماً من شعبان فهو غير حرام أصلاً، لأنه لا يصير صائماً بهذه البنية أصلاً وإن كان عدماً من رمضان فهو تطوعاً، ولو بوى أن بعض عدماً من رمضان، في دعواه، ويصوم إن لم يبلغ، لأنه لا يصير صائماً بهذه البنية أصلاً، وإن لم يدع إلى دعوة.

٣٦٣٩ - وإن كان التردد في وصف البنية، فإن بوى أن يصوم عدماً من رمضان، إن كان عدماً من رمضان، وإن كان من شعبان يصوم من واحد الآخر، فهو مكره، فلو دخل أن ظهر أن عدماً من رمضان صام من رمضان، لأنه لا يرددها في أصل البنية، وإنما التردد في جهة، فلو أخذت بحكم التردد، ويقتضي أصل البنية، وأنه يمكن لصوم رمضان عندما فإن ظهر أنه من شعبان لا يصير حراماً عما بوى، لأن جهة ذلك بحكم التردد يقتضي

مصلحتاً، وأصل الـ لا ينكى إلا شاةً له، والـ من صرنا صرعاً فهو صرعاً
لا يلزمه القضاء، وإن لم يظهر به عداً من ذلك، أو من رضاء لا سعة بوجبه، و
إن لم يصوم عد من رضاء من عدا من رضاء، وإن كان من معدن يصوم بطوعاً
فهم مكرهه، فإن رضاء من رضاء كان عداً من رضاء، وإن رضاء من معدن كان
عداً منه، ولكن لم أجد لا يلزمه القضاء، وإن كان من رضاء من رضاء وإن كان
عداً من رضاء، وإن كان من رضاء، فهو سائمة، فليس بها غير شيء، لهذا، وأما جري
نصوم عد من رضاء من رضاء من رضاء، وإن كان من رضاء من رضاء، فهذا
هو الكلام في الذكر به والإباحة

[illegible]

(١) خطای ب

(٦١) لست في حيرة

(۳) العلوم فی الزمان

١٢٤٠ قمری ۱۰۸۵ شمسی و ۱۷۶۳ میلادی

الفصل التاسع
 فيما ينسب شبيهة في إسقاط الكفارة

[illegible][illegible]

٤٣، ٤٤: المسيح في مصادر لا يبرهن القسوم. عاقل أو سر، فلا كفارة عليه، وقال
 أبو يوسف: رحمه الله تعالى إن أدرك في الزوال، فإنه لا كفارة، وإن أكل بعضه، فلا كفارة
 عليه. ويروي عنده من الروايات، أنه أقصر من باقي أسره، فعليه الكفارة عند أبي يوسف
 ومحمد وجمهورهم. ثم تعالى: لا على الجفاري صرم خثر. ويعد ابن حنبل رحمه الله
 تعالى لا كفارة عليه لأن طهر هو لا يكثر ولا يبرأ من ثم يبرأ العبد من الظلم في يوم
 سعة هذه الجوار، ولا كفارة يدرى. يشهد

٤٤، ٣- قال محمد حمزة الله تعالى في الخوامع الصغرى : ان اذن اومر بقر
حرامه في بلاد ريمان وسببا ، فظن انه على خطره وان كان بعد رب موعدها ، فلا كفارة

[illegible]

عليه، وإنا لم نجِدْ الكُفْرَةَ لَمَّا كَانَ يَسْمِيهِ، وَالشَّيْءَ بِرِغَالٍ سَمِيَهُ سَيِّدًا بِالظُّفْرِ، وَحِينَ أَنِ جَدَّ
الظُّفْرَ، وَنَسَبَهُ تَحْتَ ظَهْرِ رِسْمِهِ حَكْمِيَّةً، وَقَدْ وَجَدْنَا سَبِيحَ ظَهْرِ، وَهُوَ لَا يُكَلِّفُ خِلَافَةَ الْعَمَلِ؛
وَلَا كُنْ الْقَائِمُ بِهَاتِي الْإِمَامَاتِ فِي الظُّفْرِ، فَأَنَّ الْعَامِدَ وَكَدَمْتَ وَجَدْتَ السَّبِيحَةَ الْحَكْمِيَّةَ،
وَلَا تَعْلَمُ الْعَرُوفُ وَالْمُسَدَّدُ لَأَنَّ الْأَوَّلَ مِنْهُ أَهْلُ الْقَبِيلَةِ، وَتَدْرُسُ عَنْ مَهْمَا، فَقَدْ شَهِدَ فِي
الْمُسْتَحْدِثِ رِغَالٍ سَمِيَهُ، حِينَ تَعَالَى أَنَّهُ كَانَ مِنْهُ الْحَدِيثُ بِرِغَالٍ، لِأَنَّهُ عِلْمُ
أَنَّ الْقَائِمَ بِمَدْرُوسٍ «عَلَى مَدْرَسٍ [عَلَامِيَّةٍ]» سَأَلَ الْقَائِمَ فِي حَقِّهِ، فِي رِوَايَةِ أُخْرَى عَنْهُ
لَا تَعْلَمُ لَكُفْرَةَ عَلَى كُلِّ خِلَالٍ، وَهُوَ الْمَصْحُوحُ

[illegible]

١٤٦٨- هـ: درعہ الفی، و ظریفہ ذلک بہ قطر: ہاگی ہمد دیت سمیت، فلا کفارہ
 عملہ لرحورد سببہ الاسبابہ والظہیر، عالمی، والظہیر سو، واد کسحل، ظہر اُن ذلک آہنرہ۔
 فاکر ہمد ذلک متعبد، وعبہ بکفارہ، لا احقاد اشہدہ، واد افہر ہامطر فلا کفارہ علیہ

٤٦٧- وادعهم من غير أن يسبقهم، فطردت تلك الغلبة، فأكلت من ذلك سمعاً، وخر
 شيخ الإسلام في اجراء فيه ذلك ما في الكلام.

٣١٤٨. حليم نفس أن ذلك أقصر، فإذ أن بعد، دلت معاً، فلا كفاة عطفية
بوجود انشئة^{١٦} الاستبعاد، لأن به ضمراً أو ضمناً في حدة الجملة، والله عليم.

(۱) زمر و زمر

(*) ٢١٤ ب

(۴۶) مکتوب قلم

اصفيل العائري في اخوانه والغنى عليه، وصى ببيع
والصراحي يسلموا الخالص تظهر، ومن بعدهم

١٤١٩- كان محب رحمه الله تعالى إذا حيى رطب أو كلة ففس عليه فضامه ، وإن خالق
فيه شيئاً لزمه عصبان مصر ولم يذكر ما إذا أفاد في الدية لأوس ، ثم أصبح مجزئ
وأمنه عن الشهر كله ، وذكر في الحديث عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يلزمه القضاء ،
وكذا ذكر الخليل بن أحمد رحمه الله تعالى في كشف نعيم مصر ، وذكر موسى الأعمش
الطوسي في شرح كتاب الصوم أنه لا قضاء عليه ، وهو الصحيح لأن ثبوت لا يصح
فيها ، وهي إذا أفاد في ليلة رطب أو شهر ، ثم أصبح مجزئ لا قضاء عليه ، وإن أفاد في
آخر يوم من رمضان ، أو أفاد قبل الزوال لرمه ، وإن أفاد بعد الزوال فمقتضى رواية
والصحيح أن لا يلزمه ، لأن لا يصح الصوم فيه

ثم في ظاهره رواية أصحابنا رحمهم الله تعالى أنه لا يروى عن أخيه الطاهر
والأصلي، إذا أتى في سنة من السهر ليلة قضاء ما مضى، من أصحابنا من قد يقع
بالجوارح الأصلي، والظاهر، فقال إن الجوارح الأصلي إذا أتت في بعض شهر، بأن يقع
مجاورة، ثم أتت في بعض الشهر، لا يقرمه قضاء ما مضى، وهكذا روى عن أبي سعيد في
روايته عن محمد، روى في فتاوى أبي النبي يومه آخره لأصلي إذا لم يكن
سهر قد أتته لا يستند القضاء.

٦٤٥- ولو أغمى عنه شهر رمضان أو بعضه، فعليه قضاء ما غمى، ولو أغمى عليه بعد ما خرجت الشمس من الليله الأولى من رمضان، وبقي كذلك جميع الشهر، فعليه قضاء جميع الشهر إلا اليوم الأول [فإنما يستثنى اليوم الأول] إذا نوى بعد دخول الظل على الإجماع. فلو نوى الصوم في محله، فصحت له، وحين صوم يومه يوم وقضاه إذا ثم يمضيه في ذلك الإجماع، لأن كل مؤمن في كل سنة من رمضان على قصد صوم العدة، هذا هو الظاهر. والله على الظاهر واجب ما لم يقسم بحلله، حتى لا يذهب هذا الرجل صائراً ولم يعلم وجود أسنة من في الليلة الأولى، كما عليه قضاء اليوم الأول، لأن سنة صومه أشد في

۱۶۳) ما چوں ناسوعی، مباحثه من انصاف و انجمن من طوم و

 $\mu_0 \gamma_{\text{eff}}(T)$

الصغير " ولو كرهه أحد من رفقائه، يعني مطلق شخص من الرجال ويؤي القل، صحيح؛ لأن
انقضى أهل نسل، فادعوا من الصوم قبل الزوال، فقد جرى صومه في وقت، والاعطية سبقة من
أول اليوم إلى آخره، [بفتح] "

٣٦١ هـ - عن بعض النساء إذا ظهرت من الزوال خارجة من بيتها، فربما انقضت الأصح
صومها؛ لعدم إقامتها في البيت، ويؤكد هذا أناس من الرافعيين، وصحاح، ويؤي
الخطي. فقد ذكر من بعض المواد أن صومه صحيح، والذي عليه عامة منائين أن صومه
لاصح. الخلق له ما نحن قال من الخراج الصغير بعد من مخرجي (تقار)، ثم قدم
الصوم قبل الزوال، فعليه أن يصوم، وكذلك في رمضان، لأن الصوم واجب على المستطيع عطفاً
في السبب لأهله، لكن منعه له ذلك لأجل الاستعانة بغيره، السبب به - ويؤي
تقبل الصوم - كرمه لاوه. ويكره مع هذا أن يفطر لأجله الكسرة؛ لأن الكثرة عرفه وجوبها
بعلامه القياس في الصوم لا يكون مائة الإعتدالية منه في أول النهار - والله سبحانه وبهائي

اعلم -

الوقت، صار المذبح حلال الصوم، لأذ ذكر الوقت فيه معسر الآلهة مقدر بالوقت، وعند اعتبار ذكر الوقت صار الله مصداقاً إلى صوم لا يتصور فيه

هو الشمس، يقال له على صوم يوم العطر، كونه يعطر، ولا لخصاء عليه روى هشام عن محمد بن حماد بن عمار، وروى أبي حمزة عن أبي يوسف، يقال له على صوم يوم الأضحى، قال ابن أبي عمير رحمه الله تعالى: لا شيء عليه، ولأن أبو يوسف رحمه الله تعالى عليه صوم يوم، لأن أضريره الأضحى، وعشاء يوم العطر، جراً

٣١٥٧- وإذا علم أن الله ماضٍ بشرطه وأثره قليل وحده النور لا يجوز إجماعاً، وإنما كان مضطراً إلى رقب، وأما من معنى الوقت، قد علم أن الصوم رجب، فصار رجب الأول مكانه، صلى قرب أبي يوسف رحمه الله يجوز، وهو قرب أبي حمزة رحمه الله تعالى، وعلى قول محمد بن حماد بن عمار لا يجوز، وأما إذا كان مضطراً إلى مكان، وأما في مكان آخر، إن كان المكان الذي أتى فيه الأصل أو مثله يجوز بالإجماع، وإن كان دونه لم يكن قولاً على ما لا يلائم، خلافاً لمر رحمه الله تعالى، يقال له على أن الصوم شهر رمضان، ولا يوزى شهر رجب، فشرع في صوم شهر، ونظر يوماً لرمه الأسبوع، وبذلك قد علم أن الصوم هذا الشهر مستمراً، فأما يوماً ما لا يلزمه الأسبوع، لأنه لو رماه الأسبوع، لم يكن الصوم في رجب، فجميع الصوم وأكثر من غير الوقت المضطرب به الدور، ولا كذا ما إذا كان الشهر رجباً

٣١٥٨- قال محمد بن حماد، رحمه الله تعالى في مولد الصوم، قال: رجب، قال: على صوم يوم، فأصبح من العدد لا يوزى يوماً، علم قول الشمس حتى يوزى أن الصوم ليوم الشئ أو جبه على نفسه، فإن ذهب لأحد من صفا، ذلك اليوم، في رجب، ومن ما قال: قال: على أن الصوم عد، فأصبح من العدد لا يوزى صومه، ثم يوزى صومه عند عليه من الزول أجراً، وفي كان كذلك اعتباراً من رجب برهات العبد، بل واجب لإيجاب الله تعالى في كل فصل إذا قال: قال: على أن الصوم، بهما رجب، ثم إنه طاهر من شهر رجب، فصار شهرين متتابعين من طهارة أحدهما رجب، جازاً من الطهارة، وكان عليه أن يصوم رجباً، بخلاف ما إذا صام من طهارة شهرين، أحدهما رمضان، حيث لم يجر ذلك من الطهارة، وكان من مضطرب حظه، وإذا وقع صوم رجب من الطهارة، ولم يقع من رجب، فقد لا يفتقر، عنه أن رجباً، لأن صام رجباً كما خلف في الأصل

لإعادة معنى لا يفيد مدونه لا مجزأ، والحقيقة والمجاز لا يراد أن يلفظ واحداً، فترجح الحقيقة على المجاز

وعند يقول: يأمر الله الصوم، قد عيقت بين معنى، أما أنه قد صرح بلفظ، وإنما إنه بين معنى؛ لأنه بوزن اليمين، وصحت يث تكون اللفظ محتملاً ليمين يذمها حرف اللام مقام حرف له، يجب العمل باللفظ وليس كما في العهد شرط الموص، وليس باللفظ وليس ليس من باب الجمع بين الحقيقة والمجاز؛ لأن اللفظ لا صار مجزأً، بل عيقت حقيقة في نفسه، كالهبة المنقولة إلى الحرية أو العمل باللفظ، وليس لا يوجب سقوط اعتبار اللفظ، بل يبقى اللفظ على حاله معروفاً في وضعه، ولكن إذا عيقت شيء آخر، كما في الهبة بشرط لغوي، وقد وجد هذا الفقه في مسائلنا؛ لأن حقيقة هذا اللفظ للدين، ومتى بوزن اليمين يبقى مقروناً حتى حاله، لكن يراد عليه حرف المص، وهو الباء، أو مقام اللام مقام حرف الباء، فهذا من باب العمل باللفظ والمعنى، وأنه جائز

فإن بوزن اليمين ولا به من الدين، صلى الله عليه وسلم رحمه الله تعالى يكون يميناً، ولا يكون يميناً، لأنه لا يرى الجمع، وقد تعيّن اليمين مراداً بيمين، فلا يلقى اليمين مراداً، وعلى قولهما يكون يميناً ولفظاً، لأنه يربط الجمع، ويثبت اليمين مما معنى اليمين معتبراً في الترتيب، فيكون يميناً ولفظاً.

٣١٦٦- وإذا مد بصوم كل حميم يلقى عليه، فأفطر خميساً واحداً، فعليه قضاءه وكفارة يمين إن أراد بها مع النذر، فإن أفطر خميساً آخر، فلا كفارة عليه عند أبي حنيفة وصحبه وجمهورهم الله تعالى؛ لأنه يمين لما صحت في النذر عند من صار كآفة قال، قد على صوم كل خميس، ولأنه مع ذلك والله لأصوم كل خميس يلقى عليه، وإن صرح بالأمرين جميعاً، ثم أفطر خميساً بغير النذر، ولم يبق اليمين؛ لأنه بين واحد حدث فيها مرة، فلا يثبت مرة أخرى، فمما يتكرر الحسنة، فلا يتكرر الكفارة، فأب القضاة إلى يجب بالإفطار والإفطار قد يتكرر، فيكرر القضاء

٣١٦٧- إذا كان قد صوم الأبد، ففطر أيام العيد، ولم يمتنع عن كل يوم مسكيناً نصف صاع من حنطة؛ لأنه ولحق الناس من قضاء هذه الأيام بالصوم، فيبقى كما في الشيخ القلي، هكذا ذكر لي صوم لأصل في المتفق هشام عن معمر رحمه الله تعالى، حين جعل على نفسه صوم الأبد، فأفطر يوم الفطر ويوم لأصمى، لا يطعم عن هذه الأيام

[illegible][illegible][illegible][illegible][illegible]

13) ۱۳۵۶ تا ۱۳۵۷

ايضا له عدد ١٠ والى ١٠ من كفارة ١٠ لأنه يوم يصوم لما حلف عليه

٣١٧٤- يدعى أن يصوم يومه كذا ما عسى، ثم كثير يصعب عن الصوم بطعمه، فكان كل

يوم مسكياً، أن لم يمدد صومه بسبعه، أنه تعالى: من صعب عن الصوم في ذلك اليوم

فكان نصيبه، كان له أن يفتقر ويظفره حتى إذا كان في النسا صوم يومه مكروه: لأنه لو سافر

ذلك اليوم بظفر، ويصوم منه به فكانها ذاك لفرس وسفر ثلاثة سبب العذر

٣١٧٥ ومن جسر هذه فقال: إذا قال: على أن أئتمه أئدا يصعب عن الصوم

لاشأنه في العيسة، كان له أن يصوم، لأنه لو لم يفتقر به من جمع التراتبي ويظفر

لكل يوم يصعب منه من خطئه، لأنه مبقر أنه لا يقار على قضاءه أئدا - والله تعالى أعلم -

العصبة الثانية عشر في الاعتكاف

٣١٧٦- قال صاحبنا، حكمهم في عتاق الإفكاف سه يسر، عده وهو عسر من طوع، وقد أنشأه فيه مرعب بن عبد الله، يوم حبس، وفيه أن به حبه على نفسه وجوارحه يحسن للمجاهد ومن القدرى ولا يصح الاعتكاف، لأن من مسند بدعات وزور عن أبي حنيفة، حبس الله تعالى أنه لا يصح لأي سجد عتق به عتاق خمس من الرجال، أي حقه راحة له على غير سجد الطامع، فإن ذلك نحو لا بد له، وإن لم يمتلوا فيه أعتقات كلها بحضرة وفي معنى عتق أي يفسد أن الاعتكاف أوسع لا يوجد إلا في غير مسجد الجمعة (وعلى الواجب نحو أضافه في علم مسجد الجمعة)

٣١٧٧- والأصل اعتكاف، حل من الجوارح إذا كان له فروع يفسد بضاعته وإن لم يكن يوم الجمعة، أي ما جدد أصله وأصل في حل من الاعتكاف في مسجد يشاء بدنه بالموضع المذكور ١٤٤٤ وهو عتق واعتكاف في مسجد الجمعة حال اعتكافه

٣١٧٨- وهو عتق من عتق الاعتكاف أو الجوارح، أي عتق من الجوارح في العتق ورود الحسبي من أبي حنيفة، حبس الله تعالى أن الصوم شرط بضعه، وفي ظاهر الزيادة عتق ليس شرط، وهو قول من يوجب من عتق راحتهما الله تعالى

٣١٧٩- ولا يخرج من عتقه ليلته لا يبرأ منه، وإن خرج بعينه عن صلاة الاعتكاف، أي قول من عتقه له تعالى وقال أبو يوسف محمد لا يفسد حتى يكون أكثر من نصف يوم

وهو الأصل لما روي عن عائشة، أو القول، أو لأبي حنيفة، عند ذلك ينظر إن كان مبرأه بعد ما هو المجمع، يخرج من يومه أنه يبلغ جميع عتق البدن، وإن كان مبرأه قريباً، يخرج حين ورود الشخص ومن القدرى يخرج عند الأذن، فيكون من مسجد مقداد ما يصلح لغيره، أو من قبل مسجد، لأربع من وطرفه من جهة مسجد، أو من من جهة راحة الله تعالى من قبل من جهة راحة، ويقطع لرحا وقد يمر لأصل راحة، ولزعمنا من سألها عن حسب اعتكاف لا يبرأ في تناقله بعد الحدة

٣١٨٠- وهو أنه في المسجد يومه وسهله ليس عتق اعتكافه، لأن الاعتكاف وحل منه،

الاعتکاف، لأن لا یبهر من محظورات الاعتکاف، به هو من رجوعه إلى الصوم، ولهذا یوقت حرمة الصوم له هو مسهراً، وبالأکل ناسئلاً به الصوم، فلا یفقد الاعتکاف

۳۶۸۶- أما جماع من محظورات الاعتکاف، قال الله تعالى: ﴿وَلَا يَسْرَوْهُنَّ﴾ أي عائشون فی الله سبحانه ^۱ مستوی به المؤمن والمؤمنات، كما فی الإحرام - والله سبحانه وتعالى أعلم

موجز حرر^۱

۳۶۸۷- يجب أن انصرف بالاعتکاف صحیح، أن یسقط من یسقط - شرط صحته أن یندر أن یسجد به علانیه لأن ینکر به من خمسة أیحات فقط، لأن الاعتکاف عبادة مضمونة بحصة، لأنه لیس یفر من سجدة، انظار للصلوة فی مکة للصلوة، و من یسقط من یسقط - بأن شرط صحته أن یندر أن یسجد، انظار به عبادة، وقد یسقط به تعالی من حصة یجب - فلاز لا یعتکاف غیباً بالصلوة، من حصة به بیت وقرار فی مکان الصلاة، لا یسقط الصلاة - انظار للصلوة کلها فی الصلاة، الله تعالی من حسن الصلاة ایجاب أن یسقط انصراف الاعتکاف من الصوم، لأن الصوم یسقط من حصة الاعتکاف الواجب، والله أعلم - الله سبحانه وتعالى، والله تعالی من حسن الصوم یجب

(۱) کتب مرید

(۲) القراء ۱۶۷

(۳) فی ب و ا و ج و د

٣١٨٨ - وإن قال: يوجب أن اعتكف بمسكن دون أن يبيت، لم يصح بئس الاعتناء، ولا فساد، من الله تعالى، وإنما أصبح الرجل حائماً متطوعاً، ثم قال من بعض السلف: الله تعالى على أن اعتكف هذا اليوم، فلا اعتكاف عليه في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، لأن الاعتكاف الراسخ لا يضح (إلا بالصوم)، فلو وجب الاعتكاف وجب الصوم، والصوم في قول اليوم لمقدّمه، ولا يمكن جعده واجباً بعد ذلك وقد أنكره رحمه الله تعالى، إلا قال ذلك هذا الزوال، فلا اعتكاف، وإن كان قبل الزوال، يجب الاعتكاف وكذلك قال أبو يوسف في رجل أصبح معترفاً، ثم قال: الله تعالى أن اعتكف هذا اليوم، فكان ذلك قبل اعتكاف النهار، فإنه يرمي به منك بصوم، وإن لم يعمل، بحسب القضاء، ولو بدر اعتكاف ليلة لا يترمه شيء، وإن بوي اليوم معها لم يصح شيء وهو أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يترمه، ويصير تقدير مسأله كانه قال: الله تعالى أن اعتكف ليلة يرمي.

٣١٨٩ - ولو بدر اعتكاف يومين، لم يكتفي، أو أكثر من ذلك صح بمره، ودخل فيه الأيام والليالي، يجب أن يعلم أن ذكر الأيام يستحب ما يزاره من الدنانير بالصدق الروايات، وكذا ذكر اليومين واللياليين يستحب ما يزارهما من اللياليين وإن من في ظاهره أنه، وهو أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يستحب، وإذا لم يستحب ما يزاره من الروايات في الخبر باعتكاف يومين، واعتكاف لياليتين، والمبني باعتكاف اليومين صحيح، ويدخل الليلة للترسطة تحت الخبر، والخبر باعتكاف اللياليتين غير صحيح، لا يترمه شيء، ولو بدر منكاف ثلاثين يوماً، وقال: حيث به النهار رحمه، فهو كما جرى، وأنه لا يعرفه، ولو قال: أردت به ثلثين حاضرة ثم يصدق، وإن قال: ثلاثين أسبوعاً، ويؤى إلى النبي حادثة لم يدر به شيء.

٣١٩٠ - إذا قال: الله تعالى أن اعتكف شهراً غير صوم، فمعه أن يعتكف شهراً ويصوم فيه، إذا لوجب الاعتكاف في وقت معين، ولم يعتكف حتى: لا الاعتكاف عند ترمه في ذلك الوقت، فلا يخرج عن العهد، لا بالأداء في الوقت، أو بالقصد خارج الوقت كما في الصوم، إذا نذر اعتكاف يوم، ودخل المسجد قبل طلوع الفجر، وأداء فيه إلى أن يحرم الشمس، ولو بدر اعتكاف يومين، دخل المسجد قبل غروب الشمس، وأداء فيه ويومها، وشبهه أخرى ويومها، وعنه أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يدخل المسجد قبل طلوع الشجر،

(١) أبي حنيفة ونصه:

(٢) هكذا في جميع النسخ إلى هنا، وكان في الأصل: خاص.

الفصل الثالث عشر في صدقة الفطر

٣١٩٤- اختلاف الروايات في صدقة الفطر، ذكر في الأصل ويجب صدقة الفطر على نفسه وعياله، وذكر في مجرد من أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن صدقة الفطر منه لا يبيح تركها، ولذهب أهل وجه، لأنه ورد الأثر بما قال عليه الصلاة والسلام «أتوا على من غفروا»، «هذا عليه الصلاة والسلام» «أتوا على كل حر عبيد»، والأمر للوجوب، ومن قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى في مجرد - لا - أنه «أن وجوبه ثبت بالنية» ووجب وجوب من حبس يقطع الفجر الثاني من يوم الفطر، حتى إن من مات قبل ذلك فلا وجوب عليه، ومن ولد وأسلم قبله وحده، وكذلك ولد يملأه أو أنشأ، أو دخل في ملكه.

٣١٩٥- وأفضل أوقات الأداء قبل حروجه إلى الصلاة، من حكمها أنها لا تسقط بالتأخير وإن طالت المدة، هكذا ذكر القدوري في شرحه، وأد يحد بحسبها قبل يوم الفطر يوم لأيومين في روايه الكوفي، وهو أبي حنيفة رحمه الله تعالى بسنه أو ستين، وعند بعض المشايخ يجوز التعجيل من شهر رمضان ولا يجوز فيه، وذكر الصدوق الشهيد رحمه الله تعالى في شرح كتاب الصوم أن ذكر اليوم وثلاثة في رواية الكوفي، رواه أبي حنيفة ومع اتفاقاً لا لغيره، ولا يحل هذه الصدقة إلا على حر مدين من، والمسلم أو ملك مملوكاً، أو ما ثبتت قيمة ماله من مسكته، وأذنته، ربابه على ما يعبر في حرمة الصدقة.

٣١٩٦- وما ينأى به هذه الصدقة في المشهور من الأخبار ثلاثة أشياء: الخنقة، والنجس، والنمر، ولم يرد من خطه نصف صاع، ومن الضرع والتمر صاع، وأما التبريد فهو مروي في بعض الأخبار، ومقتله نصف صاع، وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى على رواية الخلفاء الصغار، وروي الحسن أنه صاع، والزهري جواره، وسائر الفقهاء على بعض المشايخ، وعند العامة اعتبار القيمة وهو الأصح، وفي سائر أخبار أخبارنا القيمة،

(١) ذكره أحمد بن حنبل في شرح الحديث الإجماع بحواله للبيهقي في كتاب أسرار الفرق.

كما ذكره في الخطب في حقه، والربح تحت باب صدقة الفطر.

(٢) معنى الحديث أخرجه أبو داود ١٤٨٠، أحمد ٢٢٥٦، وذكر الحافظ في شرحه في مصب

الترقية لهذا الحديث رحمه الله، من سنة ألف وأربع مائة ج ٢ ص ١٢٥.

ويعتد بها بمنزلة حر عليه دين لأن كونه الفاضل عن دين الصبي ما يصادق ما تولى فله من سؤره
 ما يحتاج إليه في حال، يجر هذه صدقة الفطر، ويخرج عن هذه الذي في يد غيره ما حرمه،
 أو غايه، أو دفعه، أو ما يعيد به هو من ظاهر الرواية يجب صدقة الفطر على الأهل إذا
 كان عنده ما يفي بدينه، فصل مني درهم، وإن كان فضل ما شئد هم من المرحوم بها
 سواء

٣١٩٩- ولا يخرج عن الأهل المصنوب المرحوم، ويخرج صدقة الفطر عن عمه
 المأثور المهور، وإما من ربها المصنوب كنوا النكح إذا ولا يخرج عنهم، سواء كان على
 المأثور دين أو لم يكن، وأما إذا كان المأثور لهم المأثور للخدمة، فإن في ذلك لم يكن على
 المأثور دين يجب على من صدقة فطرهم، وإن كان على مأثور دين لا يجب على المولى
 صدقة فطرهم عداً، ففطره ما تولى خلقاً لها، فإن كان العبد رقيقاً فلا صدقة
 على واحد، يجب عندما، وبعد ذلك على أن عتقنا لو جوب على مولى بسبب الملك، وأما
 يكتفى، فإن كان عتق من العبد، يجر على، فلا صدقة على واحد منهما عند أبي حنيفة وأبي
 يوسف رحمتهما الله تعالى، وقال محمد وحمزة الله تعالى يجب على كل واحد منهما ما
 يخصه بالخدمة من بعد، أو صمم، سواء على أن عند أبي حنيفة، رحمه الله تعالى، لم يقم
 خصمه واحدة، فلم يملك كل واحد منهما ملكاً تقيماً، محمد، رحمه الله، يرى خصمه أنه مبرور
 وكذلك أبو يوسف، إلا أن أبا يوسف رحمه الله تعالى لم يوجب عليه لعدم تولاها

٣٢٠٠- وإذا كانت عتقه مشتركة بين رجلين، فصاحب يولد، فلهما فلا صدقة على
 واحد منهما في الأهل، في الولد فقال أبو يوسف رحمه الله تعالى على كل واحد منهما صدقة
 تامة، وقال محمد، رحمه الله تعالى، عليهما صدقة واحدة، وإن كان أحدهما معسراً والآخر
 مدبراً، أو كان أحدهما متناً، فعلى الآخر صدقة تامة منهما

٣٢٠١- ولا يجب على المرحوم صدقة الفطر عن ولده نكحاً، سواء كان لهم مال أو
 له يكره، وسواء كانوا أصنافاً أو مناء من ظاهر وأما صاحب رحمه الله تعالى، وأما
 الأولاد لصغار فإن كان لهم مال، فالأب يرد من مالهم صدقة فطرهم، وصدقة نكاحهم
 عند أبي حنيفة وبني يوسف رحمتهما الله تعالى، خلافاً لمحمد، وكذلك أبو حنيفة
 الخلافة، وإن لم يكن مدبر من مال فله يجب على الأب صدقة فطره، وصدقة فطره عليه
 واشتد والمجرب به له الصبي، سواء كان المجرب أصلاً بأن مع مبرور، أو كان المجرب

عاشراً، هو الفطر من الله

٢٢٠٢- ولا يخرج من سائر ماله وإذ أنشأ في عياله وقد لا يخرج من يده في ظاهر الرواية، ولا لا يخرج من يده، ولا يخرج أحد من وجه من صاحبه

٢٢٠٣- ويخرج من بعض ما يحب من جماعة مسكيناً واحداً، وإن أعطى مسكيناً بجوزة عدل كمن لا يجوز عنه غيره، وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أعطى الزوج صدقة الفطر عن نفسه، ويكتب إلى أهله فيعطون، حيث فيه، وإن أعطى عن نفسه وعنهم حيث هو، تركت الجسد حتى يعطوا عن أنفسهم وعنهم يجوز، وقد أعطى صدقة الفطر عن زوجته ولادة الكلب، ليس هم في عياله أجراً، وإن لم يأسروا بذلك، ولا يجوز أن يعطى عن غير عياله (أما هو)، ويرد صدقة الفطر عن نفسه وعبد، حيث هو، وفي ركة المال، وقد تولى صدقة، رحمه الله تعالى، وهو دون أبي يوسف الأول، أنه لا يرجع وقال، قال يرد عن الصدقة، وروي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن العبد إذا كان حياً يخرى مكان العبد، وإن كان ميتاً يخرى مكان المولى والله تعالى أعلم.

٣٦٠٨ لا يصوم المرأة تطوعاً بغير إذن زوجها. فإن كره صياها لا يصوم به. فإن كاد
صالحاً أو مرضاً، فلا أن يصوم. وإن لم يمتنع، وهذا اختلاف بين العلماء. فإنه ليس لهم
أن يتطوعاً بغير إذن مربي وإن سم بصوم فذلك للثواني. وللزوج ولو لم يكن أب، بغير إفاك أن يخرج
بغير إفاكهم. وخمسة مرأة إذا أدت به زوجها أو بائنه، بمعنى سدا، فإن له لو لم يكن
عق، ولا خير لدى ساجر. لخدمة لا يصوم تطوعاً إلا سم ساجر إذا كان الصوم بصومه
في الخدمة. وإن كره لا يصوم. فإنه أن يصوم بغير إفاك. إذا نظر مريض، وسافر، في رمضان
لا يسلط عنه صفة التطوع.

٢٠٩- في ثبوت أبي اليثيم رحمه الله تعالى . إذا ما بسده بدي هو فليحمله إذا
 جاء يوم القطر ذات حر ، فجاء يوم القطر غنى ، وعلى يوم صيف الفجر لم يحدوا عليه .
 وهو من يجره ، وبت البر ، وهو يوم طلوع الفجر الثاني من يوم القطر . لأن العنقش
 بعده . ثم هذا الموضع يثبت روح الله الصبر من رحل وسلمه ، ثم جاء يوم القطر
 لا يجب على الأب من فقه الفقه في ثبوت أبي اليثيم رحمه الله تعالى . فانه لو كان
 على غير يوم القطر ، وانجلى يد الزعم بعد جلا صدقه . وفيه بعد . لا أجاز الثالث اليهم
 القوي بعد القطر ، فعنه الصفة . وفي القموري . من سفره بعد يوم القطر لم تسقط عنه
 الصلاة - والله سبحانه وبعدي أعلم -

(١) وفيه: الجملتان

(۱) وفي ط والله سبحانه وعالي أعلم بالصواب، وفيه ترجع مطالب من ثواب القسم بحمد الله وعونه، حبس جهنم واحد لله حمد، وعلى الله عني لا شيء منه، وهو سبحانه كبير، يتلوه في دار النور كتابه الكريم في لهجته العذبة.

كتاب التماسك

هذا الكتاب يشتمل على عشر فصول

- الفصل الأول في بيان مبادئ الوجوب
 الفصل الثاني في بيان مبادئ المحل، وتكميله وحججه
 الفصل الثالث في بيان مبادئ الاحتج
 الفصل الرابع في بيان مبادئ الإجماع، وما يلزم منها، وما يغيره من
 الفصل الخامس في بيان مبادئ المحرم، وما يغيره من
 وهو أنواع: في القائل بغيره، وفي القائل بغيره، وفي القائل بغيره
 في فعل القائل، وما في غير القائل، وما في غير القائل
 الحجة، وما في غير القائل، وما في غير القائل
 الفصل السادس في بيان مبادئ الاحتج، وما يغيره من
 الفصل السابع في بيان مبادئ الاحتج، وما يغيره من
 الفصل الثامن في بيان مبادئ الاحتج، وما يغيره من
 الفصل التاسع في بيان مبادئ الاحتج، وما يغيره من
 الفصل العاشر في بيان مبادئ الاحتج، وما يغيره من

بعضیل الاولیٰ بیان شرائط بموجب

[illegible]

٣٢٦١ ویر میت البراد وال احله وهو المسيح اعدى، منه ينجوا حتى صار وصي
 تو مملوكاً، ليرى لا ينجو الا في خلاصه، لأننا مع اعدى، في البقه ملا خلافه لوجود
 اسطر، وهو الا، همد، ولا ينجو الا في الاعدى، همد، لا ينجو الا في
 وحده لا وال احله، اسم بعددنا، بقوله، فاحسبوا عبي، لا ينجو الا في
 يفرقه الاحراج باعاً، بعد على اختلاف، في حبه، اني يوسف وعبيد وحسبهم
 عالي، هكذا ذكر شيع لاسام وحده الله تعالى

[illegible]

وكانت هي التي كانت في السبعينيات، وكان في الأصل: "هو الذي كان في السبعينيات"

٣٤٩٢ وإدراج أحد الأعمى والفتاوى الخج. ووجد مؤلف الفاتح، فلي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى في أنسهر لا يرمه على عيانه الجمعة، وذكر أحكام السهر في الفتوى أنه يلزمه الخج عنه، فاد على قولهما فقد ذكر صحيح الإسلام رحمه الله تعالى في سراج أن على عيانه فويهد في خمسة أيام، وهكذا ذكر ابن سماعه في رواية عن محمد رحمه الله تعالى، فان محمد في رواية أبي سماعه "ولا يشهد لأعمى عدى الجمعة، والذي يعسفه أريج" (أخى لا يستطيع القيام) لأن الأعمى هو الذي يقوم، ويصعد، ويخشي، وإنما هو بمؤنة رجل لا يعرف صريح، فيحتاج إلى مرسد يثله عنه، والحصائل من قول محمد في الجمعة أنه تعالى في مثل أهل الأعمى، إن كل من كان من أهل أنه يحصل مع تلك الأعمى، إلا أنه يحتاج إلى مؤنة تؤمنه تلك المؤنة، فعليه الجمعة والجماعة، وكل من كان من أهل أنه لا يجد أن يعدد ويعد ويعد ويسر وأربعين على ذلك حتى يحسن يرمي، فليس عليه الجمعة ولا صلاة ولا حج

وذكر القنوري في سراج أنه في وجوب الحج عليهم في هذه التصووة، ويؤيد ذلك إحدى الروايتين، يحضرن إلى الله في الجمعة والخج، والفرق أن نفرة على ذات الحج بالنسبة لهم، لهم يسر، والنفرة على أداء الجمعة فالحج ليس بدار، فدار لم يصير، وإن كان صحيح ثبوت لا به لا يثبت فزاد وتفرقة، لكن مدد في غيره الزاد والزيادة في طوحيث الخج، ومعناه أنه أحج به ذلك، لأنه لا يثبت الاستدعاء به عهد، وكان الكرخ يقول إنما يشهد لأعمى من حين من بعد من مكة، فأنه لعل مكة ومن حولها لا يستمر من أراضته في حقهم.

٣٤٩٣ ثم لم يرد من الاستدعاء بذلك الزاد من أجل أن يكون عده مال فاضل عن حوزة الأصيلة لداره بشرى، ويذكر في سق محمد أو رايه، وقد رفق وخفة عيانه مدة تعاليه ومجيئه من غير سرف، ولا تقير وكان الشيخ أبو حنيفة الله الخرجاني رحمه الله تعالى يقول: وأن يكون عده في بقعة يوم يعدد رجع إلى وطنه، لا يشتغل بالكسب لصفة يومه، ومن أي يومه أنه سرف بقعة سهر يعدد وجوهه، في الأصل إن كدله هو يستكبر، وعبد يستعبد، ونهايتهم بها، وصاع يحتاج إليه لا يثبت الاستدعاء، وذكر

(١) وهو ب السرج

(٢) ما بين للموسم، الله من الأصلى وليه من طوحيث

(٣) في ط سرف

التي هي من الاداء، حيث يجب الاستعداد بدويته، فاما حزن العبد في معنى سحره على الاثر، فهو في معنى الاداء، ولا يعده حزن الاستعداد، بعينه حزن الاستعداد، حزن العبد المذنب على الشيء لا يكون، بل هو في معنى العبد.

[illegible][illegible][illegible]

الفصل الثاني في بيان ذكر المصح وكيفية وجوبه

٣٢٢٠- لم يرد ذكر المصح شيئاً فهو موقوف، معروفه وتواف الزيادة إلا أن الوقوف بمرقة في الركبة لدى طواف الزيارة؛ لأن الوقوف يؤدي في حاله قيام الإحرام من كل وجه، والطواف يؤدي في حاله قيام الإحرام من وجه؛ لأنه يؤدي بعد خلق، وقد حصل التحلل ما علق عن جميع المحظورات لأتساءل، لأجل ذلك ثبت أنه جامع في الوقوف معرفة، قد حجه وعنده الفقه، ولما جامع بعد الوقوف بمرقة قبل طواف الزيارة لا يفسد حججه ولا قضاء عليه

٣٢٢١- وأنه كيفية وجوبه، فتمون "ذكر الحسب الكرخي" "رحمة الله تعالى". أنه يجب على القوم، حتى لا يجوز التأخير عن قول "فعل الإمكان"، وهذا قول أبي يوسف؛ رحمه الله تعالى، روى عنه بسر بن الحارثي، قال شيخ الإسلام: رحمه الله تعالى. وهو قول أبي حنيفة ورحمة الله تعالى في أمم الرومانيين، وقال محمد رحمه الله تعالى. يجب على التراخي، وهو قول الشافعي رحمه الله تعالى. محمد أسحق بن أحمد بن مسعود الله ﷺ المصح من غير عذر، فإنه فيما روى أن له حصة المصح برك في سنة سب من الهجرة. ورسول الله ﷺ حج سنة عشر، وما كان له عذر، وأبو يوسف جعل ذلك على العذر، والتأخير يعلم جلاله

لله تعالى عنها، فإنها ذالبت كعباً طيباً وسورة الله ^{بالحل} لإحرامه قل لا يحرم

٣٩٥ - ثم يمشي ركعتين ويقرأ فيهما ما شاء، ويدل له في ركعة الأولى جماعة التكتائب، وقيل يأتى الكافرون، وفي الركعة الثانية يقاتله الكتاب ومن هو الله عند من كذا عمل رسول الله ^{بالحل} فهو أفضل، ثم إذا فرغ من صلاته يطلب من الله التيميم (فيديو) " اللهم إني أريد الخلق، فيسره لي، معني معي، سم يتي، وصفه الطهارة أن يكون منك اللهم أسكنك، تست لا شريك لك ليبيك، اب الحمد وسبعة لك والملك، لا سرب لك، وروى عن أبي سعيد وابن عباس رضي الله تعالى عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "إن الحمد والحمد لك، يروى بصح الألف بكسرهما، والكسر أنصح"، قال الكرخي يأتى به ولا يخلص منها! (في الفيديو) يأتى بها، وإن راد عليه فهو حسن

٣٩٦ - فإذا أتى بولي نفسه يصير محرمًا، قال القسري م، شرحه ويصير داخلًا في الإحرام بكل ذكر محرم، والله م، سواء كان ملامعة أو ما دبره، وقد قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى، وهذا أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يصير داخلًا في الإحرام إلا بالقبلة، فلهذا، محمد رحمه الله تعالى يبر، الصلاة والإحرام، القيد بالعريية تمت، ولم يمتد بالعريية هي: لأن باب الفتح الواسع، ألا ترى أن غير الكفر وهو التيميم يهدى بتمام مقام الذكر، وكذا غير العريية يدم مدد العريية بحلقه الصلاة، والالتصاق بولي الإحرام ولم يحضره مع من حج أو عمر، معني من أبيه ساء ما لم يطف بالبيت، فإذا طاف بالبيت شوطًا واحدًا كان إحرامًا" حرام عمره، ومن كان عليه حجة الإسلام، بأحرم، حجة لا يولي بها حرمه ولا يظوعًا، فهي عن حجة الإسلام مستحقة

٣٩٧ - ثم إذا صار محرمًا يلقى ما نسي الله عنه من الرقن، والقبسوى، والحقل في قوله تعالى "لا رن ولا نسب، ولا حقل في الحج"، ونكسر في نصير الرقن

(١) أخرجه البخاري ١٤٣٩، ومسلم ١٢٢٢، وأبو داود ٨٤، والبيهقي ٢٩٣٩، وقوله ١٢٨٢، وأبو داود ١٩٧

(٢) ثبت ما م د ف م

(٣) أخرجه م د ف م، وبالكسر أنصح

(٤) وفي م م م

(٥) ثبت م م د ف

(٦) أخرجه ١٩٧

الذكور منها، بعضهم قالوا به الجماع، وبعضهم قالوا الكلاء المحسن، وهو الذي قد ذكر
الكلام من الجماع، غير أن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قد يقولان الكلام القاحل، فت
سحفة النساء دون عيسى، ويسوق المصطفى ذاته منهن من الإحرام وعمره، إلا أن
المحرمة في الإحرام أسد، أما طهال فقد قبل المراجعة بعد صومه مع زوجته بسبب كثرة السفر
وضيق الصدر، وبطل المراءى محاذ له مع المذكي في التصدية وأخبار من شهر الحج، وذلك
أن المصروف في جدسية كائن يسجد في ذي الحجة بدل المصروف، فإذا لم يصرفوا أخرجه
وحجوا عاماً في مصر، هذا في شهر ربيع الأول، فما حج من قبله إلى بقية شهر ذي
الحجة، يصح الوقت، وحرم سجدة له، وهذه الشبهة آخر ما أتى به في الفصل الذي يلي هذا
الفصل

٢٢٣٤- ركن من التسمية ما استطاع في ذي القعدة أو ركن من ركني مكة أو علا
شرباً، أو حطاً أو ذباً، وبالأحرار، وجوز سقط من سبعة سم بوجه نحو مكة، وإذا ركب
البحر يقول بسم الله وبالله الحمد لله الذي هدانا للإسلام ومن عذب محمد عليه الصلاة
والسلام سبحانه الذي سخر هذا وما كان له من قبل وإنه ربنا العظيم

٢٢٣٤- وإذا دخل حرم مكة يقول «قلهم إن هذا البيت بيتك والحرم حرمك والمعبد عيبك
فوقفتي لما تحب ورسول الله، وإذا وقع من وجهه على الأرض يقول اللهم أنت السلام، آمين
السلام» واليه يرجع السلام حارناً بالسلام وتوجب در الإسلام، اللهم آمين هذا
تعطيت وتشرها ربه ورد من عهده من حج لو أحسنه فطلساً سبباً^(١)، وإذا أحجر
الأسماء فستطه، ولا استلام إلا يضع كفيه على الحجر ويديه، يفعل ذلك إن أمكنه من غير أن
يؤذي أحداً، ويقال عند الاستلام بسم الله الرحمن الرحيم اللهم اغفر لي ذنوبي وعظمتي

(١) أخرجه ابن حبان في صحيحه (٢٦٩٨-٢٦٩٩) ومسلم في صحيحه (١٧٢٢) وأبو حنيفة
في صحيحه (٢٥١٤)، وأبو بكر في صحيحه (٢٤٨٢، ٣٠٠٤)، وهو صحيح الإسناد ولم يخرجه،
وهو صحيحه، هذا أخرجه مسلم وأبو بكر في صحيحه (٢٦٩٨)

(٢) نسخة الأولى: أخرجه الشافعي في الأم (٢٦٩٧)

(٣) ما بين القوسين سقط من الأصل ونسخته من طرموف

(٤) قال ابن كثير في (٤) من نسخة الأول: قلهم إن هذا البيت بيتكم والحرم حرمكم والمعبد عيبكم، ولا
تبارك، بل صنف بعض النسخ كأي الرطة (نسخة الجوزي ١٦١٢)

المروءة يتوجه في الصف، بطرف هكنا يسما اسمه أسود، وإسمي في بين الميالي
الأخضرين، كل شوط اني غير هذا روة تسكرو سوا الله

٣٣٣٩ ر، لم ينف على هذا والمروءة يجره صبه، روه عيسى من أبي عن محمد
رحمة الله تعالى، وفيه نصف براسد التسمي من الصف وأسمي، عني في ألقى فيه يرين
المروءة مقفلة تنذر رج إلى الصف حتى صفي هكنا من الصف وأدروه مع مرأب، ثم رج
إني فله لم يكن عليه ده، قال لانه صفة الأكر، وعليه صفة مصدق والتسمي بر الصف
والمروءة هذا واجب ر ك، حتى ثمره يقوم القدم مقام، يتحلل من هذه النساء
مدوه، ثم لا خلاف بين أصحاب رحمهم الله تعالى أن المعاد من الصف إلى المروءة شوط
محبوب من الأنوار السبعة

٣٣٤٠ واد ترجع من المروءة إلى الصف من هو شرم ح ٩ م ٢ كرم محمد هذا
الفصل في الكتاب بعد، ولكن ما إن له شوط آخر، وفي الطهارة لا يستقيم الرجوع
من المروءة إلى الصف شوط آخر، والصحيح ما اقتصر إليه في الكتاب

٣٣٤١ ثم إذا فرغ من ذلك بسم بكة حرماً، حتى صفي، يوم التوبة لا يحل له شيء
من المحظورات، عما دام بكة بطرف بالبيت كما بدأه، وبضاي لكن أمروك وكهين، ولكنه لا
يسمي على سائر الأنوار في هذه المدة سم إذا جاء يوم سروده خرج من بكة بعد ما طلعت
الشمس إلى من ويسب لغه، ويصلى الضحى بعلى ثم يأتي عرفات بعد ما طلعت
الشمس في ودوى الحس من ربه صلي حيفة رحمه الله تعالى، صلي قضاء صلي عذ
إني عوفه، ويؤثر حينئذ من أي ما صبح شدة إلا أنه لا يبرل على تعريق قبلا يقض بالمروءة،
ويطر وزال الشمس، فإذا رآب الشمس يصعد الإصام المبر ويحسد ويؤذن أنؤذ،
ويحطب الإمام خطيبين بينهما جمعة حنيفة، فإذا فرغ الإمام من الخطبة يقيم المؤذن ويصلى
الإمام بالناس الظهر ركعتين إن كان مسافراً، ثم يقوم المؤذن ويقيم أباً، ويصلى الإمام يوم
الغدير في وقت الظهر من غير أن يشعل بالنافخة بين الصلوتين من غير من الظهر، وإنما قلنا
أخطبه على الصل، ههنا لأن المصنف في الخطبة عهد بعلم الناس انفسك، ومن حصة

(١) هكنا ص ب و ف، وفي ط وأصل يتوجه

(٢) بين المعنيين ساطع من لأصل وأنته من ط وم وه.

(٣) وفي س على صلي، أو الصف

(٤) أنت من ب

للمساجد لجميع بني الظهر والعصر في وقت الظهر

٢٦٤٢ - قال: استعمل الله تعالى بين المسلمين هذه الأذن بعصر، إلا رواه شعبة عن محمد ورحمة الله تعالى، إلا أنه يدرك الجميع [في الصلاة] مع الأمان الأكبر، فإذا أدان يصلي وحده في رحمة، وسجدته يدرك الإمام الأكبر حتى كل صلاة في رحمة عند أبي حنيفة ورحمة الله تعالى. وقد أبو يوسف ومحمد رحمتهما الله تعالى بجميع كما يصلي مع الإمام الأكبر، وإن كان أحد أبي حنيفة ورحمة الله تعالى شرط جواز الجميع في صلاة الظهر والعصر في وقت الظهر يوم عرفه، يحرم الجميع الإمام الأكبر، والحداد، وعملهما يحرم الجميع لا غير

٢٦٤٣ - ومما يفسد لأحد من عصره أن أقام مخاضاً لم يحد في صلاة الظهر والعصر، فإن كان مريضاً يصلي بهم صلاة القصر، ويصلي بعصر في وقت الظهر، والإمام عبد الله بن جهمه رحمه الله تعالى شرط جواز الجميع، أما الآخر من عصر ليس بشرط جواز الجميع، وإن كان مريضاً يصلي صلاة المسافر، ويقوم، لا من مكة، ثم الصلاة تكمل أهل مكة، ولا يجوز لإمام مكة أن يصلي الصلاة إذا لم يكن مسافراً، ولا يخرج أحد من مكة إذا كان يصلي أهله، لأنه إذا لم يكن مسافراً كانت صلاته أوفى، والمسلم إذا اعتزل من المسجد في صلاة عصره أوفى، فإذا عصر لا يجوز، صلاتهم

قال الشيخ الإمام لأحد من الأئمة المحدثين رحمه الله تعالى: كان الفقهاء الإمام لم علي بن أبي حمزة رحمه الله تعالى يقول: الحجب من أهل مكة أنهم يسمعون إمام مكة في عصر الظهر والعصر بعرفة، ويسمعون من مكة عرساً، ثم يقولون: الله، فإن سمعوا لهم، وأتى به حتى لهم الحجب وصلاتهم غير جائزة، قال الشيخ الإمام: هذا والله تعالى حكماً، كنت مع أهل مكة في مكة، لا يخرج من مكة كل صلاة، وممن، هذا هو مذهب أبي حنيفة ومحمد رحمتهما الله تعالى، وأوجب بذلك أحد أبي يادوم، والحداد كانوا يصيرون حجة، وإذا كان في مكة، لم يملك ويخرج من مكة سفر، ثم ياتي في مكة ويصلي بهم، فلو كان هكذا، كان الظهر جائزاً، ولو كان مخالفاً لأحد من الحجب لأحاط به

٢٦٤٤ - ثم إن من العصر واجب في الموقف، وحده في أي مكان شاء، إلا بطريقه. والأفضل ليس الإمام، يجب معرفت الإمام، ويقف على صفة الله، والأفضل أن يقف واقفاً، ويقف مستقبلاً القبلة، ويحمد الله تعالى، ويصلي على النبي ﷺ، ولكن عرفة دعا

يعرفنا ١٠ لا إله إلا الله وعبده لا سواه له له الملك وله الحمد بحسب ربيته وهو حي لا يموت
بذلك الحيوة وهو على كل شيء قدير لا يعيد إلا إليه ولا يعرف ربه اسم إلا الله تعالى من خلقه نوراً
وهو سمعي موزون في نصري نور النعم أشرف على صديدي ربي من يرى لهم هذا مناه
المسحوق المأذونك من البراخرى من علم بعقولك ولا تخفى عليه برعبات الفهم إذا خلقتني
للإسلام فلا تفرقه مني ، ولا تفرقني عنه حتى يخلصني وأما عليه ١

٢٢٤٥- يعني في هذه السورة حديثاً ، فيكون القبول في عروب الشمس ، ولم
يرد به بيان استناد ذلك القبول ، بل وبأن الوجوه تمتد إلى طلع الفجر من يوم البحر ، حتى
إن من لم يعرف يوم عرفة ، وروى عنه البحر تعالى سمعته ، وروى عنه البحر تعالى سمعته ، وروى عنه البحر
الوجوه ، يعني إن ذلك بعد الزوال يعني أن يقع في وقت عروب الشمس ، وإذا جازت
الشمس من على قبس حتى تأتي الثقلية ، من خلف البحر ، فيجعل في القلوب على
عروب الشمس فلا تأمن ، لأنه من خروج من حدود عروب الشمس ، وروى عن
حدود عروب قبل عروب الشمس يجب دم عندنا ، فإن عاد إلى عروبه من أن يدعى الإمام سقط
عنه الدم ، وروى عنه بعد ما دفع الإمام لا يسقط عنه الدم ، وهو روي عنه صاحب
عن أبي جعفر رحمه الله تعالى أنه يسقط

٢٢٤٦- ولا يخفى على من طرأ له من هذه ، أنه إذا أتى من هذه ، لا يسقط عنه
القوم ، إلا في وادي معر ، ولا روي على الطريق ، ولا يصح ما روي ، ثم يؤخذ بالموافاة ويسمى
ويصلي الإمام المغرب مائتاً ومب العشاء ، ثم يسجد بها ، ولا يعيد لأداء ، لا الإعادة
للمشاء بخلاف العصر يعرفنا

والصحيح أن يحصر يعرفنا من هذه ، فلا بد من تجديد الإعادة بها ، وإعلاماً
لأنس ، أما المشاء بها ، فمؤداه من وعده ، فلا يحتاج إلى تجديد الإعادة بها ، ولا ينطبق بين
التقريب والتعاضد ، ولا يخرج بينهما ، عند الإعادة للمشاء ، وإذا جازت ، والتعاضد بحد حار
بلا خلاف ، فرق أم حصة بحد من هذا ، من المصاحح يعرفنا ، والمصروف أن أداء
المغرب عنها يقع بعد وقت ، وهذا غير مستحسن ، وهناك أداء التعاضد يقع قبل وقت ، وأنه
يعتمد بإجماع الأكثر

(١) أخرجه برأى أبي جعفر في نسخة (٢٢٤٥) ب ١٠ ، لا الإعادة ، بل إنكر لإدائه من
أخرجه من قوله عليهم السلام من قال سوراً ، أخرجه (٢٢٤٦) والظاهر من صحيحه (٢٢٤٧) (٢٢٤٨)
من أخرجه في صحيحه (٢٢٤٨)

لا يرمى في اليوم الثالث قبل سروب، وإن أراد أن يعرّفه، وأما في اليوم الرابع فلا يرمى فيه إلا بعد التروا، ولو لم يجد الزوال أجزأه من رمي أبي حنيفة، رحمه الله تعالى، وعندهما لا يجوز إلا بعد الزوال

٣٢٥١- وأما في رمي رمي به، فنقول يرمى بكل ما كان من جنس الأرض من حجر الحصاة والمطر، والطين اليابس، والزبد، والذقون، وكسر حجر، ولا يرمى به نيس من جنس الأرض كالحديد، وغيره، وما أشبهه

٣٢٥٢- الثالث من فقد ما يرمى به، فنقول يرمى بالصد من حصي أخرف قال عليه الصلاة والسلام: «عليهم بحصى أخرف» لا يؤذي بعضهم بعضاً^(١) قال الحسن بن سنان: «حصي أخرف يكون مثل سواة وأقصه» ولو رمى بفضة أكبر من حصي أخرف يحرقه - لا يؤذي بعضهم بعضاً^(٢) ولكن لا يستحب ذلك

٣٢٥٣- والرابع في بيان صفة الرمي، فنقول يسمى تركه، أو حمله مقسوفة، ويسمى تركه أن يكون مأخوذة من فروع طريقه لا من موضع الرمي، فقد جاء في الآثار أن ما بقي من الحصى من مع الرمي حصي من لا يقبل حجه، فلا يأخذ من موضع الرمي ما زل،

٣٢٥٤- والخامس في ترتيب الرمي، وقد استدل الشيوخ رحمهم الله تعالى به، قال بعضهم بأخذ الحصى نظراً بما وسلك، كأنه عاقد ثلاثين ويرمى، وقال بعضهم بحلق سبيله، ووضعها على مرمى، كأنه عاقد عشرة ويرمى، وقال بعضهم يدفع الحصى على إجماعه، ويضع يده على طرف سابه، كأنه عاقد سبعين ويرمى بها، وفي بعضهم يرمى لرمية القروعة، وحده مسابح يحرق أنه كيف ما رمى، فهو جائز، لأن المصوم عليه في الأحاديث الرمي، فإن مر به رمي أي بالتكصوص عليه، قالوا: ويحرم أن يكون بينه وبين وقوع الحصى خمسة أذرع فصاعداً، لأن ما يكون دونه يكون وصفاً لا عرضاً، والصفة جدت بالرمي وذكر في الأصل أن رمي عند القروعة، ووضع الحصى عند وصفه لا يجزئه، ولو طرحها طرحاً آخره، لأن العرض من، لكنه سيء فحلفت فعل، وسوء الله^(٣)

٣٢٥٥- والسادس في صفة الرمي، قال أصحابنا رحمهم الله تعالى في ظاهر الرواية

(١) أن يرمى به

(٢) ذكره أبو حنيفة في رواية (١٢٩)

(٣) عند البخاري، ومروءه في الصحيح، وبني أنظار في غير مريضة

(٤) وفيه من

بحجور الحرم ركب ورسبها، ومن أن يحسب أنهما شاء عبد أبي حنيفة رحمه الله تعالى، ومن أن يرمي يوسف رحمه الله تعالى كل رمي بعد وقوف قنبري، أي بعد، ومن رمي لا وقوف بعده قال الرمي ذلك، ومن رمي منسك الحصى رحمه الله تعالى، ومن سجد له أو يمشي إلى الخمار، أو إذا نرسبها، أو ركب ملامسها، والمشي أفضل.

٣٦٥٦ ويسمى في محرم الحرم إليه، فنقول بعد رمي بعمار ثلاثة أولها التي تسمى مسجد الخيف، والوسطى بني نبي، والآخره وهي جمره، سقط.

٣٦٥٧ والثامن أنه من أي موضع يرمى فنقول يرمى من بطن الوطى، بمعنى من يسقطه إلى أعلاه، ورد لأن أوله الحرم جعل من أي يده، ويكسبه على يله، ويرمي من حيث يرى موضع الحصى.

٣٦٥٨ والناس في موضع وجع الحصى، يقول يسمى أن تكون الحصى حرة الحصى، أو قربها منه، حتى يروى بعد صياحهم بجره، لأنهم عرفوا الحرم في حركته مخصوص، إلا أن قريب شيء، حكمه حكم ذلك الشيء، لعدم تأنيده في الحرة فحصى القديس وهي أنسلى عن أي يوسف رحمه الله تعالى، أي يرمى الحصى، فوقعت الحصى حتى ظهر وجه، أو عن الحسن، بيت عليه، كما علمه أن يسدها، وإذا سقط من العمل، أو عن ظهر الرجل في سبيل ذلك الحرة، وهكذا يرون يرمى من هرسة عن محمد، رحمه الله تعالى.

٣٦٥٩ ويحذر أن عدد الحصى، فنقول يرمى كل جمره سبع حصيات، ولو رمي إحدى الحمار سبع حصيات جعله لا يحرته، لأن المنصوص عليه ثمرين الأدل.

٣٦٦٠ واحدادي عشر أنه يكتم عند كل حصاة، يقول بسم الله والله أكبر وهذا المشيطة وحزقه، ويقول اللهم اجعل حتى مروراً، وسعى مستكراً، ردى مقصراً.

٣٦٦١ والثاني عشر أنه في اليوم الأول يرمى جمره العنبة لا غير، وفي بقية الأيام يرمى الجمار كلها، يبدأ بالأولى، ثم بالوسطى، ثم بجمره العنبة، ورمي جمره العنبة في الحرم الأول، فمع التنبه عبد أول حصاة يرسبها، وإذا لم يرم حتى قبل أن تقطع التلبية، وهذا لا خلاف، لأن التلبية إما شرعت في الإحرام، وبها انتهى حصل التحلل، ويقطع التلبية ضرورة، كذلك إن لم يحسن حتى زالت الشمس، فقد قطع التلبية بعد أي يوسف رحمه الله تعالى، روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه لا يقطع التلبية حتى يرمى جمره العنبة، إلا أن يجب السر، لحسنه يقطع التلبية، وهو روى عن محمد رحمه الله تعالى،

وهذا بناء على ان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى جمره العقبة لا يعرف رفضها إلا بعروب النفس، فإذا عروب النفس، وهاب وهيا، فكأنها سقطت بالمفضل، وبعد أبي يوسف رحمه الله تعالى جمره العقبة يعروب وثب برون النفس.

٣٦٦٢: وإذا طاف قبل الرمي، والذبح، والحلق، قطع التلبية في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، يروى أبو يوسف رحمه الله تعالى أنه سئل ما لم يفعل أو لم يركب النفس يوم النحر، ثم إذا رمى جمره العقب في اليوم الأول لا يعب حلق، يسي لا يعب [حدها] للعداء عند جمره بعقبه منى، ما هي المزمع الأول، بل نذر مركه، فبعد ذلك يظهر ان كان معروفا بالحج يحسن أو ينصرف، لأن جاء الوصل الحلق، والحلق بالخط أو بالتقصير، وإن كان قارنًا أو مشتملًا، يصبح ثم يسي ويحضر ما يروى أن رسول الله ﷺ كان يركب، والحلق الفصل، وإذا حلق، أو قصر حلق كل شيء إلا النساء، ثم يدخل مكة من يومه، وذلك إن استطاع، ويهجر طواف الزيارة أو من العدة له بعد تعد، مبطون بالبيت أسبوعًا، ويصلى وكعبين، وهذا الطواف هو الصحيح لأكثر الفقهاء في قوله تعالى ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ أَنِ اسْكُرُوا لِلَّهِ اسْكُرُوا لَهُ وَاسْكُرُوا لِي وَاسْكُرُوا لِلَّهِ﴾، ورواه الإمام أحمد، أنقضا، أو ب، ولا يسمى بعد هذا الطواف إن كان قد سعى عند طواف المحبة، لأنه ليس على الحاج إلا سعي واحد، وإن لم يكن سعى بعد طواف النية سعى بعد هذا الطواف، وكذلك لا يرمى في هذا الطواف، بل كل سعى بعد طواف المحبة، وكل طواف ليس بعده سعى فلا ريب فيه.

٣٦٦٣: وإذا حاف سبب عنى نحو ما يحد، حل له النساء أبهى، ثم لا يبيت بمكة بل يعود إلى منى ويبيت بها، وإذا كان من العدة وهو يريد أن يركب من أمام البحر، يرمى الحجار الثلاث بعد طوافه، كل جمره سبع حصيات على نحو ما يحد، ثم يأتي نهار الذي يقوم فيه للنس، فيقوم بحمد الله تعالى ويحي عليه، ويصلى على النبي ﷺ، وبعد عرفة تعالى بحاجته، يرد يقول: ﴿بِئْسَ الظَّم الَّذِي يَرْمِي فِيهِ أَحْمَقِي﴾، لأن الرمي كل من طاف البراءة، فيرد إلى أدلاء، وبعد مدعاء، ثم يرمى الجمره الوسطى سبع حصيات على نحو ما يحد، ثم يقوم حيث يعرف له الدرس، فيصنع في حياته من ما صنع هذا الجمره الأولى،

(١) ثبت من ميه ر ف د ح

(٢) أخرجه ابن حزم في المحبه (٢٧٨٨) في حلق من حنيفة (٣٩٢٠) وسرج معاني الأثر (١٥٥/٢) وقد عطي في سنة (١٦٦)، خروج لمرور على مسلم (٥/٢).

ويوم يلقاه عند الدار، في لباسه، ثم يأتي جمره العقبه، ويرميها بسبع حصيات، ولا يحس عند اللذه.

٢٦٦٤- وهي التي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في من يرمى الحجار الثلاث في اليوم الثاني، فأسبغ بها حار، لا يبعد شيئاً، وقال في حجة رحمه الله تعالى لا يجوز إلا أن يرمى إلى عبد المسجد، ثم الوسطى، ثم جمره العقبه، فإذا كان من العبد وهو اليوم الثالث من أيام الحمر، يرمى الحجار الثلاث أيضاً بعد ذلك شمس على نحو ما بينا، ثم يرجع في يومه إلى أحد ركني من حار وهو اليوم الرابع يرمى الحجار الثلاث أيضاً بعد ذلك الشمس على نحو ما بينا.

٢٦٦٥- قال في تمام المصنف وهو يوم الحمر الأخير والوسطى في اليوم الثاني، ولم يرم الحمر الأخرى [واسمها] هي يومه من، فمن يومه الأولى، ثم إلى الوسطى، ثم إلى الأخيرة فحس، لصيرتها بالقرب من، ومن يومه الأولى حمره آخره؛ لأنه هو القرب من الأصل. فإذا بدأ في اليوم الأربع بجمره العقبه، ثم الوسطى، ثم بالأولى، وقد ذكر في يومه يؤمر بأن يبعد عن الوسطى، ثم عن جمره العقبه ليأتي به مرتباً، ولا يبعد على الأولى - لأنه قد روي لكم لا مراً، وبالإعادة على الأولى وثلاثي يحصل من، ولا حاجة إلى الإعادة على الأولى.

٢٦٦٦- وهي الأصغر أيضاً فإن يرمى من كل جمر ثلاث حصيات، ثم ذكره بعد ذلك، فإنه يبدأ من الأولى بأربع حصيات فيشأ. ثم يرم عن الوسطى سبع حصيات وكذلك على جمره العقبه، ولا يبعد يرمى في الوسطى وجمره العقبه، لأنه من يرم قبل أن يأتي أكثر الرمي عند الحمر الأولى، فكأنه يرم من الأولى شيئاً، حتى لو رمى من كل جمر أربع حصيات، فبم يرم بكل واحد ثلاث حصيات؛ لأنه أن يكثر الرمي عند كل جمر، ولأنكم حكمه بكن، فبم يرم من كل جمر مائة، فبم يرم كل جمر مائة، فبم يرم كل جمر ثلاث حصيات، فبم يرم من كل جمر مائة، فبم يرم كل جمر مائة.

٢٦٦٧- وهي ما بين الحمر الخمسة التي يرمى إلى ركني الحمر الأولى بمائة، ثم يرمى الحمر الوسطى بمائة، ثم يرمى الحمر الأخيرة بمائة، ثم يرجع فبم يرم بمائة، حتى يرمى كل واحد من سبع حصيات على ما وصفنا، فبم يرم من الحمر الأولى ويرمى أربع حصيات على الحمر الوسطى، فبم أن يرمى يرمى ثلاث حصيات، ويرمى حمره الأخيرة

محصنة فيمهد برمي سد حصنه، وإذ عصى حجة لا يبرأ من أئسب نفسه، فهد على كل واحدة منهم حصنة لا يبرأ، وإذ لم يبرأ يوم النحر جده أئسبه حتى جاء الليل، ورمي غار لاسي حاه، وإذ لم يرمها حتى أصبح من العدة، ورمي ونميه بساحبه ده عند أبي حصنه، وحبه لله تعالى حلالاً لهما، وإذ ترك مها حصنة أبو حصانين من العدة، برمي مرقه ونهض في كل حصنه نصف صاع، لا أن يلمد، فهد في شاة

٣٦٦٨- وهي نمرود في أروحية رحمة الله تعالى في رثيم جمره الممطلي
والأولى بعينه دم، وهو من جمره الممطلي لكن جمره صمغ حطه وفي
الأصل أروم جمره كئيب في سائر الأنام التي ليدهم الدمع عصاهم غلي الخائف في
أنهم في الرابع: الأروم التي في: وليس واحد، وإنما يرمي حتى يذهب السهم في اليوم
الرمع مطلقاً في نواحي الدواب، وعليه ده واحد بالإجماع لأن الرمي كنه سلك واحد
٣٦٦٩- مع ذلك من سوا الأبطال ورواية سبعة لا يطلع منهم موصلة له

[illegible]

فقد حبر بيل تمام حج الذي رده، مولد الفدية في قوله: من حج هذا السب فلا يرد
في راي يسى حرم من ذنبه يوم: رده في الفدية ثم يأتي المذبح فيحرم فيه من من السب

(١) في سنة ٢٠٠٤ م

(١٩) جرحه عند خديته إلى أن فرغ من الأضراس رحمة والسجادة في صحيفته ٢٠٣

(١٩) من جملة ما قيل في تصنيفه ١٢٤٩ و ١٧٦٦ ج ١، ص ٤٨٠ في نسخة ١٣٥٦

ويقول: «اللهم ربّ الخلق والحرام»^(١) والركن والقيام وربّ الشجر المحرم بطلع روح محمد متّام
هنا اليوم النحية وسلام اللهم اهد محمدًا الفرجة وهو سلة الرّفعة والفضيلة، اللهم تؤدّبنا
حوضه ولسنا نكاسه واحملنا من رفاهه ثمّ يدعونا بحبّه، ربّ الله انولق والمعين.

و(١) وابن حيّان في صحيحه (١٦٣٤ و ١٨٨٥ و ١٦٤٢) والحاكم في مستدرى (٨٣ و ٣٦١) وابن
سليم في السند المشرح على صحيح مسلم (١٨٧٧)

(١) وفي ف «اللهم ربّ المسجد الحرام»، وفي ب «اللهم ربّ البلد الحرام»

شكروا، واقرءوا حم - النجم، وعلموا بحمد الله تعالى، ثم قال محمد رحمه الله تعالى في (الأمن) ١٠١ (لا، في الخبر مكية، في أثر حرم من كان بمكة، في عمرة، في ذلك، في مريد حرم، في ذلك، في الخبر)

[illegible][illegible]
$$g_2 = h_{2,1} \cdot x, \quad g_3 = (h_{3,1} \cdot x + h_{3,2} \cdot h_{2,1} \cdot x^2 + h_{3,3} \cdot h_{2,1}^2 \cdot x^3) \cdot h_{2,1}^{-1} \cdot h_{2,2}^{-1} \cdot h_{2,3}^{-1}$$
[illegible]

۱۳۹۵ و ۱۳۹۶

١٤٦٠ هـ: منسوبين لما قبل من الأمور الدينية طبعوه

(2) إلى

1. *U. m. m. m.*

مأذونه، فإن أحرم ما حرم أو العشرة من غير أن يرجع إلى الميت، فعليه دم سبب حتى الميتات، وإن عاد إلى الميت وأحرم، فهذا على وجهين: إن أحرم بحصة أو بعشرة فما خرج من المصلحة، وإن أحرم بحصة الإسلام، أو بعشرة كلف عليه إن كان ذلك من عامة أجزائه مما لم يرد له من ماله بغير إجماع، وإن غلب عليه رد من أمواله بحالها لم يجزه هذا لزمه من قول منكر بغير حرام، وهذا لأن حتى لو تمت بأحرام حصة وإسلام، ألا ترى لو جاوز ما في الأثمان بإحرام حصة الإسلام حلز، فما بقي من أمواله حصة الإسلام، فوجب ما يجب بدم الميت، فلا يصير فيها من دمته، دون عد إلى الميت وأحرم بحصة الإسلام فقد أدى حق الميت، فأما إذا كانت أموال الميت قد تمت وقت الإحرام، وفلما يجب بسبب الوقت، فبغير دم دبر عليه مفسوفاً، بهدوه الأدلة بإحرام آخر مقصوداً

٣٣٧٥- وإن جاوز لأعلى الميت بغير إجماع، وهو بريد طبعاً وانعقدة، فإن عاد إلى الميت وأحرم بسبب دمه، وإن أحرم من ماله فذلك عاداً، في الميتات محرماً، فإن لم يمسح دمه، وإن لم يمسح وجوز الميتات واستعمل ما عده من الإحرام، لا يمسح دمه الدم، وقيل لا يمسح ويحسد رحمهما لله تعالى إذا عاد إلى ميتات سقط دمه الدم لغيره أو لم يلبس، فوجه عوبيه أن حتى ميتات في كونه محرماً فيه، لا في إنشاء الإحرام منه، ألا ترى أنه لو أحرم من ذبيرة فيه، وجوز للميتات (محرماً) بهي^١ أو لم يلبس، لا يلزمه شيء، فإذا عاد إلى الميتات محرماً بعد تداراه، حله، وإن لم يلبس فيه لا يبرمه شيء

٣٣٧٦- قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: إن ميتات لأخي بطريق مبرية ذبيرة فله إحترام كالإحرام من ذبيرة أهله أصلاً^٢، وإنه لتأخير بطريق الرخص إلى الميتات، حتى يلقب عليه البرية محرماً، ومن أهد إلى الميتات حتى ميتات أشبه لإحرام فيه وإنشاء لا يكون بقلبه، إلا أن يمسح الإثنية فعل له وماله مبرية، فلا يمسح الميتات صفة للإنسان، من يمسح الإحرام، ويجوز لقلبه من الكون، شيء من شعائر الإحرام، وإذا عاد محرماً ما يمسح فقد قص حقه لمسح، فلم يصح من كالميتات فلا يمسح دمه الدم لأن هذا لمحل حتى أحرم لم يعد إلى الميتات، واستعمل ما عده من الإحرام به، ثم عاد إلى الميتات، وكبر أو

(١) يعني الميمونين من الأصلي وأتبعه من طومه

(٢) يعني الميمونين من الأصلي وأتبعه من طومه

(٣) وفيه من ب لم يمسح أو لم يلبس

(٤) أي من ب

لم يلب لا يقطع عنه الدم ، لأنه ما لبى به وقع مقيماً به ، فلا يصير حذراً كذا لفحاشته بالعمود إلى المقتت .

٣٦٧٧ - فإن في إجماع بصير " مكر يحرج من حرم يريد الجمع واحرمه ، ولم يحد إلى الحرم حتى رجع يعرفه بحجته ، وهذا إذا ذكر ما لم يحد المكن دورة أهله ، وإذا خرج من الحرم حلالاً ، فقد حارز الحلف بصير إجماع . بدو شمس بعملة الحج ، فعليه الدم عاد إلى الحرم أو لم يجد ، بدو لم يستقل بأعماله الحج حتى عاد إلى الحرم ، إن عاد حلياً سقط عنه الدم بلا خلاف ، وإن عاد غير حلي لا يسقط عنه الدم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافاً لهما ، وصار الكلام فيه نظير الكلام في الأضحية ، فاحراز الحلف بصير يحرم . وبه أيضاً . وحل دخول إلى مسجد من عمار لحاجته به ، فإنه إن دخل مكة بصير يحرم ، وهو وصاحب المثل . وروى . وبه . لا يبي علم موضوع هو دخول النساء ، إلا أنه خارج الحرم وممن استأثرت . لأنهم إذا حارز الحلف لا يرد دخول مكة ، وإن ورد موضوعاً فغير ورواه المقتت خارج الحرم . محرم من كل شيء علم ، وماذا به ذلك ، ثم بدو له أن يدخل مكة لحاجة ، فإنه إن دخل بصير يحرم ، وهذا هو الحيل " على " راد دعوى مكة بصير إجماع . لا يقصد دخول مكة ، وإنما يقصد مكاناً آخر ورواه المقتت خارج الحرم لحاجة له ، ثم إذا وصل ذلك المكان بدخل مكة بصير . حر ١٠٠ وهذا لأن الذي لا يقصد دخول مكة ، وإنما يقصد مكاناً آخر لا يلزمه الإجماع من المقتت ، لأن الإجماع لا يلزمه حق المقتت لعمه ، بل تحظيف البيت ، حتى لا يكون غدر على ، لا إجماع الرب . فكان راد . يعظم بالتقصيد للزوال من حرم البيت وحرمه وهو حوائطه ، فإذا لم يرد دخول مكة توهمه الإجماع لزمه حتى المواقف معه ، وهو لا يجر من المواقف معه ، وبعد ما وصل إلى ذلك المكان السج بأهل ذلك المكان أو لأهل ذلك المكان " دخول مكة بصير يحرم ، فكذلك لهذا الرجل الذي التزم به .

وهي أبي يوسف رحمه الله تعالى : أنه شرطية الإجماع بذلك المكان خمسة عشر يوماً ، فإذا شرط الإجماع خمسة عشر يوماً بصير متوطناً به ، فليحج بأهله ، وما زاد سوى الإجماع أقل من خمسة عشر يوماً فهو غير بصير ، ولا يلحق بأهل ذلك المكان ولا يستحل مكة بصير يحرم

(١) : قلت في جميع السبع التي عندنا

(٢) : أهل الحرم وهذا هو الحجة

(٣) : قال عمر بن الخطاب

الفصل الخامس

فبما يحرم على المحرم مسبب الإحرام، وما لا يحرم

٢٦٧- هذا الفصل يسمى بفتح نون حة في الصود، قال الأزهري رحمه الله تعالى في كتابه في بيان من يعبد، إن المصيد هو الحيوان المحترس بأصل خفية، وهو المفكوك من كتاب اللغة قال محمد بن عبد الله بن يحيى صيد البحر حال بحرهم، قال الله تعالى ﴿أَجْرُكُمْ هُنَا يُدْرِكُهُ﴾ ، وإم عبد البر فجسم حرمان [على بحر] ، إلا أن اشتباه رسول الله ﷺ قال الأزهري في كتابه صيد البحر ما يكون مبروراً ، أو لدفعي لبره وصيه البحر ما يكتب مثواه ونواله في انحرافه والجر هو النوال هذه الكتب هي : لأبي الأشبل هو النوال والكبيرة يكون بعدا، هي صيد الأشبل ، فإزاء ذلك ما يكون بحكم وغيره تقول

الحمد

٢٢٨- وفي المتن عن محمد بن حمزة الله تعالى ان كل حيوان يعيش في الماء فهو صيد البحر، وكل حيوان يعيش في البر فإنه حرام من الماء فهو صيد البر، وهو في صيد البر مأكول للمسلم، وغيره ذكر في المذهب، لأن الله تعالى ذكر الصيد في به التحريم بلام التعريف، حيث قال: **«لَا تَنْدُوا الصُّدَّ وَأَنْتُمْ حَرَمٌ»**، تناول حمسه، واسم الصيد كما يتناول مأكول اللحم يسول غير مأكول لحمه، لما ذكرنا من حذف الصمد، إلا ان بعض علماء مذهبنا عن التحريم سال، سئل الله عز وجل: **«حَيْثُ هَالِكٌ خُصِّنَ مِنَ الْفَوَاحِشِ يُفْتَنُ فِي أَجْلِ وَالْحَرَمِ الْعَارِضِ وَاجِبِ وَالْعُضْرِ وَاجِدٌ، وَالْكَفَّ الْعُتُورُ»**، وفي بعض الروايات بمراتب مكان آية، وفي بعض الروايات المشبه يكون الكبش المنصور، فإذا صار له هذه الأسباب مستأنة عن التحريم صلوته مستأنة في وعده، اهراء بقائلها، لأن المحرم يقتل به، لأسباب لا يصح جفائا عن إخراجها لو تكافأ، سئل من وجوه راد، إخراجها بعد هذا

4. (1) 4. (1)

۷۷

45 4001 (42)

۱) تخریج البحاری ۶۹۸، و صلیح ۶۸-۶۹، و الترمذی ۷۹۰، و النسائی ۷۸۰، لیس
ماہ ۴۰۲۸، و صلیح ۱۰۶، و الترمذی ۱۷۱۸

قال الشافعي رحمه الله تعالى: استثناء الجنس استثناء عن أعضائه من السباع بحر الأمية.
والفهد والباري والصعر، ومن أوى، لأن استثناء الجنس لأنهم مؤدبوا طعاما. وقد وجد
الإنشاء طبعاً في هذه الأمية، وبما يؤول استثناء الجنس (بوجوده لأدنى معنى عامة) لأن
سكنى الجنس مما يشبه بأمير عا ومساكنه كالغزل، الخية، والعرب، وسكنى الفقير لو
مروا لا مساكن كالحذاء، والعرب، والذئب، ومن طبعهم الآن يوجد لأدنى عامة. فاما
الفهد والباري والصعر، وأشباهها من السباع بعد مساكنهم ومرتبة لأنهم عاتقون
الإنسان من لدن، فلا يوجد الآن معنى واستثناء طبعاً لا بد من استثناء سائر
السبع، وإدخالهم بحر السبع ' مستثناء عما يشبههم من جنس، ولا يجاوز بها القدم عند
علمائنا الثلاثة

والأهل حبه فهو **يُحِبُّ** (الصبح ص ٢٧). وقد نداء، فنه محرم [هذا إذا قيل
للمحرم] "الصبح ابتدء من غير أدنى من حشوة، وأما إذا قلته بـ، على دى من حشوة فلا
حرارة، فقد صحح عن عمر رضي الله عنه أنه قتل صبيًا، فنادى خروها وقال إنما ابتدئناه،
فتعبدت بالإنشاء، مع هذا، على أن الإنشاء إذا كان من الصبح إلى لا يبرمه الخراء، والمضى من حاله
الأدنى يصير من جسمه الموقل، لأن الصبح اسم مشتق من الخروج، وقد جرح علينا، وعلى
صعوبة، فلما من صيدهم بسم محرم أصلاً، فلا يلزمه شيء.

٣٢٨٦ وفي نفس يوم هجم على مصطوحه اذ محرم اصاب بازياء اور عقبا،
 كبر لثا بالآتي اور بسدي، وكذا الطير افاصح الحور، فعليه الكفارة، وان اشل بالآتي
 في حمام غومة افسه، الا ان يكون حماما شمس. وان اشل بالآتي، فيحيث لا كفارة، قل
 الكرح في كذا. ومن في مزم الأرمي كالفهد واخذ في ساء على المصرفة، لأنه ليس
 صيد، في البرية، والستور لكفة: فالبري في بالآتي، لأنه صيد، وكذلك [الفرق] ٧

(۱۳) حکمتا فی دکان فی الذبح فی علیہ السقاء الخمر یزید فی ذبیحہ

(*) دعی ب هر مائلا م

(٣) أحرجه إلى يمدى ٧٧٩ وإتأخر ٦٧٨٧، وإتأخر ٣٣٠٧، وإتأخر ٣٠٧٦.

4.5.2.4 *ملاحظات*

(۱) مخرج المصروفين مضاف من الأجر والكله من جريمه

(ه) حکماء ط، و فریادہ لیسر نون

(٧) الذي يجب أن "تصوّر" أنه مع العلم في عهدهم: وهو العهد القديم. هذه

والنمط، والفضي، وكذلك السحزير، وتحريم قتل والعن، كان وحشاً، قصه الجراء، وإن كان أفعلاً من جراء، لأنه ليس صيد، وذكر في المتن عن أبي حنيفة العجل مطلقاً، وأوجب فيه الجراء، إذا لم يمتد بالأذى، قال، إلا أنه لم يجاوز فيه ساة، وهي ألى حيمة، لا شيء من السور لأهلبيه والوحشية، والكلب المغمور، وغير المغمور، لأن الجرس واحد، وروى هشام عن محمد، الكفار، هي أنسور الوحش، وهي أشبه الجراء، وكذلك في الأرنب والمحقق خراء، لأن كل واحد منهما صيد، ولا يوجد منه الأذى عادة.

٣٢٨٢- قال في المتن، هشام عن محمد، إثم ابن العرب من الحرم لأنه يقع على غير الصير، وقال أبو حنيفة العرب الزرع لا يصح أن يفقه الحرم، وروى عنه ابن سمانة عن أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمهما الله تعالى، وذكر في المتن، بعد هذه المسألة لو قتل خرواً، وقد نشأ بالأذى أو لم يمتد، فلا كفارة، إن كان أنطع، أو من السود التي تاكل الجيف، وإذا كان صعيراً لا يأكل الجيف، وبأن كل زرع الذي يسمى الزرع، فلا كفارة، وإن كان غريباً سقط ياكل الزرع، ويأكل الحبيب، فلا كفارة.

٣٢٨٣- قال المرحوم في كتابه، ولا يقوم في الحرم، عن الحرم إلا أنه حرم طهراً، ومعنى المسألة في الحرم، فمن يرياً صيداً، لا يقوم عليه في الجراء، معص، لأن الصير في وجوب الجراء عن الصيد، وكونه معلماً ليس من الصيد في شيء، لأن في المتن عن أبي يوسف، ولا يجاوز فيه ساة، وأنشأ أبو يوسف إلى العدة، قال، لأنه خلق، فليس فيه وما أشبهه، ولا في شيء من السباع أكثر من الفداء، قال أبو يوسف، وما لم يكن محو الشوي من النعام، والحرم، وحذر الوحش، فعليه حيمته ما بدت، وكذلك لو قتل حمامة نجي، من صيد، لا يحرم ذلك في إيجاب الجراء، ثم إن الحمامة على اللحم، أو على القيمة بقيمة الذي يؤكل، قال في المتن، وكذلك ما ينجس في بيوت من أصناف الصيد لصاحبه، وغير ذلك يقوم عن النعم، أو على قيمة الصيد التي تؤكل، وفيه أيضاً لو قتل حبة حاملاً يقوم في لحمه، حاملاً وفيه أيضاً، محرم أصحاب أبي في مدينة الإسلام، وقيمت فيها كثيرة، قال أبو يوسف، يعرف عليه في الثكفل، فسمه طين حرم، وفي النسمان لصاحبه قيمته التي يتشرب بها أي قيمته الإسلام.

٣٢٨٤- وفي الجامع الصغير، محرم جمع طه من بطنه الساس، أو دجاجة، فلا

[illegible][illegible]

مذہب محمد ورنہ نہ ہو، اچھوڑ کر اپنے آپ کو مسیحی کہہ لیں، یہ (اچھے) حال
 جہنم کی دھڑکی ہے، اور اگر آپ اپنے رب سے کہیں کہ میں نے اپنے رب سے کہہ دیا ہے
 کہ میں نے اپنے رب سے کہہ دیا ہے، تو آپ کو جہنم میں ڈال دیا جائے گا، اور اگر آپ
 کہیں کہ میں نے اپنے رب سے کہہ دیا ہے، تو آپ کو جہنم میں ڈال دیا جائے گا،

وَبِذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ الْآيَاتِ وَالْآيَاتِ لَا تُفْهَمُ إِلَّا بِذَلِكَ ۚ

ويكتب في كل سنة

[illegible]

نكاحها المثلث إليه، كذا في أشهر الجزل

٣٦٨٨- وفي المتن: إذا صال المحرم لخلاله أضع حد، بمن عس، ففعل فعله
المتكفرون، ولما قتل المحرم محرماً، أو ذماً، أو حراً، فلا عس، عس: حد ثقات في الله عز وجل.
قد ذكرنا أن ما لا يؤكل من صرد الله لا يجاوز طهره الدم، وإنما يؤكل من صرد الغير يجب
في حرامه قيمته بالغة ما يلبس، وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف، ويستوي أن يكون قصيداً
مثل من النعم خلفه، ولا مثل من النعم خلفه

٣٦٨٩- وقال محمد والنسائي رحمهما الله تعالى: ماله مثل من النعم خلفه وصورة،
يجب في حرامه مثل عمة، فيجوز في شبعه أبيه، في حرام الوحن بمرءة وفي قطي
شاة، وفي الأرب عس، كذلك قال أيضاً لا يؤكل ما به من النعم خلفه وصورة،
يجوز في حرامه المثل خلفه، حتى مالا يجب في انصبغ شاة، وذهب لأبي حنيفة من النعم خلفه
وصورة يجب القصة، ومصرع من كتاب لحن شقلى أس، يذهب إلى محمد والنسائي
رحمهما الله تعالى: مثل خلفه هو المثل صورة ومعنى، ونفيه من معنى لا صورة، فيكون
مجازاً، ولا يجوز، في النحر إلا عند مقدار العمل بالحقيقة، أو أبو يوسف وأبو حنيفة رحمهما الله
تعالى مالا المثل معنى وهو العيمة يريد بهذا النص فيه: لا مثل به خلفه - صورة، فلا يبقى المثل
صورة مراداً، فلا يرد إلى جمع بين الحقيقة والمجاز

وما روى عن أصحابنا في هذا الباب أنهم أوجبوا، مثل صوراً، لأنه أنهم أوجبوا
باعتبار الحقيقة، لا باعتبار الصورة والأعيان.

وإذا أوجب المثل معنى وهو الحقيقة عند أبي حنيفة وأبي يوسف، رحمهما الله تعالى
مطلقاً، واعتدوا فيما لا مثل به صورة، ففي رواية أحمد مع الصغير يعتبر مكان القتل في
عشوا منه الصيد، يعم أحكام الصيد للقتل في المكان الذي قتل، إن كان الصيد يباع
ويشترى في ذلك المكان، وإن كان لا يباع ولا يشتري في ذلك المكان ففي أقرب الأماكن من
ذلك المكان يباع فيه ويشترى، ولو اختلف المكان يكتفى بقتل من نفسه للقباس، لكن اعتبر
التي اتفقا لقص، وفي رواية لأصل اعتبر للكن والبراءة في حرام بيعه لقصيد، وهو
الأصح: لأن قيمة الصيد كما يختلف باختلاف المكان يختلف باختلاف الرقاب، ثم إذا ظهر
منه الصيد يطرأ له نكاح من "مضى قاتل القاتل بالخيار" إن شاء أحدى بها، وإن شاء اشترى

محرم، أو أكل من حلال أنه لا يبرأ من شيء سوى الاستعانة به أو أصاب خلال حبسه في محفل
ودحه، لأن من لم يحرم أن يأكل، وبه ورد الأثر عن رسول الله ﷺ ' هذا يراى حكمه من
الهيبة

٣٦٩٣- حبنا إلى من حكم لمخافة، قال محمد رحمه الله تعالى في الأصل المحرم
إذا حوج حبساً إن علم يؤمنه بعد اجترأه عليه، بل هو، وهذا طاهر، وإن علم أنه يرى من
لمخافة فهو على وجهين

إذالم يمس لمخافة أثر، فلا شيء عليه هكذا ذكر شيخ الإسلام في مراحه، وذكر
شمس الأئمة السرخسي في شرحه أن هذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى،
وإما عيسى بن الوليد بن يوسف حبس الله تعالى يلزمه حمله، باعتبار ما أُصِل من الأكم إلى
الهيبة، وهذا لا خلاف يظهر من اختلافهم في الصيد المملوك، فإنه حر، حرسان، وبما من لمخافة
على وجه لا يمس لها أثر، وأما إذا نفي لها أثر، "صمى الضمان عبداً، وبما عاب عنه، ولم
يأمر الله به، حر، حر أو بر، فيعاقب أن يلزمه التقصير لا غيره، كما في الصيد المملوك
وفي الأسحسان يبرمه جميع أئمة الفقه، لأن ضمان العبد يثبت ملكاً للعالم، حتى
وجب على العبد، أو العادة، ويجب من وجه ودون وجه بترجيع حسب الزحوظ احتياطاً،
بخلاف الصيد المملوك، لأن الواجب هناك في حق المملوك أو حقه العبد، لا يجب مع ذلك

٣٦٩٤- وفي ضمنه يبر من الوليد عن أبي حنيفة رحمه الله محرم غيبه على
عبي حبيته فابصب غيبه، ثم ذهب النجاشي، أو تكف بيش صيد، ثم بيت ريشه، فحله طعام
وتصنعه به، في المربع الصغير محرم شوي يمس به عبده، حر، لأنه يفتنه بئشيء".
وهو أصلي الصيد، وبطل حكم الصيد احتياطاً، فيلزمه وبه صيداً، قالوا هذا إذا لم
يكن أبيه مزاراً، أما إذا كان مزاراً فلا شيء، لأنه إذا كان مزاراً، فهو ليس بأصل الصيد،
وكذلك أنه كسوها، فعنه حر، مثله تكسر، في الأصل، فإن كان قد فرح صيد، إن علم
أنه كان متأكلاً، فكسر فلا شيء، عبده، وإن علم أنه كان حياً قبل الكسر فعليه صيد، لأنه أتلف

(١) كما في رواية الترمذي في الفقه، صيدكم حلالاً وإنه حر، ماله صيدوه لو شهد
لكم، جامع الترمذي ٧٧٤، ومعه في الفقه ٣٧٧٨، وفي زاد ٤٧٧

(٢) كتب من ربك وم

(٣) كتب من رب

(٤) هكذا في الأصل لمن العرف بالمأثري

من هو صيد، وإذا لم يعلم به كان حلالاً أو ميتاً، هل له قيمته، استعدان احتياطاً

٣٠٩٥- قال في الأمر: «وكذلك إذا ضرب بعض طير، وطرح جثته ميتاً، ثم مات، فبهره جزأهما صيد، حذره تعالى: «لأن ضرب سبب صالحيه، وقد ظهر غيبه، فيحتل به صيد» وإنما لم يمتدح له أخذ طير بالشفقة، إنما إلى غير من هذا بين الصياد، لو احتل صيداً ميتاً، فإن ضرب على امرئه فألقى حباً ميتاً وميتاً، بما وجب هناك صيداً الأم، لا يجب صيد، الخبر: «لأن الخبر في حكم جزأ من طير، لأن من وجده، وفي حكم النفس من وجده، وحراه الصيد على الإحصاء، ثم حذف صيداً» «وأنجب حلت الخبز» «بأن نادى الصياد أنو ارجع على العباد غير نسي على الإحصاء، فلم يترفع حلت النفس في الخبز، لم يوجب صيده»

٣٢٩٦- وفي إجماع صيدين: إذا حلت لزيد صيد بمرء آخر، فبهره: «لأن القتل سبب لحرية الصيد، فيعطى حكم الصيد إذا سوى حراده فعليه حراه، ولو سعى عمرى يربح إذا حلت عمر أسنطه، فعليه ما عصى العتق فيه، وقد نسخ ما عصى عمرى الله تعالى عنه كما قال عمر، حرم من حراده، وإذا أتى صيده أمه صفة، إذا ملكه، إلا أن يصور ذلك عند أداء الصيدين، كما في صيد الأيوبي»

٣٢٩٧- قال إن نافع هذه الأشياء، بعد ذلك جلاء، ولكن يكره، أي يجوز لفه طرفه به هذه الأشياء، بمرء صيد، أو بعد الحرمة، وأقرب صفة، ثم دعى اللحم، حيث لا يجوز، وتفريق ثم تعيد جعل اللحم، وقد عصى عنه نسخ شرعى، وثم يوجب صيداً، ومع اليد لا يجوز، أما هذه الأشياء، ثم يفتن صيده يديج شرعى، فلا يصح منه، فقد ملكه بالحرارة، يجوز البيع، وأما ذكره، فلا يوافق من يوجب بطلان النفس من صيده، ولكن صيد ولا بأس بالشترى ثم يقطع به من حيث الشك، فيجوز البيع، فإن لا يجوز به، لأن الحلق في حلق البيع، يجب لا لا بأس به، لأن لا ينظر في الناس إلى صيده، وقد عصى لا بأس به من حلق الشترى.

٣٢٩٨- وبه كان الصياد يبيع صيده قماراً، فعليه الحرمان، لأن الصياد محرم بإجماع، فيقتل الصيد بغير حائز غيبه، فبهره حرماناً له.

(١) هكذا في م ر ف، وكان في الأصل: لعله

(٢) هكذا في م ر ف، وكان في الأصل: صيده

(٣) هكذا في الأصل، وفي نسخة: لا يجوز بيعه إلا بالشفقة

نوع منه عوفى على قتل الصيد

وهو الدلالة على الصيد

٢٢٩٩- ممنوع من بحر على قتل الدابة على الحرم، بحر منه الدلالة على الصيد

لأنه لا يملكه، لأن الصيد هو الدابة، وبقائه بحر منه، وبقائه بحر منه، وبقائه بحر منه

والدابة ما دام على الدابة، والدابة لا يملكه، والدابة لا يملكه، والدابة لا يملكه

نظير الأكل والنقل، وإذا كانت الدابة على الحرم، فلا يملكه، فلا يملكه، فلا يملكه

ولا يجوز أن يملكه، لأن الدابة على الحرم، فلا يملكه، فلا يملكه، فلا يملكه

حرم الصيد الذي فيه بحر منه، ذكره في الأصل، والله تعالى أعلم بالصواب

هذا صاحب أبي نعيم

٢٣٠٠- من الممنوع من بحر الدابة على الحرم، فلا يملكه، فلا يملكه، فلا يملكه

لأنه لا يملكه، لأن الدابة على الحرم، فلا يملكه، فلا يملكه، فلا يملكه

يعتبر أن الدابة على الحرم، فلا يملكه، فلا يملكه، فلا يملكه

هذا لأن الدابة على الحرم، فلا يملكه، فلا يملكه، فلا يملكه

نعم، والله تعالى أعلم بالصواب، والله تعالى أعلم بالصواب

والقضية أن لا يكون الدابة على الحرم، فلا يملكه، فلا يملكه، فلا يملكه

لا يكون مضاعفاً إلى الدلالة

لأنه لا يملكه، لأن الدابة على الحرم، فلا يملكه، فلا يملكه، فلا يملكه

عنى ذلك أن الدابة على الحرم، فلا يملكه، فلا يملكه، فلا يملكه

لا يكون مضاعفاً إلى الدلالة، لأنه لا يملكه، فلا يملكه، فلا يملكه

لأنه لا يملكه، لأن الدابة على الحرم، فلا يملكه، فلا يملكه، فلا يملكه

لأنه لا يملكه، لأن الدابة على الحرم، فلا يملكه، فلا يملكه، فلا يملكه

لأنه لا يملكه، لأن الدابة على الحرم، فلا يملكه، فلا يملكه، فلا يملكه

لأنه لا يملكه، لأن الدابة على الحرم، فلا يملكه، فلا يملكه، فلا يملكه

لأنه لا يملكه، لأن الدابة على الحرم، فلا يملكه، فلا يملكه، فلا يملكه

واحد منهما حر، ذكره في الأصل

والله تعالى أعلم بالصواب

والله تعالى أعلم بالصواب

والثاني محرمه ذكره جلالاً على الصيد، فحسب القتل، بمعنى الذل فيمنته، ولا شيء على الخلفاء، ذكره في الأصل أيضاً

والثالث جلالاً على محرمات على صيد، واختلاف في الحرم، يقتل المحرم للصيد، وليس على الخلفاء الجهره في موت أي حيله وليس يوسف رحمه الله تعالى، رثولها، ذكر في الجمع الكبير، وهكذا ذكر في المحرم من بني حيله، وفي الهروي نقل على جلالاً نصفه

١- ٢٢- محرم أي صناديق موقع لا يفتقر عليه. قدس محرم آخر على الخريق إليه، فدفع فخته، كذا على المال آخر، لأن دلالته على الطريق كدلالته على الصيد، وكذلك في أن محرم ما رأى صيداً من غير، ما قبل رجل يطفه، فذل المحرم على باب الثمار، فأنه وفيه، فعلى المحرم جرمه، وذكر في ثوري محرم صيد أي موضع لا يفتقر عليه بوجه من الوجوه إلا أن يرمي شيء. فذاً محرم آخر على فوس وساب، ودفع ذلك إليه فزعه فقتله، فعلى كل واحد منهما آخر.

٢- ٢٢- محرم - تعذر من محرم مكينة، أربع صناديق، ماء، راء، مدح، وشبهه فلا حرمه على صاحبه سكتن وفي الخبر أن عليه جرم، قال الشيخ أبو الحسن في الثماني ما ذكر في الأصغر محرم على ما إذا كان، فغير يفتقر على ذبحه بغيره، يعني كما ذكر في الخبر، وفي الأصل نوامير المحرم محرم يقتل صيد، وذلك عليه، فلم يفتقر على ما عليه، يعني كل واحد منهم حرمه كمال حيثه، ولو خير محرم محرم يهينه فلم يره حتى أخيره محرم حرم، فلم يصدق الأول ولم يكذب، ثم حبب الصيد وقتله، كذا يعني كل واحد منهم، ثم سب محرم محرم أبو محرم، فقال قل له إن دلنا يقول لك في هذا الموضع صيد، يدفع فخته، فعلى الرسون والرماس، والقاتل، على كل واحد فخته الصيد، وإن كان الرسون به يرمي، ويعلم به، فلا شيء على أحد، إلا الأثر في منعه الجهر.

٣- ٢٢- ولو أن محرم أن يرى صيداً، فقال فرحل، خذ ذلك الصيد من وكره، وهو يرى صيداً واحداً يعني يسير، فمعنى ذلك فرحل واحد ذلك الصيد، وصيد آخر كان في ثوروك، فإن على الأمر الجرم، أي يذبح أمر فيه، ولا شيء عليه في الآخر، ذكره مستم عن أبي يوسف رحمه الله تعالى، وذكر مسلم أيضاً عن محمد في محرم أشار إلى جرمه، ولم يكنوا وأوردوا إلا من دلالته فأحرمه، يعني الذل لكل جرمه، لأن لا يمنع ذلك، فعلى دم

نوع من في الحرم يقظ إلى مينة ومدينة

٢٢٠٩- وروی الحسن بن رید: إذا اضطرر إلى ميتة رخص، قال أبو يوسف: يذبح
 الضئيل ويكفر، وبه أحد الثوريين. وقال أبو حنيفة ومحمد وروى رحمهم الله تعالى: يكفل الميتة
 ويذبح الضئيل، لأن في أكل الميتة تركب محصورين، تركب الذبائح، وتركب أكل الميتة
 لأنه ميتة حكمة، وإن اضطرر إلى ميتة وإلى ميتة ذبحة محرمة، نعم، ذبوح ميتة ذبحة ذبحة ذبحة
 صحت ياكل الميتة ولا ياكل الميتة، وإن وجد ميتة واحدة، وأكل الميتة ياكل الميتة
 يركب الميتة، لأن في أكل الميتة يركب محصورين

[illegible]

يَوْمَ مَنَعْنِي الْحَرَمَ شَرِّكَ عَيْبَرِي وَيُفْتَالِ الْعَيْبَرِ:

٣٠٦- قد اشتركت، حرماناً في قتل عبيد، فعلى كل واحد منهن نصف قيمة كفاية: لأن الواجب على كل واحد منهن، وحرمان الكفارة لا يتجزأ، وإن كان الصبي مملوكاً للأسي، فكذلك الجوارء، فما يعود إلى حق الله تعالى، ويصرف إلى العصاة، ويهرمان قيمة واحدة لمالكه؟
الأناس يجزئ ثلثها بدلاً؟
الحل، واكتفى في سهم واحد وهو خير من جني ملاءة جل خطأ، فمضى كل واحد منهما كفارة [على خطئه، وقيمة واحدة مماثلت بينهما، ولهذا قلنا مالاً للحر من الله تعالى بصفه بالصوم، وهذه أماره كونه كفراً، محرماً أخذ صداق، وقتله محرماً آخر في يده، يعني أن كل واحد منهما حر، أما لأحد لأنهما على الصيد بدالة الأسي، فإنه ثبت بد عليه، وأخذ وهو يحجب عنه وأما لثاني فلأنه يقتل بحر جواب الأسي، لأن جواب الأسي بالأخذ كونه كفراً غير الحكم بالانقلاب للصيد، وما يجوز مال الأخذ

(۶) مکملاتی سے مراد یہ

— ۱۹۹۹

(۴) روضہ = در اللہ میں جنت۔

وإن قتل بغير ذلك فهو ثلث، والقسم حاكم لأشد على ما عرفنا، ثم لأحد يرجع على القتل بما يخصه؛ لأن سبب ميث يقصد في حق الأخذ هذه جد، هو الأحد، لكن لم يثبت أنه الملك فأنح وهو حر، حرام القصيد، وهو أنانح حصص الصيد، فلا يظهر استباح في حق بدله، لأن الأصل ما لم يملكه.

فوق في لبس الخيط.

٣٣٠٧ قال محمد رحمه الله تعالى في الأضاح لا يلبس المحرم قميصاً، ولا قميصاً، ولا سراويل، ولا قسوة، ولا حجب، به ورد الأثر عن رسول الله ﷺ، رواه ابن عمر^(١)، وعاد كره من الخوارج في اللباس، يحملون على ما إذا وضعه على منكبيه، وإذا خشي به في كعبه، ويره فو لم يردده، فأبى وضع على منكبيه، ولم يدخل يده في كعبه، ولو يره فلا بأس به، عساه لأنه تحس الرد، والأضاح لا يحرم مخرج عن نفس الخيط على الوجه المأثور، حتى لو أثير بالبر الحويل، أو تدي بالقميص أو شاح به، بأن أوجاهه بحده جس، والفتاء على كعبه فلا بأس به؛ لأن في غير المصداق يحتاج إلى تكلف عند استعماله، كما يحتاج إلى تكلف حفظ الأثر.

٣٣٠٨ ويكره المحرم أن يشرط الخيط على طيبه، ويكره أن يكره له أن يشرط على طيبه، لأنه لا يحتاج في ذلك في حلقه إلى تكلف، فإنه خيط، وضع هذا لم يعمل ذلك لاسيما عليه؛ لأن المحرم عليه الخيط، ولم يوجد، فلا يلبس الخيط ويرى كما لا يلبس الخيط، وإذا لم يجد يدي له ختم، فطبعها أسفل من الكعبير، وتفسير تكعبها على طبعها لموضع في وسط القدم عند عقده تراك، وإنما أمر بثلاث بصر في معنى الخيط، وإذا لبس المحرم الخيط على وجهه بعد يوماً إلى ثوبه فدهم، وإن كان في ذلك فعبه صدقة، وعصر الكرم صدقة، وهذا نصف صاع من رطل، وكذلك كل صدقة في الإحرام غير مقابلة فتسبرها هذا، لأن من مثل القميص والخمار.

٣٣٠٩ ومن لبس في الإحرام عيصاً ذكر اليرم عليه دم من قول أبي حنيفة الأول،

(١) كعبه رواه البخاري ١٦٤٢، ومسلم ٢٠١٢، وأحمد ١٧١٣، والشافعي ٢٦١٨.

وغير ذلك ١٥٥٤، وابن ماجه ٢٩٢٠، ومالك في الحديث ١٦٢٤، وبخاري ٧٣٠.

٢٣١٨- ذكر القذوري في شرحه . وإن جامع وكان معزاً بانعمر ، إن جامع قبل الطواف بعد عمره ، ومضى من سباده^(١) ، وعليه عمره مكابها ، وعليه دم بعمره النساء ، وإن جامع بعد الطواف لا نفس عمره ، وعليه دم بعمرته النساء ، وكذلك إذا جامع بعد ما طاف أربعة أشواط لا نفس عمره . لأنه أتى بأكثر الطواف ، ولأنه حكم الكل ، وإن كان عازياً ، وجامع قبل أن يطوف بعمره^(٢) ، وعمرته وحجته ، ونقص ليدها ، وعليه حجة وعمره من قبل ، وسقط عنه دم القيران . رحب نكرأ على ما اتفق له من يهكون صحاحين في سفر واحد ، ولم يبق له مكان صحيحان . وإن جامع بعد ما طاف بعمرته من الوقت بعد حجة ، ولم تعد عمره ، وعيه وسن ، وعيه قضاء الحج أس قان ، وسقط عنه دم القيران . وكذلك إذا جامع بعد ما طاف بعد ما أربعة أشواط [بعد حجة ولم يعد عمره]^(٣)

٢٣١٩ وإن جامع بعد ما ركب بعمره لا نفس عمره ولا حجة ، وعليه حرور لحجة ، وشقة لعمرته ، وإن زوجه دم القيران ، لأنه انتهى مكان صحيحان في سفر واحد . وإن كان مشتتاً فإن لم يسو الهدي مع نفسه فحوائف فيه كالطواف بالمقر : الحج ، والمفرد بالعمره ، وإن ساق مع هه فهو المذنب سو ، هكذا ذكر شيخ الإسلام الشيخ الإمام الأجل معروف به حراره راده وحمة الله تعالى ، ولم يره بهذا النسوة في حق جميع الأئمة ، ألا ترى أن القارن إذا جامع قبل أن يطوف بعمره ، بعد عمره وحجته : (لأنه في إحصاء الحج والعمره جميعاً ، والنسبة) إنما جامع قبل أن يطوف لعمرته نفس عمرته لا غير ، لأنه لم ينسب شاعراً في إحصاء الحج ، ولذا أراد به النسوة في حق بعض الأحكام . وهو سقوط دم حجة من جميع قبل الطواف لعمرته ، أو من الوقت أ^(٤) مرة (أو بدم التمتع من جامع قبل الوقت مرة)^(٥) ، فإن سوي الهدي مع نفسه بعد من ينحلل بين النكاح على ما سبق ، فيبقى في إحصاء العمره^(٦) كما كان : فإذا شرع في إحصاء الحج وجمع ، فإذا حصى على إحصاء

٢٣٢٠ والنوطه في الذكر لا بعد الحج ، ولا العمره في إحدى روايه عن أبي حنيفة

(١) حكاه في ذا رمي بها الحج ومضى من سباده

(٢) ثبت في ب

(٣) حكاه في م . وكان في الأصل ولا يقع

(٤) قرأ في م

(٥) ثبت في م و ط

(٦) وفي م : يعني في إحصاء العمره عليه

فقد انتفت حجة^(١)، وأن مقصودنا في قصد الحجة، وهذا الثالث حقيقته من محققين الزجر، وإنما سقط عيبه، وإدراكه بغير مقصود أصلاً، وأنه ليس بهذه الصفة فلا يسلط إشارته، ولو خلق لأطهر، أو حتى أختص، فعليه دم، وكذلك إذا صب أو أظلم بيورة؛ لأن الحكم^(٢) كل واحد منهما ملبس من الراحة، وأن حتى الرتبة كلها معب دم؛ لأنه حتى مصوباً للراحة

٣٣٦٤ - قال في الجامع الصغير: وإذا خلق من رأسه أو غيره نكح، أو بهما، فعليه دم قال في الأصل: إذا أخذت خبثاً لرأسه فعليه دم، لأنه حين مصوباً للرأس فقال: إنه^(٣) ذكر في الأصل: عند لأحد، وإنما تناول الخلق والتعصير، وذكر حكم الثالث، ولم يذكر حكم ما دونه وفي جامع الصغير ذكر فقط الخلق، وأنه لا تناول التعصير، وذكر حكم ما دونه الثالث وهو الربع، وإنما أوجب الدم بخلق الربع، لأنه يعمل عمل خلق الكل في العنق الرحم لعدم، وهو الإتيان بالكلمة والتعصير، أما في الرأس فإلا عامة العرب يعملون التواصي ويتركوا الباقي، والأتراك يخلقون وسط الرأس قدر الربع، فيه يقع وضعهم عادة، أما في اللحية فلا النجاسة إذا طالع قد يوجد من ربع أو الثلث، حتى لا يبنى إلا قدر خمسة، وأنه يحط بخرقة^(٤)، وهو عادة أهل العراق (مكررنا^(٥)) رهاً كمالاً

٣٣٦٥ - وإن أخذ من شارب، فعليه حكومة عدل، هكذا ذكر في الجامع الصغير، ومحتد أنه يظهر من هذا ما عرفت كم يكون من ربع اللحية، فيجب عليه الفسدة فلو ذلك، حتى إنه إذا كان غير ربع اللحية، يرميه ربع قيمة الفسدة يصدق ب، هكذا ذكر في الجامع الصغير وذكر في الأصل عبر^(٦) هذه المسئلة وقال عليه الصلوة، يحتمل أن يكون للرب

(١) ثبت من ب

(٢) وفي ب حلا

(٣) هكذا في م

(٤) هكذا في ب و ب م م، كما في الأصل فلا يرد عليه دم، بل لا يؤخذ منها

الربع أو الثلث، حتى لا يلقى دمه فيه، وأنه يحط بالرب

(٥) وفي ب و ب م م مطلوب للرقة

(٦) ثبت من ب و ب

(٧) هكذا في الأصل، ب و ب م م م، وفي م: لم يكن

(٨) هكذا في ط م م، وكان في نسخة السج التي عطا، ع

الصفحة على سائر النكاح ، وما حلت في النكاح كونه يدمم الدم ، كذا روي عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ، أنه قد أصحبتنا رحمته الله تعالى ، قال الشيخ (دام سوس) لأئمة السرخسي ، ولا يصح له لا يدمم الدم ، لأنه طرف من أقدار النكاح ، ويوجب الثلحية كغيره وحده ، وأنه يزوج الكفر ، وما دون الأربع ليس له حكم النكاح ، فلا يدمم الدم ، بل ينفقه المصداقة

٣٣٣٦- قال في الجامع الصغير عقد هذه النكاح ، أنه حين عتصوا كسر لا يملح اندم ، وإن حلي بعضه فبعضه ، وأراد به العقد ، والسائل ، ولا يملح إلا بعض عمل النكاح في العقد ، دون الرأس ، والجنب ، وقد ذكرنا أن يحل ربع رأس النكاح بدم الدم ، وهذا لأن الربع في الثاني رعد ولا يملح عمل النكاح في العدة ، إذا لم يدمم على الأعضاء يعني هو لا يفتقر على ربع ، ولا يفتقر إلى رأس النكاح على ما

٣٣٣٧- وفي نسخة : إذا دم الدم من النكاح - الدم - وهو ربع ، وفي نسخة : فيه دم ، وإن كان النكاح من الدم ، فتدركه أو أكثر فعليه دم ، وإن دم الأكل من طعام لذلك نصف صاع ، وفي ذكر من صاع ثلثا ، يوجب الصاع ، فإن لم يكن من طعام مسكين - أحد نصف صاع من حنطة ، وقد مر هذا

٣٣٣٨- ولو حبل من ثلاث ، أو أحد من أربع ، لا يدين ، ثم ما شأنا عما خلافاً لما في حله الله تعالى ، وعلى هذا اختلاف إمام الحرمين مع ما ، وأما من قد روي صحراً ، ويوجب من صحري رأسه إذا كان صحراً ، لا يدمم ، لأنه هو الله صود من خلقه وهو الرأفة ، وقد حصل له ، وإذا دم من صحري محرماً أو حلالاً ، فوطيه طيب ، فلا شيء عليه إلا لصاعاً ، وكذلك إذا قتل قطة على غيره لا يدمم من

٣٣٣٩- في لاس حلل للجد رأسه بغير عذر أرى دماً ، لا يدين هذه ثلاثة أيام ، ولا فعل دم بعد تحرير النكاح ، على ما سأل في نسخة حسنة من محمد رحمه الله تعالى ، إذا سأل من صحري للحرم ، أو حله من صحري ثلاث شعرات ، فعليه كف من حماء ، وإن كان قتل حرة فعليه دم ، دم دم قلب لحية ما قتل حرة؟ ، دم العسر من شعر الفحة - أرى رأساً ، وهو البصا ، خير من الفحرة ، حنق

(١) وفي نسخة : أنه قد يدمم النكاح

(٢) وفي نسخة : هو

(٣) في نسخة : هو

أصبغاً واحداً، فعله طعام منكبر وقال أبو يوسف عليه من ذلك قبضه من طعام المحرم إذا علم أن ظاهر حلال أو محرم، بغيره ما شاء عندنا، وعلى المقدم الظاهره الدم إذا كان محرماً لا ذكر في الحلق

نوع منه في الدم ولطيبه، والحضاب

٢٣٣١- يجب أن يعلم بأنه المحرم يتنوع على قسمين الدم والطيب، قال عنه فصوله والسلام في صفة جناح الخناج الشحش الثعلب، وقال عنه العلاء والسلام، ويتنوع شعاً محرماً من كل فج عيسى، ويستعمل الفحص والطيب بين هذه العبد، وإذالة حمة العيادة مكروهه، منع [المحرم من استعمال الفحص والطيب لهد، قدنا استعمل الطيب، فإن كان كثيراً فحماً، عليه] الدم، وإن كان بللابة الصلحة، واختلف في شايح في الحد الفاصل بين القليل والكثير، وإن استعمل لأختلاف عبارات محمد، فمن بعض المواضع جعل حد الكثرة عسواً كبيراً، فقال: إذا حبس الرجل لحية أو راسه، أو حبس امرأة بدها أو رأسه، بالحناء، ففيه الدم، وفي بعض المواضع جعل حد الكثرة من منس الطيب، فقال: إذا اكحل للمحرم يكحل فيه الطيب يكفه، بصدقة ما لم يعمل ذلك مراراً، يرد على ذلك مراراً فله الدم ٢٣٣٥- وذلك في المحرم إذا منس الطيب، أو استعمل الحجر، فأصاب يده أطرافه، أو كان ما أصاب يده كثير، ففيه الدم، فبعض مشايخنا رحمهم الله تعالى اعتبروا الكثرة بالعصو فكبير نحو الصعد، وقالوا: إذا طس ففقد، أو السأي بمره الدم، وبعضهم اعتبروا الكثرة بريح العصو الكبير، فقالوا: إذا طس ربح السأي، أو الصعد يكسبه بمره الدم، وإن كان أقل من ذلك يدره بصدقة، والتقية أبو جهم رحمه الله تعالى اعتبر القلة والكثرة من منس الطيب فقال: إن كان الطيب في نفسه بحيث يستكره الناس، ككثف من ماء الورد، وكثف من الصندل أو العاليه فهو كثير، وما لا فلا، قال الشيخ لأمام سبب الاتمه للصروف - تحول لمرادته وحمه لله تعالى - إن كان الطيب في نفسه قليلاً، إلا أنه حبس عسواً كاملاً،

(١) كما في روضة البرقدي ٢٩٤٤ وأما حجة ٢٨٨٧

١٢٦ ذكر الحديث المشاهد العراقي في سريخ أعقاب الإحصاء رتبة، وبه يقول الشيخ في الطروالي رواد حتى أنه جازر سب غير من كل فج عيسى، وقال أخرجه الحاكم، وذكر أيضاً السجدي في كتابه زاد المعاد في الصبر رقم ٦١٨، كما ذكره القسطنطيني في مجمع الموائد ٢٣٦٨

(٢) ما بين الممنوع من سببه من الأهل والنساء من ظوم وب

و این است که: میفرماید: «و من قرأ القرآن لم یضل» و این کتاب خطی است که در آن آمده: «و من قرأ القرآن لم یضل» و این کتاب خطی است که در آن آمده: «و من قرأ القرآن لم یضل» و این کتاب خطی است که در آن آمده: «و من قرأ القرآن لم یضل»

و این است که: میفرماید: «و من قرأ القرآن لم یضل» و این کتاب خطی است که در آن آمده: «و من قرأ القرآن لم یضل» و این کتاب خطی است که در آن آمده: «و من قرأ القرآن لم یضل» و این کتاب خطی است که در آن آمده: «و من قرأ القرآن لم یضل»

۳۰۴ - در حدیثی که در آن آمده: «و من قرأ القرآن لم یضل» و این کتاب خطی است که در آن آمده: «و من قرأ القرآن لم یضل» و این کتاب خطی است که در آن آمده: «و من قرأ القرآن لم یضل» و این کتاب خطی است که در آن آمده: «و من قرأ القرآن لم یضل»

و این است که: میفرماید: «و من قرأ القرآن لم یضل» و این کتاب خطی است که در آن آمده: «و من قرأ القرآن لم یضل» و این کتاب خطی است که در آن آمده: «و من قرأ القرآن لم یضل» و این کتاب خطی است که در آن آمده: «و من قرأ القرآن لم یضل»

و این است که:

۱) این حدیث در کتاب «الاحادیث» آمده است.

۲) این حدیث در کتاب «الاحادیث» آمده است.

أدته حرث، ويستعمل به قال من الأملى ولايته البصج، والخيري، والريث قال: لا
هذا طعام وطيب، بمن الرث طعام وطيب من حيث أهل الطب، فداه يستعمل على وجه
الطبيب، فلا يظهر حكم الطب بخلاف المنسحب وأمثلة: لأنه طب نفسه

الفصل السادس

في صيد الحرم وشجره وحشيشه، وحكم من مكة

٣٣٤١- أما حكم الصيد فنقول: فكل صيد الحرم حرام، لا ما أسماه رسول الله ﷺ في قوله: «خمس من الفرائض»^(١) وهذا لأن التشديد في صيد الحرم بسبب الحرم، قال الله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ حَرَمًا آمِنًا وَيُنْخَلَطُ النَّاسُ مِنْ حُرَّتِهِمْ؟﴾^(٢)، وأثر لبث الحرم في الحرم، وهذا منه الصلاة والسلام على الحبيب المصطفى، ولا يضر صيده^(٣)، وفي القتل تبيع الصيد، فيكون حراماً، لأن مثله حلال فعليه جراه^(٤)، لأنه تلف محلا آمناً، ويجوز فيه الطعام، فإذا أراه الناس أخرج الطعام عن قيمته قومه، ثم أخرج^(٥)، لكن مقرر صنف صاحب من حنابلة، أو صنف من شيعه، ولا يجوز فيه الصوم عند، وهو مذنب عثمان رضي الله تعالى عنه^(٦)، لأن صمان صيد حرم بلل محض، لأنه وجب باعتباره وصف في الحل، وهو الأمن الثابت للصيد بسبب الحرم، وصلى الأمن الثابت^(٧) للصيد بسبب الحرم منزلة ملك الأدنى في الحل، ولا مدخل لتبعيه^(٨) في أهلك للحل، لأن أمدال المحل [يحب]^(٩) أن يكون مثلاً، ولا تماثل بين الصوم وأمال بخلاف ما يجب على المحرم، لأنه حرام، وكفاية فيه معنى الدلية والصوم إن لم يصح بدلاً [يصلح]^(١٠) كذا.

٣٣٤٢ وأما الهدي فقد ذكر القسري رحمه الله تعالى أن له رواية: «في رواية لا يجوز» وفي رواية أخرى: «ذكر شيخ الإسلام» أن في رواية أصحابنا يجوز، وفي غير رواية

(١) قد تقدم بحرجه

(٢) المكيون ٢٢

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه (١٧٣٥) وابن عري في صحيحه (١٥٨) والبيهقي في سننه (٢٨٩٦) والبيهقي في الكبرى (٩٧٢٤)

(٤) حكاه في المسخ الموجوده هنا، وكان في الأصل نظم

(٥) وفي ط المسخ

(٦) وفي ط المسخ

(٧) كتب س ب

(٨) ما بين الخطرين ساعد من الأصل والفتاوى ط ومرف

الأصول (لا يجوز) على ظاهر الرواية كما ذكره قسح لإسلام، وعلى إحدى الروايتين كما ذكره القنوري، سوى أنه من المحرم من حي الهندي فيجوز الهدوء بينه، وعلى غير رواية الأصول كما ذكر شيخ الإسلام، وعلى إحدى الروايتين كما ذكره القنوري مرقى به ومن المحرم، والصحيح هو الثاني.

ووجه ذلك أن جواز الهندي من حي المحرم على موطئة القياس، لأن نجاسته من المحرم من حيث لواقعة الدم، ومن الهندي إراقة الدم فيمكن تجديده في حل فيه المحرم قياساً عليه بخلاف الصوم؛ لأن عدم إراقة الدم في حق المحرم كان على خلاف القياس، لأن الختلاف من المحرم بإراقة ما هو مال، ولا إراقة من الصوم ولا مثاليه، فلا يمكن قياس صيد المحرم على المحرم، لأن الواجب على المحرم كفارة، والصوم سريع في الكفارة؛ لأن المسألة بين الكفارة وشبهها ليس بشرط؛ والواجب في صيد المحرم بدل من بعض، ومثاله في الأبدان للمنفعة شرط.

٢٣٤٣- وصورة الهندي في هذا الباب أن يتسرى بيمينه يميناً ويمنعه، ويتصدق باليمين على الفقراء، ويدع الحرس من رداء رحمه الله تعالى في سائعه، فقال ينظر إن كان من جنسه وده يمينه حراً، وإن لم يكن من جنسه وده يمينه حراً، فطيه إلى يتصدق شمام لنفسه ويهجره. قال الفقيه أبو القاسم الناطقي وذكر شيخنا أبو عبد الله المحراني في مسائل صحابا روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يسر الحرس قال وكان يقول في القدر من إن كان يمينه الهندي عند البيع قدر قيمة الصيد، ثم يبيع باليمين قيمة من قيمة الصيد حل، ولا شيء عليه ثم يصدق في ظاهر رواية الأصول، وإن كان محرماً واختار الهندي، إن كان عند البيع من الهندي حب قدر قيمة الصيد المبيع، لا شيء عليه من نقصان. وإن كان أقل من دج، وعليه تمام القيمة، مما يبيع جدر بقدره، والزيادة يصدق بها على الفقراء، فراهم، وطعاماً، وصيام بقدره، وإن اختار الهندي دفعه في المحرم، ولو بيع حارج المحرم بيمينه، إلا أنه إذا سرق لحمه بعد البيع، وقد كان المبيع في المحرم، فليس عليه بدله، وإن كان المبيع خارج المحرم، فعليه بدله إذا سرق، هكذا ذكره الناطقي في أحسنه.

٢٣٤٤- وإن قتل محرم صيداً في المحرم، لا يجب عليه لأجل المحرم شيء، ويجب عليه ما يجب على المحرم، وإذا اشرك حلالاً في قتل صيد المحرم فعليه جرم واحد، وكذلك

(١) ما بين المنع من الأكل والابتعاد من المحرم

(٢) وفي كتاب في الكفارات

إذا اشتركا في قطع شجرة حرم، ولو اشترك خلالا وحرم في نفس شجرة الحرام - فالحرام للحريم
جزءه كالماء، وهو جمع النجاسة، وعلى الخلال النجاسة لأن الواحد من حق الحريم قبله
الإحرام، أنه لا ينجس، فالواجب في حرم خلال ذلك المجرى، وأنه نجس، ولا يأخذ خلال
صيفا في الحرم، فله خلال في شجرة، فكل واحد من شجرة حرام، لأن كل واحد منهما
مختلف الصنف، أحدهما بالأحد المقتضى الأمن، والآخر بالقتل، وفارق صيد، على غرض
سجده في الحرم، وأما في الحرم، لا ينظر إلى شجرة، بل ينظر إلى موضع
الصيد، فإذا كان في حرم حرام، فإنه لا ينجس في الحرم بعد، وأما

٣٣١٥- ولو رمى صيدا بحصاة في الحرم، ونجسه في الحرم، فله خلالا في الحرم، لأن قوله
بالموت، ولو كان بعض النجاسة في الحرم، ونجسه في الحرم، يوجب حرمه لغيره لحياله،
وهذا إذا لم يكن الصيد شاة، فإذا كان شاة وهو نجس في الحرم، فهو حرام، فهو صيد
الحرم، لأن قوله في حال حرم بجميع البدن، فإذا كان جزء من بدن في الحرم، جعل صيد
الحرم اشتراطا، وإن وصل خلالا كبد عن صيد في الحرم، فإنه لا ينجس، لأن كل واحد من
يكن عن الحرم، ولكن لا ينجس، وهذا الخلل يعلق بالبدن، ولذلك فعل
الكتاب، غير أن فعل نجس به، يوجب أن يرسل بأحد الأركان، فاحرم في حق صيد
الصيد حرمه إلا بدنه، في حرمه خلالا للأكل عملا بسبب حديث

٣٣١٦- ولو رمى خلالا إلى صيد في الحرم، نجس الصيد الحرام، فإنه نجس لهم في
الحرم لا يلزمه إخراج الأركان من الحرم، فإنه نجس، ولكن لا ينجس، وهذه المسألة
في المسألة السادسة من أصل أبي حنيفة رحمه الله تعالى، في حرمه الحرم في حرمه
الحرم، إلا في هذه المسألة، فله خلالا في الحرم، وكان فعله

٣٣١٧- خلالا حرم عن من أطعمه من الحرم، فوعدت في شاة لا، ثم ماتت هي
وأولادها، فحرمه حرم، لكن، فإن أكل حرمه الإمام قبله بعد رمي، لم يكن عليه قسم
الوفاء؛ وهذا لأن الإمام مباح الإعادة، إلى الحرم، لأن إخراجها ونجس موقوف، أما حيث إنه
يتحقق تكليفه من الأمن سبب الحرم، وسبب النجس، فله خلالا، والإعادة
إلى الحرم سبب لعدم الأمن، لعدم الأمن، فله خلالا، فله خلالا، وهو عليه الاستعانة
إلى الحرم أو لأماناً، وصف شجرة، والأوصاف السريعة سري من الأمن إلى الولد، سري

[illegible][illegible]

۲۶۲۹- و امام ابن شحر الخمره انما اراد به ثلاث هي بطن قطمير ولا انتفاع بها من غير حرمه واما احدها هي الا بطن قطمير ولا الانتفاع بها واما قصها رجل فمعه الخمره

«این اشجار گل شجر آینه» من و هو من جسر می پدید می آید، و کل شجر آینه انیس
و هو پس من خیس ما یسبه الناس، و کل شجر ثبث محضه و هو من خیس ما یسبه الناس،
و میسور می هذه الموحدة، لکون مملوکه لإسلام، فو که لکن حتی نازر، فی و جیل مت
می ملکه أم حیلار، فقطعه الله علیه قیمة لالکة، و علیه عیبه احری من البشر، و نزله مالو
قتل عیبا مالو ک بر عدم، بعد ما می حرار الشجر، و یکره لقطع الاعمق بها، و نفا کره
نما یطویر کما فی منه، فلا یردی ایی استدل شجر الله

٢٤٤٠ ومي السنی عر ای یوسف ورحمة اللہ تعالی ولا یأمر لغيرہ من محرم اور
حلال آن بتعم بہ قال وم حرم من سحر الحرم قد تکسر ولا یس ولا یدع بہ لانه ایس
سحر الحرم حقیقہ لانه آ ٦ یقول ١٠ یلی هو خطب الحرم قال مصمم فیک لمحمد ورحمة
اللہ تعالی ما یخول من سحرہ بایس من الحرم شاع ١٠ قال ان کانک عر فلما ان لا یستقیب
ولا یأمر یکن خطب ایس لیروی ایس ١٠ قال لانها خطب ایس قدم سحرہ فی الحرم

(۱) کتبی و چاپی ۶۲، و دست‌نویس ۲۴۰۹، و نقاشی ۲۸۱۳، و بر پارچه ۱۷۰۳

(۲) قیمت هر ب

(١٣) في كتابه ما في إلناستة هروجه لا مسقطه. (بم)

حتى وجب عليه فيها، فمر من نفقوع حيث قللته فبقطعه، ويقطع به ما شاء من غير حرمان،
والعبارة في حد الب لأصل الشجرة لا للأعصان، حتى إنه لو كان الأصل في الحرم فهي
شجرة الحرم، معنى قاطع أعصاب القصب أو إن كان الأصل في الحرم هو سحر الخلق، ولا شيء
على قاطع أعصاب^(١)، وهذا لأن الأعصاب^(٢) نايعة، لأن قوامها بأصل الشجرة، والمعروة
للأصل لا للثنيح، وإن كان بعض الأصل في الخلق، والبيض في الحرم، فهي شجرة الحرم،
وعلى قاطع الأعصاب القصب، سواء كان العصب من جانب الحرم، أو من جانب الحرم ثم إذا
وجب القصب في محر الحرم يصدق بهاء، ولا يجري له الهدى ولا القصوم، وعن أبي
يوسف رحمه الله تعالى في المشتى وإن شاء اشترى به هدب

٢٣٥٦- وأما حكم حشيش الحرم، قال محمد رحمه الله تعالى في الأصل
لا يستلحق حشيش الحرم، ولا يقطع إلا إذا غرأ ملا حلال، فإنه يلحق أن رسول الله ﷺ
وخص في الإذعراء^(٣)، وكما يحرم قطع الخشب وهو الفطيم بالسجل، يحرم لمس السليمه
على الخشب في الرعي، وهذا لقوله أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى، وقال أبو يوسف
رحمه الله تعالى لا بأس بالرعي ولا بأس بأحد حجارة الحرم، لأنه ليس من بيت الأرض،
بل هو مودع به ولا بأس بإخراج حجارة الحرم، لأن الانتفاع به جاز في الحرم أو ما جاز
الانتفاع به في الحرم^(٤)، جاز إخراجها عن الحرم

٢٣٥٧- وعن المشتى هشام عن محمد رحمه الله تعالى لا بأس بإخراج ثمر الحرم
إلى الخلق، إلا أن يرى أنه يخرج القدر، والإرث، وترايب البيت، وما دمر بمسحى به، قيل
هذا إذا أخرج هدباً يسيراً لعلك لتبوك به، بحيث لا يموت به عمار، المكان، وأما إذا أورد أن
ينقل ما هو خارج عن العادة وبمعنى المكان، فذلك من باب التحريم لا من باب التبرك، فليس
له ذلك

٢٣٥٨- من منهية حرمة الحرم، في حق الصيد والأسجد وجوها، وإنما ذلك
لثمة خاصه، ألا ترى أنه لم يظهر حرمة ما في حق إحرام الأماكن، حتى جاز الدخول فيها من

(١) ما يبر للفرس سائل من لأصل وأنته مر ٤٥٠٠

(٢) روى ٠ وقد لا الأعصاب القصب، سواء كان العصب نايعة

(٣) ثبت من ٥، وهذا أيضاً، إلى ما جاء في رواية أبي خنيفة ١٧٠٢، ومستمع ٢٤١٢،

والسلي ٢٨٤٢، رأي دار ١٧٣٥

(٤) ثبت من ٥

غير اجراء، فكذلك هي الصبورة لا شحار

٢٤٥ أما حاتم أم مكره ثم يسمى حشام عن يربوب حبه الله تعالى قال
سبب ما حبه الله تعالى هو أنكره إخراج يربوب مكره في آية المؤمنين وأخص فيها
في غير آية المؤمنين وهكذا روي حاتم عن مصعب بن أبي حذافه أنهم قد روي

[illegible]

ثم هذه المسألة التي على حرام إجالة الماء بعد الأكل (حاشا لا يرد على الأخص عند من حسمه في معنى كافي) وإنما يرد على البناء وله رخص في غير أيام الحرام

[illegible]

والمراد ركباً، وهو بغير عسى نسي، قال أبو جعفر رحمه الله تعالى عليه دم، وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى لكل طواف طامم مكبر، إلا أن يبيع دنت دنتا، ينقص منه شيء - والله أعلم -

Public Health Service

فان حصل ان عيسى بن عبد الصالح به الطوائف ليس بسوي في وقت الطوائف فما
افترض على لا يكون. وأما في خروج على هذه الطوائف ليس بسوي في وقت الطوائف فما
هو ما عدا ذلك، فلهذا هناك فائدة شتى في وقت الطوائف. وفي وقت الطوائف فما
الطوائف وقت حملها بسوي في وقت الطوائف.

[illegible]

٣٣١٢ إذا طاف طواف التوحيد في جوف الحجر ، كان ١٠٠ كذا ، ويطوف (كذا)
هكذا [ذكره في تاريخ الأندلس] في كوفي الأصل . ويطوف من برد ، يعني طواف
الحجر ، ولا يجزئ طواف على السطح ، وليس هو التائه خلافه . وادعى فيما ذكر في
الأصل جوف الحجر ، معناه خلاف بالحجر ، حده آخر ، لأنه من جوف ، وما ذكر في
جامع المعبر خبر به لا يثبت . الأثرية ، يعني المسند ، وادعى أنه يثبت تكلف
ليخص الطواف على بركاء التراب . ثم طريق الطواف . حجر . يأخذ من بيته خارج
الحجر ، حتى يجرى من حجر خضع ، ثم يدخل في حجر يخرج من جانب آخر . ثم يطوف
ببر الحجر ، لأنه من جوف ، لأنه من جوف ، ويطوف من جوف ، ويطوف من جوف ،
ويعلم أنه إذا طاف بالبر ، كان الحجر يخرج أثره ، ثم يسكن بكره ، فيبعد عن جوف أبي توبة
سوطاً . وروى لم يجد من على عظيم حتى يرجع إلى غيره . ثم ونبهه ده بندي . لأنه
من جوف ، وحاشا من جوف ، وبعده في جوف (أندلس) . بناءً . وادعى أن المعبد من جوف
من جوف ، لأنه من جوف ، وادعى أنه لا يجزئ الطواف ، وادعى أن التائه

٢٣٦: قال محمد بن يحيى في كتابه في الخواص: قد علمت أن هذا هو الذي كان عليه

... $\frac{1}{2} \frac{d}{dt} \left(\frac{1}{2} \right)$

۱۶۶ هـ ق م - د ف و شامی یلم شمس عیدہ نا ہد مہدی

(۳) کجائی سے کہ وہ دینی علوم میں محض علم و تالیف ہی نہیں

! اهدو من و من القوم من قدامي

غيره وضوءه. وطاف هرات العسمر في آخر أيام التشريق بالوضوء، وفيه دم لوجبه في الطواف^(١)، ولو كان طاف بزيعة حباً، وطاف للعسمر في آخر أيام التشريق على الطهارة، فمعه دم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وعند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى دم واحد.

٣٦٦- يجب أن يتم بأن الطواف عندنا صحيح بدون الطهارة، فالطهارة ليست من شرائط الطواف عندما، بل هي من واجباته، وتركه الفرج لا يجب لا يجب لأغلبه، أما وجوب التمسك، إلا أن في يجب تمسك الإعادة ما لم يمكنه، وفي المحدث يسمي الإعادة ولا يجب؛ لأن التمسك المتمكن من الطواف بسبب الجلبه نعم، لأن الجلبه في كونهما حلقاً أغلق، فتعاش التمسك من الطواف بسبب الجلبه، وهذا طواف اجنب كالتعمد من وجه، ولم يتماحس التمسك بسبب جناية المحدث، ولم يصح طواف المحدث كالتعمد من وجه، فما استحبت الإعادة في طواف المحدث^(٢)، ووجب الإعادة في طواف الجنب شهده، فإن أعاد طواف الزيادة إذ أعده في ذلك، فلا شيء عليه، وركعت طواف بزيادة أيام البحر، ليزنه ما بعد طلوع الفجر من يوم البحر، بعد أعده في أيام البحر، فلا شيء عليه؛ لأنه أدامه في وقته، وكان العسر في حق المحدث الطواف الأول، والطواف الثاني جاز له؛ لأن عليه مشايخنا رحمهم الله تعالى.

واختصر في جنب^(٣)، إذ أعاد طواف الزيادة، أن العسر أهدى؟ فالكرحى كان يقول العسر هو الأول، والثاني جبره، ويستدل بفصل المحدث، ويخص بخرأه لو ضاع حباً لعمرته في مصاب، ثم أعاد طوافه في أشهر الحج، ثم حج من عامه ذلك لا يكون متمتعاً، ولو كان العسر هو الطواف الذي تكفل متمتعاً، وكان عليه أبو بكر الرازي رحمه الله تعالى يقول: العسر هو الطواف الثاني، ويستدل بفصل ذكره محمد رحمه الله تعالى أنه لو طاف للزيادة حباً في أيام البحر، ثم أعاد طوافه بعد أيام التشريق، فعليه دم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، لأن طوافه من وقته، ولو كان المحدث هو الأول والثاني جازاً، لزمه دم التخيير؛ لأن الأول وقع في ذلك، وهذا أعاد طواف الزيادة في أيام البحر، لأن أعاد طواف أيام البحر صلى الحسب الدم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى؛ لأنه آخر الطواف من وقته، والتأخير عنه

(١) هكذا في ب ر ف كان في النسخ على عندما ونحوه، بطور

(٢) ليس من ب ر ف و م

(٣) يعني م في ما بعد

يوجب الدم ، كدنت في لابتها ، ولو نحو طواف الزيارة عن يوم النحر ، فعليه دم عدل في حبة رحيمة الله ، وبشدهما لا بد عليه في هذه المصداق ، فحيز النبت عندهما لا يوجب الدم عدل

٣٣٦٦- وإذا نحدث أو نحو طواف الزيارة بعد قيام النحر ، فلا ذكر له في الأصل ، قال مشايخنا رحمهم الله تعالى : يسمى [أن يكون] ^١ بالصدرة فعليه على مذهبه وهي المتقني . أحسن من بعده من حصة : حصة الله ، أي : إذا صاف طواف الزيارة على غير وضوء ، ثم فصل بعد يوم النحر ، لم يكن عليه شيء ، وروى عنه أن عليه صدقة ، لأن طواف الزيارة موقوت بتمام النحر فقد أخره ، وباتقصاء بعد حط جنايته ، أي : لم يهرس ، فلهذا وجبه الصدقة ، ولو لم يهرس بعد الطواف حتى رجع إلى أمهله ، فعليه إن كان جنباً بعده ، وإن كان محدثاً

س

٣٣٦٧- إذا مر بأحد أعينه ، حتى إلى تصريح مسائل التي ذكرها في الجمع المصبر ، يقول : إذا صاف بزيارة جنباً ووجب عليه الإعادة ،^٢ فان عاب للصدر في آخر أيام السورق ومع طواف الصدر في طواف الزيارة ، وصار نازكاً بطواف الصدر ، فيجب عليه الدم لثرك طوافه لصدرة ، وهذا بلا خلاف ، ويجب عليه دم آخر بناحية طواف بزيارة عند نسي حبة رحيمة الله تعالى

٣٣٦٨- وإذا عاب نحره ، صحفناً ، سم طواف الصدر في آخر أيام السورق طاهراً ، ثم شق طواف الصدر عن طواف الزيارة ، حتى يصير نازكاً طواف الصدر بزيارة ، فيقره الدم بسبب ترك طواف الصدر ، إنه آخر طواف الصدر لا غير ، فكذلك دم واحد عن طواف الزيارة في سوا الحب ، وبأرضه عن طواف الزيارة في حق المحدث ، والفريق من وجهين ، أحدهما أن إعادته طواف الزيارة في حق المحدث مستحبة وليست بواجبة ، وطواف الصدر واجب ، والواحد معناه المستحب ، أنه إعادته طواف الزيارة في حق واجب واحد ، فجاز أن يقوم طواف الصدر بعده ، ولأن يقع طواف الصدر في حق المحدث عن بعد ، لأنه لا يلزم التمسك من الخلق ، مع أن حب المصبر ، لأنه يلزمه الجور ، يرسم بجمع طواف الصدر عن طواف

(١) يسمى ب

(٢) ثبت من ط

(٣) ثبت من ب

(٤) وفي ٢ ، ووجب عليه دم الإعادة

بمكة، أهله الطواف والسعي، وإدأه السعي؟ لأد السعي وإدأه السعي مع الحشد بوصف النمام، لأنه لا تعد له بالبيت، لأن السعي تابع للطواف، سرت عليه، كما يرى أنه لا يعد إفرقة بين الطواف، وقد أمر به عادة الطواف، فأمر بإعادة السعي بطريق الشبهة، وإدأه جمع إلى أهله ولم يعد، يعتبر خلافاً وعليه الدم، لإدخال النقصان في طواف العمرة، وليس عليه السعي شيء. وإن كان يسمى أن يمر به دم لأجل السعي، كما هو أحد جوابات العمرة طائفة، ونتم يعد السعي

والجواب، إذا أعد للطواف ولم يعد السعي^(١)، إلى طرفة الدم، لأن بالإعادة يرجع المؤدى، ولا يصير كأن لم يكن السعي^(٢)، قل الطواف قبل مره الدم لترك السعي، بخلاف ما إذا لم يعد للطواف، ولكن إزال الدم لأن طوافه الدم لا يرتفع المؤدى، ولا يصير كأن لم يكن، لأنه ليس من جنسه بل يرتفع النقصان، فيبقى الطواف في محله السعي بعده، لا يلزمه شيء. ٣٣٧٤ ومن طاف للهجد لم أقام بمكة مستعلاً^(٣)، بل من عليه إدأه صرف أن يطوف، وتأويل قوله عليه الصلاة والسلام «من حج هذا البيت فليكن آخر عمره طوافاً»، فليكن آخر سنه طوافاً، طواف، دون ما معه، وعد أي حبيته ورحمة الله تعالى أنه إذا طاف للمصدر ثم أقام إلى العشاء، فأحب بي أن يطوف طوافاً آخر^(٤)، ليكون توديع البيت مصلاً بالخروج من غير فصل

٣٣٧٥- وإدأه جمع السعي إلى أهله قبل طواف المصدر، فمعه أن يرجع قبل أن يجاوز الميقات، وإن بطور الميقات لم يرجع، قال أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى لا يرجع بين أسبوعين لا يصلي بينهما، وإن فعل صح وكره، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى، لا يكره إذا انصرف عن رثر

المقرون إذا طاف طواف العمرة وحجته، وصلى سعيين بعد ذلك فعمرة وحجته حاز وقد أساء، وإلا فمره، إلا ما تركه الله الخلوقة والمترتب المبرور، لأن الترتيب المبرور في حق

(١) حكاه في ب ب، وكان في باقي النسخ التي قلنا لا يعد به برؤيته الطواف

(٢) حكاه في ب ر ه، وكان في غيرها هذا الطواف، وبعد أن السعي إذا بزمه.

(٣) حكاه في الأصل ر ط، لمن المصواب، حتى

(٤) حكاه في كتابه، وفي الأصل ر ط استعمل

(٥) في الحديث، وحده في رواية البخاري ١٦٣٦، ومحمد ٢٣٥، وفي دار ١٧١١، وفي

ملحه، ٢٠٦١، والدارمي ١٨٤٦

الفاقر لا يهدمُ نعالَ عَمْرَةٍ على أفعال الحج، فيطوفه بالنسب مسعة أسو طَ عَمْرَتَه، وسمي
 بين قصدها والدرء سبع مراتٍ لعمرته، ثم يطوف طواف النسيب عَمْرَتَه وعمرته، فقد ترك
 الترميب^(١) الحظروء، فيسرع الإساءة بهذا، ولا غش عليه، لأنه ما ترك واجباً، ولا أضر
 واجباً، إنما ترك مجرد الترميب، وإنه حقة، وترك النسبة يرحم الإساءة، أما لا يوجب القدم،
 ولا الصدقة

(١) وهو من نسيب أو لا يحمل فقد ترك ترك الترميب

٣٣٨١ - في نسفي ابن سباعه عن محمد رحمه الله تعالى في قارن صاع ، وصلى
 لعمره . ثم حلف له فعبه ذبا ، وهذا لأن العشرة في قرن القارن يعني ' يدعيه ذبا ' ثم
 لعمره صاع فأفد لا يستحق من حرهم لعمره وإن لم يدعها لها ، وكان الخلق جهة على
 إحراقها ، فيه ذرة المشقة لأن العشرة في حق منعت من دفعه أو حلف بها بإتيان
 أهلها ، فلا يصير ، من جاز من ذبا ثم لم يصح ، فلا نفع له من العشرة .

٣٣٨٢ - وفيه أيضا من جاز من ذبا وعمره ، ثم ندبه مكة ، فطاف بعمره في شهر
 رمضان سنة ١٠٠٠ هـ ، ولكن لا بد من ذبا لأن الله في ذبا يجب على من طاف بالعشرة في أشهر
 الحج ، لأن الله في ذبا يجب على من ذبا سكر لما أتته عليه من ذبا الحج ، فلهذا العشرة
 والكبرى في ذبا حجة الكبرى ، وفيه أيضا ابن أبي محمد رحمه الله تعالى في ذبا طواف
 بعمره ، حجه . يسعى بنوي ذبا يكون حجه ، كان صاحب من العشرة ، لأن العشرة ، ولهذا
 فصل خمس مستحقها ، فصح عندنا ، وإذ لم نجد القارن لله ، وهذا إلا ، ثم وجب
 طواف ذبا في خلق تعب ذبا ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

الفصل العاشر في التمتع

٣٣٨٣- يدر في صدر كتابه أن التمتع هو الذي أحرم في شهر الحج، وحج من عامه ذلك في سنة واحدة، ولم يلم بأهله فيما سبب، وإنما صحباً، وأهل فيه قوله تعالى: ﴿أَمْسُ تَمَتُّعٍ بِالْمَسْرَةِ إِلَى الْحَجِّ﴾^(١)، جعل الحج في حرم التمتع أصلاً للعمرة، لأن بدأ بالعمرة، ثم بالحج، وبعد توصل إلى بها سراً، لا حرماً، لا لأن حرماً بحرم بالعمرة في أشهر الحج، وإنما لأن أعمال العمرة يشاهد، ثم بحرم حج في ذلك الشهر، فيتحقق الركن حراً، وإن كان لا يتحقق حرماً، وإن يتحقق بوجوه سبب، ذلك الشهر واحد، وإنما يشهد السفر إذا تم به بأهله فيما سبباً، وإنما الواجب وحده، حتى لا يسي حكم السفر الأول، وحده إذا كان لا تمع لأهل مكة، ولهم الواجب وحده، وربما إلى مكة، أما أهل مكة، فلا من شرط التمتع أن لا يلم بأهله فيما سبب، وإنما الواجب وحده، وذلك لا يبرور في حق أهل مكة، لأن كما مر من عمرة عقد حج، وإنما بأهله فيما سبباً، وإنما أهل الواجب وحده، إلى مكة، فلا لهم الحق بأهل مكة، وإن جاز بهم دخول مكة من إجماع، فألفوا بهم في حرم هذا، فحكمه أيضاً.

٣٣٨٤- وعسر لإمام الصحيح أن يرجع في أنه، ولا يكون المود في مكة مستحباً، والخبرة لجمع بين أعمال العمرة وبين إحرام الحج في أشهر الحج، لا للجمع بين إحرام العمرة وبين إحرام الحج، حتى لا من أحرم بالعمرة قبل أشهر الحج، وإنما بأهله العمرة، أو أكثرها في أشهر الحج، ثم حج من عامه وهو تمتع.

٣٣٨٥- ثم تمتع بوجوه: تمتع ساق الهدي مع نفسه، وسمتع مع من سبب، انتهى مع نفسه، فالهدي ثم بين الهدي مع نفسه إذا فرغ من أعمال العمرة بتحلل بالهدي، والفق ساق الهدي مع نفسه لا بتحلل به، وإن فرغ من أعمال العمرة، لأن سوقاً آخر في إجماع الإجماع، فيكون به أثر في سبب من الطريق الأولى، وعلى تمتع ثم إذا سجدت، قال الله تعالى: ﴿أَمْسُ تَمَتُّعٍ بِالْمَسْرَةِ إِلَى الْحَجِّ﴾ فما استيسر من هدي^(٢)، مثل رمي الجمرتين.

(١) في قوله

(٢) هكذا في ن، وفي الأصل: سبيل، وفي ظ م: بين

(٣) في قوله

[illegible][illegible][illegible]

٣٣٨٧- د^١ محمد جعفر بن علي بن الجمع البصري كوفي قدم بمصر في شهر

١٩٦٦م - اذيعت برسم من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (الجامعة العراقية) في
العدد ١٨٨ من مجلة "الدراسات العراقية" في العدد ١٨٨ من السنة ١٩٦٦م.

 $\mu_0 = 1.0$

4750

المعروف باسم **مبدأ التدرج**، يشرح كيف تتغير الطاقة الكامنة مع المسافة.

١٢٠٠ هـ ب و هـ ر و ا هـ الحـ عـ قـ يـ يوسف

٢٣٨٨ ودم المستحب سبب، ويجب احتياطاً أو احتكاماً بحسب آراء الحنفية قال لفظوى
 لو أخرج بمصره، وفيه سبب وتعليل، وتقام نيكة متى دخل عليه شهر حرج، وأحد مضمرة
 أخرى لم يكرر، سمعت لأبي بكر بن مكنه، ولا شيء من جن هل مكنه، فإن خرج من مكة فم
 عند مخرجها لمصره، لم يكنه. ^١ لا إذا جع إلى أهله في قول من حلف رجعة الله تعالى،
 من أن يؤخره ومعه محمد بن محمد بن أبي حمزة، فخرج إلى مدعي لأهله سبباً وتعليلاً، وهو
 ما رواه ذلك المذهب = فهو مستحب، وإن خرج قبل دخول شهر حرج من مدعي لأهله التمتع
 والتفريق، فأخره بالمصره كان مشكوكاً في إيجابه.

[illegible][illegible]
$$= \frac{1}{2} \ln \frac{1}{1 - \frac{1}{2} \ln 2}$$

4. $\frac{1}{2} \log 2$

(٢) **تدابیر اقتصادی و اجتماعی** : در این بخش به بررسی راهکارهای اقتصادی و اجتماعی برای کاهش آسیب‌های اجتماعی پرداخته می‌شود.

(1) الخسب من رثا و ه و ف و ج الخسب من رثا و ه و ف و ج الخسب من رثا و ه و ف و ج

(د) قریب ۱۰۰۰

لہذا جس شخص کو اس بارے میں کوئی شک ہو، اس کو فوراً اس شخص کے بارے میں جانکاری دینی چاہیے۔

الفصل الحادى عشر

في الإحصار

٢٢٩١- المحصر هو منوع عن الوصول إلى باب الله تعالى (لعل من جهة قوم محصرة).
وعنه في الشرع أنه يحل أخذ بعضه بما إلى الحرم، فتدبر هناك، فإن من التدبير معنى
قولنا تعالى (فإن محصرتمهم استبصر من الهدى) فإن استبصر به فكأن استحل
بالهدى، ولا خلاف لأحد أن المحصر بالهدى يحل بالهدى، وأن المحصر به هو هل يحل
بالهدى؟ عطاء يحل، ومنه ما ليس وجهه هو ما إلى لا دليل، ومنهم من يرى
الإحصار حلالاً، بل يفتى من الذهب والفضة وبالإضافة إلى ذلك، ولهذا لأن التحليل
للمحصرة، وإنما يجب كإلزامه بزيادته على موجب الإحصار، إذ إحصار النسيء خلاف على
منه، وعلى ذلك، وإن غدر الترك يبقى في الإحصار، إذ هو بالإحصار المتمم الكف إلى وجه
معلوم، فإذ احتل الترك بزيادة الكف على ذلك الوقت، فمصرح به لتحليل بغير شك في زيادة
وهذا النسيء موقوف، بل هو، لأنه متى لم يحصر بزيادة الكف في محصورات، وإن مضى
لحقه زيادة مرفوعة. وشرع به التحليل انتهى الزيادة، ولا يبره الذي ليس الطريق، لأن التحليل
في حق المحصر موقوف على مخرجه، وهو لا يجب من غير الإحصار، ولو وجد
لا على محصره، لأنه وحسب الطريق

٢٢٩٢- فإن سببها رعيه له حلالاً لا كذا في الإحصار، ولا يفتى على
الذهب معه، بل أنه لا يفتى بالهدى على هذه التحليل، ولا يرمى صاحب من بالهدى، لأن
الدين إنما يجب إذا كان مبيكاً فلا، وإذا شاء منه الصفاة فهو غير مكسب، لأنه قادر على
بعض الدين ويخرج، حتى وحسب طمأنينة كان له لا ينقض ما بينه وبينه، كما سبق بالهدى
والمرضى

٢٢٩٣- مهنة صاحب، الإحصار إذا عرفت الحرم، وبها يبره مكره مسيره مع
تصير محصرة عند أنها حصار مجموعة من الدواب مرفوعة، كذلك إذا أحرمه بحيث
استنوخ ومنه، وهو، فهي محصرة، لأن حق الفاعل ما له روح مرفوعة، وكان أولى بالاعية
من أصح السائل، وهو مع من اندود، وله ويحتملها بما هو من محظرات الإحصار، فإذا

الفرقة ٩٠

حلتها، فمحبته على، وحبه، وعمره، هرق، من حبه (الطالع) - بأنه لا سلام، فإن حبه الإسلام إذا حب، ب محبته (لعدم روحها معها لا تسحب ما يهدى، لأن هناك المنع ليس من الزوج، بل سرقة بعد محرم، فصار نظير المنع بسبب الرضا، حتى لو كانت بها روح يحلها روحها من حبه الإسلام، وعليها دم

٣٣٩٤- (١) رأاه روى في ١٢٩٤، وقتل ماء ونظره و... وقدمه أقصا-

من هذا أقدم، وجميع ما حب من القماء يختص حولها من محرم يهدى من القماء ومنهم لله تعالى، ومن يختص حولها من محرم كحرمة الدم الإحصار خلاف، بأن يكون محرم حبه الله تعالى لا يختص (أفلا يختص)، ودم الصفة والمحبس جوارحه بيده فتنحر بلا خلاف، وما سواها من الدم لا يختص حولها بيدهم بخلاف، ثم المختص بالتحريم إذ ليس بالهدى بل حبه ما يهدى به يوم، كذا في أبي حنيفة رحمه الله تعالى، لأن الإحصار بعدة غير موقت، ووقت، وحينئذ في الواقعة يختص وقت الإحصار بمقتضاه، عند محرم الإحصار من (حب) موقت، يوم فدية، فلا حاجة، إلى المدة، وبما يصح إلى الواقعة من الإحصار بالعمرة، فإذا حب الإحصار بالهدى، ورجع منه حتى به كس، فلا حتى على عبد ابن حنيفة، ومحمد جميعاً ما جازي، لأن احسن شرعاً يستحل في حق الإحصار التحلل بفتح الهدى، لفظ الخوارج^(١)

٣٣٩٥ في يتهنى محرم من محبه رحمه الله تعالى في محرم سرق حقه انه ليس بمحصر اذا كان يهدى على مني ايلى ويصدق اباس، و... كان لا يهدى على انفسه فهو محصر وكذا ذلك، كذا في... هو يهدى ذلك، ولكنه يحرم أن يهدى على من سرق الطريق أو مفضله على ذلك، لا بعدد غير المحصر، ولا على من جوع، ولا من على نفسه بقوة على ذلك، فهو محصر

٣٣٩٦- ثم ان كان محصر بالهدى، وكذا مقرر بالفتح، فحبه حبه وعمره من

(١) في هذا الموضع يذهب أبو ثور وغيره إلى أن الإحصار لا يهدى، وأنه لا يهدى

(٢) في من

(٣) هذا من باب، في ظرير و... في الجمع

(٤) من السج بوجوه، منها حبه

(٥) وفي من، ان سماعه من عبد

(٦) ثبت من باب

الصلب. أم الحاجة حصار، وأب العمرة علامة في معنى فائت الحج، لأنه كان مروجاً منها منه
صحة الشرى ونسب الأعدال. وعلى فائت الحج أحد النعماء، ولم يأت بها، وإن كان
مرفقاً بالعصره عليه غيره مكانها، وإن كان مرفقاً بمثلها بحسن نبيح مدبر، وبذلك عمودك،
وحقه، وعصره أخرى بسبب موت الحج.

٢٢٩٧ وإن كان المحصر مفسراً لا يحد لهدى، أقام من مأمن بطرف وبسبب، كما
يقطعه فائت الحج، لأن محمد حبه الله تعالى في المانع الضمير من مرسوم بالحج يقف
مرفوعه، ثم خرج إلى من طاعة، فيحصر، لا يكون محصر حتى لا يحسن أهلين، وهو
معلوم على النساء حتى يعرف طوبى الزيادة، ويحاصره، ثم التسويب، ثم وحده سبيلاً إلى
أنيب حد ذلك بطرف [عزاف الزيادة ويظوف] هو فائت الحج، بأن به في حال فائت
الإحصار في وجه، لا بغيره عن الهدى [الإحصار] لا يبين بقصود مصر، وكان ذلك
سبباً لإحصار ما هو الأصغر لا بغيره، وهو لا يجوز

ثم قال: وهو مرسوم في حق النساء حتى يطوف طواف الزيادة، ويظوف طواف المودة
تذكرها لإحصار، ثم قد نزل عاصراً وحده وحده بغيره، بغيره، لا يحصر حتى
ذهب أيام التستري، على أنه يقف طواف الزيادة وطواف الصلوة، كذا ههنا. ثم هل يحلق
يوم البحر حيث يحصر، أو يوحى بحسن إلى أن يحصر، لا إلى الله (الله) "أحلق من
الحرم؟ أسأل عن جميع الصلوة إلى أنه هل يوم البحر حيث يحصر [وذكر] "ثم
الأصغر أنه يوحى بحسن

٢٢٩٨- ولو حرم حج من مكة قبل الوقوف بعرفة، وحصر بها لا يكون محصر،
والإحصار بمكة في الحرم بين الإحصار على ما، وحلف المتتابع بحسب الله تعالى

(٢٢) وفي رواية: حتى يقف طواف الزيادة، وإما يكون محصر على قصر التوقف
لأنه من ترك الحج بوقوفه بعرفة، لا بغيره أو بوقوفه في حاله الإحصار من كل وجه، وهو في
الحرم يبين به حاله الإحصار

(٢٣) أنيب عن الناس حجاب

(٢٤) حكاه في السبع التي عاصده وتوفي في الأصل الإحصار

(٢٥) حكاه في

(٢٦) حكاه في السبع التي عاصده وتوفي في الأصل الإحصار وذلك

علائق، وتتمرجه تظهر له إذا أُنْهِيَ بعد ذوات الحج بعمرة، فصحب، حتى لا يصير محرماً بعمرة، وهو معمر، ثم أصبح يسري إلى أنه أحرم بالحج، يعني ما من وجه دون وجه من غير ذكر خلاف، ولأنه يظهر لهم أن أهل مكة ذوات الحج بعمرة أو عمرة، ونصبه أمماً كان، والصحيح قرب إلى خيفة رخصة الله تعالى: لأن الحاجة إلى الخروج عن أحولم الحج بأفعال العمرة، ولو عاين حرامه أحرم عمرة، لم يكره التحلل وأبعد عن حرم الحج

الفصل الثالث عشر في المجمع بين الإحرامين

٢٤٠٢- يجب أن يعلم بأن المجمع بين إحرامين الحج أو عمرتين بعده، ولكن إذا صح بينهما ثم رجع عنه أبي حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله تعالى، عند محمد بن يونس، لأن الإحرام ما سرع، لا بالأداء، فلا يتصور أداء، حتى وعمرتين معاً، فلا يتصور الإحرام بهما، كالشريعة في أم الصلاة لما شرعت للأداء لا بصيرر شعرتة لمصليتين، كما لا يتصور أداء الصلوات معاً، وهذا لأن الإحرام بالمجمع الزم بعض في التيمم بدلالة أنه يصبح مفصلاً من الأداء، وأدبته تسع لحمة كثيرة، بخلاف التحريم بمصلاه، لأنها لا تصبح إلا على وجه يحصل بها الأداء، ولا أداء لا يتصور، فانعدم الإحرام لعدم اتصال الأداء، إلا أنه لا يرد مو رجعوا أحدهما بورعاً عن الثاني.

هذا إذا قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى، إذا توجه إلى أحدهما بتيمم رافعاً للأخرى، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى، كما عزم على الإحرامين، 'بصيرر رافعاً للأخرى'. وفائدة الاختلاف تظهر فيه، إذا قلنا صيداً لمن لا يوجه إلى أحدهما، قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى عليه فيمنادى، أو قال أبو يوسف رحمه الله تعالى عليه صمته واحد، وقد ثبت إذا أصغر في هذه المسئلة، فعلى قول أبي حنيفة، حرم الله تعالى يحتاج إلى هذين لتسختل، وعلى قول أبي يوسف بكيفية إحدى واحد، والصحيح في حالة أبو حنيفة رحمه الله تعالى، لأن المسألة لا يحتاج فيه إلى التعليل، وإن هو بدم لم يقع، والرائع في المجمع أداه، وذلك لا يكون قبل الأداء ما لم يأخذ في الأداء إلا بركن واحد منهما.

ولهذا قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في ردائه لا يحبر رافعاً حتى يسدي بالطرف، لأن الأداء عنه يسحق، إلا أن في طاهر الرواية جعل السير إلى إحداهما "فإنما مقام الأداء، كما في مصلى الظهر، توجه إلى المصلى، وكما في المجمع بين عمرتين الحج، وبين إحرامين العمرة بعده، فكذلك به، أعمالاً، العمرة على أعمال الحج بسنة، أم به، إحرام الحج على إحرام العمرة فليس يردعه، حتى إن من تعزم بحجته، غطاه بها سرده، ثم هبل بعمرة وخص العمرة، لأن إذا طاف بحقه عند أبي يعلى من لفقال المجمع، من مضى في العمرة بصيرر إليها.

(١) وهكذا في الأمر، ط. من الثواب من أحد الإحرامين

(٢) هذا هو قول السير إلى أحدهما في الحج

الفصل الرابع عشر في الخلق والنقص

٣٤٠٥- أخبرنا الطبري مشروعا في حق من أجل للخلق عن الإحرام، وأخبرنا أفضل من النقص، وأما المزمع فلا خلق عديم، لأن الخلق في جميع مراحله، وكلها تنقص بأحد من طرفي النقص، إما في الله، فهكذا قال من عمر وعسى الله تعالى عيسى، والأفضل ما أنقص من كل شئ، ويرى بعض من أسماها، وتركب النقص أحدها، أنا قلنا ما خصرت مقدار ربع الراس فبما هذا، وإن كان أقل من ذلك لا يجوز اعتبار للنقص في خلقه بالخلق في حق الرجل، وإذا حبس في المطلق، ولم يكن على رأسه شعر نال كمال خلق قبل ذلك، أو يبيح آخر ذكره لا أصل له ويجري الموضع على رأسه، لأنه لم كان على رأسه شعر كان الموضع فيه إيراد موسى وراثة الدهر، مما عجز عنه بعد، وهو من عجز عنه ولم

٣٤٠٦- ثم عجز عن شرح رحمتهم فله تعالى أن يجز، موسى مسبب أو واجب، ولا يصح له واحد، وحديث في حق الحاج سقوت بالكل وهو أحرم، وبما هو يوم الشعر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، على من أخره عن يوم الشعر، أو عن يوم بركة الدم، وعلى قول أبي يوسف، رحمه الله تعالى، لا يترك بالزمان لا بالمكان، حتى لا يبرمه الدم إلى آخره عن الكف من الزمان، وعن ابن محمد رحمه الله تعالى، يترك بالمكان، حتى يبرمه الدم بالتحريم عن المكان، ولا يبرمه الدم بالتحريم عن الزمان، ومن منعه لا يترك بالمكان ولا بالزمان فلا خلاف

٣٤٠٧- وفي النقص من سبعة من محمد رحمه الله تعالى، من: ١- منقص من رأسه قروح، لا يستطيع معها أن يمس على رأسه، ولا يصل من ينقص سره ومداحه يقطع في بره قريبا، أو مما لا يدري من يبرأ لا يبرأه قال إذا لم يبرأ لا حين ولا بعد عنه، ولا أن في الموضع على رأسه، فقد حان في النقص، والحج غير له لم حتى رأسه، وإن أحرز لا خلاف حتى يبر الموضع على رأسه ليل ينقص لم الشعر فقد أحسن، ولم يبر غير لا شيء عليه، هذا إذا عجز عن شغل قروح في رأسه، وإن عجز عن ذلك، لأنه لم يجد موسى، أو لم يجد من يحلله، فهذا ليس بعذر، ولا يجوز له إلا أن يخلق بالنقص

الفصل الخامس عشر من الرجل يحج عن العبر

٢٤٠٨ - حلف عبداً، واشتبه وحسبهم الله تعالى من المأمور، يخرج عن العبر إذا حج، وعبره لم يشيخ لإجماع الروافد صحيح الإسلام المعروف به فهو امرأته . أن علي بن الوليد أصحح وحسبهم الله تعالى أصل الخلع يقع عن المأمور، وبالأمر ثواب الحقيقة، لأن أصل الحج لواقع " عن الأمر، يندفع إذا صلح المأمور به نائباً عن الأمر من أصل الحج لولم يصراً^(١)، لأن الخلع عداً لديه، وأما أنه لا تجزى في العداً البدن، وأنشدني عنه أنه بشرط تعلية للأمور، وهذا يدل على أن العمل ما وقع عن الأمر، ولكن للأمر ثواب الحقيقة، وهذا إصاح المأمور كإصاح الأمر نفسه، وأمكن القول به: لأن النيابة تجزى في الاتفاق، ولكن سقط أصل الحج عن الأمر: لأن الاتفاق أقسم مقام العمل في حق - فلو لم لأعمال إلى حدته العجز عن الأفعال، كما أفيد العداً مقام المأمور، في حق التسخير السابق.

وعنده انصبغ الإمام الأجل خمساً لأئمة السرخسي رحمه الله تعالى أن أصل الحج يصح عن الأمر، وسواء رد الأمر، فإن النبي ﷺ قال للحسن بن الحسن بن أبيك^(٢)، وأنه يدل على أن أصل الحج يقع عن المحجوج عنه، وقد قيل عنه أنه لا يسقط حجة الإسلام عن المأمور، ولو ولم أصل الحج عن المأمور لسقط عنه حجه الإسلام، والدليل عليه أن المأمور يحتاج إلى إفساد لإحرام إلى الأمر، والإحرام عقد من الأفعال، فهذا يدل على أن الحج يقع عن المحجوج عنه من حيث الإحرام، وهذا هو الكلام في حجة الأمر.

٢٤٠٩ - جئنا إلى حجة التطوع، فقوله من أمر غيره، بحجة تطوع جاز ذلك، ويصير الأمر ثواب التمتع في طريق الحج من حيث^(٣) فإنه سبب إلى الحج بالإنفال، ويصير المأمور جاعلاً ثواب فاعله للأمر، وهذا جائز عند أهل السنة، ومن الناس من يكره جعل الثواب لغيره،

(١) وفيه : لأن أصل الحج يقع عن الأمر، وهذا الأصل صحيح بوجه الحج

(٢) ثبت من -- و ه و م

(٣) كما في رواية البصري ٤٦٦، ومسلم ٢٢٧٥، الترمذي ٨٥ ويردوه ١٥٤٤.

وفي حجة ٦٨٩٨، ومالك في الموطأ ٣٠٤، والترمذي ٦٧٧٣

(٤) وفيه م من غير أنه سبب الحج

لا يملكه أن يمسكهم في الخروج، وهو حرم على أن يقيم بمكة زيادة على الفداء المضاف، ثم حرم على الخروج، عاهد بعتنه من مال الأمر، إلا أن يكون قد اتحد بمكة داراً، فلا تعود الفدية بعد ذلك؛ لأن ذلك السفر مدامطع بانهاء مكة داراً، فلا يعود حكمه بعد ذلك، وكذلك إن اتحد موضعاً آخر وعاد له ثم بدا به الانصراف، لم يكن له أن يسافر من مال الأمر إلا من سبغة عن محمد ورحمة الله تعالى المأمور بالخروج إذا حج عن المأمور، ثم أحرم بمكة بعتنه من مال نفسه ما دام معتزلاً، لأنه في العبادة عاهد نفسه، فإذا انصرف أنفق من مال الأمر^(١)، لأنه مأمور بالانصراف، ولو جعل المأمور الأحرام، فوصل مكة محرراً في شهر رمضان أو غيره، فإنه محرم يقضي من مال نفسه إلى منبر الأصحى، أو قبله يوم أو يومين حتى اختلاف ما يدخل الناس مكة، وإن أحضر مأمور بالخروج، فالدفع على الأمر عبد أبي حنيفة ومحمد ورحمة الله تعالى، وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى على المأمور.

٢٤٦٥- وأعلم أن الدماء ثلاثة، دم مؤنة، وهو دم الإحصار، وأنه على الخلاف، ودم نسيك، وهو دم النسيك والقران، وأنه على المأمور، ودم جبر وهو ما يجب بالجنابة على الإحرام بأن كان محظوراً من قتل صبي، أو قتل مفسد، أو قتل مفسد، أو يجب تعصفاً، فكأن في ماسك الحج، بأن طاف بالبيت مكوساً، أو محطاً، أو حراً، وأنه على المأمور بلا خلاف.

٢٤٦٦- وإذا أمر رجلان رجلان بأداء حج عن كل واحد منهما حجة، وأمر عتياً، فهو من الحاج، ويضمن النسيك إن كان نسيكاً من مالهما، وإن كان الحج عن الحاج لكل واحد منهما لمرة، أو يحلض الحج والسفر من غير اشتراك، فإذا أحرم عتياً حصاراً، فوقع فعله عنه، وأما ضمان النسيك، لأنه صرف مالهما إلى حج نفسه، وهذا ثم بأمر، بذلك، فإذا عتياً بعد ذلك عن أحدهما لا يصح التمسك، فري بين هاتين ما إذا أهل بحجة من امره، فإنه يجوز أن يجعله من أحدهما، هذا إذا أحرم عتياً.

٢٤٦٧- وإذا أحرم عن أحدهما عتياً، فإن ضمي كذا صار محالاً، وإن عتياً لأحدهما على المصير، أي قبل الطواف، أو قبل الوقوف بين التمرين، أو جساناً، وهو قول أبي حنيفة ومحمد ورحمة الله تعالى، لأن الإحرام عتياً ليس من الأركان مقصوداً، بل شرح وسيلة إلى أداء الأعمال، ولهذا، صبح تقديمه على وقت الأداء وهو أشهر الحج، فكان بمنزلة الشرط، وإذا بشرطه ما يمنع المنكر من الأداء، ولهم الذي يحصل المصير يصح الأداء.

بواسطة التحصيل، واكتفى به سره بخلافه إذا تشعل بالأضداد، لأنه يصل بالمقصود،
والفعل لا يصح مع الجهالة، ليس أحدهما بأن يقع الفعل عنه بأولي من الآخر، فتصير أحرامه
عن نفسه، ولا يتكهن بجمعه بعد ذلك لحرمه

وفايتصل بهذا الفصل

٣٤٦٨ - ذكر ابن رواحة جامع المصنفين رجل يؤخذ به حجه الإسلام، وأعمى
عليه فألقى سه أصحها جزء، ويصير المعنى عليه محرماً، حتى يم وضوءه وطهونه جزأ
وسقط عنه حجب الإسلام، وهذا قول أبي حنيفة، حجه به تمنائي، وقال أبو يوسف
ومحمد بن حمزة، لا معنى لا بجزءه، واختلف عار، فتابع في سبب المسألة، قال
بعضهم لا خلاف بين أصحابنا أن الإحرام يتلوى بالنية، حتى إذا سحر أهل رقعة أن
يجزوا واحدة منى فجز من الإحرام نفسه، فأقضى عبته، فأحرم عنه، أحد من أهل رقعة
يجزوا، ويصير معنى عبته، ما، وما وقع اختلافاً من هذه المسألة في اختلافهم في أنه من
وحدث الثانية من معنى عبته في الإحرام عنه أم لا؟^(١) نسك، بدعية ولغيره، وقال
لم نوحده إلا أنه من حجب أخفقه والصريح، وأبو حنيفة رحمه الله تعالى حسبك بالنية وقال
المنس فيما بينهم إننا يعتقدون (أحدنا) الرقعة، لاستعانة بعضهم ببعض فيما يحتاج إليه في
سفره، هذا هو الكلام في الآخر

٣٤٦٩ - وأما من مناسك هل يتلوى بأهل رقعة؟ نعم المشايخ من قال: يتلوى إلا أن
الأولى ثم يطعمونه ويصومونه، يكون أقرب إلى الأدلة لو كان مفيداً، وبه قال شمس الأئمة
ثم خصي رحمه الله تعالى، بغير هذا القول لا يقع الحرم بين مناسك، وبين الإحرام،
ومهم من فرق بين الإحرام وبين مناسك، والفرق أن الاستعانة لما يحقق عند الحجز،
ففي أصل الإحرام يتلوى الحرم، وأما في الاستعانة لم يتحقق الحرم، فإنها إذا أحضره
المواضع كان هو، ثم بعد ذلك عنه بما لا خلاف، وكذا عدمه، ومن المشايخ من قال
لا خلاف بين العلماء أن عدم رقعة استعانة من كبر واحد منهم بأصحابه فيما يعجز عن الفعل
نفسه، والاختلاف في هذه المسألة يتلوى على اختلافهم في أن الإحرام، هل يتلوى بالنية؟
على قول أبي حنيفة، حجه لله تعالى يتلوى، وعلى قولهم لا يتلوى وهذا اتفاق يقول
لا روية عنهما عبته، إذا أمر أصحابه بالإحرام عنه صريحاً، وإن الرد في نية بين سبعة نفر،

(١) هكذا في د، وكان في نسخ الباقي الموجودة خلافه عند

فحمله، فأنه وهو قائم لعدونه، قال استحسن إذا كان من ماله ذلك أنه يجوز، فأما إذا طال ذلك ونام، فأنه وحسنه وهو قائم، لا يجوز من الطواف، ولكن الإحرام لا يتم بالأمر. قال والنفاس في هذه المسألة (١) أن لا يجوز من الطواف وهو مستنكف بوجوه الدخول فيه، لكن يستحسن إذا حضر بذلك صام، وقد أمر بأن يحمل، لطاف به أنه يجزئه؛ لأنه على تلك الآية

٢٤٢٢ - قال محمد رحمه الله تعالى في الأصل والمصنف الذي يبيع من ثوبه بقصص النكاح ويرمي بالحمار، وأنه على وجهي، الأول إذا كان حسب لا مثل الأداء بنفسه، وفي هذا الوجه إذا أحرم عنه امرؤه جاز أو لأصل فيه ما روى أن امرأة أخرجت صبياً، وقالت، يا رسول الله ألهه، حج (٢)، فقال النبي ﷺ عنهم ذلك حرة (٣).

وإن كان يميل لأداء نفسه بنفسه النكاح كلها وبعض مثل ما يجعله البالغ، لأن موافق العبادة مشروعه في حق المصنف بغيره، حتى يذهب عنه نية، ولو ترك هذا المصنف مقرر الأصل الحجج نحو البرم، وما أنشبهه، لم يكن عنه شيء، لأنه لم يترك الكل لا شيء، عليه، فكان إذا ترك المصنف

٢٤٢٣ قال في الأصل أيضاً، وكل حرمات عرسه من المصنف يحرم عنه الأب، فهو المحرم من الحيوان، لأن المحرمين أسوأ حالاً من المصنف من الأب إذا أحرم عن أمه الصغير ولو تركت بعض محظورات الإحرام، لم يلزمه بسبب إحرام الصغير شيء، لأنه في حق الإحرام جعل ما بنا عن الصغير، فاعمل في الصغير حكماً، ألا ترى أنه يبيع بالصغير، ويحرم به، كذا الصغير أحرم بنفسه (ولو أحرم الصغير نفسه) لا يحرم الأب شيء، كلاهما - والله سبحانه وتعالى أعلم -

(١) حكاه في "ب" ر ف، وكذا في الأصل. نسخة

(٢) أثبت من م

(٣) أخرجه مسلم ٢٣٧٧، والنسائي ٢٥٩٧، وأبو داود ١٧٥

(٤) أثبت من م ر ف م

أوصى له بفتح عنه، فدمع موسى إلى دحي ألف درهم ليجمع به، فسر في ذلك من يده،
فدلى قوله أبي حنيفة رحمه الله تعالى بفتح عنه من ثمان مائة، وباد، سبعة وستة وسون
وثلاث وعلى فوق أبي يوسف ومحمد وحنيفة الله تعالى تنص الوصية ولا بفتح عنه

٣٤٢٠ وثو مائة، في ألف درهم، فدمع موسى مع الزينة، واحد ألف، ودمع ثلاثة
ألف درهم إلى الزينة ثم دمع ألف إلى رجل بفتح عسب، فهلك ألف درهم
أو مائة، فإن على ثوب أبي حنيفة رحمه الله تعالى بفتح عسب عن أبيه من ثمان مائة،
وذلك ألف درهم، لأن ما بقي مائة "ألف درهم، وقد أبو يوسف رحمه الله تعالى بفتح
عنه ي بقي من الثمان أول، وذلك مائة وثلاثة وثلاثون وست، وعلى ف، محمد رحمه
الله تعالى إذا سرق ألف انتهى دعوى بطلح الوصية، ولا بفتح عنه

٣٤٢١ وفي منسقى بعد دي أوصى أبي بفتح عنه حصة الإسلام بفتح مائة، وثلاث
مائة بفتح من مائة، فأصح الوصية رجلا من الكوفة، فبوصى صدم، وبأصح الوصية
رجلا من موصل، وسير مصر قريب من بغداد، فالبنيان أو بصير الوصية مخالفاً وفي
الاستحسان إذا كان حج من موضع مصر، يمكن للرجل أن يذهب من ذلك لمصر إلى ذلك
الموضع، ويرجع للمصر، ليس بحجور، وإن كان أكثر من ذلك لا يجوز، لأن للمصاف إلى
كثرت بهذه الصفة، وفي مائة لا يبرأ عنها، عرف ذلك في أسكنه كثيرة أفريقيا المطلقة إذا
رادت التحجوج ما نولد، في أوصى أن يحقوا عنه ولزأله، فإن ذلك لا يجوز إلا أن يجبره
لورثة عند غنما من الثلاثة وحنيفة الله تعالى، لأن حله وصح، فرب، لأنه قصد إحصاء تقع
إليه من ماله بمجرد قوله، وفيه هو معنى الوصية للورث، والوصية بمرار لا يجوز إلا بإجازة
لورثة

٣٤٣٠ إذا أوصى بألف بفتح عنه ثلثه، وثلثه بفتح حجب، فدمع عس رجولي إذا كان
فان الحرجة عس بفتح ماني، ولم يرد على هذا، وفي هذا بوجه عن الوصية بفتح عنه
حججه، لأن لا يفي من ثمان مائة، ثم الوصية بالحجارة في هذه الصيغة، إن شاء أحج
عنه حججها من مائة واحدة، لأن أمر رجلا ودمع إليهم بفتح عس بفتح عنه في سنة واحدة،
وإن شاء أحج عنه رجلا في كل سنة مرة، والأول أفضل، فبفتح بوصى بفتح حجب،

(١) مكشوف في الأصل وفيه النسخ في وجه

(٢) وفي ط ثلاث آلاف درهم فكان ثلاثة آلاف درهم

ويبقى من الثلث شيء، فهو لا يبقى بالخج من وطء، وبقي بالخج من أقرت بالوقيب، أو من
مكة، أو ما أشبه ذلك، بأن يذهب ولا يرد الفاق على الورقة، وإن كان الأمر بالإحجام أمر
بالفعل، والأمر بمنع لا ينفي التكرار، لأن التكرار [أمر متعصفا] لأمر بالفعل، وإذا
صت بدلالة الحال، أو بدلالة العرب، لأن ثلث مال الثوب كان كسرًا حدث يقع حجبًا يرد
بالإحصاء بالخج به، الإحصاء صحيح^٢ لئلا لا يبقى من الثوب شيء، فبقى لا يبقى الخج من
وطء، وبقي الخج من أقرب الوطء، أو من مكة، وما أشبه ذلك، فهو يذهب، ولا يرد على
على الورقة.

٢٤٢٣ وفي المتن: هشام بن محمد رحمه الله، إلى: إلى الحج، وحكي من
ثلاث، حج عنه من بيته حجة واحدة، وتفصل للورقة، وما إذا لال أجبوا على يثت على
حجته، ولم يفلح، هذه، فإن الوصية بحج عنه حجة واحدة، وفي التناكرا من تفعل
الأول بدلالة الحال، وبحكم العرب، ولا غير، مما إذا جاء الصريح بجلال

٢٤٢٤ - عن أبي موسى في هذه التصور دفع إلى رجل من الأعمدة، يعني لئلا على
نفسه في الطريق، فأما وأما، وهذه مقدمة بكه، فأنق وبقي من ذلك شيء، ينظر إلى كل
البياني كبير بحيث يمكن تسموه، الأسماء عنه، يصير محالًا، وبعض ما أنق على نفسه
بما وأما حسنًا، لأنه مأمور خلاف إلى شيء، لأنه أمر أن يتم، كل مال في طريق الحج،
فيكون أكثر الأجر، فهذا ترك، بعض، والترك كسر بحيث يمكن تسموه، الأسماء عنه،
اعتبر مخالف، بعد تنق أنق على نفسه بغير أمر، وإن كان الذي قبله، بحيث لا يمكن
الاختار عنه عرفًا وهذه، فالعابس أن يصير قبله، أنق على نفسه، وفي الاستحسان
لا يصير صامًا، لأن هذا لا خلاف لا يمكن الاختار عنه تسموه، فيكون صامًا كقول
المتروا إذا انشربى معي بغير، ساءه الله لا يمكن أن يذن لكم، لا، على شيء،
بجلاف، إذا كان الذي قبله كثير، لأن اختار عنه يمكن، وإذا كان الذي قبله قليلًا، بحيث
لا يمكن الاختار عنه حتى لا يضر محالًا، فالج لا يسلّم تسموه، لأن من حق قدر نفسه
معة هذه، وحجه، وهذه بكه، مما إذا على ذلك لا يكون، ويرد على الورقة، لأنه مال
الثوب، وهذا على من وصية

٢٤٢٥ - من كان من مال عاتق من نفسه فذهب بكر، بمأمور، عهد على

وحيث إن لم يعثر رجلاً يبيع منه . كتب الوصي ذلك في بطنه . لأن الوصي له مجهول ،
وحالة الوصي نه يمنع صحة شتيه ، والحالة في ذلك ، بانقرن الوصي بغيره . أعطى
ما بقى من النقطة من شتي . ثم أعطى الوصي باقي من النقطة بغيره . كان جائزاً . كتب الو
وصي أن يعطى ثلث ماله من شاء . وصي . وإن عثر رجلاً يبيع منه . كتب الوصية ما بقي
بجائزة . لأن الوصي له مجهول

٢٤٣٦ في سق . إذا وصي أن يبيع عنه رجلاً فأحرم الرجس بالبيع عن أبيه .
ثم قدم وقد فاته البيع ، قال : أحمد رحمه الله تعالى . يبيع عن أبيه من بعده . إن بلغت القيمة .
وإلا قص . حيث يبلغ . وهي بحرم قضاء الحجة التي كانت عن أبيه . ولا ضمان عليه عند
أنفس . ولا حقه له بعد الموت . وبه أيضاً إبراهيم بن محمد رحمه الله تعالى . دفع درهم
إلى رجل ليبيع عن أبيه . تعرض في الطريق . قال : ليس به أن يبعها إلى غيره . إلا أن يكون
قال وصي . فممنع . أصح ما شئت . بحيث أنه أن يدفع إلى غيره . يبيع عن أبيه . من غير أن
ثم يرضى . وبه . دفع إلى رجل درهم . وأمره أن يبيع عنه . فله أن يحرم ما يورثه لأمر أن
ياخذ منه المال . فطلب به ما يورثه فله الرجوع إلى أهله . فله ذلك استحبنا

٢٤٣٧ وفي مسند أبي الثابت رحمه الله : الوصي إذا دفع درهم إلى رجل أن
ليبيع بها عن أبيه . ثم أراد أن يبيعها لغيره . كان له ذلك . ما لم يورثه . لأن المال
أعطاه في بطنه . وإذا استرد وطهر . فأمره ببيعة الرجوع إلى بطنه . قال : نظر إن استرد أقل منه
لحياته ظهرت منه . فأنقصه من ماله حصة . وإن استرد لأصعب وأنه أو أخيه . فأمره بالبيعة
فأنقصه من مال أبيه . وإن استرد لأخيه . فأنقصه من مال أبيه

٢٤٣٨- رجل دفع إليه في مدينته السلام مال ليبيع عن أبيه . فأخذ في طريق البصرة .
وترك طريق الكوفة . قال محمد رحمه الله تعالى : لا بأس بذلك . لأن الحاجة يسلكه من غير
عذر . وكذلك إذا دفع إليه في مدينته طريق إلى مكة أحبها أسد وأبعد . فأخذ فيه . قال .
إن كان الحاجة يسلكه ذلك . فليجلى . فخصماته ليبيع به عن أبيه . فأنقصه منها ما كان في
أهله . وبيع بغيرها من مال أبيه . فليجلى . فخصماته من أبيه . فأنقصه من أبيه . فأنقصه
المبت إذا مرض . وانفق فان كله . فليس على الوصي أن يبيع ما نصه به لغيره . إذا حال
الوصي للحاج . إن لم يملك ما يورثه . وعلى قضاء الدين . فهو حرام . إن استاجر للمأمر

بالحجّ خدماً لخدمته، يُظنّ إن كنه مثله يستخدم نفسه فهو في مال نفسه لأنه لا يكون مادوناً فيه، وإن كان منه لا يخدم نفسه فهو في مال الميت؛ لأنه يكون مادوناً فيه، وللمأمر بالحجّ أن يدخل الحُصَامَ، ويعطى أحد الحارِصين وعبر ذلك بما جعله حُجَّاجٌ؛ لأن ذلك محروقة، وتُغَرِّق للمروء كالنصر من

٣٤٣٩- الحُجَّاجُ من الميت إذا اقْتَرَى ببعض تلك الدروع إليه حِمْلًا رَكِبَهُ فحَزَلَهُ، ولو اقْتَرَى بالدرهم المنعوع إليه متاعاً لكتفاره، وحجّ بثلاثها من الميت، لأنه يرد المال والحجة من نفسه، قال هشام: سمعت أبا يوسف رحمه الله تعالى يقول من هذا الفصل يصدق بالفصل بعض بالروح، وأجرب الحجة عن الميت في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وفي قولهما الروح له، أو في أن يحجّ عنه بألف درهم من ماله، وذلك لتقيد لا يروج في الحجّ، قال يخرج الوصي بفقر ما أوصى، وبصرقه بدراهم تُرَوِّج في الحجّ، وإن شاء دفع ما يبر به منها

٣٤٤٠- الحُجَّاجُ عن الميت إذا ضاعب نفقته في الطريق، بأنفق من ماله نفسه، حتى نفق حجة يري عن الميت، قال محمد رحمه الله تعالى: فهو الميت بطريق، وعاجبهم أن يجزوا عن الميت من حيث مات الوصي، لأن المشرع أقام السبب عدم الحج، وذلك بالإتفاق في كل الآطريق من مال الميت، وليس لدى أنفق من ماله أن يرجع بسك عن أحد، وأما ما أنفق قبل ذلك فقد ذهب من مال الميت، ولو كانت النفقة ضاعت بعد ما أحرم عن الميت جازت الحجة عن الميت، ولم يرجع بالنفقة على أحد، فالمأمر بالحجّ لا بأس به بالسك في الطريق، وتفسيره أن يخلط دراهم الأمر مع دراهم الرحمة، فيصيروا جملة من لا يحرط، سو كان الأمر أمره بطلاق، أو لم يأمر، فكان المرف

٣٤٤١- الوصي إذا أمر رجلاً أن يحج عن الميت في هذه السنة، ماخر الحج عن وقته حتى مضت السنة، وحج من قبل جاز عن الميت، ولا يلزم النفقة وذكر الفقهاء هذه للاستعجال لا تعجبه لأمرها، فالمأمر بالحج عن الميت إذا رجع عن الطريق وقال: منعت، وقد أنفق من مال الميت في الرجوع، لم يصدق وهو ضامن لجميع النفقة، إلا أن يكون المرأ ظاهراً يدل على صدق معانته، الأمر بالحج عن الميت إذا قال: سأحج عن الميت، وتكرر الورثة والوصي، فالقول قوله مع نفسه: [الأنهم أرادوا الرجوع عنه بالنفقة وهو مكروه - مكروه

الحج ليحج عني كل سنة بمائة درهم، أو قال: يحج من مالي كل سنة ثمانية دهم [فإنه يحج عنه بالثلاث من كل سنة واحدة حتى ياتي على جميعه كل حجة بمائة درهم]، كما سيجيء، وكذلك إذا قال: أوصيت بثلث مالي في المساكين يتصدق به كل سنة بمائة درهم، أو قال: أوصيت بثلث صدقي من ثلثي كل سنة بمائة درهم، فإنه يتصدق بجميع الثلث في السنة الأولى، ولا يورع على السنين.

٢٤٤٤ - وكذلك إذا قال: أوصيت [بثلثي لسرى] "كل سنة مائة درهم فيحجني" أو قال: أوصيت أن يسري من ثلثي كل سنة مائة "، فإنه يسري بذلك كله في السنة الأولى، ويسري عنه، ولا يورع على السنين، فمن بين هذه المسائل، ويسأل إذا أوصى أن يعطى لفلان كل سنة مائة سقى، هل يورع أنه إذا يورع من الشروط ما يعيد، لا ما لا يقيد، والأمري يورع في الثلث مائة على السنين مائة، لأنه بما يورع يوصي له قبل أن يستكمل الثلث وعينه، فهو ما بقي من الثلث إلى ورثة الوصي، ورفع الوارث قطع الميراث وأما في مسائل الثلاث الأمر بالورع على السنين لا يبعد، لأنه لا يتوهم أن يجعل شيء من وصية المسائل الثلاث، لأن هذه مسائل لا تعلقها إلى يوم القيمة، فلا يعود شيء إلى ورثة.

٢٤٤٥ - يعني من هذه المسائل لا يذعن من مذهب، إن مات وصي مرضي الحج، ولم يوص به له يلزم الوارث، يحج عنه، وإن أحب أن يحج عنه حج، وأرجو أن يكون إن شاء الله تعالى، هكذا ذكر القنبري في شرحه أن رسول الله ﷺ قال: "من مات من غير أن يعيد الحج، فليحجني حبيب الخيرية"، ثم في ديوان الصادق عليه السلام: "من مات من غير أن يعيد الحج، فليحجني حبيب الخيرية"، وكلها في دين الله تعالى، وذكر في الزهدات: "حيث مات وعليه صيام، وأوصى أن يصوم عنه، فأطعم عنه الميراث"، قال: سجد إن شاء الله تعالى.

(١) ما بين المعطوفين ساكن من الأصل وتقدم من طوم و

(٢) ما بين المعطوفين ساكن من الأصل وتقدم من طوم و

(٣) ما بين المعطوفين ساكن من الأصل وتقدم من طوم و

(٤) هكذا في ب، وقال في د: في الصبح لله جوده عند الموصي.

(٥) هكذا في الأصل.

(٦) الله جوده يحج به.

والطوبى لمن لم يترك الصوم ووجوه الإعمال في الدنيا في الحج. فخير
 الاستعداد على الحج بغير الأمر والعرفي أو تشبهه بين الله تعالى وبين
 عليه ذات عاريف طهارة، وقد في الحج حكمة من الحج في الدنيا، لا في الإطعام
 ولا في الصوم، بل في عمارته وإصلاحه. فمر راب وعنه من العلم به وانه^(١)
 وهذا الحشر من حيث الأجزاء، وحسنه حيث هو حيث هو في العلم، فمن حيث إنه
 هو حيث يعمل خلقه به، لا في حيث لا يكون حيث العلم، بل هو في حيث هو في العلم
 حيث هو، فانه من حيث هو في العلم.

لفصل السابع عشر في إحرام المرأة والمناكب

٢٤٤٦- إمرأته أحرم من حجة مطوع يعبر إدره، حبه، يدو حها، يحلها في قول
 عطماء وأحهم لله تعالى، والسحب^(١) يارتكبت (محظور، رأ) "محظور بوعان" ما حرم
 شعره أو غلبه عمو، جماع، عبرت الأولى من يكمي رلها وأهوب محظور، وعليها الدم
 لأجل التحلل لأن إمرأته بعد ذلك يمس بعد ما حلها، وكان ذلك قبل موت الحج
 قبل - حيث حلت من عاصها ذلك فقامت شرعت فيه، وإذا حلفت من عاصها ذلك فلا عمرة
 عليها، (الأدو حوب بعمر، لأجل فوات الحج عليها حتى حاله)، وإن شئت حلفت في
 العام القاني وعليها العمرة، وكذلك إن كان ذلك بعد ما فاته الحج، فبها حجة والعمره، أبو
 سماعة عن محمد حبه الله تعالى من رجل أدركه في الحج، وأحرمت بالحج قبل أشهر
 الحج، فله أن يحلها، وإن حرمت في أشهر الحج، فليس له أن يحلها وإن كانت في بلاد
 بعيدة، بحر جر - مهال أشهر الحج، فأحرمت في وقت خروج أهل بلادهم فكان له أن
 يحلها، وإن أحرمت قبل ذلك كان له أن يحلها، إلا أن يكون حرامها قبل ذلك ما يتم
 بسيرة^(٢)، وإن أدركته في الحج، فأحرم قبل أشهر حج أو في أشهر الحج، فله أن
 يحلها، ويكره به دم، وأحرم الأمة في حق هذا الحنك بقدر إحرام لكونه

٢٤٤٧- فمن حل إذا أحرمت إمرأته أو أمته بغير إذن - فبها دم أو قسمها مع علمه
 بإحرامها، فسد، حبل لآلته فكحل أو لم يؤد، الجس من رباد وذكر في كتاب
 الاختلاف إمرأته أحرم من حجة تطوع، ثم تزوجت ولها دم، حكم محرمة، فزوجها أن
 يحلها، وإن يمسها من الحج عند أبي يوسف وحبه الله تعالى خلا أن يرد حبه الله تعالى
 ٢٤٤٨- وذكر عيسى بن إسماعيل في مرقاه - عن محمد، حبه الله تعالى إمرأته أحرم
 من حجة تطوعا، ولا زوج لها، ثم تزوجت، أو كان لها زوج، نادى به في الإحرام، وأحرم

(١) وفي ط النسخ

(٢) أثبت من ب

(٣) أثبت من ب

(٤) عن فائدة حطب وفي الأصل وط بألف كثيرة

سحقه بطوقه، ثم سلقه، وله بدخول بها، فترجى رجلًا حرًا من جرائعها، وليس له أن يحلقها.

٢٤٩ قـ. ريس هذه كالآلة إذا ما عده للزنا، وهذه إذا ما عده من دون الزنا، عدى للمشتري أن يحلقها، ولفق من الآلة بين الزنا والنجاس، وأنه يكره سائق أن يحلقها، إذ كانت أحرم بوجه، ولا يكره المشتري أن يحلقها^(١). الفرق أن صاحب من سائق حلق في البعد بخلاف التحلل من مري.

وبعد اختلفت بماديسخ، صاحب التصدير في معاله لأما من من المشتري، وفيه من بعضه للمصري أن يحلقها ويحرمها، ويوقع في بعضه، والمشتري أن يحلقها، أو يحرمها. وفي الأصل قال بمصري أن يحلقها، ووجهه، فإن كان المصحيح، فلم يشتري أن يحلقها، ووجهه، فحرمها يحلقها، أو نفس مري، ويحرمها بعد ذلك، وإن كان المصحيح يحرمها، أو يكرهها، فحرمها يحلقها، بل هو مري، أو مري، أو حرام، ويختلف المصحيح من بعضه بالجماع، فبعضهم كرهه، ثلاثين، حرام إحصاءها، وبعضهم لم يكرهه، لأن المويعة^(٢) لا يحلو على ما قدم به التحلل، فبعض المرافعة بعد التحلل - وله أعلم -

(١) ثبت من ب و د

(٢) وهي م ر هـ، انظر

الفصل الثامن عشر

في الترام الحج، والترام الهدى والمذبة، وما يتصل بذلك

٣٤٥٠- إمامان عليّ النبيّ إلى رب الله، أو إلى مكة، أو إلى مكة، ثمّ حجّة لو
عمرة أصحّ، وإن كان عنّ أحسّ إلى الحرم أو إلى المسجد اطرام، فعلى قول أبي حنيفة
رحمه الله تعالى لا يصح البذر، ولا يترك شيء خلافاً لهذا، ولو كان عنّ أحسّ إلى الحرم
أو إلى تطوافه الكعبة، لذكر في غير رواية الأصحّ أنّه عنّ هذا الحديث أيضاً، ولو قال
على التعلق إلى مكة، يوفى، فعلى السفر إلى مكة، أو قال عنّ الركوب إلى مكة،
لا يلهيه شيء من الحلال، هذا الحديث في الأصل

٣٤٥١- ومي سفيان ابن سماعة عن محمد بن حماد بن عيسى بن رجل قال قد عليّ
الحجّ إلى بيت الله تعالى ثلاثين سنة، قال عليه ثلاثون حجة أو ثلاثون عمرة، ولو قال عنّ
الحجّ إلى بيت الله ثلاثين سنة، أو قال أحد عشر شهراً، أو قال عشرين شهراً، فإنما عليه
عمرة واحدة، وقال مشيخ سفيان بن عيينة: لأنّ عليه أيمان الناس، ولو قال قد عليّ في
هذه السنة حجتان، فعليه حجتان يصح في كلّ سنة، ولو قال قد عليّ عشت حجتان في هذه
السنة، فعليه عشر حجات من عشر سنين، فوق سنة وبين حصر، ثمّ إذا قال قد عليّ حصر
يومين في هذا اليوم، لا يترجمه حصر يومين، أو يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى: إذا
قال امرئ رجل حصر سنة، كتب فلاناً فعلى الشيء إلى بيت الله تعالى، فكأنه بالكوفة، صبي
أنّ يحشى من خروجه

٣٤٥٢- الحسن بن بهد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى: إذا كان من معتمر بعجة جبل
بصرة أو قطيف كتب، ففعل فعلت حجة وعمره، الحسن بن بهد، أو عنّ أحسّ إلى بيت الله،
ثمّ فرق بين حجة لسلام وبين عمره، يوفى بالحجّ الذي أوجب، ومضى فيما إلى مكة أجرة،
ولا يلزمه شيء، ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى: رجل قال لا يوفى غير أشهر
الحجّ، قد عليّ حجة في أشهر ربيع أو صيف، هل أن يحسّ أشهر الحجّ أم لا، فلم يجب عليه
شيء، ولو قال وهو في صفر أشهر الحجّ، قد عليّ حجة، فعلى ابن محي، أشهر الحجّ،
فالحجة واجبة عليه من بين أنّه أحبها على نفسه كساعة، وإذا قال في أشهر الحجّ، فكأنه

[illegible]

۲۴۵۲- ع. جامع نصیر، جل جلد عی. ۵، ۴، ۳، ۲، ۱، ۰، ۱، ۲، ۳، ۴، ۵، ۶، ۷، ۸، ۹، ۱۰، ۱۱، ۱۲، ۱۳، ۱۴، ۱۵، ۱۶، ۱۷، ۱۸، ۱۹، ۲۰، ۲۱، ۲۲، ۲۳، ۲۴، ۲۵، ۲۶، ۲۷، ۲۸، ۲۹، ۳۰، ۳۱، ۳۲، ۳۳، ۳۴، ۳۵، ۳۶، ۳۷، ۳۸، ۳۹، ۴۰، ۴۱، ۴۲، ۴۳، ۴۴، ۴۵، ۴۶، ۴۷، ۴۸، ۴۹، ۵۰، ۵۱، ۵۲، ۵۳، ۵۴، ۵۵، ۵۶، ۵۷، ۵۸، ۵۹، ۶۰، ۶۱، ۶۲، ۶۳، ۶۴، ۶۵، ۶۶، ۶۷، ۶۸، ۶۹، ۷۰، ۷۱، ۷۲، ۷۳، ۷۴، ۷۵، ۷۶، ۷۷، ۷۸، ۷۹، ۸۰، ۸۱، ۸۲، ۸۳، ۸۴، ۸۵، ۸۶، ۸۷، ۸۸، ۸۹، ۹۰، ۹۱، ۹۲، ۹۳، ۹۴، ۹۵، ۹۶، ۹۷، ۹۸، ۹۹، ۱۰۰، ۱۰۱، ۱۰۲، ۱۰۳، ۱۰۴، ۱۰۵، ۱۰۶، ۱۰۷، ۱۰۸، ۱۰۹، ۱۱۰، ۱۱۱، ۱۱۲، ۱۱۳، ۱۱۴، ۱۱۵، ۱۱۶، ۱۱۷، ۱۱۸، ۱۱۹، ۱۲۰، ۱۲۱، ۱۲۲، ۱۲۳، ۱۲۴، ۱۲۵، ۱۲۶، ۱۲۷، ۱۲۸، ۱۲۹، ۱۳۰، ۱۳۱، ۱۳۲، ۱۳۳، ۱۳۴، ۱۳۵، ۱۳۶، ۱۳۷، ۱۳۸، ۱۳۹، ۱۴۰، ۱۴۱، ۱۴۲، ۱۴۳، ۱۴۴، ۱۴۵، ۱۴۶، ۱۴۷، ۱۴۸، ۱۴۹، ۱۵۰، ۱۵۱، ۱۵۲، ۱۵۳، ۱۵۴، ۱۵۵، ۱۵۶، ۱۵۷، ۱۵۸، ۱۵۹، ۱۶۰، ۱۶۱، ۱۶۲، ۱۶۳، ۱۶۴، ۱۶۵، ۱۶۶، ۱۶۷، ۱۶۸، ۱۶۹، ۱۷۰، ۱۷۱، ۱۷۲، ۱۷۳، ۱۷۴، ۱۷۵، ۱۷۶، ۱۷۷، ۱۷۸، ۱۷۹، ۱۸۰، ۱۸۱، ۱۸۲، ۱۸۳، ۱۸۴، ۱۸۵، ۱۸۶، ۱۸۷، ۱۸۸، ۱۸۹، ۱۹۰، ۱۹۱، ۱۹۲، ۱۹۳، ۱۹۴، ۱۹۵، ۱۹۶، ۱۹۷، ۱۹۸، ۱۹۹، ۲۰۰، ۲۰۱، ۲۰۲، ۲۰۳، ۲۰۴، ۲۰۵، ۲۰۶، ۲۰۷، ۲۰۸، ۲۰۹، ۲۱۰، ۲۱۱، ۲۱۲، ۲۱۳، ۲۱۴، ۲۱۵، ۲۱۶، ۲۱۷، ۲۱۸، ۲۱۹، ۲۲۰، ۲۲۱، ۲۲۲، ۲۲۳، ۲۲۴، ۲۲۵، ۲۲۶، ۲۲۷، ۲۲۸، ۲۲۹، ۲۳۰، ۲۳۱، ۲۳۲، ۲۳۳، ۲۳۴، ۲۳۵، ۲۳۶، ۲۳۷، ۲۳۸، ۲۳۹، ۲۴۰، ۲۴۱، ۲۴۲، ۲۴۳، ۲۴۴، ۲۴۵، ۲۴۶، ۲۴۷، ۲۴۸، ۲۴۹، ۲۵۰، ۲۵۱، ۲۵۲، ۲۵۳، ۲۵۴، ۲۵۵، ۲۵۶، ۲۵۷، ۲۵۸، ۲۵۹، ۲۶۰، ۲۶۱، ۲۶۲، ۲۶۳، ۲۶۴، ۲۶۵، ۲۶۶، ۲۶۷، ۲۶۸، ۲۶۹، ۲۷۰، ۲۷۱، ۲۷۲، ۲۷۳، ۲۷۴، ۲۷۵، ۲۷۶، ۲۷۷، ۲۷۸، ۲۷۹، ۲۸۰، ۲۸۱، ۲۸۲، ۲۸۳، ۲۸۴، ۲۸۵، ۲۸۶، ۲۸۷، ۲۸۸، ۲۸۹، ۲۹۰، ۲۹۱، ۲۹۲، ۲۹۳، ۲۹۴، ۲۹۵، ۲۹۶، ۲۹۷، ۲۹۸، ۲۹۹، ۳۰۰، ۳۰۱، ۳۰۲، ۳۰۳، ۳۰۴، ۳۰۵، ۳۰۶، ۳۰۷، ۳۰۸، ۳۰۹، ۳۱۰، ۳۱۱، ۳۱۲، ۳۱۳، ۳۱۴، ۳۱۵، ۳۱۶، ۳۱۷، ۳۱۸، ۳۱۹، ۳۲۰، ۳۲۱، ۳۲۲، ۳۲۳، ۳۲۴، ۳۲۵، ۳۲۶، ۳۲۷، ۳۲۸، ۳۲۹، ۳۳۰، ۳۳۱، ۳۳۲، ۳۳۳، ۳۳۴، ۳۳۵، ۳۳۶، ۳۳۷، ۳۳۸، ۳۳۹، ۳۴۰، ۳۴۱، ۳۴۲، ۳۴۳، ۳۴۴، ۳۴۵، ۳۴۶، ۳۴۷، ۳۴۸، ۳۴۹، ۳۵۰، ۳۵۱، ۳۵۲، ۳۵۳، ۳۵۴، ۳۵۵، ۳۵۶، ۳۵۷، ۳۵۸، ۳۵۹، ۳۶۰، ۳۶۱، ۳۶۲، ۳۶۳، ۳۶۴، ۳۶۵، ۳۶۶، ۳۶۷، ۳۶۸، ۳۶۹، ۳۷۰، ۳۷۱، ۳۷۲، ۳۷۳، ۳۷۴، ۳۷۵، ۳۷۶، ۳۷۷، ۳۷۸، ۳۷۹، ۳۸۰، ۳۸۱، ۳۸۲، ۳۸۳، ۳۸۴، ۳۸۵، ۳۸۶، ۳۸۷، ۳۸۸، ۳۸۹، ۳۹۰، ۳۹۱، ۳۹۲، ۳۹۳، ۳۹۴، ۳۹۵، ۳۹۶، ۳۹۷، ۳۹۸، ۳۹۹، ۴۰۰، ۴۰۱، ۴۰۲، ۴۰۳، ۴۰۴، ۴۰۵، ۴۰۶، ۴۰۷، ۴۰۸، ۴۰۹، ۴۱۰، ۴۱۱، ۴۱۲، ۴۱۳، ۴۱۴، ۴۱۵، ۴۱۶، ۴۱۷، ۴۱۸، ۴۱۹، ۴۲۰، ۴۲۱، ۴۲۲، ۴۲۳، ۴۲۴، ۴۲۵، ۴۲۶، ۴۲۷، ۴۲۸، ۴۲۹، ۴۳۰، ۴۳۱، ۴۳۲، ۴۳۳، ۴۳۴، ۴۳۵، ۴۳۶، ۴۳۷، ۴۳۸، ۴۳۹، ۴۴۰، ۴۴۱، ۴۴۲، ۴۴۳، ۴۴۴، ۴۴۵، ۴۴۶، ۴۴۷، ۴۴۸، ۴۴۹، ۴۵۰، ۴۵۱، ۴۵۲، ۴۵۳، ۴۵۴، ۴۵۵، ۴۵۶، ۴۵۷، ۴۵۸، ۴۵۹، ۴۶۰، ۴۶۱، ۴۶۲، ۴۶۳، ۴۶۴، ۴۶۵، ۴۶۶، ۴۶۷، ۴۶۸، ۴۶۹، ۴۷۰، ۴۷۱، ۴۷۲، ۴۷۳، ۴۷۴، ۴۷۵، ۴۷۶، ۴۷۷، ۴۷۸، ۴۷۹، ۴۸۰، ۴۸۱، ۴۸۲، ۴۸۳، ۴۸۴، ۴۸۵، ۴۸۶، ۴۸۷، ۴۸۸، ۴۸۹، ۴۹۰، ۴۹۱، ۴۹۲، ۴۹۳، ۴۹۴، ۴۹۵، ۴۹۶، ۴۹۷، ۴۹۸، ۴۹۹، ۵۰۰، ۵۰۱، ۵۰۲، ۵۰۳، ۵۰۴، ۵۰۵، ۵۰۶، ۵۰۷، ۵۰۸، ۵۰۹، ۵۱۰، ۵۱۱، ۵۱۲، ۵۱۳، ۵۱۴، ۵۱۵، ۵۱۶، ۵۱۷، ۵۱۸، ۵۱۹، ۵۲۰، ۵۲۱، ۵۲۲، ۵۲۳، ۵۲۴، ۵۲۵، ۵۲۶، ۵۲۷، ۵۲۸، ۵۲۹، ۵۳۰، ۵۳۱، ۵۳۲، ۵۳۳،

[illegible]

٣٤٣٥- في النعمان ديار علي حجة الإسلام مؤيد، لا يعرف شي: لأنه
الترم غير منشوع، في فسادي في الملك، وحجة الله على ديار أبا حجج، في سنة
عليه، ولو قلنا: إذ حيث لدار حجج شعبيها لرمه الحج ربه بعد، إذ الخ، في عن
سنة سنة، ثمها كلها، ويظهر أن سبب فيه، إذ هي عمره في سبب سبب لرمه.

٢٥٦- وهي لأخبار من قصص أبي نعيم روي عنه تعالى في ١٢٠٨ هـ

— 36 —

1994 年 12 月 15 日 14 时 15 分 至 14 时 25 分 在 14 时 15 分 至 14 时 25 分

(T) H_2O \rightarrow H_2 + O_2

$$u_{\text{wall}} = u_{\text{cr}} + \frac{1}{2} u_{\text{cr}}^2 \quad (2)$$

أي مكانة الله وقال أبو يوسف، محمد بن زياد أن يحيى بن عمار، ومي الهدي بن محمد بن عمار
 مكة، وإن لم يرد البحر، ولا يجرى من الهدي، والصيد لا يلدغ من الخيل
 إذا كان عطشاً، أو سبي من غيره، والجدع من النجاسة عند النجاسة، الذي لو عساه أكثر الحوان
 سبعة أشهر فصاعداً، يبعد عن النجاسة حتى من عساه شه شهراً، وأثنى من الذي يرى طعن
 في النجاسة، ومن النجاسة الذي طعن في النجاسة، ومن النجاسة الذي طعن في النجاسة
 الثانية

قال في الأصل، يستحب، رجل أن يأكل من هدي النجاسة، والنضرة، والنضرة،
 وتدل على استحبابه التصديق، وبأكثر من التصديق، وهو الأصل، ولا يستحب أن يصدق
 بأقل من الثالث، ولا يصدق التصديق، ولا يصدق فيه قبل يوم سحر، إذا كان قد شكك
 فيها، فمصلح يجمع أن النجاسة، ذبحة وحديثاً، لأن ما عساه لنهدي، وأدله، وشبهه
 حربة لإراقته، والتصدق، بالنجاسة، فإذا شكك فيه عيب يجمع حربة إلا أنه، إن عجز عن حربه
 إلى قذوه، عجز عن الصدقة بالنجاسة، علمه بقدرة عليه، ولا يأكل ما، لأدله، وأدله الأكل من
 الهدي مصلح عجز، لأدله، لا يجمع الأكل، وإن كان قصده التمكن، سحر، لا يجمع أكله
 للواجب حربه، وتصدق، بجمعه، أكله، لأن حربه الإراقه، ودروجه، لأن ما لا يجمع أكله
 للظهور، وهذا خلاف هدي النجاسة، فلو عطف في الظهور، حل يوم سحر، وبه لا يجرى
 لأن هدي النجاسة موافق يوم النحر، به، يجرى في يوم سحر، خلا، هدي النجاسة

٢٤٤ قال في الأصل، وإذا سرق هدي رجعة، فإن مكاب، أخرى، فقصها
 وتوجيبها، ثم وحده لأدله، من سحرهما فهو أفضل، لأنه واحد الأول، على ما عساه، فطقتا،
 وتوجيبه الثاني، وصحة سحرهما، وسلي، له ليس عليه حل، حد الأول، فلا يفسد في مثل
 هذا المسمى، كما إذا شرع في صوم، صلاة على غير أنه عليه، أنه ليس عليه، وفي
 سحر الآخر، من الأول، فإن كان قبلة الأعراس، قبلة الأول أو أكثر، فلا شيء عليه، وإن كان
 أقل تصديق بفصل ما يبيح

٢٤٤ قال في الأصل، عند هذه المذلة، وهدي النجاسة، والنجاسة في مقامها،
 قال، ومما ذكر محمد بن حمزة، أنه يعني بطل قول من قال، إن الله، إذا سرق شاة بنية
 لأصحابه، فليس، باسم أحد، ثم وحده لأدله، أن يجرى من سحر، بما، لأن الشاة بنية

معطه كاذب القوم فقدم الحج، وإن كان الإمام، ومن أسرع معه بدوكون الحج، بقبول فيه شهادة الشهود، وإن قامت بعضهم الحج.

وفي صورة أخرى من هذا الجنس يقول إنما جاء الإمام من ذلك أمر مكشوف معروف، وهو يتقدم على الذهاب إلى غيره، ومن أسرع معه في الشيء فليذهب هو والسبق، ومن لم يقم معه فإنه الحج، وإن كان لا يترك هو ولا غيره فلا ينبغي له أن يقبل شهادتهم على هذا وإن كثروا، ولا يقب إلا من العدد فالأصل أنه في كل موضع لو قبلت الشهادة قبلت الحج على الكل، فالإمام لا يقبل الشهادة وإن كثرت الشهود، وفي كل موضع لو قبلت الشهادة قبلت الحج على البعض دون البعض، فببب الشهادة.

عنه في العيون و إيرادان يخرج كل الحجج وأدلة كارهة لدينه ، فإن كان الأب مستعناً
عن خفته لا بأس بذلك وإلا لم يكن مستعناً لاستعانة المخرج ، وكفى في السير الكسر فذا
كذلك لا يخاف عليه النصب فلا بأس بالخروج ، فكذلك إن كره حراً حراً وجته ، أو أولاده ، أو
من موثق عن يده ، وهو لا يخاف عليهم النصيب فلا بأس بأن يخرج ، ومن لا يلزمه
بذمة لو كان حاضراً ، فلا بأس بالخروج مع كراهته ، وإن كان يخاف نصيبه عنهم

٣٤٧١ وكفى في هذا ، إن أبي الثلب رحمه الله تعالى ، إذا كان لا بأس بأمره صحيح
الوجه ، فلا بد أن يجمع من خروج حتى يلحق ، وإن لم يكن كذلك لأن يره بعضاً إلى
الشفقة ، ولا يمكنه أن يعلق بهما بذمة كاملة ، أو يمكنه إلا أن الثالب هو السور في نظريه ،
ولا يخرج مع كراهتهما ، وإن كان الثالب هو الصلاة ، فلا بأس بالخروج

٣٤٧٢ في رواية أبي الثلب ، رحمه الله تعالى ، الخروج ، حتى يخرج ركباً تفصل من
الخروج مضمناً ، لأن المسمى بغيره ، الإمام ، ويسمى حلقه ، فلا بأس أن يأمي أميراً ، ووجه
أيضاً رجل وجب منه الحج فخرج من دمه وماله في نظريه ، وليس عليه أن يأمي أميراً
إلا أن يتخرج ، لأنه لم يخرج بعد الإحراق ، مثل قسح الإمام أحمد ، أم ترك محبة بر الفضل
رحمة الله تعالى على من قال بهم ، يريد الإحراق ، من يصير محمداً ، قال عن قياس قول أبي
حسين رحمه الله تعالى يجب أن يصير محمداً ، لأنه يجوز الشروع في الصلاة بقوله اللهم
يولي أن يصير محمداً ، روى عن أبي حمزة رحمه الله تعالى أنه قال قل ما يجب
أن يكون من الناس ومن أعدائهم ، قال ما يميم عشرة أدرع والله أعلم

فهرس المصوغات
بمجلد الثالث من المخطوط البرهانس

| | |
|----|---|
| ٣ | الفصل الثامن ر مشهور |
| ٤ | في صلاة الخوف |
| ٨ | نوع آخر من هذا الفصل يسمى على أصوله ثلاثة |
| ١٥ | الفصل التاسع ر مشهور في صلاة النكسوف |
| ٢ | و مما يتعلق به الفصل العلاء في حروف الفجر |
| ١٢ | الفصل العلاء في صلاة الإسمبلة |
| ٢٦ | الفصل العلاء في صلاة الأثلون في صلاة المريض |
| ٢٩ | حائض حائض في العبد و ما به في الإنكاه |
| ٣٩ | و مما يتعلق به الفصل |
| ٤٢ | الفصل العلاء في صلاة الأثلون في صلاة |
| ٤٤ | قسم آخر في صلاة الأثلون في صلاة |
| ٥٠ | قسم آخر في بيان الأسباب المشقة بعمل الفت |
| ٦١ | قسم آخر يتعلق بمسائل الصلاة |
| ٦٣ | قسم آخر في حكم الصلاة |
| ٦٤ | نوع آخر من هذا الفصل في حكم الصلاة |
| ٦٦ | قسم آخر في حكم الصلاة |
| ٦٨ | قسم آخر مما يتعلق به |
| ٦٩ | نوع آخر من هذا الفصل في حكم الصلاة |

- ١٧٣ موضع خرم هذا الفصل في صلاة على الخنجر
- ١٧٤ القسم الثاني في طهارة الصلاة على الميت
- ١٧٥ وما يخص به القسم
- ١٧٦ القسم الثالث في بيان ما يحرم عليه ومن لا يصلي عليه
- ١٧٧ وما يخص به القسم
- ١٧٨ القسم الرابع في بيان ما هو أولى صلاة على الميت
- ١٧٩ موضع آخر من هذا الفصل في السر والخص
- ١٨٠ موضع آخر من هذا الفصل في الذكر بحرف وتوكل مسم
- ١٨١ موضع آخر في الخط الذي يقع في الباب
- ١٨٢ موضع آخر من هذا الفصل في طهارة
- ١٨٣ فصل الثالث والثلاثون في بيان حكم الصلوة والفلاح
- ١٨٤ ومن وعاد هذه
- ١٨٥ الفصل الرابع والثلاثون في طهارة يمين يمين في الصلاة على الميت
- ١٨٦ له في صلاة أخرى أو في خلاف ما في قبل ذلك
- ١٨٧ وما يخص به القسم
- ١٨٨ الفصل الخامس والثلاثون في طهارة
- ١٨٩ كتاب الصلاة
- ١٩٠ كتاب الركاء
- ١٩١ الفصل الأول في كسب وجوب
- ١٩٢ الفصل الثاني في بيان سبب وجوب الركاء
- ١٩٣ الفصل الثالث في بيان ما هو ركاء
- ١٩٤ حد يمين ركاء من النجاسة والماء في طهارة
- ١٩٥ حد يمين ركاء من النجاسة والماء في طهارة
- ١٩٦ الفصل الرابع في بيان ما هو ركاء
- ١٩٧ الفصل الخامس في بيان ما هو ركاء
- ١٩٨ الفصل السادس في بيان ما هو ركاء
- ١٩٩ الفصل السابع في بيان ما هو ركاء
- ٢٠٠ الفصل الثامن في بيان ما هو ركاء

- الفصل الخمس في انقطاع حكم حرمة وعدم انقطاعه ٢٥٨
- الفصل السادس في جعل الزكاة ٢٩١
- الفصل السابع في أداء الزكاة والنية فيه ٣٠٥
- الفصل الثامن في المسائل المتعلقة على وضع فيه الزكاة ٣٠٩
- الفصل التاسع في مسائل المتعلقة بغير الزكاة ٣٢٨
- الفصل العاشر في بيان ما يقع وجوب الزكاة ٣٢٨
- الفصل الحادي عشر في الأصول المتعلقة بغير الزكاة ٣٣٤
- الفصل الثاني عشر في مسائل المتعلقة بغير الزكاة ٣٤٦
- الفصل الثالث عشر في مسائل المتعلقة بغير الزكاة ٣٤٦
- الفصل الرابع عشر في مسائل المتعلقة بغير الزكاة ٣٥١
- الفصل الخامس عشر في مسائل المتعلقة بغير الزكاة ٣٥٣
- الفصل السادس عشر في مسائل المتعلقة بغير الزكاة ٣٦٠
- الفصل السابع عشر في مسائل المتعلقة بغير الزكاة ٣٦٧
- كتاب ثامن ٣٧٠
- الفصل الأول في بيان ما يجب من العشر وما لا يجب ٣٧١
- الفصل الثاني في بيان اعتبار النصاب لوجوب العشر ٣٧٢
- الفصل الثالث في بيان ما يجب من العشر وما لا يجب ٣٧٩
- الفصل الرابع في معرفة وقت وجوب العشر ٣٩٢
- الفصل الخامس في معرفة ما من العشر وما لا ٣٩٥
- بيان معرفة ما ٣٩٧
- الفصل السادس في بيان ما يجب من العشر وما لا ٣٩٨
- في العشر ٣٩٨
- الفصل السابع في المنفقات ٣٩٠
- كتاب ثامن ٣٩١
- هذا الكتاب يشتمل على تعاليم فصول ٣٩١

- ٢٦٢ الفصل الثامن في بيان الأوقات التي يكره فيها الصوم
- ٢٦٣ وما يحصل بهذه المدة صوم يوم الثلاثاء
- ٢٦٤ ففصل التاسع فيما يصر شبهة في إسقاط الكفارة
- الفصل العاشر في المحجور ، والنسي عليه ، والنسي يلزم وانصر إلى يسلم
- ٢٦٥ والمحاضن مظهر ، ومن يمتنعهم
- ٢٦٦ الفصل الحادي عشر في تنذورات
- ٢٦٧ الفصل الثاني عشر في الاعتكاف
- ٢٨١ خراج منه
- ٢٨٢ الفصل الثالث عشر في صدقة الفطر
- ٢٨٨ الفصل الرابع عشر في المنكح ذات
- ٢٩٠ كتاب المسك
- ٢٩١ الفصل الأول في بيان شرط الزوجية
- ٢٩٢ الفصل الثاني في بيان ركن الحج ، وكيفية وجوبه
- ٢٩٣ الفصل الثالث في تعين أعمال الحج
- ٣١٢ الفصل الرابع في بيان ما ثبت الإحرام وما يلزمه من وجوبها من غير إحرام
- ٣١٧ الفصل الخامس فيما يحرّم على المحرم سبب الإحرام ، وما لا يحرّم
- ٣٢٥ نوع منه من معنى قتل النفس
- ٣٢٧ خراج منه في المحرم بصر إلى ميتة وصيد
- ٣٢٧ خراج منه من المحرم شارب غيره من مثل الميتة
- ٣٢٨ خراج من نس الخط
- ٣٣١ نوع منه من اجتماع
- ٣٣٣ خراج منه في حلق الشعر وقلم الأظفار
- ٣٣٧ خراج منه في الذهن والنظيب ، والخصاية
- ٣٤١ الفصل السادس في صفة الحرم ، وحجبه ، وحكم أهل مكة
- ٣٤٧ الفصل السابع في بيان وقت الحج والعمرة

| | |
|-----|--|
| ١٤٤ | الفصل الحين في بطرالك والسعر |
| ١٤٦ | الفصل التاسع في الذنوب |
| ١٤٩ | الفصل العاشر في التمتع |
| ١٥٢ | الفصل الحادي عشر في الإحصاء |
| ١٥٨ | الفصل الثاني عشر في معرفة ذنوب الحج، وبين أحكامه |
| ١٧٠ | الفصل الثالث عشر في تجميع بين الإحصاءين |
| ١٧٢ | الفصل الرابع عشر في حلق والتقصير |
| ١٧٣ | الفصل الخامس عشر في الزجاء بين عرفانهم |
| ١٧٧ | وتمت الفصل |
| ١٨٠ | الفصل السادس عشر في الوصية بالخروج |
| ١٩٩ | الفصل السابع عشر في إحصاء المرأة للمساكنة |
| ٢٩١ | الفصل الثامن عشر في التزام الحج، والتمتع بالهدى والبدنة، وبما ينص بذلك |
| ٢٩٦ | الفصل التاسع عشر في الحائض في الوضوء، وعرقته، واشبهه وقبه |
| ٢٩٩ | الفصل العشرون في التفرقات |